# جمهوريّات الاتّحاد السّوفيتي السّابق

## حقائق جديدة على أرضٍ قديمة


تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب  أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض

م. م. عمّار كريم حميد

الباحثون

د. وجدان كارون التميمي  د. آمنة مصطفى دلّة

أ.د. نوّار جليل هاشم  أ. د. حسين أحمد السّرحان

أ.م. د. علي عبد الخضر المعموري  أ. د. سعد عبيد السّعيدي



مركز الرافدين للحوار

**جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي السّابق**
**حقائق جديدة على أرضٍ قديمة**

# جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي السّابق
# حقائق جديدة على أرضٍ قديمة

تحرير

أ.د. أسـعـد كـاظـم شبيب  أ. د. مقدام عبد الحسن الفياض

م.م. عمّار كريم حميد

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2025

First Edition، Beirut/Najaf، 2025

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 721 - 96 - 5

أيار/مايو 2025

# جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي السّابق

## حقائق جديدة على أرضٍ قديمة


تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب  أ. د. مقدام عبد الحسن الفياض

م. م. عمّار كريم حميد

الباحثون

م.د. وجدان كارون التميمي  د. آمنة مصطفى دلّة

أ.د. نوّار جليل هاشم  د. حسين أحمد السّرحان

أ.م.د. علي عبد الخضر المعموري  أ.م.د. سعد عبيد السّعيدي



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

# الفهرس

**قائمة الجداول** 9
**قائمة الأشكال** 10
**مُقدّمة المركز** 11
**الفصل الأوّل: جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز بين الإرث السّوفيتي وفضاءات الديمقراطيّة الجديدة** 13
تمهيد 13
أولاً: الأنظمة السياسيّة والإدارية إبان الحقبة السّوفيتيّة 14
ثانياً: انهيار الاتحاد السّوفيتي وانفصال الجمهوريّات 29
ثالثاً: بداية التحول الديمقراطي والعمل الحزبي منذ تسعينيات القرن العشرين 44
رابعاً: جدليّات الهويّة والدين والقوميّة 54
الخُلاصة 63
ملحق رقم (1) 66
قائمة المصادر 70
**الفصل الثّاني: جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز: الأبعاد العسكريّة ومتطلبّات البيئة الأمنيّة** 83
تمهيد 83
أولًا، البيئة الأمنية في الاستانات الخمس وعِملاق السّلاح والطاقة الروسيّ 85
ثانيًا، روسيا والأدوات غير العسكريّة لتحقيق الأمن في آسيا الوسطى 100
ثالثًا: البيئة الأمنية القوقازيّة حروب الانفصال والاتصال مع روسيا 114
رابعًا، روسيا والأدوات غير العسكريّة لتحقيق الأمن في الإقليم القوقازي 125
الخُلاصة 134
قائمة المصادر 136

**الفصل الثالث: جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز: الفواعل الإقليميّة والدوليّة** 141
تمهيد 141
أولاً: الفواعل الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكيّة، روسيا، الصين، الاتحاد الاوروبي) 142
ثانياً: الفواعل الجنوبية المؤثرة (تركيا، إيران) 165
ثالثاً: المنظمات الدوليّة والإقليميّة 177
رابعاً: العلاقات البينيّة: جدليّات التعاون والتنافس 184
الخُلاصة 192
قائمة المصادر 195
**الفصل الرابع: جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز: التحولات السياسيّة والاقتصاديّة** 207
تمهيد 207
أولاً: الموقع الجغرافي 208
ثانياً: التحولات الاقتصاديّة في بلدان آسيا الوسطى 210
ثالثاً: التحولات الاقتصاديّة في بلدان جنوب القوقاز 214
رابعاً: المؤشرات الاقتصاديّة الكليّة في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز 219
خامساً: النفط والطاقة في بلدن آسيا الوسطى والقوقاز 222
سادساً: الطاقة والسلطة والديمقراطيّة 235
سابعاً: بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ومنظمة شنغهاي للتعاون 241
الخُلاصة 244
قائمة المصادر 246
**الفصل الخامس: جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز في المنظور الأمريكي والروسي بعد الحرب الروسيّة الأوكرانية** 255
تمهيد 255
أولاً: الموقف المعلن من الحرب الروسيّة الأوكرانية 256
ثانياً: الواقع الجديد الذي فرضته الحرب: السعي من أجل تفادي السيناريو نفسه 260
ثالثاً: منطقتا آسيا الوسطى والقوقاز من المنظورين الأميركي والروسي بعد الحرب 263

الخُلاصة ..... 274
قائمة المصادر ..... 276
**الفصل السادس : انفتاح العراق على جمهوريّات آسيا الوسطى ودول القوقاز: إمكانات وتحديات وفرص المُستقبل** ..... 279
تمهيد ..... 279
اولاً: أهميّة منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز ..... 280
ثانياً: العلاقات الدبلوماسيّة والأمنية إطار جديد للتعاون ..... 284
ثالثاً: السياحة والتبادل التجاري والتعاون العسكري بين العراق ودول آسيا الوسطى والقوقاز ..... 303
رابعاً: العراق ومنظمة شنغهاي هل من أُفقٍ للتعاون؟ ..... 319
الخُلاصة ..... 329
قائمة المصادر ..... 331

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول (2-1) | جدول توضيحي للقواعد العسكريّة الروسيّة في آسيا الوسطى | 91 |
| جدول (2-2) | جدول توضيحي لأهم المنشآت العسكريّة الروسيّة في آسيا الوسطى | 92 |
| جدول (2-3) | جدول توضيحي للمشاريع التي موّلها الصندوق الأور آسي للاستقرار والتنمية في دول آسيا الوسطى | 102 |
| جدول (2-4) | القواعد العسكريّة الروسيّة في جنوب القوقاز | 115 |
| جدول (2-5) | أهم أنابيب الطاقة في الإقليم القوقازي | 132 |
| جدول (4-1) | المساحة الكلية لدول آسيا الوسطى والقوقاز | 210 |
| جدول (4-2) | الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة 2012-1990 | 216 |
| الجدول (6-1) | حجم الناتج المحلي الاجمالي ونسبة النمو الاقتصادي لدول آسيا الوسطى ودول القوقاز لعام 2021. | 281 |
| الجدول (6-2) | عدد المسلحين المنحدرين من دول آسيا الوسطى والقوقاز المنتمين للتنظيمات الإرهابية الناشطة في العراق في أثناء الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي. | 286 |
| جدول (6-3) | الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون لغاية عام 2022. | 322 |
| الجدول (6-4) | عناصر القوة الأساسيّة لمنظمة شنغهاي حتى عام 2022 | 323 |

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| شكل (1-1) | جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز | 65 |
| شكل (2-1) | منحنى توضيحي لعدد العمال المهاجرين من دول آسيا الوسطى الحاصلين على تصريحات عمل سنوات 2019-2021 | 107 |
| شكل (2-2) | منحنى توضيحي للتحويلات الماليّة للعمال المهاجرين في روسيا من دول آسيا الوسطى الفترة 2010-2022 | 108 |
| شكل (2-3) | منحنى توضيحي لحجم الصادرات الروسيّة إلى دول آسيا الوسطى المُدّة (2010-2020) | 109 |
| شكل (2-4) | واردات الدول القوقازية الثلاث من روسيا | 130 |
| شكل (4-1) | الخارطة السياسيّة لآسيا الوسطى والقوقاز | 209 |
| شكل (6-1) | خريطة توضّح خط زانجيزور» أو خط لاتشين الواصل بين الأراضي الأذربيجانية واقليم ناختشيفان. | 294 |
| شكل (6-2) | خريطة تبيّن مرور خطوط الحزام والطريق الصيني عبر آسيا الوسطى والقوقاز | 310 |
| شكل (6-3) | خريطة تبيّن دور ميناء جابهار الإيراني في استراتيجية الهند للنفاذ إلى أسواق الشرق الأوسط وآسيا والاتحاد الأوربي. | 328 |

# مُقدّمة المركز

كانَ انهيار الاتحاد السّوفيتي السابق عام 1991 إثر دخوله في صراع مع الولايات المتحدة وحلف الناتو حول الهيمنة والنفوذ فيما يُعرف بسنوات الحرب البادرة صدمةً دوليّةً كبيرةً أثارت جملةً من التساؤلات والتداعيات وأفرزت مرحلة جديدة على مستوى النظام الدولي، لا سيّما في الدول التي كانت منضوية تحت السيطرة السّوفيتية، ومن ثمَّ عُدّ استقلال جمهوريّاته الخمس عشرة متغيراً دولياً جديداً رسمَ مرحلة جديدة في ظل هيمنة ما عُرف بالأحادية القطبية بسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي، ومن ذلك الهيمنة على تركة الاتحاد السّوفيتي السابق، فكان العالم أمام وضعٍ خاصٍّ؛ نظراً لأهميّة تلك الجمهوريّات من النواحي الاستراتيجيّة والجيوسياسيّة والجيبولوتيكيّة والحضاريّة والتاريخيّة، فضلاً عن مواردها الاقتصاديّة.

مِنْ هُنا عرضت مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السّوفيتي السابق عدداً من المتغيرات، تتعلَّق بشكل النظام الدولي وطبيعة النفوذ والأيديولوجية السياسيّة والدوليّة لجمهوريّات الاتحاد السّوفيتي السابق، إذ من المعلوم أنّ تركة الأخير من الدول تأرجحت إلى نواحٍ مختلفة في انتمائها الأيديولوجي وعلاقاتها الدوليّة بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة، والانجذاب إلى حكم الاتحاد السّوفيتي بأيدولوجيته السياسيّة والفكريّة، فيما اختارتْ دولٌ أخرى الحياد بين القطبين: حلف الناتو من جانب وروسيا الاتحاديّة وريثة الاتحاد السّوفيتي السابق من جانب آخر.

من هنا يحاول مركز الرافدين للحوارRCD وضمن اختياراته العلميّة والبحثيّة لعناوين المؤلفات والدراسات المهمّة التي تناقش القضايا الدوليّة إلى جانب موضوعات فكريّة ومحليّة، أن يُلقِي الضوء هذه المرة على على ما أنجزه من كتاب علميٍ متكوّنٍ من ستة فصول، تناولت حاضر جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز ومستقبلها، خاصّة في ظل الاستراتيجيّة الأمريكيّة في تصورها لواقع هذه الجمهوريّات وأثرها في التحكّم بالمشهد العالمي، ومنه بلدان الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته هناك عودة قوية لروسيا بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين باتجاه محاولة إعادة التفوق السّوفيتي السابق بمشروع أور آسيوي جديد، ومن دلائل ذلك التدخل الروسي السياسي والعسكري من المنظور الجيوستراتيجي في أكثر من منطقة من العالم،

مثل:الحرب التي شرعتْ بها روسيا على أوكرانيا.

وبذلك يهدف هذا الكتاب عرض الحقائق والوقائع الجديدة التي برزت في جمهوريّات آسيا الوسطى التي تشمل: (كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان) والقوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، منذ استقلالها وحتى الوقت الحاضر، والترتيبات الأمنيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي ظهرت فيها، بما يستجلي المجال الجيوستراتيجي الذي تتمحور فيه، ونظرة القوى الكبرى إليها، لاسيّما أنّ بعض هذه الدول تتمتع بإمكانات اقتصاديّة كبيرة وواعدة؛ لِامتلاكها موارد طبيعيّة نادرة ووفيرة، جلبت رغبة تلك القوى لإقامة علاقات وثيقة معها، وأثارت في الوقت نفسه جملة من التداعيات على دول العالم، وقد لا يخلو العراق وعموم بلدان منطقة الشرق الأوسط من ذلك الأثر.

## الفصل الأوّل

# جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز بين الإرث السّوفيتي وفضاءات الديمقراطيّة الجديدة

**م. د. وجدان كارون فريح التميمي**[1]

### تمهيد

أظهر انهيار الاتحاد السّوفيتي السّابق عام 1991 واستقلال جمهوريّاته الخمس عشرة جدلاً دولياً واسعاً، لاسيّما حول جمهوريّات آسيا الوسطى (قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان، وكازاخستان) والقوقاز (جورجيا، أرمينيا، وأذربيجان)، فنشأ وضعاً خاصاً أثارَ فُرصاً وتحديات ومنافسات دولية؛ نظراً لأهميّة تلك الجمهوريّات الحضاريّة والتاريخيّة والاستراتيجيّة والجيوسياسيّة والجيبولوتيكيّة، فضلاً عن الاقتصاديّة.

آثَرتْ الدراسة البحث في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز لوضعهما الخاص الذي أثار تنافساً إقليمياً ودولياً وظهور ما يُعرف بـ»اللعبة الدوليّة الكبرى» بعد استقلال تلك الجمهوريّات، على الرغم من أنّهما منطقتان مختلفتان عرقياً وحضارياً وعقائدياً وجغرافياً، ولكن كان لهما تاريخ قديم منذ عصور ما قبل الميلاد، ومرّتا بمراحل تاريخيّة مختلفة، وتعاقبت على حكمهما دويلات وإمارات عدّة، وتعرضهما لأنواع الغزوات والمعارك، حتى عُرِفتْ المنطقتان بحضارة غزيرة كان لها الدور الواضح في ربط الشرق بالغرب، كما عانتا من تسلط الحكم السّوفيتي الذي استمرَّ سبعين عاماً، وجوارهما لبحر قزوين الذي يعدّ من المناطق الحيوية إقليمياً ودولياً، وتعرّض بعض جمهوريّاتهما لصراعاتٍ لأسباب تكاد تكون متشابهة.

إنّ المنطقتين عانتا من الإشكالية البحثية للدراسة ذاتها المتمثلة في الإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف تكونت جمهوريّاتهما في ظل الاتحاد السّوفيتي؟ وهل استطاعت التحرّر من

(1) جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

الايديولوجية السائدة فيها وتحولها إلى الشيوعية السّوفيتية؟ وما نوع النظام السياسي والإداري السائد فيها؟ وكيف تمكّنت من الاستقلال والتحول إلى حياة جديدة؟ وهل اعتمدت أنظمة سياسية جديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال؟ وما أهمّ الجدليّات التي واجهتها؟.

ولبيان الحقائق والوقائع الجديدة التي برزت في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز وبهدف استشراف المستقبل تأسيساً على عوامل عدّة؛ قُسّمت الدراسة على أربعة محاور، تطرّق المحور الأول إلى الأنظمة السياسيّة والإدارية إبان الحقبة السّوفيتية، في حينِ ألقى المحور الثاني الضوء على انهيار الاتحاد السّوفيتي وانفصال الجمهوريّات، وناقش المحور الثالث بداية التحول الديمقراطي والعمل الحزبي منذ تسعينيّات القرن العشرين، وبيّن المحور الرابع جدليّات الهويّة والدّين والقوميّة.

## أولاً: الأنظمة السياسيّة والإدارية إبان الحقبة السّوفيتيّة

ظهر الاتحاد السّوفيتي كأول دولة عمّالية في التاريخ بعد ثورة للعمال قامت ضد الامبراطورية الروسيّة بالتحالف مع الفلاحين والتجار والجنود الفقراء، نتيجة لعوامل عدة تفاقمت مع أحداث الحرب العالمية الأولى وما خلفته من معاناة لدى الشعب الروسي، إذ أجبر الثوار الامبراطور نيقولا الثاني على التنازل عن العرش في 2 آذار (مارس) [(1)]1917، ونفيهِ مع اسرته إلى سيبيريا، وتشكيل حكومة مؤقتة، ولكن قام البلاشفة بحركة انقلابية عُرفت بـ «ثورة أكتوبر» يومي 23 و24 تشرين الأول (أكتوبر) 1917، أدّت إلى استيلائهم على الحكم[(2)].

و بدهيّاً فَلِأنّ الاتحاد السّوفيتي ورث الأراضي التي كانت تحت الاحتلال الروسي، فدخلتْ منطقتا آسيا الوسطى والقوقاز ضمن الأراضي السّوفيتية.

ومن الجدير بالذكر إنّ الامبراطورية الروسيّة (1721-1917) استطاعت الاستيلاء على منطقة آسيا الوسطى بالكامل بين الأعوام 1730-1900، وأنشأت فيها «حكومة تركستان

(1) Акт отречения от престола императора Николая II., Подлинник. Машинопись, Государственный архив Российской Федерации. Ф. 601. Оп. 1. Д. 2100а. 2 марта 1917 г, Л. 5.

(2) للمزيد ينظر: مدينة قاسم ومبروكة معيزي، الثورة الروسية وتطور الاتحاد السوفياتي ما بين الحربين، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي –تبسة، 2016)، ص15-23؛ ليون تروتسكي، تاريخ الثورة الروسية، ج2، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2010)، ص245-261؛ ا. مينتس، كيف حدثت ثورة أكتوبر، (موسكو: دار نشر وكالة «نوفوستى»، 1987)، ص32-103.

العامّة» تحت السلطة العسكريّة، وكانت المنطقة آنذاك تحكمها خانيات (خيوه-خوارزم، بخارى، خوقند) مسلمة[1]. كما استطاعت احتلال منطقة القوقاز بأكملها خلال المدة 1765-1881، بعد أن كانت المنطقة مسرحاً للصراعات والحروب بين العثمانيين والإيرانيين والروس، واختارتْ جورجيا منذ عام 1801 الخضوع للروس بإرادتها عن الخضوع للمسلمين العثمانيين أو الإيرانيين، وفي 21 شباط (فبراير) 1828 قسَّمت معاهدة تركمانجاي (*Turkomanchai*) الحدود بين إيران وروسيا، فقُسّمت أذربيجان إلى جزء شمالي تحت السيطرة الروسيّة، وجزء جنوبي ضمن الأراضي الإيرانية، كما آلَ قسمٌ من المناطق الأرمنية التي كانت للإيرانيين إلى الروس، وبقي القسم الآخر تحت سيطرة العثمانيين[2].

ابتهج مسلمو آسيا الوسطى بسقوط الأباطرة الروس، وظنّوا أنّ عصراً ذهبياً أشرق عليهم، لاسيّما أنّ مجلس المفوضين الشعبيين السّوفيتي قام بإعلان حقوق شعوب روسيا في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917، الذي وقّعه كلاً من فلاديمير لينين (*Vladimir Lenine* 1917-1924) زعيم الحزب البلشفي وأول رئيس للاتحاد السّوفيتي ورئيس مفوضي الشعب، وجوزيـف ستالين (*Joseph Stalin* 1917-1924) مفوض الشعب للقوميات[3]، فضلًا عن وعدهما لشعوب آسيا الوسطى والقوقاز ومسلمي روسيا والشرق كافة في بيان لهما في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1917، بمنحهم الحرية واحترام دينهم[4].

---

(1) للمزيد ينظر: وجدان كارون فريح التميمي، سياسة إيران تجاه جمهوريات آسيا الوسطى 1991-1997، ط1، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2023)، ص37-52.

(2) للمزيد ينظر: عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة الى.. (أذربيجان، أوزبكستان، توركمانستان، قازاخستان وقيرغيزستان) نظرة في أوضاعها التاريخية والجغرافية والسياسية، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1997)، ص16-18 , علي حمزة سلمان، الأرمن بين الروس والأتراك، مجلة الباحث، العدد3، المجلد 2، (جامعة كربلاء: كلية التربية للعلوم الانسانية، 2012)، ص245-247؛ نضال أبو جواد أمانة الكرعاوي، القوقاز: دراسة في الصراع الروسي-الإيراني 1501م-1828م، اطروحة دكتوراه، (جامعة القادسية: كلية التربية، 2016)، ص42 وما بعدها , كامالا عمرانلى، قيام الدولة الأرمنية في القوقاز «الجذور والآثار»، ترجمة عبد الرحمن الخميسي، مراجعة فائق باغيروف، ط1،(القاهرة: سفارة جمهورية أذربيجان بالقاهرة،2010).

(3) القائم على إرساء مبادئ المساواة، والسيادة والحرية، وحق الانفصال وتشكيل دول مستقلة، وإلغاء الامتيازات والقيود الدينية والقومية والوطنية. للمزيد ينظر:

Декларация прав народов России, федеральных архивов в г. Москве, Российский государственный архив социально-политической истории. Ф. 2. Оп. 1. Д. 24219, 2 (15) ноября 1917, Л. 1-2.

(4) Michaei V. Uschan, The Central Asian States: Then and Now, (United States: ReferencePoint Press, 2015), p16;

ويتضّح أنّ هدف لينين وستالين من الوعود المذكورة سلفًا كان استمالة الشعوب لصالح البلشفيّة، وتهدئة الأوضاع في تلك المناطق لحينِ استقرار الحكم الجديد.

فقام سكان آسيا الوسطى بتشكيل مؤسساتهم الوطنية وحكوماتهم المحلية كخطوة أولى نحو الاستقلال وشرعوا في إعادة مساجدهم وترميمها،[1] وأبدوا استعدادهم للتعاون مع الحكم الجديد[2]. لكن الوضع لم يدم طويلًا وسرعان ما نقضت الحكومة السّوفيتية وعودها، وأصدر لينين في شهر نيسان (أبريل) 1918 أمراً بالزحف العسكري على البلاد الإسلامية[3] بحجة المحافظة على الاستقرار[4]، وانعدام الوحدة بين الآسيويين المركزيين، فتعرضت آسيا الوسطى للغزو العسكري مرة أخرى[5].

وعلى الرغم من محاولات الانفصال التي قامت بها خانيات خيوه وبخارى والإطاحة بالحكم السّوفيتي فيها، ومواجهة الحكومة السّوفيتية مقاومة قوية شديدة الخطورة في تركستان التي كانت تتلقى الدعم الأقوى من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيّة، فإنّ القوات السّوفيتية استطاعت عام 1921 اخضاع آسيا الوسطى عسكرياً وإدارياً تمشيط المنطقة من البريطانيين والأمريكيين، فضلاً عن القضاء على الروس المناوئين للبلاشفة[6]. وصادق المؤتمر الأول لسوفييت اتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية في 30 كانون الأول (ديسمبر) 1922 على معاهدة تشكيل اتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية[7].

---

محمد يوسف عدس، الإسلام والمسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز، تقديم وليد فكري فارس، ط1، (ماليزيا: مركز دراسات العالم الإسلامي الجامعة الإسلامية العالمية، 2017)، ص113 , ولقراءة البيان كاملاً ينظر: محمد الغزالي، الإسلام في وجه الزحف الاحمر، (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص99-101.

(1) محمد يوسف عدس، المصدر السابق، ص114.

(2) سهى مصطفى جابر زاجي الموسوي، الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى (الإرث والمستقبل)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2013)، ص11.

(3) محمد الغزالي، المصدر السابق، ص105.

(4) بوريبوي أحمدوف وزاهد الله منوروف، العرب والإسلام في أوزبكستان تاريخ آسيا الوسطى من أيام الأسر الحاكمة حتى اليوم، مراجعة نعمت الله ابراهيموف، ط2، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999)، ص396.

(5) Michaei V. Uschan, Op. Cit., p18.

(6) بوريبوي احمدوف وزاهد الله منوروف، المصدر السابق، ص، 379، 395-398؛ محمد الغزالي، المصدر السابق، ص106.

(7) **مؤتمر السوفييت:** السلطة العليا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكيّة السوفيتيّة، تألف من ممثلي مجالس المدن، وممثل عن مجالس نواب السوفييت في المقاطعات، ويُنتخب المندوبين إلى مؤتمر السوفييت في

وقام الغزو الشيوعي عن طريق العنف بفعل لم يفعله من قبله الغزاة الآخرون، ألا وهو تقسيم آسيا الوسطى على وحدات سياسيّة منفصلة، أعطت للمرة الأولى هويّة وطنيّة لتلك المناطق[1]. وبناء على ذلك، أقامت السياسيّة السّوفيتيّة في آسيا الوسطى ثلاث جمهوريّات سوفيتية: جمهوريّة تركستان الاشتراكيّة السّوفيتية، وجمهوريّة خوارزم الشعبية الاشتراكيّة السّوفيتية عام 1923، وجمهوريّة بخارى الشعبية الاشتراكيّة السّوفيتية عام 1924. ووزعتْ فيهم القوميات وفصلت بينهم حدود اصطناعيّة رسمتها الإدارة الروسيّة. وعلى الرغم من أنّ التغييرات الجذريّة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والروحيّة كانت موجهة لإعداد الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة المناسبة في الجمهوريّات للانتقال إلى نظام اشتراكي، فإنّ التقسيم الإداري القومي لم يتماشَ أو يتفق مع السمات القوميّة للمنطقة، ولا مع مهمّات تطورها السياسي والاقتصادي ضمن الدولة السّوفيتية، فاتخذتْ الأجهزة الحزبية الحكومية قرارات متعدّدة بشأن مسألة تقسيم آسيا الوسطى إلى جمهوريّات قومية عدّة، وكانت قرارات متناقضة ومتضاربة[2].

وفي ضوء ذلك، أطلقت السلطات السّوفيتية على تركستان اسم آسيا الوسطى السّوفيتية[3]، وألغت في 27 تشرين الأوّل (أكتوبر) 1924 جمهوريّات تركستان وبخارى وخوارزم، وأكملتْ مخطط ترسيم الحدود الأول المثير للجدل سياسياً بين عامي 1924 و1926، وكان صعباً جداً لاسيّما في الأماكن ذات التجمعات السكانية المختلطة في التقاليد، فأصبح التقسيم الإداري في آسيا الوسطى بعد ترسيم الحدود يضمّ ثلاث جمهوريّات مستقلة، وجمهوريّة ذات حكم ذاتي، وإقليمي حكم ذاتي[4].

وأدت السياسة السّوفيتية إلى القضاء على الآمال الإسلامية لشعوب المنطقة عن طريق تشكيل وحدات سياسيّة وطنيّة جديدة منسّقة على أساس قومي، والسيطرة الشاملة على

---

المؤتمرات الاقليمية للسوفييت. وينتخب مؤتمر السوفييت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكيّة السوفياتيّة اللجنة التنفيذيّة المركزيّة من ممثلي جمهوريات الاتحاد بما يتناسب وعدد سكان كل دولة. للمزيد ينظر:

Декларация и договор об образовании СССР. Государственный архив Российской Федерации. Ф. 3316. Оп.1 Д. 5., 30 декабря 1922 г, Л. 1-3.

(1) Michaei V. Uschan, Op. Cit., p18.

(2) بوريبوي احمدوف وزاهد الله منوروف، المصدر السابق، ص397-399.

(3) سهى مصطفى جابر زاجي الموسوي، المصدر السابق، ص19.

(4) للمزيد عن التغيرات الإداريّة والسياسيّة الجديدة في آسيا الوسطى للأعوام 1924-1926 ينظر: وجدان كارون فريح التميمي، المصدر السابق، ص60-62.

الجمهوريّات الجديدة اقتصادياً وإعلامياً وثقافياً، ومن ثمَّ تطويع الإسلام لمتطلباتها عن طريق عزل آسيا الوسطى عزلاً شبه تام عن محيطها الإسلامي، قاطعة بذلك جذرياً علاقتها بهويتها الإسلامية، وتولى عصر ستالين (1924-1953) تصفية الإسلام داخل الاتحاد السّوفيتي بخطوات عدّة، كان أهمّها: تدمير المؤسسات الإسلامية، وتصفية العلماء والشخصيات الإسلامية، ومنع المسلمين من ممارسة الشعائر الإسلامية[1].

في إطار تلك التوجهات، كان من الطبيعي أن ينشغل شعوب المنطقة بالتقسيّمات الإدارية الجديدة التي أعطتهم الهويّة الوطنية للمرّة الأولى في تاريخهم، والابتعاد عن محيطهم الإسلامي، لاسيّما أنّه في عشرينيّات القرن العشرين ظهرت النزعة القوميّة الاستقلالية بعد انتهاء الحكم العثماني والاحتلال الغربي للدول الإسلامية، الذي يعني انتهاء الخلافة الإسلامية.

أدخلت الحكومة السّوفيتية بين عامي 1926 و1936 تغييرات جديدة على الخريطة الإداريّة والسياسيّة لآسيا الوسطى عن طريق تعديل الحدود والتقسيّمات الإداريّة داخل المنطقة وداخل كل جمهوريّة؛ وبذلك أنهت بشكل فعّال المطالبات والنزاعات الإقليميّة[2]، وصارت المنطقة تضمّ: جمهوريّة تركمانستان الاشتراكيّة السّوفيتيّة وعاصمتها عشق آباد، جمهوريّة أوزبكستان الاشتراكيّة السّوفيتيّة وعاصمتها سمرقند، جمهوريّة طاجيكستان الاشتراكيّة السّوفيتية وعاصمتها دوشنبه، جمهوريّة كازاخستان الاشتراكيّة السّوفيتية وعاصمتها آلما آتا، وجمهوريّة قرغيزستان الاشتراكيّة السّوفيتية وعاصمتها فرونزي. ونُقلت منطقة خوقند من أوزبكستان إلى طاجيكستان، وخضعت كازاخستان لتغيرات كبيرة بعد أن نُقلت منها مدن ومناطق إلى روسيا الاتحاديّة، وضُمّ إقليم كاراكالباك إلى أوزبكستان[3].

وأطلق الحكم السّوفيتي على المنطقة «آسيا الوسطى وكازاخستان»، أي وضعت قرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان في جانب، وكازاخستان في جانب آخر[4].

قدّم السوفييت للرأي العام العالمي عملية رسم الحدود الدوليّة للقوميّات، ودخولها ضمن الاتحاد السّوفيتي، وتأسيس الجمهوريّات القوميّة «ذات السيادة»، بأن الهدف منها تحقيق

(1) سهى مصطفى جابر زاجي الموسوي، المصدر السابق، ص14.

(2) Yuri Bregel, An Historical Atlas of Central Asia, Handbook of Oriental Studies, Section eight. Central Asia, vol. 9, (Leiden- Boston: Brill Academic Publishers, 2003), P 95.

(3) للمزيد عن التغيرات الإدارية والسياسية في الأعوام 1926-1936 ينظر: وجدان كارون فريح التميمي، المصدر السابق، ص62-64.

(4) Çağrı Kürşat Yüce, Kafkasya ve Orta Asya Enerji Kaynakları, Üzerinde Mücadele, (İstanbul: Ötüken Yayınları, 2006), s44.

المساواة بين القوميات والشعوب التي عانت من اضطهاد الحكم السابق، وتهيئة الظروف لتحقيق تقدم سريع اقتصادياً وثقافياً، وقُيّمت تلك العملية كأفضل حلّ أوجده الحزب الشيوعي والسلطة السّوفيتية للمشكلات القوميّة في المنطقة. لكن التطورات في جمهوريّات آسيا الوسطى المسلمة اللاحقة أثبتت فشلها في إيجاد حلّ شامل للقضايا الحدودية، وبقيت مشكلة الحدود بين بعض الجمهوريّات طيلة أعوام الخضوع السّوفيتي من أهم المشاكل وأخطرها[1].

وممّا لاشك فيه أنَّ الاتحاد السّوفيتي منح شعوب آسيا الوسطى هويتها الأولى عبر تقسيم المنطقة على جمهوريّات مختلفة، ارتبط اسم كل جمهوريّة منها باسم العنصر العرقي الأكثر عدداً فيها، ما أثار نوعاً من الحساسيّة للهويّة العرقيّة والإقليميّة، ولكن من الواضح أنّ استراتيجية التقسيم العشوائي لجمهوريّات آسيا الوسطى كان لها أهداف سياسية وأيديولوجية، أهمّها القضاء على أية فرصة للثورة أو التمرد والانشغال بالوضع الجديد، وقطع التواصل التاريخي لشعوب المنطقة، بل وتفتيت أصولهم العرقية والدينية، وإلا ما الغاية من نقل منطقة خوقند الأوزبكية إلى جمهوريّة طاجيكستان؟ وغيرها من الأمثلة في القوقاز التي ستوضحها الصفحات القادمة من الدراسة.

خُدع القوقازيون، لاسيّما المسلمين، بإعلان ضمان الحريات الإنسانيّة والحقوق الوطنيّة واحترام الإرادة القوميّة التي أعلنها لينين وستالين[2]. وما بين السيطرة الروسيّة تارة، والسيطرة العثمانية تارة أخرى، أعلنت شعوب القوقاز عن قيام جمهوريّة ما وراء القوقاز الفيدرالية، وإعلان استقلالها التام في 22 نيسان (ابريل) 1918، وهي دولة مشتركة ضمّت أذربيجان وجورجيا وأرمينيا ولكلٍ منهم الحق في الحكم الذاتي، وعلى الرغم من الاعتراف العثماني بها، فإنّ القوات العثمانية الزاحفة مزّقت جمهوريّة ما وراء القوقاز، وأعلنت الأخيرة عن حلّ نفسها في 26 أيار (مايو) 1918 [3].

وعلى إثر ذلك أُعلن عن تأسيس ثلاث جمهوريّات: جمهوريّة جورجيا التي أعلنت استقلالها في اليوم نفسه[4]، وجمهوريّة أذربيجان الديمقراطيّة، وجمهوريّة أرمينيا، اللتان

(1) بوريبوي احمدوف وزاهد الله منوروف، المصدر السابق، ص400.

(2) إميل رحيموف، أذربيجان ومئوية التأسيس (1918-2018) الجمهورية الديمقراطية الأولى في الشرق الإسلامي، مراجعة وتصحيح أحمد طاهر، ط1، (وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية أذربيجان: دار نشر الشرق والغرب، 2018)، ص21.

(3) إميل رحيموف، المصدر السابق، ص22-24, علي حمزة سلمان، المصدر السابق، ص247-248.

(4) დიმიტრი შველიძე, საქართველოს უახლესი ისტორია (1917-2012), (თბილისი:გამომცემლობა „მერიდიანი«, 2021), გვ. 24-81.

أعلنتا استقلالهما في 28 من الشهر نفسه[1]. ولم تتوقف المعارك بين الأرمن المدعومين من بريطانيا والأذريين المدعومين من العثمانيين، وكانت كاراباخ مركزاً للعمليات الحربية، لغاية توقيع معاهدة مودروس (*Mudros*) التي نصّت على خروج القوات العثمانية كافة من أذربيجان في 30 تشرين الاول (أكتوبر) 1918 [2].

ولا شكَّ في أنّ محاولات الدول الغربية إنشاء جمهوريّات القوقاز الثلاث كان بهدف تطويق الاتحاد السّوفيتي وفصله عن العثمانيين،و لكن محاولاتهم باءت بالفشل، إذ استطاعت القوات السّوفيتية احتلال أذربيجان في 28 نيسان (أبريل) 1920 [3]، وصارت تُعرف بجمهوريّة أذربيجان الاشتراكيّة السّوفيتية. ودخلت أرمينيا في 2 كانون الاول (ديسمبر) 1920، وأصبحت جمهوريّة سوفيتية اشتراكية في 6 من الشهر نفسه. وفي الحال، نُفذت السياسة الشيوعية العسكريّة التي كان أساسها تطبيق العقوبات ضد المنشقين ومصادرة «فائض» الطعام من الفلاحين (تقنين الطعام)، ونهب الناس، والاعتقالات الجماعية للعسكريين والمدنيين[4].

أمّا جورجيا، فدخلتها القوات السّوفيتية في 25 شباط (فبراير) 1921، واحتلتها بالكامل في 18-19 آذار (مارس) 1921، وتغير اسمها إلى جمهوريّة جورجيا الاشتراكيّة السّوفيتية. وأصبحت الهيأة العليا في جمهوريّات القوقاز هي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للجمهوريّة، الذي كان بدوره يتبع تعليمات مكتب القوقاز للحزب الشيوعي الثوري، التابع إلى القيادة العليا لروسيا السّوفيتية[5]. وأسّست السلطات السّوفيتية في كانون الأول (ديسمبر) 1922 جمهوريّة القوقاز الاشتراكيّة السّوفيتية الاتحاديّة، التي شملت الجمهوريّات الثلاث[6].

ومن جانب آخر، تبنّت الحكومة السّوفيتية سياسة أُطلق عليها «سياسة بؤر الصدامات القوميّة» التي تعني إعادة توزيع المناطق بين الجمهوريّات التابعة لها، بهدف اشغال مواطني تلك الجمهوريّات بصراعاتهم الداخلية بعيداً عن الإدارة في موسكو. فعلى سبيل المثال ألحقت منطقة زنكازور وجزء من قضاء كازاخ الأذربيجانيتين إلى أرمينيا عام 1921، الأمر

(1) علي حمزة سلمان، المصدر السابق، ص248؛ وللمزيد عن اعلان استقلال الجمهوريات الثلاث وحدودها ينظر: كامالا عمرانلى، المصدر السابق، ص81-93.

(2) إميل رحيموف، المصدر السابق، ص26، 32.

(3) علي حمزة سلمان، المصدر السابق، ص251-253.

(4) Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, ՀԱՅՈՑ ՊԱՏՄՈՒԹՅՈՒՆ, (ԵՐԵՎԱՆ: ՀՊՏՀ գիտական խորհրդի, 2016), էջ 362-363.

(5) დიმიტრი შველიძე, ყოფილი წყარო, გვ.24-81, 107-108.

(6) إميل رحيموف، المصدر السابق، ص36.

الذي أدى إلى انفصال منطقة ناخجوان الأذربيجانية براً عن أذربيجان، وأعطت الحكومة السّوفيتية عام 1922 ديليجان وكوجه (محافظة شارور-دار الايز) الأذربيجانية إلى جمهوريّة أرمينيا السّوفيتية[1]، وأنشأت في 24 تموز (يوليو) 1923 اقليم ناغورنو كاراباخ الجبلي ذاتي الحكم وألحقته إدارياً بجمهوريّة أذربيجان[2]، وتحولت منطقة ناخجوان في 9 شباط (فبراير) 1924 إلى جمهوريّة سوفيتية اشتراكية ذاتية الحكم تحت سيادة جمهوريّة أذربيجان[3].

وانتزعت الحكومة السّوفيتية من جمهوريّة جورجيا قارص وارتفيني واردغان إلى تركيا، ووزعت مناطق ومقاطعات متنازع عليها بين أرمينيا وجورجيا، وأذربيجان وجورجيا، وأذربيجان وأرمينيا حسب الاهواء السّوفيتية، دون النظر إلى تاريخ المناطق وعاملها العرقي[4]، وأعلنت الحكومة السّوفيتية أبخازيا المتمتّعة بالحكم الذاتي في جورجيا، جمهوريّة اشتراكية سوفيتية مستقلة في 31 آذار (مارس) 1921، بحجة إنّ الاقليات العرقية ومن بينهم الأبخاز مضطهدين في جورجيا[5]، وأسست في 16 تموز (يوليو) من العام نفسه جمهوريّة ادجار الاشتراكيّة السّوفيتية ذات الحكم الذاتي، وأنشأت منطقة أوسيتيا الجنوبية المتمتعة بالحكم الذاتي في 20 نيسان (ابريل) 1922 وضمّت إليها مدينة تسخينفالي و40 قرية جورجية تقع في وديان المنطقة[6]. ولم ينتهِ تفكك الأراضي الجورجية بإنشاء وحدات مستقلة على أراضيها فحسب، بل مُنحت بعض المناطق والمراعي إلى أذربيجان وأرمينيا، في مقابل تنازل الأخيرة عن بعض المناطق الحدودية لتركيا، ففقدت جورجيا أكثر من 19 الف كيلو متراً مربعاً من الأراضي، وقرابة 270,000 نسمة[7].

استمرت جمهوريّة القوقاز الاشتراكيّة السّوفيتية الاتحاديّة في حدود 14 عاماً وحُلّت في 5 كانون الاول (ديسمبر) 1936، وصارت جمهوريّات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا ضمن الاتحاد السّوفيتي[8].

---

(1) المصدر نفسه، ص36-37.

(2) لمزيد من التفاصيل عن تأسيس الاقليم ينظر: رحمة الله عناية الله، أذربيجان المسلمة بين روسيا وأرمينيا، (د.م: د.ن، 1990)، ص26-28.

(3) محمد ناصر العبودي، جمهورية أذربيجان، ط1، زيارات للمسلمين في الاتحاد السوفيتي، (مكة المكرمة: مطابع الفرزدق التجارية، 1413ه)، ص154-158.

(4) დიმიტრი შველიძე, ყოფილი წყარო, გვ.110.

(5) Nodar Asatiani, Otar Janelidze, History of Georgia (From ancient times to the present day), (Tablisi: Publishing House Petite, 2009), p354.

(6) დიმიტრი შველიძე, ყოფილი წყარო, გვ.110-115 .

(7) Nodar Asatiani, Otar Janelidze, Op. Cit., p358.

(8) إميل رحيموف، المصدر السابق، ص36.

وأقرّ الدستور السّوفيتي -القانون الأساس- لاتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية الذي صادق عليه المؤتمر الاستثنائي الثامن للسوفييت في 5 كانون الاول (ديسمبر) 1936، التغييرات الإدارية والسياسيّة جميعها في العقدين السابقين في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز[1]. وكان القانون الأساس للجمهوريّات السّوفيتية نسخة من القانون الاساس لجمهوريّة روسيا الاشتراكيّة السّوفيتية، لكن الشيء الوحيد الذي ميز دستور جورجيا عن بقية الدساتير الأخرى إعلان اللغة الجورجية هي لغة الدولة[2].

وعلى وفق الدستور، فإنّ اتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية دولة اشتراكية اتحادية للعمال والفلاحين، عزّزت سلطة ديكتاتورية البروليتاريا، وكوَّنَ سوفييتات نواب الشعب العامل الأساس السياسي لها، وأنّ مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السوفياتية أعلى جهاز لسلطة الدولة في الاتحاد السّوفيتي، تكون من: مجلس السوفييت للاتحاد ومجلس السوفييت للقوميات[3]، فضلًا عن توحيد القيادة العسكريّة والهياكل التنظيمية، الأمر الذي يعني الخضوع التام للسلطة المركزية إدارياً وعسكرياً[4].

كوَّنَ السوفييت نظامًا استبداديًّا في الجمهوريّات، وكانت السلطة متركزة بالكامل بأيدي اعضاء الحزب الشيوعي -الحزب الحاكم في البلاد- الذي اتبع خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين سياسة كانت تهدف إلى القضاء على الأحزاب السياسيّة الأخرى[5]. واستبدلت السلطات السّوفيتية خلال ثلاثينيات القرن العشرين وتحديداً بين الأعوام 1931-1938 الثوريين بشباب بلاشفة مكرسين لخدمة ستالين في قيادة الحزب الشيوعي المحلي في أنحاء الاتحاد السّوفيتي، وكان أهمّ شرط للحصول على المناصب المهمة في موسكو الولاء للنظام، والمعرفة الجيدة باللغة الروسيّة. واستمرت الجمهوريّات في كونها وحدات إدارية تابعة للاتحاد السّوفيتي دون حقوق سيادية[6].

---

(1) Конституция (Основной закон) Союза Советских Социалистических Республик. 1936 г, федеральных архивов в г. Москве, Утверждена Чрезвычайным VIII съездом Советов Союза ССР, Подлинник. Машинопись, Государственный архив Российской Федерации. Ф. Р3316 . Оп. 8. Д. 1а., 5 декабря 1936 года, Л. 1-33.

(2) Nodar Asatiani, Otar Janelidze, Op. Cit., P352.

(3) Конституция (Основной закон) Союза Советских Социалистических Республик, Собр. Соч, Л. 1-33.

(4) დიმიტრი შველიძე, ყოფილი წყარო, გვ.24-81, 107-108.

(5) ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, ՀԱՅՈՑ ՊԱՏՄՈՒԹՅՈՒՆ (Հնագույն շրջանից մինչև մեր օրերը), (ԵՐԵՎԱՆ: ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ ՊԵՏԱԿԱՆ ՃԱՐՏԱՐԱԳԻՏԱԿԱՆ ՀԱՄԱԼՍԱՐԱՆ, 2004), էջ 283.

(6) Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P385-286.

وكانت التغييرات الإدارية ضمن الولاية القضائية للجمهوريّات النقابية. وكانت إعادة تسمية العديد من المدن القديمة وفقاً لأذواق الحكام السوفييت واحدة من أهم التغييرات في المشهد الثقافي للمنطقتين، وجرت تسمية العديد من المدن التي أُسست تباعاً، فضلاً عن العديد من المدن الصغيرة والقرى والشوارع القديمة بأسماء القادة التاريخيين السوفييت والروس. وأدخلت الحكومة السّوفيتية، لتعزيز السلطة السياسيّة والهويات الوطنية المولودة حديثاً عدداً من التغييرات الجديدة خلال عقد من الزمان 1926-1936، منها: حظر الأحزاب السياسيّة ما عدا الحزب البلشفي، ومنع زعماء القبائل والضباط الروس السابقين من شغل أي منصب في الحكومة الوطنية أو في الحزب الشيوعي وبقاء العديد من الممثلين المثقفين الأصليين في الإدارة والحكومات داخل الجمهوريّات التي أُنشِئَتْ حديثاً، وحظر الجدل السياسي والفكري داخل الحزب الحاكم لاسيّما ما يتعلق بقضايا الجنسية وتعيين الدولة القوميّة[1].

وفي إطار حرص الحكومة المركزية في موسكو على تثبيت سطوتها على الجمهوريّات الواقعة تحت سيطرتها سعت إلى محو الاصالة التاريخيّة للشعوب المحتلة، وحرصت على قطع صلاتها جميعها بجذورها القوميّة والحضاريّة، واستخدمت لذلك الهدف التعليم والثقافة، فأنشأت المدارس والمؤسسات التعليمية العالية والمتوسطة التي تقدم الثقافة الروسيّة[2].

كان العنف غير المقيّد بقانون سمة اساسية للنظام الذي أُطلق عليه دكتاتورية البروليتاريا، بِعَدّهِ تجسيداً عملياً لتلك الدكتاتورية، إذ كان النظام السّوفيتي قائماً على الإرهاب والانتقام، ونُفذ القمع الجماعي في الامبراطورية السّوفيتية أحياناً بدافع اجتماعي: تصفية وتدمير بعض الاعراق، واضطهاد علماء ورجال الدين، وأحياناً أخرى بدافع اقتصادي: إلغاء الملكية الخاصة، ومصادرة الأراضي، وتأميم الصناعة، وفي أوقات أخرى بدافع الأهواء السياسيّة: صراع من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسيّة والحزب، وصار «الرعب الأحمر» سياسة دولة، واتخذ أشكالاً متعددة معدَّلة، واستمر لعقود. كما عَدَ البلاشفة العالم كله أعداء لهم، فالرأسمالية عدوة الدولة من الخارج، أما الداخل فأعداء البلاشفة هم: الأغنياء أصحاب الممتلكات، وكل مفكّر حرّ، وكلّ رجل تمتّع بالكرامة، فاستخدمت السلطات السّوفيتية الانتقام على نطاق واسع بهدف تخويف السكان واخضاع الشعوب وضمان الولاء[3].

(1) Rafis Abazov, The Palgrave Concise Historical Atlas of Central Asia, First edition, (the United States of America: Palgrave macmillan, 2008), p84.

(2) إميل رحيموف، المصدر السابق، ص41.

(3) Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P386.

ومثلما ضيّقت السياسة السّوفيتية على شعوب آسيا الوسطى في الدين واللّغة، فإنّ الشعب الأذربيجاني لم يسلم من التضييق في مجال الدين[1]، واللغة[2]. كما امتدّت موجة العنف إلى الكنيسة الأرمنية الرسولية، وأُتخذ قراراً بإلغائها تماماً في أرمينيا[3]. وفي السياق نفسه، بعد أن قمعت السلطات السّوفيتية الأحزاب المناهضة للبلاشفة في جورجيا، توجّهت إلى ارستقراطيتها التي حاربتهم بالشعار التالي: «يجب أن نرفع عدد النبلاء الجورجيين إلى الصفر»، واستخدمت الفقراء المشردين كوسيلة لتحقيق هدفها تحت مبدأ «خذ ما كُدِّس بالسرقة عن طريق السرقة»، فضلاً عن مصادرة أراضي الكنائس والأديرة. وكان القمع السياسي الذي حدث في جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي جميعها بين عامي 1936-1937 لم يسبق له مثيل، ووقع ضمن ضحايا القمع والاضطهاد أي شخص مُشتَبهٍ في ولائه. وكان الدعم الرئيس للحكم الديكتاتوري البروليتاري في جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي جميعها هو الجيش الأحمر، وعلى الرغم من قتال بعض الجنود من الجمهوريّات المختلفة في صفوفه، فإنَّه عملياً تألف من الروس، ولا يخضع إلا لإرادة الكرملين في موسكو[4].

ويتبيَّن ممّا تقدم إنّ الحكومة السّوفيتية اضطهدت الأديان الموجودة جميعها على أراضي جمهوريّاتها، ومثلما حاربوا الأحزاب الأخرى فإنهم حاربوا الدين الإسلامي والمسيحي على حد سواء، بل حاربوا واضطهدوا اللغات المحلية والتاريخ والحضارة، كما قمعوا أية شخصية تقف أمام توجهاتهم وايديولوجيتهم الشيوعية.

وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، جرت إعادة هيكلية عمل المؤسسات والشركات والمؤسسات التعليمية والاقتصاديّة والمؤسسات والمنظمات الإدارية وتطوير الصناعات العسكريّة لجمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز وفقاً لمتطلبات الحرب[5]. ومن زاوية أخرى فإنّ جزءاً كبيراً من الشباب الناشئ في ظل سيطرة الايديولوجية الشيوعية لاسيّما أولئك

(1) كانت نسبة المسلمين الشيعة في أذربيجان ما بين 70-75%، أما عدد المسلمين السُنة من الأذريين والداغستانيين والتتار والكرد قرابة 1,750,000 نسمة.

(2) للمزيد ينظر: رحمة الله عناية الله، المصدر السابق، ص33-34.

(3) Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ 396-399.

(4) Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P352, 371, 386-388.

(5) تحملت الشعوب ثقل وكوارث الحرب، على الرغم من عدم وصول العمليات العسكرية إليها بشكل مباشر، وصار العمل مضاعفاً في القطاعين الزراعي والصناعي بالاعتماد على النساء وكبار السن والمراهقين. للمزيد ينظر:

ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ 289-293.

الذين انحدروا من الطبقات الاجتماعية للفلاحين، كانوا مشبعين بـ «الوطنية السّوفيتية»، وضحّى الكثير منهم بحياته من أجل «الوطن الاشتراكي» في الحرب العالمية الثانية[1].

ومن الأهميّة بمكانٍ القول إنّ السلطات السّوفيتية السابقة على الرغم من استغلالها للجمهوريّات عسكرياً واقتصادياً ومعنوياً، فأنها تركت صناعات متطورة فيها، إما بتطويرها أو بإنشاء المصانع والمعامل الحديثة لمتطلبات الدولة، فضلاً عن تطوير القطاع الصناعي.

ومرة أخرى، عادت السلطات السّوفيتية لإحداث تغيرات ديموغرافية لمنطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، فأقدم ستالين عام 1944 بنفي وترحيل الأتراك المسخاتيون (*Meskhetians*) او أتراك الاهيسكا (*Ahiska*) المسلمين الذين كانوا يعيشون في مسخيتا/ اهيسكا في جورجيا، قسراً بطريقة مأساوية، لأغراض احترازية، إذ عدَّهم «شعوب خطرة»، ونقل ما بين 100,000 إلى 120,000 شخص إلى آسيا الوسطى وكازاخستان، وأستقر اكثر من نصفهم أي بما يقدر 70,000 في أوزبكستان[2]. كما لاقى المصير نفسه الكرد والهِمشين (*Hemshins*)[3] الذين كانوا يعيشون على الحدود الجورجية-التركية وهُجّروا إلى آسيا الوسطى وكازاخستان[4].

استمرت النظم السّوفيتية السياسيّة والإداريّة ذاتها لغاية تسلُّم نيكيتا خروتشوف (*Nikita Khrushchev* 1955-1964) رئاسة الاتحاد السّوفيتي، إذ اتّخذ خطوات ملحوظة في اتجاه

(1) Nodar Asatiani, Otar Janelidze, Op. Cit., P390.

(2) للمزيد عن المسخاتيون ينظر:

Rehman SEFEROV, Ayhan AKIŞ, Sovyet Döneminden Günümüze Ahıska Türklerinin Yaşadıkları Coğrafyaya Göçlerle Birlikte Genel Bir Bakış, Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Dergisi, Sayı 24, (Selçuklu-Konya, 2008), s395-401.

(3) **هِمشين أو هامشين أو هِمشيني**: شعب أرمني العرق، مسلمو الديانة، اعتنقوا الإسلام على المذهب السني الحنفي خلال الحكم العثماني لأراضيهم ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وعُرفوا بهذا الاسم نسبة إلى منطقة هِمشين الواقعة في أقصى شمال شرق تركيا، يتحدثون اللغات الأرمينية والتركية فضلاً عن الروسية، هجّرهم ستالين في 25-26 شباط (نوفمبر) 1944 من منطقة اجاريا –الجورجية- الى قرغيزستان وكازاخستان. وفي عام 1956 رفع الشيوعيون الرقابة الإدارية عنهم، لكن السلطات السوفيتية لم تسمح لهم بالعودة الى أرمينيا خشية وقوع صدامات مع السكان المسيحيين. فهاجروا من قرغيزستان خلال الاعوام 1982-1984 الى روسيا، ويحافظ الهِمشين على هويتهم الأرمينية وثقافتهم ولغتهم، ويشتهرون بالزراعة وتربية النحل، وعددهم يصل الى 400,000 نسمة، يعيشون حالياً حول حوض البحر الاسود في المنطقة الممتدة بين تركيا وجورجيا. للمزيد ينظر: أمين القاسم، هِمْشين.. شعب أرمني مسلم، الموقع الرسمي لوكالة أوكرانيا برس، تاريخ النشر 14 كانون الأول (ديسمبر) 2020، https://ukrpress.net/node/14403

(4) Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P389.

اضفاء بعض التحديث أو الديمقراطيّة على الحياة العامة، وعمل على تبرئة الملايين من الشخصيات الحزبية والحكومية والاقتصاديّة والعسكريّة والثقافيّة التي تعرّضت للعُنف، كما حدثت تغييرات كبيرة في السياسة الاقتصاديّة بهدف التغلب على تدهور القطاعين الزراعي والصناعي، وحَوّلَ النظام المركزي إلى اللامركزية في الإدارة إلى حدٍ ما بتوسيع استقلالية الجمهوريّات وسلطاتها في إدارة الصناعات المحليّة، وكان تأثيرها إيجابياً على الصناعة والبناء[1]، لكنها تغييرات افتقرت إلى الأسس والحجج العلمية حينما أنشأ المجالس الإقليميّة بدلاً عن الوزارات الفرعية[2].

وكان نتيجة تلك الاصلاحات نشوء معارضة في الدوائر العليا للحزب الشيوعي، فاتفقت البيروقراطية المحافظة في الدولة مع الإدارة الجديدة للزعيم السّوفيتي ليونيد برجينيف (*Leonid Brezhnev* 1964-1982) لإعادة المركزية الصارمة في حكم الجمهوريّات عام 1965، وإيقاف سياسة خروتشوف السابقة، فأُلغيت الإدارة الإقليميّة، وحُلّت المجالس الشعبية، وعادت الوزارات الفرعية[3]. كما أُلغي التقسيم المصطنع لهياكل الحزب الشيوعي وفقاً للمؤسسات، ورسخت مبادئ «المركزية الديمقراطيّة» و«الانضباط الحديدي» من جديد، وأُعيد إنشاء المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي، ومنصب الأمين العام، وانتخب الرئيس السّوفيتي ليونيد برجينيف أميناً عاماً، فضلاً عن منصبه في رئاسة مجلس السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية، وأُدخل في الدستور السّوفيتي لعام 1977 مادة خاصة بشأن الحزب الشيوعي، وللمرة الأولى عُرف الحزب الشيوعي السّوفيتي قانوناً بأنه: «**القوة القيادية والحاكمة**» للمجتمع السّوفيتي، وأنه «**نواة النظام السياسي**»[4].

ويتضح أنّ الرئيس السّوفيتي برجينيف رفع سلطة القوة السياسيّة الحاكمة المتمثلة بالحزب الشيوعي، وأضاف للحزب التحصين السياسي عن طريق الدستور الذي شرع الاحتكار الواقعي للحزب الشيوعي في المجتمع السّوفيتي.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ أعوام حكم الرئيس ليونيد برجينيف واحدة من أكثر الفترات هدوءً في تاريخ الاتحاد السّوفيتي، بعد أن فقد النظام الشمولي قوته السابقة، وصار

(1) ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ 298; Simon Payaslian, THE HISTORY OF ARMENIA From the Origins to the Present, First edition, (England: PALGRAVE MACMILLAN™, 2007), p182-183.

(2) Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P407.

(3) ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ 298-299.

(4) Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P409.

القمع الجماعي ومعسكرات الاعتقال جزءاً من الماضي، وساد الفساد في الفئات الحكومية بأكملها[1]. وصار من الواضح أنّ الأزمة المتفاقمة ستؤدي في النهاية إلى الانهيار، ومن أجل الحفاظ على السلطة حاولت النخبة الشيوعية اتخاذ خطوات معينة، وبعد شهر من انتخاب ميخائيل غورباتشوف (*Mikhail Sergeeyvich Gorbachev*) أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الشيوعي (1985-1991)، أُتِخذَ قرارٌ لتسريع التطور العلمي والصناعي، وأُعلن في نيسان (أبريل) 1985 عن «إعادة الهيكلية» أو «إعادة البناء»، لكن مبدأ غورباتشوف كان محكوماً عليه بالفشل منذ البداية، نظراً؛لأنه حاول تسريع التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة مع الحفاظ على النظام السياسي والاقتصادي السابق، وأدت الاصلاحات التي أُجريت تحت اسم «إعادة البناء» أو البيريسترويكا (*Perestroika*)[2] إلى تعميق الأزمة السياسيّة والاقتصاديّة في البلاد، كما واجهت مقاومة من الجهاز البيروقراطي المتشدد[3].

وانتهج غورباتشوف استراتيجية الغلاسنوست (*Glasnost*)[4] بوصفها جزءًا مُتمِّمًا لخطوات البيريسترويكا أو كخطوة حيوية لها، لاسيّما بعد أن تنبّه للظواهر السلبية في سلطة الحزب الواحد، وعرف غورباتشوف الغلاسنوست بأنها: «**شكل فعال للرقابة العامة على نشاط الهيئات الحكوميّة كافة، من دون استثناء، ورافعة قوية لتصحيح النواقص والعيوب**»[5]، وأعلن من جهته عن اعتماده على تلك السياسة بهدف اتخاذ إجراءات التحرر السياسي وفتح مجال أمام الديمقراطيّة[6].

---

(1) ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ 299; Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P411.

(2) **بيريسترويكا:** كلمة روسية تعني إعادة البناء، وعرفها معجم اللغة الروسية إعادة النظر في العقائد. أمّا اصطلاحاً فتعني: القضاء الحازم على عمليات الركود، أو خلق أولية مضمونة وفاعلة لتسريع التطور الاقتصادي-الاجتماعي، ومنحه قدراً أكبر من الديناميكية، كما تعني الاعتماد على الإبداع الحي للجماهير، والاحترام الرفيع لقيم الفرد وكرامته، وغيرها الكثير. وتعني لدى غورباتشوف «الثورة». للمزيد ينظر: عمار خالد رمضان الربيعي، غورباتشوف ودوره في السياسية السوفيتية حتى عام 1991، اطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2010)، ص81.

(3) Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ 411-412; ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ 306-307.

(4) **الغلاسنوست:** كلمة روسية الأصل تعني العلنية والمكاشفة، وأجمع كل من كتب عنها أن معناها الشفافية أي حرية التعبير. ينظر: زليخة معلم، دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي 1985م/1991م، مذكرة ماستر، (الجزائر: جامعة محمد خيضر «بسكرة»، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015)، ص66-67.

(5) ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويكا، ترجمة حمدي عبد الجواد، مراجعة محمد المعلم، ط4، (القاهرة: دار الشروق، 1990)، ص86-87.

(6) زليخة معلم، المصدر السابق، ص76.

وكانت أولى التحولات التي غيّرت الوضع السياسي في الاتحاد السّوفيتي، تنظيم انتخابات (ممثلي الشعب) لمجالس السوفييت في اتحاد الجمهوريّات السّوفيتية في 28 آذار (مارس) 1989، وجرت للمرة الأولى بأسلوب أكثر ديمقراطيّة على أساس تعدّد المرشحين، وكانت النتيجة ضربة إلى الحزب الشيوعي الذي فشل العديد من ممثليه في الحصول على النسبة المطلوبة التي تؤهّله للفوز، وفي سابقة من نوعها، أسقطت الانتخابات الحرة رموزاً حزبية كانت تمتلك ضمانات قوية للنجاح، واستطاع بعض ممثلي الاتجاهين الإصلاحي والقومي المتشدد الفوز في الانتخابات، الأمر الذي يعني ولادة المعارضة رسمياً[1].

فاتَّسم أول مؤتمر حرّ للسوفيتيات بكثرة الشكاوى والتظلمات من المناطق القوميّة، التي أكدت حاجتها إلى مزيد من الحكم الذاتي، وكانت مسألة القوميات ليست من المشاكل التي شغلت اهتمام غورباتشوف عند مجيئه إلى السلطة باستثناء ما أبداه من ميل نحو التوسع في اختيار الكوادر القيادية من الجمهوريّات المختلفة والعمل على زيادة مشاركة غير الروس في مؤسسات صنع القرار المركزية منها والمحلية، إذ لم يمتلك غورباتشوف لا الفهم ولا التعاطف الكافي مع النزعة القوميّة، وهي من الأخطاء الفادحة التي ارتكبها، وكان لها مردود سلبي على سياساته الإصلاحية، لاسيّما إنّ سياسة البيريسترويكا والغلاسنوست أثارت العديد من المشكلات القوميّة[2].

بُنيت الإمبراطورية السّوفيتية على أساس مبدأ الاتحاد، لكنّه في الواقع أشبه بالمستعمرات، إذ كانت الجمهوريّات –كما مر سلفاً- تتمتع بحقوق الوحدات الإدارية التي تعتمد على روسيا -الدولة الأم-، وكان الجيش لا يستجيب إلا للحكومة المركزية، فالقوات المسلحة حالها كحال المؤسسات الأخرى التي كانت تحت سيطرة الحزب الشيوعي المركزي في روسيا. وكانت أبرز سمة ميّزت النظام الإرهاب السياسي والقمع، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ عدداً كبيراً من الشعوب خدموا البلاد بإيمان وحماس[3].

ومن نافلة القول، إنّ سياسات لينين وستالين بترسيم حدود الجمهوريّات الجديدة دون الأخذ بالحُسبان ما تضمّه من أقوام وأعراق وقوميات، أدت إلى حدوث اختلاط وتداخل بين القوميات المختلفة دون انصهارها مع بعضها، لاسيّما إنّ كل قومية حافظت على ذاتها وتميزها، كما أدى الضم القسري لبعض الجمهوريّات الصغيرة ذات القوميات والأعراق المختلفة وسياسة النفي إلى

(1) عمار خالد رمضان الربيعي، المصدر السابق، ص271-272.

(2) المصدر نفسه، ص272-273.

(3) Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P383-384

تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السّوفيتي، فكان لابد للمطالب القوميّة أن تبرز مع اصلاحات غورباتشوف، سواء بالانفصال عن الاتحاد السّوفيتي أو المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ويبدو أنّ سياسات غورباتشوف شجَّعت على ظهور قدر أكبر من الحرية والديمقراطيّة، التي ظهرت بشكل واضح في انتخابات مجالس الشعب بإبعاد الشيوعيين وإحلال شخصيات أكثر تحرراً، فسار التسريع باتجاه انهيار الاتحاد السّوفيتي، وليس باتجاه الاصلاحات.

**ثانياً: انهيار الاتحاد السّوفيتي وانفصال الجمهوريّات**

أكد غورباتشوف أنه: «**لم يكن لدى أحد في العالم ولن تكون سلطة أكبر مما كان لدي في عام 1985**»[1]. وكان محقاً في ذلك، لكنه استطاع تصفية حكمه بنفسه، فالاتحاد السّوفيتي الذي تكوّن قسراً وليس طوعاً، تمكن من التفكك حينما تحولت الأداة القسريّة إلى أداة ليّنة.

أدّت العديد من العوامل المتشابكة بشكل وثيق إلى تنامي الأزمات في الاتحاد السّوفيتي، لاسيّما الركود الاقتصادي والضمور السياسي والحركات الانفصالية المتنامية في الجمهوريّات التي مثّلت جزءاً لا يتجزأ من التبعات الاجتماعية والنفسية المختلفة[2].

وتسبب اختلال التوازن الديموغرافي في المجتمع السّوفيتي القائم على التنوع الاثني والقومي إلى نمو عقدة التفوق من روسيا لدى القوميات غير الروسيّة، في حينِ عانت الأمة الروسيّة من عقدة الفوقية –أي كانت تنظر بدونية إلى القوميات الأخرى-، فالقوميات كانت تكاد لا تمتلك موقعاً لها في السلطة عكس الشعب الروسي الذي كان يمتلك السيطرة والهيمنة على المراكز الرئيسة للقوة في النظام السّوفيتي سواء على مستوى الحزب أو الحكومة أو المؤسسة العسكريّة، الأمر الذي أدى إلى ظهور دعاوى قومية متعصبة ضد شعارات الحزب، ادّعتْ إنّ الجماهير السّوفيتية في بقية الجمهوريّات تنهب روسيا، وطالبوا بخروجهم من نطاق الاتحاد ليخفّ الحمل عن كاهل الشعب الروسي. فضلاً عن عامل تصعيد مشكلة القوميات، التي ترجع أسبابه إلى تفجّر المشاعر القوميّة وتزايد الإحساس بالوعي الذاتي في آسيا الوسطى الإسلامية والقوقاز نتيجة التحديث الذي كان من المتوقع أنّه سيقضي على العرقية واقتلاع جذورها، ما أدى إلى قيام العديد من الانتفاضات والاضطرابات القوميّة، وفشلت السياسة السّوفيتية في فضّ المشكلة حتى باستخدام الأساليب القسرية[3].

(1) طه عبد العليم طه، سقوط الاتحاد السوفيتي، ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الاهرام، 22-23 فبراير 1992)، ص16.

(2) Simon Payaslia, Op. Cit., P188-190.

(3) زليخة معلم، المصدر السابق، ص109-110.

إنّ تولّي ميخائيل غورباتشوف السلطة كان إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في تاريخ الجمهوريّات، بعد أن شخّص مكامن الضعف في النظام الشيوعي وحالة الركود التي عانى منها الاتحاد السّوفيتي، وأشار إلى النمو الواضح في المستويات التعليمية والثقافية لدى شعوب الجمهوريّات المصحوبة بظهور وعي قومي، وتطور الاهتمام بالجذور التاريخيّة. ووفقاً للبيريسترويكا والغلاسنوست بصفتهما منهجاً ثابتاً لسياسته، فإنّ السياسة السّوفيتية تحولت من المركزية الشديدة إلى إشاعة روح الديمقراطيّة وتحرير وسائل الاعلام والمسائل القوميّة والدينية[1]، فأثارت سياسة البيريسترويكا العديد من المشكلات القوميّة، وسارت الغلاسنوست أو المكاشفة في اتجاهين: الأول ضد السلطة المركزية في موسكو والذي تمثّل بأحداث آلماآتا عاصمة كازاخستان في كانون الأول (ديسمبر) عام 1986 احتجاجاً على إبعاد السكرتير الأول للحزب الشيوعي في كازاخستان دين محمد كونابيف (1964-1986) من منصبه، وإحلال أحد الكوادر من الروس محله. أما الاتجاه الثاني فهو ما كان يدور بين القوميات نفسها، ومثال ذلك ما حدث بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ الإقليم ذو الأغلبية الأرمينية المتمتع بالحكم الذاتي في جمهوريّة أذربيجان، ففي شباط (فبراير) 1988 اتخذت التوترات القوميّة بينهما طابع العنف المتبادل، وفرّ141,000 أذري من أرمينيا، و158,000 أرميني من أذربيجان خلال المدة من 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 إلى 2 شباط (فبراير) 1989[2].

وظهرت للمرة الأولى في شمال طاجيكستان صراعات وعداوات بين الطاجيك والقرغيز، فضلاً عن اشتباك بين الطاجيك والأوزبك[3]، والصدام بين طاجيكستان وقيرغيزستان حول مطالبات الأرض والمياه عام 1989، وامتدت الهجمات في العام نفسه على المسخاتيين، وأدى نزاع عنيف بينهم وبين الأوزبك إلى تدخل قوات الأمن السّوفيتية وإجلاء قرابة 2000 مسخيتي من شرق أوزبكستان إلى مستوطنة نائية في شمال طاجيكستان[4]، وبلغت ذروة المصادمات الدامية في

(1) أشرف السيد محمد كيلاني، دور الحركات الإسلامية في التحول الديمقراطي في منطقة آسيا الوسطى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (مصر: جامعة الزقازيق، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، 2018)، ص85.

(2) عمار خالد رمضان الربيعي، المصدر السابق، ص272-273.

(3) فرشته سادات اتفاق فر، زمینه های پیدایش جنگ های داخلی در تاجیکستان پس از استقلال ونقش جمهوری اسلامی ایران در بر قراری صلح وثبات در آن کشور، فصلنامه سیاست، مجلة دانشکده حقوق وعلوم سیاسی، شماره ۴، دورة 38، دانشگاه تهران، زمستان 1387، ص26-27.

(4) Glenn E. Curtis, Kazakstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan, and Uzbekistan country studies, 1st ed., Federal Research Division Library of Congress, (Washington: U.S. Government Printing Office, 1997), p236.

أوزبكستان في عامي 1989-1990، إذ مثلت حالة الصراع العنيف بين الأوزبك والمستوطنين من القوميات الأخرى من جهة، وبين الطاجيك والأرمن في سمرقند من جهة أخرى[1].

وشهدت القوقاز صراعات وحروباً مماثلة كالصراع بين الأرمن والاذريين، وبين الجورجيين والابخازيين[2]، الأمر الذي أدى إلى مطالبة العديد من القوميات في عام 1990 بالاستقلال والانفصال عن الاتحاد السّوفيتي، ورأت في الاستقلال معالجة لأزماتها الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعية[3].

حاول الحزب الشيوعي السّوفيتي إصلاح الأمور بعد أنْ ظهرت الإخفاقات والانتقادات والنتائج السلبية بشكلٍ جليّ على الصُّعد جميعها نتيجة لسياسة غورباتشوف، فوضعت أرضية سياسية جديدة في شباط 1990، كان القصد منها تعديلات في الدستور، وعلى الرغم من مصادقة المجلس الأعلى عليها، فإنها عملياً أقرَّت محو الأسس التي استند إليها النموذج السّوفيتي لمدة سبعين عاماً، إذ تمحورت التعديلات حول النقاط التالية[4]:

1 ـ التعددية الحزبية: التي أعطت الحق لوجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الشيوعي الذي فقد موقعه الاحتكاري في مجال السلطة، فظهر آلاف الأحزاب والمنظمات السياسيّة، وما بين 30-60 ألف جمعية ثقافية وعمالية ونسائية واجتماعية، تراوحت بين الجناحين المحافظ والليبرالي.

2 ـ رئاسة الدولة: إقرار نظام رئاسي بانتخاب رئيس الدولة من طرف مجلس نواب الشعب، وبإمكانه أن يصبح رئيساً للبلاد من دون علاقة عضوية مع الحزب الشيوعي.

3 ـ تحديث المركزية الديمقراطيّة: الأمر الذي أدى إلى تكوين تيارات ومنابر داخل الحزب، سُمح لها بالدفاع عن آرائها بحريّة وشفافيّة.

4 ـ الإصلاح الاقتصادي: فرض الاعتراف بالملكية الشخصية في إطار اقتصاد مختلط وسوق مخطط وتعدد أشكال الملكية، والتنافس اقتصادياً بين المنتجين.

5 ـ التنظيم الفدرالي: اعطاء الحق للقوميات بأن تستقل إنْ شاءت عن الاتحاد السّوفيتي في إطار احترام قانون ينظم طريقة تقرير مصيرها.

---

(1) للمزيد ينظر: اشرف السيد محمد كيلاني، المصدر السابق، ص86.

(2) فرشته سادات اتفاق فر، منبع قبلى، ص26-27.

(3) زليخة معلم، المصدر السابق، ص110-111.

(4) عمار خالد رمضان الربيعي، المصدر السابق، ص295-296.

6 ـ السياسة الخارجية: الاقرار بضرورة احترام اختلاف الأنظمة الاجتماعية والسياسيّة في إطار الانفراج الدولي والتعايش السلمي.

أعلنت جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي في عام 1990 بأن قوانينها ستكون فوق قوانين الدولة أو ما يُعرف اصطلاحاً بـ «حرب القوانين» ما يعني ضمناً، إنّ بإمكان الجمهوريّات رفض المراسيم الرئاسية، إلا بعد موافقة مجلس سوفيتيات الجمهوريّات، وتقليل إسهاماتها الاقتصاديّة في دخل الحكومة المركزية بشكل كبير جداً، الأمر الذي يعني تهديد لحيوية الحكومة المركزية الاقتصاديّة، أي بمثابة «إعلان موت الاتحاد السّوفيتي»[1]. ووافق مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السّوفيتي في 4 نيسان (أبريل) 1990 على قانون الجمهوريّات، الذي اشترط عند مغادرة الاتحاد السّوفيتي ينبغي تصويت ثلثي سكان الجمهوريّة لصالح الاستقلال في استفتاء شعبي عام، تعقبها مدة انتقالية تصل إلى خمسة أعوام[2].

وفي إطار تلك التوجهات، فإنّ السلطة الحاكمة فتحت الأبواب أمام الجمهوريّات للخروج من الاتحاد السّوفيتي بإرادتها. والسؤال الذي يطرح نفسه بناء على ما تقدم، هل سار غورباتشوف ومستشاريه بالاتحاد السّوفيتي نحو الهاوية في محاولات منهم لإنقاذه؟ أو أنها خطوات محسوبة كان لها أغراض أوسع وأشمل؟ وهذا ما ستبينه الصفحات القادمة من هذ الدراسة.

وبصرف النظر عن الإجابة، يبدو أنّ تلك التعديلات والقوانين حظيت بقبول جماهيري واسع، فتحولت شعوب الاتحاد السّوفيتي من حياة الخضوع والاستسلام إلى مرحلة ثورية استقلالية.

فطالبت مظاهرة عاصفة في العاصمة الجورجية تبلسي في 6 نيسان (أبريل) 1989 بالاستقلال الوطني لجورجيا، اشترك بها شرائح المجتمع كافة ومن مناطق البلاد المختلفة، وعلى الرغم من قمعها بعد ثلاثة أيام وإحداث مجزرة بدمٍ بارد، فإنها عزّزت من كفاح الجورجيين، وفي انتخابات مجلس السوفييت الأعلى الجورجي الحرة المتعددة الأحزاب في 28 تشرين الأول (اكتوبر) 1990 فاز أعضاء الحركة الوطنية الجورجية قانونياً، وتغيّر النظام الشيوعي سلمياً ليبدأ عهد جديد في تاريخ البلاد، فانتخب في جلسة المجلس الأولى في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) زفياد جامساخورديا (*Zviad Gamsakhurdia*) رئيساً لمجلس السوفييت

(1) المصدر نفسه، ص293-294.

(2) للمزيد ينظر: عبد الحكيم خسرو جوزل، ظاهرة تفكك الدول ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، (أربيل: جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، 2003)، ص120.

الأعلى في جورجيا، وتغير اسم جمهوريّة جورجيا الاشتراكيّة السّوفيتية إلى جمهوريّة جورجيا، وأجرت الحكومة استفتاءً شعبياً حول الاستقلال في 31 آذار (مارس) من العام نفسه، كانت نتائجه إيجابية بنسبة 98 %، كما أيّد فكرة الاستقلال غالبية السكان غير الجورجيين. وبناء على ذلك، أعلن المجلس الأعلى استعادة استقلال جورجيا في 4 نيسان (ابريل) 1991، وفاز بالانتخابات الرئاسية في 26 ايار (مايو) زفياد جامساخورديا (1991-1992) بصفة أول رئيس لجمهوريّة جورجيا[1].

زادت الأحوال تعقيداً في الاتحاد السّوفيتي نتيجة الصراع الداخلي للحزب الشيوعي حينما أُعلن عن مشروع معاهدة جديدة كانت ستشكّل القوام الجديد للاتحاد السّوفيتي، وكان من المقرر توقيعها من قبل رؤساء الجمهوريّات مع الرئيس غورباتشوف في 20 آب (أغسطس) 1991، لكن الجناح المحافظ في الحزب الشيوعي رأى في المعاهدة تفكيكاً للبلاد، إذ إنّها تمنح حق لكل جمهوريّة «إلغاء تطبيق أي قانون مركزي على أراضيها إذا تعارض مع دستور الجمهوريّة المعنية»، كما تعطيها الحق في إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتجارية مباشرة مع الدول الأجنبية من دون موافقة المركز، الأمر الذي أدى إلى قيام انقلاب عسكري ضد الرئيس ميخائيل غورباتشوف لإقصائه من السلطة[2].

أعطى فشل الانقلاب الضوء الأخضر للجمهوريّات لتمضي قدماً نحو إتمام استقلالها دون خوف من قمع الجيش الأحمر، فتوالت إعلانات الاستقلال من الجمهوريّات.

**قرغيزستان**

أدّت الصدامات العرقية بين الأوزبك والقرغيز إلى استقلال جمهوريّة قرغيزستان، فلطالما طرح الأوزبكيون في مدينة اوش (*Osh*) جنوب غرب قرغيزستان وما حولها مشاكل

(1) Nodar Asatiani, Otar Janelidze,Op. Cit., P423-429.

(2) قام عدد من العسكريين والمسؤولين السوفييت الكبار في الحزب الشيوعي والدولة بانقلاب في 19 آب (أغسطس) 1991 في موسكو لوضع حد لسياسات غورباتشوف، ومنعه من تقديم تنازلات أكثر سواء كان للغرب أو للقوى الداخلية المعادية للاتحاد السوفيتي، وكان مشروع المعاهدة الجديدة هو الذي أثار المحافظين في الدولة، فضلاً عن نقمة شعبية عارمة على الأوضاع المعيشية المتردية، ونزاعات عرقية دموية في أكثر من منطقة، ودعوات انفصالية، واقتصاد مهدد بأزمة كبيرة، وإشكالات كثيرة أخرى لا تنفصل أبداً من الصراع بين تيارات داخل الحزب نفسه، فقررت قيادة جماعية متشددة من الجناح المحافظ الاستيلاء على السلطة، وتعطيل توقيع المعاهدة بأسلوب الضغط العنيف من مجموعة مؤسسات الجيش وجهاز المخابرات والداخلية والحزب، لكن الانقلاب فشل في 21 من الشهر نفسه امام المقاومة الشعبية الشديدة، فضلاً عن أخطاء وقع فيها قادة الانقلاب. للمزيد ينظر: عمار خالد رمضان الربيعي، المصدر السابق، 373-376.

الجنسية، على الرغم من إنّ نسبة الاوزبك في الجمهوريّة يقدر بـ 12 % حسب تعداد عام 1989، وبطبيعة الحال كان يوجد صدامات بين الطرفين طوال الحقبة السّوفيتية، لكن الحكومة الشيوعية استطاعت من الحفاظ على التناغم العرقي السّوفيتي لغاية اصلاحات غورباتشوف، فنمت تلك الصدامات العرقية منذ عام 1989 وتحولت إلى أعمال شغب دامية، وانتقلت إلى العاصمة وتطورت إلى تظاهرات شعبية تحولت إلى حركة ديمقراطية ثمّ إلى مواجهات عنيفة بين الحشود والجيش، وصلت إلى مرحلة الاضراب عن الطعام والمظاهرات الصاخبة[1].

وبشكل غير متوقع اختار مجلس السوفييت الأعلى في انتخابات 27 تشرين الأول (اكتوبر) 1990 الديمقراطيّة، عسكر آكاييف (1990-1991) عالم الفيزياء الذي صار أول رئيس للجمهوريّة السّوفيتية على الرغم من انه لم يشغل منصباً حزبياً رفيعاً قبل ذلك[2]، وفي كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه تغير اسم البلاد إلى جمهوريّة قرغيزستان، وفي شباط (فبراير) 1991 تغير اسم العاصمة فرونزي إلى بيشكيك (*Bichkik*)، وتسمية الشوارع الرئيسة في العاصمة بأسماء قرغيزية، وفي استفتاء 21 آذار (مارس) 1991 وافق 76 % من الناخبين على البقاء جزءاً من الاتحاد السّوفيتي، لكن من «الاتحاد المتجدد»، ونظراً لفشل الانقلاب في موسكو، أعلن عسكر آكاييف استقالته من الحزب الشيوعي وحظره[3]، وأعلن مجلس السوفييت الأعلى في قرغيزستان استقلال البلاد في31 آب (أغسطس) 1991 [4] الأمر الذي اكسب الزعيم القرغيزستاني احتراماً هائلاً بين شعبه وبين زعماء العالم، وفي الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول (أكتوبر) 1991 صار عسكر آكاييف (1991-2005) أول رئيس منتخب من الشعب بعد أن حصل على 95 % من الأصوات[5].

(1) Glenn E. Curtis, Op. Cit., p113; Cholpon Chotaeva, History of Kyrgyzstan, (Bishkek: International University of Kyrgyzstan, American University of Central Asia, 2016), P121.

(2) Glenn E. Curtis, Op. Cit., p113-115.

(3) Cholpon Chotaeva, Op. Cit., p124.

(4) للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لوزارة العدل بجمهورية قرغيزستان، اعلان وثيقة استقلال الدولة لجمهورية قرغيزستان المؤرخ في 31 اب 1991، رقم 578.

Декларация РК от 31 августа 1991 года №578-XII «О государственной независимости Республики Кыргызстан». http://cbd.minjust.gov.kg/act/view/ky-kg/913

(5) Glenn E. Curtis, Op. Cit., p114.

**أوزبكستان**

كانت أوزبكستان واحدة من الجمهوريّات التي شهدت وصولاً متأخراً وتأثيراً محدوداً لإصلاحات غورباتشوف، نظراً لموقف الأخير السلبي تجاه الإسلام[1] الذي عدّه عائقاً أمام مبادراته الإصلاحية والتنمية الاجتماعية والاقتصاديّة للمجتمع، وبينما شهدت المناطق الأخرى المزيد من الانفتاح السياسي، فإنّ الحكومة السّوفيتية في أوزبكستان استمرّت في سياساتها القمعية وأحكام سيطرتها على الجمهوريّة[2]. ولكن تخفيف الرقابة على الصحافة عام 1987، مهّدت الطريق لظهور معارضة قومية وايقاظ المشاعر الدينية المضطربة، وفي الوقت نفسه فإنّ الدافع المناهض للدين فَقَدَ الكثير من قوته في موسكو نفسها، كما برزت فضائح الفساد الإداري والاقتصادي في البلاد، فتسارعت وتيرة التحرر السياسي، وخلق بيئة مناسبة لظهور جماعات المعارضة القوميّة والإسلامية وظهور حركات معارضة للحزب الشيوعي الأوزبكي. وأثار إحياء الإسلام واللغة الاوزبكية بين العديد من الطلبة الجامعيين لاسيّما في جامعة طشقند هزة في القيادة الشيوعية، أثارت استياء المسؤولين. وفي آذار (مارس) 1989 انتخب المندوبون إلى المؤتمر الرابع لمديرية الروحانيات الإسلامية الشيخ محمد صادق محمد يوسف مفتياً ورئيساً لإدارة مسلمي آسيا الوسطى وكازاخستان، ثمّ انتخب في العام نفسه نائباً لمجلس السوفييت الأعلى في اتحاد الجمهوريّات[3].

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ أوزبكستان مثل جمهوريّات آسيا الوسطى الأخرى تخلفت عن تحدي السلطة السّوفيتية لغاية عام 1989 عندما بدأت في التعبير عن انتقاداتها للمركز وطالبت بالإصلاح، وصولاً إلى اجماع وطني على مقاومة المركز[4]. وأدت البطالة المتزايدة إلى زيادة الاحتكاك بين الأغلبية الأوزبكية والأقليات العرقية، لاسيّما مع الأتراك المسخيتيين، التي كانت حوادث العنف ضدهم غير مسبوقة في أوزبكستان، الأمر الذي أدى إلى تغيير

(1) احتوت أوزبكستان على 230 مسجداً، اي ثلثي المساجد المتواجدة في آسيا الوسطى في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كما أنّها أحد أهم جمهورية سوفيتية من حيث الإسلام. ينظر:

Dilip Hiro, Inside Central Asia; Apolitical and cultural history of Uzbekistan, Turkmenistan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkey, and Iran, First published, (New York: Peter Mayer Publishers, 2009), p133.

(2) Gülşen Aydın, Authoritarianism versus democracy in Uzbekistan: Domestic and international factors, M.A. Thesis, (Ankara: Middle East Technical University, the Graduate School of Social Sciences, 2004), P 30-31

(3) Dilip Hiro, Op. Cit., p133-135.

(4) Gülşen Aydın, Op. Cit., p31-32.

الحكومة وفوز إسلام كريموف (1989-1991) بمنصب السكرتير الأول في الحزب الشيوعي في أوزبكستان في 23 تموز (يوليو) 1989، ومع تصاعد المشاعر القوميّة بشكل حاد والعنف العرقي في البلاد، خرجت الجماهير في مظاهرات هزت العاصمة طشقند في تشرين الأول (اكتوبر) 1989 [1].

وبموجب قرار أُعلن في 21 من الشهر نفسه صارت اللغة الاوزبكية اللغة الرسمية للبلاد، وتبلورت بشكل سريع فكرة الانفصال عن الاتحاد السّوفيتي، واستحدث منصب رئيس الجمهوريّة للمرة الأولى في تاريخ أوزبكستان واختير إسلام كريموف للمنصب، وصدر مرسوم رئاسي في 2 حزيران (يونيو) 1990 نصّ على تنظيم اداء فريضة الحج، وفي20 من الشهر نفسه عُدّ عيد الأضحى عيداً رسمياً في أوزبكستان، وهي خطوات تُعد حاسمة نحو الاستقلال السياسي، وبذلت جهود مكثفة لإعلان الاستقلال السياسي التام لأوزبكستان وخروجها من الاتحاد السّوفيتي[2]، وحرصاً على عدم السماح لخصومه بالاستيلاء على المبادرة، أعلن إسلام كريموف استقلال أوزبكستان التام في 31 آب (أغسطس) 1991 واذهل خصومه[3]، وجرت للمرة الأولى انتخابات رئاسية مباشرة في 30 كانون الأول (ديسمبر) اسفرت عن فوزه (1991-2016)[4].

**طاجيكستان**

أضرّت التغييرات التي حدثت في ظل البيريسترويكا بشكل واضح على اقتصاد طاجيكستان التي كانت تعتمد في اقتصادها على دعم الجمهوريّات الأخرى لها، فزادت البطالة والتضخم وانخفاض الأجور، وفي الوقت نفسه أثار المثقفون الدعوة إلى استبدال اللغة الروسيّة على المستوى الرسمي بالطاجيكية، ونظراً لتخفيف القيود المفروضة على الصحافة، انضمّت

(1) Dilip Hiro, Op. Cit., p135-136.

(2) بوريبوي احمدوف وزاهد الله منوروف، المصدر السابق، ص417-418.

(3) Gülşen Aydın, Op. Cit., P37.

(4) مُددت ولايته فيما بعد من خلال استفتاء شعبي اجري في 26 اذار (مارس) 1995 الى عام 2000. ووافق الناخبون في الاستفتاء الذي أجري في 27 كانون الثاني (يناير) 2000 على تعديل دستور البلاد لتمديد الولاية الرئاسية الى 7 اعوام، لكنّه فاز بفترتي ولاية أخرتين بعد انتخابات عام 2007 و2015، ووصف المعارضون الانتخابات بأنها كانت مزيفة. ووصف حكم كريموف بالقسوة الشديدة إزاء معارضيه مستخدماً الخطر المتمثل في التشدد الإسلامي ذريعة لتغييب حقوق الإنسان. للمزيد ينظر: موقع BBC News عربي، نبذة عن الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف، تاريخ النشر الثاني من ايلول 2016، https://www.bbc.com/arabic/worldnews؛ Gülşen Aydın, Op. Cit., P35-43.

بعض الصحف إلى حملة تثقيف الطاجيك حول تاريخهم وثقافتهم، لاسيّما بعد اكتشافهم خلال الاحتلال السّوفيتي لأفغانستان (1979-1989) الصلات الثقافية التي تربطهم مع إيران وافغانستان لاسيّما اللغة الفارسية المشتركة[1].

في تلك الأثناء، وصلت التوترات بين المجموعات الإقليميّة المختلفة لاسيّما الشماليون من منطقة خوقند، والجنوبيين من كولياب إلى ذروتها أوائل عام 1990، وزاد من تعقيدها انفتاح الخطاب السياسي، وقامت مظاهرة عامة في دوشنبه في 10 شباط (فبراير) من العام نفسه ضد إعطاء الأولوية للحصول على مساكن جديدة للاجئين الأرمن الفارين من الصراع مع أذربيجان، وتطورت إلى أعمال عنف، أعقبها نهب وتخريب، وطالب المتظاهرون باستقالة الحكومة وحلّ الحزب الشيوعي في طاجيكستان إلى جانب مطالب أخرى اجتماعية واقتصادية، ولم تنته المظاهرات إلا بعد أسبوع، بعد حملة القمع التي قامت بها القوات السّوفيتية[2].

جعلت أحداث عام 1990 المعارضة أكثر انتقاداً للشيوعيين، وخلال الأجواء السياسيّة المشحونة للغاية بعد فشل محاولة الانقلاب في موسكو، تصاعد الوضع في دوشنبه، فصوت مجلس السوفييت الأعلى في طاجيكستان على طرد الحكومة وتعيين رحمن نبييف سكرتير أول للحزب الشيوعي الطاجيكي، ثم أعلن المجلس استقلال جمهوريّة طاجيكستان في 9 أيلول (سبتمبر) 1991، وأُختير رحمن نبييف (1991-1992) أول رئيس لجمهوريّة طاجيكستان المستقلة[3].

**أرمينيا**

وكانت جمهوريّة أرمينيا الوحيدة التي أعلنت، عقب الانقلاب، أنها تنوي الالتزام بالدستور السّوفيتي الذي قرَّ مدة انتقالية تصل إلى خمسة أعوام للانفصال عن الاتحاد السّوفيتي[4].

صارت الأحداث في إقليم ناغورنو كاراباخ ابتداءً من عام 1988 متداخلة بشكل وثيق مع تطورات الاستقلال في أرمينيا. فقبل تصعيد الصراع في الاقليم عام 1987 قدّم سياسيو

(1) Richard Foltz, A History of the Tajiks: Iranians of the East, (London: Bloomsbury Publishing Plc, 2019), P140-141.

(2) Richard Foltz, Op. Cit., p141-142.

(3) Glenn E. Curtis, Op, Cit., P267-268; Ольга Тутубалина, С чего начиналась анархия, или Как убирали в Душанбе памятник Ленину (страницы истории), ЦентрАзия, Дата публикации 242005/9/, https://centrasia.org/newsA.php

(4) عبد الحكيم خسرو جوزل، المصدر السابق، ص120.

أرمينيا التماسات إلى الكرملين لضمّ الإقليم، ونظراً لفشل النداءات قام أرمن ناغورنو كاراباخ بموجة قوية من الاحتجاجات والتظاهرات بداية عام 1988، وفي 20 شباط (فبراير) من العام نفسه، صوّت نواب الشعب في الإقليم لصالح توحيده مع أرمينيا، وأعقب التصويت مظاهرات حاشدة في العاصمة يريفان، لكن الحزب الشيوعي في أرمينيا وموسكو استخدم حق النقض ضد قرار التوحيد[1].

استمرت المظاهرات المطالبة بالتوحيد في الاقليم وأرمينيا، وبعد الضغط الجماهيري أعلن مجلس السوفييت الاعلى الأرميني في 15 حزيران (يونيو) الموافقة على ضم اقليم ناغورنو كاراباخ، ومطالبة المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية بدراستها وتقديم حلّ إيجابي، وخوفاً من أن يتسبب تلبية ذلك المطلب من إثارة قضايا أخرى مماثلة في جمهوريّات أخرى، رفضت سلطات الاتحاد الطلب[2]. وتصاعدت الاحتجاجات الأرمينية إلى اشتباك مسلح قصير مع الجيش السّوفيتي، كما تصاعدت المشاعر المعادية للسوفييت، وطالبت مظاهرة حاشدة في أيلول (سبتمبر) بالاستقلال. وأصر غورباتشوف على أن الحكومة السّوفيتية لا يمكنها السماح للصراعات في الجمهوريّات بتعريض النظام السوفييتي للخطر، لكن عدم قدرة الحكومة المركزية على معالجة الوضع زاد من حدة العداء تجاه السلطات على مستويات الحكومة جميعها، مما ساهم في تآكل الشرعية السياسيّة للقيادة الشيوعية، وبحلول نهاية عام 1988 اقتنع الأرمن في كلٍ من أرمينيا وناغورنو كاراباخ بأن الاستقلال الوطني الخيار الوحيد لمعالجة الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية والبيئية المختلفة[3].

وفي محاولة من الحكومة الاتحاديّة لتخفيف التوتر بين الأعراق، وعدم فقدان السيطرة على الأحداث سريعة التطور، أعلن المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية في 12 كانون الثاني (يناير) 1989 وضع ناغورنو كاراباخ تحت الادارة المباشرة لموسكو[4]،

(1) Simon Payaslian, Op. Cit., p190.

(2) Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, Նախկինն աղբյուր, էջ430-431.

(3) Simon Payaslian, Op. Cit., p191-192.

(4) وضع الإقليم تحت قيادة أرمينية، وفي حزيران (يونيو) عام 1989 نُقل بما يقدر 14,000 نسمة من السكان الأذربيجانيين منه. لكن مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ألغى الإدارة المباشرة للإقليم في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1989، بناءً على طلب القوى الديمقراطية الأذربيجانية. للمزيد ينظر:

Dilgam Yunis Ismailov, History of Azerbaijan, Azerbaijan University of Architecture and Construction, (Baku: AzMİU NPM, 2017), P333.

فردت أذربيجان بحصار على أرمينيا وناغورنو كاراباخ[1]، وفي 1 كانون الاول (ديسمبر) 1989 أعلن مجلس السوفييت الأرميني الأعلى في يريفان إعادة توحيد الجمهوريّة والاقليم[2].

وبناءً على تلك المعطيات، فضلاً عن تدهور الاقتصاد الأرميني الذي أدى إلى تدهور الحياة المعيشية نتيجة سياسات غورباتشوف، واستقلال بعض جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي، هُزم الحزب الشيوعي في أرمينيا في انتخابات المجلس الأعلى في 20 أيار (مايو) 1990، ووصول الحركة القوميّة الأرمينية إلى السلطة، وبدأت عملية تنفيذ سياسة الخروج القانوني لأرمينيا من الاتحاد السّوفيتي[3]، وأُنتخب ليفون تير بتروسيان (*Levon Ter-Petrosyan*) رئيساً لمجلس السوفييت الأعلى الأرميني في 4 آب (اغسطس)، وفي 23 منه أقر المجلس الاعلى لأرمينيا «إعلان استقلال أرمينيا» وتغير اسم الدولة إلى جمهوريّة أرمينيا، وقامت الحكومة الجديدة بتغييرات جذرية في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة بهدف الانفصال عن الاتحاد السّوفيتي[4]. فأُجري استفتاء شعبي في 21 أيلول (سبتمبر) 1991، صوّت فيه 94 % من المواطنين لصالح الاستقلال، وفي 23 من الشهر نفسه أعلن المجلس الأعلى الأرميني رسمياً استقلال جمهوريّة أرمينيا، وفي الانتخابات الرئاسية الأولى التي أُجريت في 16 تشرين الاول (أكتوبر) صار أول رئيس لجمهوريّة أرمينيا المستقلة ليفون تير بتروسيان (1991-1998)[5].

يبدو أنّ الأحداث في موسكو من انقلاب فاشل، وظهور القوميات بشدة لاسيّما القوميّة الروسيّة، ضغطت على الجمهوريّات السّوفيتية لإضفاء الطابع الرسمي على استقلالها، ودليل ذلك سرعة الأحداث، وصولاً لإعلان الاستقلال على الرغم من أنّ مسألة السيادة في كثير من الجمهوريّات لم تُحل.

**أذربيجان**

أدّى التطهير العرقي ضد الأذربيجانيين في أرمينيا عام 1988 إلى تدفق اللاجئين إلى باكو، وكثفت السلطات السّوفيتية في موسكو اجراءاتها لقمع الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال

(1) Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ431-432.

(2) Simon Payaslian, Op. Cit., p193.

(3) Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ432-433; Simon Payaslian, Op. Cit., p194-196.

(4) ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ315-316.

(5) Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ440-441; ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, Նախկին աղբյուր, էջ316-317.

في أذربيجان[1]، إذ تسببت عمليات الترحيل الجماعي للأذربيجانيين الذين يعيشون في أرمينيا في حركة وطنية، فنُظمت أول مظاهرة احتجاجية في 19 شباط (فبراير) 1988 في باكو، ثم غطّت مدن ومناطق أخرى في أذربيجان[2]، كان الهدف منها الضغط على حكومة جمهوريّة أذربيجان السّوفيتية لإعلان سيادتها واستقلالها الاقتصادي[3]. ونظراً لاستمرار الغارات على المناطق الحدودية من الجانب الأرميني، أعلن المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السوفياتية حالة الطوارئ في ناغورنو كاراباخ وبعض المناطق الأخرى في 15 كانون الثاني (يناير) 1990، وبدعم من الجيش السّوفيتي قامت القوات العسكريّة الأرمينية بالهجوم الأول على ناخجوان، فاتخذ المجلس الأعلى الأذربيجاني في 19 من الشهر نفسه قراراً بمغادرة الاتحاد السّوفيتي، وأصدر اتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية ليلة 20 اعلان حالة الطوارئ في باكو[4].

وبناء على استمرار الأزمة الأذربيجانية-الأرمينية، وفي خضم كفاح الشعب الأذربيجاني للانفصال؛ قامت القوات السّوفيتية في 20 كانون الثاني (يناير) 1990 باقتحام باكو بـ 26,000 جندي سوفيتي، وتسببت بمجزرة دموية[5]، واستمر الإضراب العام لمدة 40 يوماً احتجاجاً على شهر «يناير الدامي»[6].

ويبدو أنّ موسكو حاولت تشتيت انتباه سكان البلاد عن فشل سياساتها عن طريق إثارة الصراعات العرقية، فضلاً عن خلق صراع ديني مسيحي- إسلامي.

استمرّت عمليات التحرر الوطني بقوة وزادت الرغبة في الاستقلال والحرية[7]، وعيّن مجلس السوفييت الاعلى الأذربيجاني في 19 أيار (مايو) 1990 أياز مطلبوف (*Ayaz Mutallibov*) رئيساً للبلاد، وتغير اسم جمهوريّة أذربيجان الاشتراكيّة السّوفيتية إلى جمهوريّة أذربيجان في 5 شباط (فبراير) 1991[8]. وكان إعلان «استعادة استقلال جمهوريّة أذربيجان» الذي

(1) Mahir Khalifa-zadeh, HISTORY OF AZERBAIJAN: TIMELINE AND FACTS, (Toronto: Media and Analysis Center, 2017), p115.

(2) Dilgam Yunis Ismailov, OP. Cit., P334.

(3) رحمة الله عناية الله، المصدر السابق، ص39.

(4) Dilgam Yunis Ismailov, Op. Cit., P335.

(5) Mahir Khalifa-zadeh, Op. Cit., p116.

(6) Dilgam Yunis Ismailov, Op. Cit., P335.

(7) إميل رحيموف، المصدر السابق، ص46.

(8) Dilgam Yunis Ismailov, Op. Cit., P336.

اعتمده مجلس السوفييت الأعلى لجمهوريّة أذربيجان في 30 آب (أغسطس) 1991 خاتمة الكفاح الأذربيجاني[1]، وفي الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 8 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، أُنتخب أياز مطلبوف رئيساً للبلاد (1991-1992)[2]، واعتمد القانون الدستوري استقلال جمهوريّة أذربيجان في 18 تشرين الاول (أكتوبر) 1991 [3].

وهنا لابد من توضيح إنّ العنف كان متبادلاً بين أرمينيا وأذربيجان، وإنّ التهجير القسري والمذابح والاعتداءات على الأملاك عانى منها الأذربيجانيين والارمنيين بالقدر نفسه.

**تركمانستان**

وبالعودة إلى آسيا الوسطى، فإنّ القيادة التركمانية دعمت بقوة السياسات السّوفيتية، وباستثناء بعض قضايا الفساد، فإنّ تركمانستان ظلت جمهوريّة سوفيتية هادئة، وعندما قدمت جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي الأخرى مطالبات بالسيادة في عامي 1988 و1989، بدأت قيادة تركمانستان كذلك في انتقاد سياسات موسكو الاقتصاديّة والسياسيّة وعدّتها استغلالية وضارة[4]، وتصاعد السخط الناجم عن ارتفاع البطالة بين الشباب إلى اعمال شغب في المدن في أيار (مايو) 1989، ولكن على عكس جمهوريّات آسيا الوسطى الأخرى، فشلت قوى المعارضة المتباينة في تحويل نفسها إلى مجموعات سياسية[5].

اعتمد مجلس السوفييت الأعلى التركماني في 22 آب (أغسطس) 1990 إعلان سيادة دولة تركمانستان الاشتراكيّة السّوفيتية، مع بقائها جزءاً من الاتحاد السّوفيتي، ولاقى الإعلان ترحيباً جماهيرياً واسعاً بِعَدّهِ تحركاً نحو الاستقلال، وبدأت مظاهر الانتقال إلى نظام حكم جديد[6]، وأُنتخب باستفتاء شعبي في 27 تشرين الاول (أكتوبر) 1990 مراد صفر نيازوف (1990-2006) كأول رئيس لتركمانستان، وللمرة الأولى احتفلت البلاد بعيد النوروز في آذار (مارس) 1991،

(1) أذربيجان، وثيقة القانون الدستوري بشأن استقلال جمهورية أذربيجان، ص1.
AZƏRBAYCAN, AZƏRBAYCAN RESPUBLİKASININ DÖVLƏT MÜSTƏQİLLİYİ HAQQINDA KONSTİTUSİYA AKTI, p1, https://azerbaijan.az/portal/History/HistDocs/Documents/09.pdf

(2) Dilgam Yunis Ismailov, Op. Cit., P336.

(3) Mahir Khalifa-zadeh, Op. Cit., p116.

(4) Glenn E. Curtis, Op. Cit., p306.

(5) Dilip Hiro, Op. Cit., p198.

(6) Orazgylyjow, TÜRKMENISTANYŇ TARYHY, TÜRKMENISTAN GARAŞSYZLYK ZAMANYNDA, (Aşgabat: Türkmen döwlet neşirýat gullugy, 2015), s11-12.

والغاء القيود الدينية، والسماح بدراسة اللغة التركمانية والتاريخ والأدب والتراث الثقافي. وحينما وصلت التوترات السياسيّة في الاتحاد السّوفيتي إلى مستوى حرج، وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في موسكو؛ تغير في أيلول (سبتمبر) للعام نفسه اسم تركمانستان الاشتراكيّة السّوفيتية إلى جمهوريّة تركمانستان، وأجري استفتاء شعبي في 26 تشرين الاول (أكتوبر) حول الاستقلال الذي صوت لصالحه 94,1 %، وفي اليوم التالي أعلن مجلس السوفييت الاعلى التركمانستاني استقلال جمهوريّة تركمانستان رسمياً[1].

وخلال تلك الأحداث وقعت جمهوريّات الاتحاد الروسي، واوكرانيا، وبيلاروسيا في مدينة مينسك (*Minsk*) عاصمة الأخيرة اتفاقية انشاء رابطة الدول المستقلة وإعلان زوال الاتحاد السّوفيتي قانونياً وجيوسياسياً في 8 كانون الاول (ديسمبر) 1991[2]، وصادق المجلس الأعلى لجمهوريّة روسيا الاتحاديّة عليها بمرسوم في 12 من الشهر نفسه[3]، كما تقرر نقض معاهدة تشكيل اتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السّوفيتية المنعقدة في 30 كانون الاول (ديسمبر) 1922[4].

**كازاخستان**

تكونت جمهوريّة كازاخستان الاشتراكيّة السّوفيتية من مجموعات عرقية كبيرة غير كازاخية، وكان الكازاخ لا يمثلون الأغلبية، لكن لم يتطور ذلك التكوين العرقي إلى صراعات عرقية كبيرة لتحدي السلطات السّوفيتية، كما لم تنشئ في البلاد صراعات سياسية واسعة النطاق هددت استقرار الاتحاد السّوفيتي، باستثناء حادثة ابعاد دين محمد كوناييف –السالفة الذكر- في كانون الأول (ديسمبر) 1986 التي تطورت إلى احتجاجات جماهيرية عنيفة من الشباب، وتدخل القوات السّوفيتية وقُتل العديد من الأشخاص وجرح واعتقال المئات من الكازاخستانيين. كما لم تشهد البلاد أنشطة سياسية جماهيرية كبيرة في الأعوام الأخيرة من

(1) Orazgylyjow, öňki çeşme, s12-15.

(2) Соглашение о создании Содружества Независимых Государств., Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026. Оп. 4. Д. 1303., 8 декабря 1991 г, Л. 1-5.

(3) Постановление Верховного Совета РСФСР «О ратификации Соглашения о создании Содружества Независимых Государств». Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026. Оп. 1. Д. 576., 12 декабря 1991 г, Л. 175.

(4) Постановление Верховного Совета РСФСР «О денонсации Договора об образовании СССР», Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026. Оп. 1. Д. 576., 12 декабря 1991 г, Л. 176.

عمر الاتحاد السّوفيتي، ومع اختفاء سيطرة الحكومة المركزية أعلنت كازاخستان سيادتها داخل الاتحاد السّوفيتي دون استقلالها في تشرين الأول (اكتوبر) 1990، وبعد اجهاض الانقلاب في موسكو أعلنت استقلالها في 16 كانون الأول (ديسمبر) 1991، وفي الانتخابات الرئاسية الشعبية الأولى فاز نور سلطان نزار باييف (1991-2019) كأول رئيس لجمهوريّة كازاخستان المستقلة[1].

**نظرة عامّة**

ويتبين ممّا سبق، إنّ جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي عاشت الاوضاع ذاتها في طريق الاستقلال؛ من مظاهرات ناقمة على السلطات، وقمع سوفيتي، وانتخابات حرة ديمقراطية، وتغيير اسم الجمهوريّات، واختيار لغة الجمهوريّة لغة رسمية، وأمور وأحداث أخرى بحسب وضع البلاد، وصولاً إلى إعلان الاستقلال التام عن الاتحاد، واختيار رئيس الجمهوريّة، وكأن الاحداث ترتّبت تلقائياً، باستثناء بعض الحوادث التي خرجت عن السيطرة واستمرت إلى ما بعد الاستقلال، لتشكل صراعات طويلة الأمد.

وقّعت الجمهوريّات المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز باستثناء جمهوريّة جورجيا على اتفاقية رابطة –كومنولث- الدول المستقلة في 21 كانون الاول (ديسمبر) 1991 في آلما آتا عاصمة كازاخستان[2].

وهنا يجب الإشارة إلى إنّ الرئيس السابق للاتحاد السّوفيتي ميخائيل غورباتشوف أرسل رسالة إلى المشاركين في اجتماع آلما آتا قبل انعقاده بتاريخ 18 كانون الاول (ديسمبر) 1991، أعطى فيها بعض النصائح والأفكار حول إنشاء رابطة الدول المستقلة، لكن الذي يهمنا في الرسالة أنّه قال فيها: «**منذ بداية البيريسترويكا، ذهبنا خطوة بخطوة لضمان حصول جميع الجمهوريّات على استقلال حقيقي. لكني أصررت طوال الوقت على عدم السماح بانهيار البلاد...**» وجاء في نهاية الرسالة: «**هذه هي أفكاري الأكثر عمومية التي تمليها المسؤولية عن النجاح النهائي للقضية العظيمة التي بدأت في عام 1985**»[3].

(1) Hooman Peimani, Conflict and Security in Central Asia and the Caucasus, (California: ABC-CLIO, LLC, 2009), P124-126.

(2) ПРОТОКОЛ к Соглашению о создании Содружества Независимых Государств, Алма-Ата, Единый реестр правовых актов и других документов Содружества Независимых Государств, Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026, 21 декабря 1991 года.

(3) Послание Президента СССР М.С.Горбачева участникам встречи в Алма-Ате

ومن خلال تلك الوثيقة يتضح أنّ هدف غورباتشوف من سياساته كان استقلال الجمهوريّات، إن لم يكن الهدف الاكبر تفكك الاتحاد السّوفيتي، لكن جاءت الأحداث متسلسلة لتبدو طبيعية، وان الشعوب نالت استقلالها بعد مظاهرات ومواجهات مع القوات السّوفيتية، إذ كما يبدو أنها أحداث خطط لها مع بعض الاختلاف في التطورات الداخلية لكل جمهوريّة من جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي السابق.

بُلّغ ميخائيل غورباتشوف بإلغاء المؤسسة الرئاسية عن طريق رسالة وُجهت له في 22 كانون الأول (ديسمبر) 1991 عبّر فيها قادة الجمهوريّات المستقلة عن انتهاء وجود الاتحاد السّوفيتي، وشكروا غورباتشوف على «مساهماته الإيجابية». وقدّم الأخير استقالته بشكل رسمي إلى الرئيس الروسي بوريس يلسن (*Boris Yeltsin* 1991-1999) في 25 كانون الأول (ديسمبر)، ثم أعلنها من على شاشات التلفزيون، وعند منتصف الليل أُنزل علم الاتحاد السّوفيتي من فوق مبنى الكرملين مقر السلطة الاتحاديّة، ورُفع علم روسيا مكانه، معلناً بذلك زوال الاتحاد السّوفيتي رسمياً من على الخريطة السياسيّة للعالم[1].

وتأسيساً على ما تقدم، فإنّ سبعة عقود من الهيمنة السّوفيتية على شعوب متنوعة الحضارات والديانات واللغات قد انتهت، والحقيقة إنّ امكانية ربط تلك الشعوب والأمم بدولة واحدة يعد أمراً فريداً من نوعه ومثير في الوقت نفسه، إذ لم تحافظ الحكومة المركزية الشيوعية في موسكو على سيادتها على تلك الجمهوريّات بحسب، بل كانت دولة متطورة علمياً واقتصادياً وسياسيا وعسكرياً، وأحد أهم قطبي النظام الدولي آنذاك. وبانهيار أكبر دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، دخلت الجمهوريّات المستقلة مرحلة تاريخية جديدة، وتوجهت في طريق الديمقراطيّة إلى المجتمع الدولي باحثة عن هويتها، وهذا ما سوف يتطرق إليه المحور القادم.

### ثالثاً: بداية التحول الديمقراطي والعمل الحزبي منذ تسعينيات القرن العشرين

اعترف المجتمع الدولي على الفور بالتفكك السّوفيتي، وقُبلت الجمهوريّات المستقلة[2] في عضوية الأمم المتحدة في 2 آذار (مارس) 1992[3]، باستثناء جمهوريّة جورجيا التي انضمت

---

по созданию Содружества независимых государств, Известия, Москва, № 250, Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026, 19 декабря 1991.

(1) عمار خالد رمضان الربيعي، المصدر السابق، ص378.

(2) ينظر الخارطة رقم (1).

(3) Provisional verbatim record of the 82nd meeting, held at Headquarters, New York, on

في 31 تموز (يوليو) من العام نفسه[1]. وعلى الرغم من التزامها بإقامة مجتمعات ديمقراطية ومنفتحة، فإنّ أداءها كان متفاوتاً؛ إذ كانت حكوماتها غير متمرسة في إدارة العلاقات الأجنبية والدوليّة، وأثبتَ عدد من الحكومات الجديدة أنّها غير مستقرة نسبياً[2].

بدأت جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز حياتها بعد الانهيار السّوفيتي في ظل ظروف متطابقة إلى حدٍ ما، فجميعها من دون مؤسسات الدولة التي تشتد الحاجة إليها، مع مستوى منخفض نسبياً من الثقافة السياسيّة، واقتصاد من النوع الشيوعي، وانعكست تلك المشكلات بدرجات متفاوتة في التحولات السياسيّة والاقتصاديّة[3].

وتوقّع عدد من المراقبين إنّ دول ما بعد الاتحاد السّوفيتي بشكل عام سوف تشرع في التحولات الديمقراطيّة، وأشاروا بأن المسار الديمقراطي فيها مجرد مسألة وقت قبل التخلص من الموروثات الشمولية السوفييتية واعتناق الحكم الديمقراطي، وعلى الرغم من إنّ هذا التفاؤل لا أساس له من الصحة تماماً، إلا أنه نبع من الاعتقاد بأن زوال الشيوعية كان جزءًا من الموجة الديمقراطيّة ذاتها التي اجتاحت أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، لكن الذي حدث إنّ التحول الديمقراطي في فضاء ما بعد الاتحاد السّوفيتي كان أبطأ بكثير وغير متساوٍ مما كان متوقعاً أن يحدث، واختلف بشكل كبير عن العمليات التي حدثت في بلدان وسط وشرق أوروبا، نظراً لعوامل البناء الاجتماعي والحضاري الاصلي لها، الذي أدى دوراً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي[4].

فالبناء الاجتماعي والحضاري لجمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز تميز بتفوق العنصر التركي بالدرجة الأولى، يليه العنصر الإيراني، وأصبحت تلك الجمهوريّات تعيش في ظل

---

Monday, 2 March 1992: General Assembly, 46th session, UN. General Assembly (46th sess.: 1991-1992), document No. A/46/PV.82, [New York]: UN, 2 Mar. 1992, p8-13. file:///C:/Users/hp/Downloads/A_46_PV-82-EN.pdf

(1) الموقع الرسمي للأمم المتحدة، الدول الاعضاء، https://www.un.org/ar/about-us/member-states

(2) بول هنز، القوقاز وآسيا الوسطى، تحرير زلمي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، ط1، دراسات مترجمة (5)، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص269-270.

(3) J. H. Kalicki, E. K. Lawson, Eventual Success of Market Reform in Russian-Eurasian Renaissance: U.S. Trade and Investment in Russia and Eurasia, (Washington: Woodrow Wilson Center Press, 2003), P52.

(4) Nicklas Norling, Svante Cornell, The Role of the European Union in Democracy Building in Central Asia and the South Caucasus, (Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2016), P8.

تجاذب بين مشروعين، أحدهما علماني قدّمته تركيا بدعم من الدول الغربية، والآخر إسلامي دعمته إيران أستند على العلاقات التاريخيّة الطويلة التي تربطه بآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين[1].

وأفرزت التجاذبات تجاه المشروعين تبايناً في أساليب عمل الحركات السياسيّة، فالبعض منها دعا إلى ترسيخ الديمقراطيّة من خلال الانتخابات الحرة، ودعا البعض الآخر إلى الكفاح المسلح، وبالتالي خلقت ردود أفعال معاكسة لدى النخب السياسيّة الحاكمة التي اضطرت إلى مواجهة تلك الحركات بأساليب القوة أولاً، واللجوء إلى التحالفات الإقليميّة ثانياً[2].

وهكذا أصبحت جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز أرضاً خصبة للتنافس بين مشروعين في الجانب السياسي، أحدهما تتولاه تركيا –خلفه الغرب- ارتكز على ترسيخ الديمقراطيّة في الجمهوريّات، دعا إلى الاقتداء بالنموذج التركي، لتكوين دول ديمقراطية برلمانية، وقومية متعددة الثقافات، واقتصاد متطور، وانتماء إلى حلف الناتو[3]، في حين أعلنت الحكومة الإيرانية إنّ مشروعها السياسي بُني على عدم فرض أي نموذج على الجمهوريّات الحديثة بعد محاولات الغرب فرض حكومته المفضلة، كما إنّ لها الحرية في اختيار نوع الحكومة الخاصة بها[4].

ومن الأهميّة بمكان القول إنّ التوجه الإيراني الإسلامي نحو آسيا الوسطى وأذربيجان تغير منذ عام 1993 بعد إدراك الحكومة الإيرانية خشية الشعوب والحكومات من انتقال الثورة الإسلامية إلى بلدانهم، لاسيّما بعد اندلاع الحرب الأهلية في طاجيكستان (1992-1997)، فانتهجت إيران سياسات مختلفة مبنية على البراغماتية، الهدف منها كان عوامل أمنية وسياسية، فضلاً عن الاقتصاديّة[5].

وُضِعت جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز أمام خيارات سياسية صعبة، فقد مرّت بمرحلتين سياسيتين: بدأت الأولى بعد إلغاء القيادة الشرعية للحزب الشيوعي السّوفيتي عام 1990، وأصدرت الجمهوريّات العديد من القوانين لتنظيم الحياة السياسيّة فيها، وأعلن حكامها أنهم سيتبعون نهج إطلاق الحريات لشعوب المنطقة والسماح بتشكيل الأحزاب بعد التفكك

(1) عمار جفال، التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، ط1، دراسات استراتيجية، العدد 106، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص9-10.

(2) جمال كمال اسماعيل كركوكلي، الحركات الإسلامية المعاصرة في آسيا الوسطى، مجلة دراسات اقليمية، العدد 25، المجلد 8، (جامعة الموصل: 2012)، ص293.

(3) عمار جفال، المصدر السابق، ص15.

(4) روزنامه جمهورى إسلامى، شماره 3728، سال سيزدهم، چهارشنبه 2 ارديبهشت 1371، ص2.

(5) للمزيد عن السياسة الايرانية ينظر: وجدان كارون فريح، المصدر السابق، ص96 وما بعدها.

السّوفيتي مباشرة. وبهدف التنويع الايديولوجي والسياسي تأسست أحزاب سياسية كثيرة. أما المرحلة الثانية فإنها بدأت مع تطور تلك الأحزاب بشكل مطرد بعد عام 1995، إذ شعر حكام الجمهوريّات المستقلة إنّ ذلك النهج سيؤدي إلى صعود أحزاب الصحوة الإسلامية، المؤهلة أكثر من غيرها للاستفادة من أوضاع الانفتاح وتصدّر المشهد السياسي، الأمر الذي يعني خسارة مواقعهم في الحكم، فتلاشت العديد من الأحزاب السياسيّة لاسيّما الصغيرة، واهتمّت الدول ببناء الأحزاب الكبيرة التي قامت بدورها بتطوير التعاون والعضوية فيها مع الأحزاب الأخرى، ما جعلها تفوز بتفوقات كبيرة أو حتى مطلقة في الانتخابات البرلمانية[1].

وكانت أغلب الأحزاب التي تشكلت في الجمهوريّات المستقلة في تلك المرحلة مبنية على الأحزاب التي تشكلت في المدة بين عامي 1991-1992 التي كانت ذات عقلية غير ديمقراطية، ما أدى إلى صعود نخب سياسية حاكمة جديدة غير ديمقراطية، تفاوضت مع النخب السياسيّة القديمة التي ليس لديها اهتماماً بسيادة الديمقراطيّة في دولها[2].

فبرزت خلال عملية ظهور بوادر ديمقراطية المجتمع والانفتاح في طاجيكستان –على سبيل المثال- أحزاب سياسية تمكنت من جذب الدعم الشعبي، وفي الوقت نفسه كانت من التحديات التي قوضت مسيرة الديمقراطيّة في طاجيكستان بشكل خاص، وفي الجمهوريّات المستقلة الأخرى بشكل عام، كحزب النهضة الإسلامية الذي تماشى في أفكاره واهدافه مع تنظيم جماعة الأخوان المسلمين، ولا يزال نشاطه مستمرًا حتى الوقت الحاضر، ودعا لإقامة دولة إسلامية خاصة بالمجتمع الطاجيكي وليست على غرار أي نموذج آخر. والحزب الديمقراطي الذي تبنى أفكاراً علمانية قومية موالية للغرب، وحزب راستوخيز «البعث» الذي دعا إلى احياء التراث القومي الطاجيكي المرتبط بالثقافة الإيرانية، وكانت تلك الأحزاب جميعها منقسمة على أسس قبلية وعشائرية، كان لها دور مباشر في الحرب الأهلية في طاجيكستان[3].

وواجهت عملية التحول الديمقراطي في جمهوريّات آسيا الوسطى تحديات أخرى في مسيرتها، إذ لم يقتصر خضوعها للتأثيرات الداخلية فقط، وإنما خضعت كذلك للتأثيرات

(1) هوانغ فنغلين، نظرية العالم الثنائي القطب: ايجاد الطريق المؤدي إلى الشيوعية هيكل تطوير تاريخ العالم، (د.م، 2020)، ص178.

(2) Juan J. Linz & Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), P 381.

(3) للمزيد ينظر: وجدان كارون فريح، المصدر السابق، ص165-166.

الخارجية، لاسيّما في محيطها الاقليمي: إيران وافغانستان وتركيا، والدول التي لها مصالح في الجمهوريّات وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها الأوروبيين، إذ شعرت هذه الدول بالقلق من الفراغ الأمني الذي نتج عن انهيار الاتحاد السّوفيتي، وقلقها من الأنظمة الحاكمة في الجمهوريّات المستقلة بحكم تجربتها الجديدة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنية والحضاريّة[1].

وكان أحد الأسباب الرئيسة للاهتمام بمنطقة القوقاز بالنسبة للقوى الكبرى على الصعيدين الإقليمي وغير الإقليمي- منذ تسعينيات القرن العشرين إلى الوقت الحاضر- قربها من إيران وروسيا، اللتان تشكلان مصدر اهتمام للعديد من الدول، لاسيّما الدول الغربية، فضلاً عن الأهميّة الاستراتيجيّة للقوقاز في احتوائها على الوقود المتنامي في العالم، كما يوفّر القوقاز طريق عبور محتمل طويل الأجل لصادرات نفط وغاز بحر قزوين في طريقه إلى الأسواق الدوليّة التي تتجاوز إيران وروسيا، لكن الانتقال السلمي لدول القوقاز من أنظمتها السياسيّة والاقتصاديّة شديدة المركزية والموروثة من الاتحاد السّوفيتي إلى الأنظمة الديمقراطيّة القائمة على نوع من اقتصاد المشاريع الحرة لا يمكن تحقيقه إلا في سياق سلام دائم وطويل الأمد في المنطقة، ولضمان هذا الشرط ينبغي توفر شروط مترابطة: أولها استقرار الدول الإقليميّة، وثانيها غياب الحروب بين الدول وداخلها، وثالثها توفر الوسائل المادية لإنشاء أساس اقتصادي للانتقال، وكانت مثل هذه الظروف غائبة بشكل رئيس في القوقاز، نظراً للنزاعات غير المستقرة في جورجيا والنزاعات بين أذربيجان وأرمينيا، التي جرّت المنطقة إلى الحرب وعدم الاستقرار[2].

تعدُّ تلك الوقائع متشابهة مع ما يجري في جمهوريّات آسيا الوسطى، بل وأكثر من ذلك، لاسيّما بعد ظهور «اللعبة الكبرى» في المنطقة، والفواعل الإقليميّة والدوليّة، نظراً لأهميّة المنطقتين من جوانب متعددة، وستلقي فصول هذا الكتاب الضوء بشكل أكثر تفصيلاً عليها.

واجهت جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز–فضلاً عن ذلك- تهديدات مباشرة لسيادتها تمثلت في سعي روسيا إلى استغلال انفتاحها ونقاط ضعفها لتخريب أنظمتها السياسيّة، وشمل ذلك دعم أكثر القوى فساداً واستبداداً في كلٍ من الحكومة والمجتمع ككل، وتقويض المؤسسات الديمقراطيّة، ما دفع القادة إلى التخلي عن الإصلاح الليبرالي من أجل حماية السيادة[3].

(1) جمال كمال اسماعيل كركوكلي، المصدر السابق، ص294.

(2) Hooman Peimani, Op. Cit., p45.

(3) Nicklas Norling and Svante Cornell, Op. Cit., P9.

يمثل الانتقال السياسي إلى الديمقراطيّة خروجاً عن نمط الحكم السّوفيتي بهدف إعادة بناء السيادة والدولة-الأمة، لكن التحولات التي مرّت بها الانظمة السياسيّة في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز كانت مرتبطة إلى حدٍ ما بالإرث السّوفيتي، الأمر الذي جعلها تحولات صعبة وهشة، لاسيّما في ظل التدخلات الخارجية، إذ أُبعدت النخب الحاكمة الديمقراطيّة من خطط البناء السياسي الجديد، وعدم الالتفات إلى متطلبات الاصلاح الداخلية، وإعادة إنتاج الصفات السّوفيتية في القطاعات كافة، كالبيروقراطية المعوقة والخانقة[1].

والحقيقة إنّ جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز، لم تقم بشيء حقيقي باتجاه ترسيخ الديمقراطيّة في مجتمعاتها، وكان الإيحاء بسيرها نحو الديمقراطيّة مجرد الغاء أو تغيير رموز معينة من الماضي، فعلى سبيل المثال تغير اسم الحزب الشيوعي، وأسماء الشوارع والبلدات الماركسية اللينينية، والعلم السوفييتي، وتبنت الجمهوريّات رموزاً جديدة بدلاً عنها، مثل الأعلام الجديدة والأسماء الجغرافية الجديدة أو التي تم إحياؤها، وأناشيد ودساتير جديدة، أي إنّ التغيير كان وما زال تجميلياً إلى حد كبير، وظل شكل وأيديولوجية الرموز القديمة على حالها، وحتى كوادر الحزب الشيوعي بقيت نفسها، ولم تختف قياداتها، وإنما غيّرت أسماءها فقط، لاسيّما في طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، فأولئك الذين كانوا يلتزمون بخط الحزب الشيوعي، أصبحوا اليوم أصواتاً جديدة للمطالبة بالديمقراطيّة[2].

وجسّد الرئيس القيرغيزستاني عسكر آكاييف حقيقة المسار الديمقراطي في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز، إذ إنّ بلاده مثال جيد على تعامل هذه الدول مع تراثها السوفييتي، فعلى الرغم من وعوده بالتأسيس لتحول ديمقراطي حقيقي، فإنَّه أخلّ بكل ذلك، وصار أكثر تشبثاً بالسلطة منذ عام 1995[3]. وليست تركمانستان ببعيدة عن ذلك المفهوم حينما أقر برلمانها عام 1999 الرئاسة لمدى الحياة، كما لم تتعرض حكومتها لزعماء الحزب الشيوعي السابق الذين عملوا بكل جدية للسيطرة على الهياكل السياسيّة، وبقيت وسائل الإعلام تخضع للرقابة، وتهديد الوكالات الإخبارية الأجنبية عند محاولتها تقديم تقارير تنتقد النظام القائم[4].

وعلى الرغم إنّ النظام السياسي في كازاخستان بالمقارنة مع جمهوريّات آسيا الوسطى

(1) لزهر وناسي، الانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى-مقاربة في الاستعصاء الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد1، المجلد 8، (الجزائر: جامعة باتنة1، 2021)، ص796-797.

(2) Robert D. McChesney, Central Asia: Foundations of Change, (New Jersey: The Darwin Press, 1997), P4.

(3) لزهر وناسي، المصدر السابق، ص800.

(4) Robert D. McChesney, Op. Cit., p5.

الأخرى، كان أكثر تسامحاً مع المعارضة وأكثر ديمقراطية في العقد الأول من استقلالها، نظراً لعدم وجود أي مصدر رئيس للصراع الداخلي في شكل مجموعات وحركات سياسية راديكالية أو متطرفة، وكان ذلك التسامح ضرورياً كذلك للحفاظ على تماسك الدولة متعددة الأعراق، لكن الحكومة الكازاخستانية اختارت مع نهاية العقد الأول من الاستقلال نظام حكم استبدادي ينعكس في عدم تسامحها المتزايد مع المعارضة السياسيّة وقمعها ضد جماعات المعارضة المتنامية، على الرغم من أنها لا تزال أكثر ديمقراطية من جمهوريّات آسيا الوسطى الأخرى، إلا أن الحكومة الكازاخستانية عملت بلا شك على تعزيز نظامها الاستبدادي المتوسع المتمثل بالرئيس نور سلطان نزاربابيف الذي فاجأ المعارضة بالدعوة إلى انتخابات جديدة في كانون الثاني (يناير) 1999، وأصبح رئيساً مدى الحياة، ومُنح في 15 حزيران (يونيو) 2010 صفة «زعيم الامة»، وسيطر مع عائلته على نظام وزاري قوي، قيّد الحريات المدنية الكازاخستانية[1].

بينما جاءت الحكومتان الأذربيجانية والجورجية إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية ظاهرية، أعطت مظهراً من الشرعية لما كان في الأساس عمليات نقل غير ديمقراطية للسلطة: أذربيجان في عام 2003[2]، وجورجيا في عام 2004[3]، وعلى الرغم من الاختلافات في

(1) Hooman Peimani, Op. Cit., p126; Encyclopedia of Russian History, Editor in chief: James R. Millar, Vol. 3,(USA: by Macmillan Reference, 2004), P1028-1029.

وللمزيد عن حياته ينظر:

ҚАЗАҚСТАН РЕСПУБЛИКАСЫ ТҰҢҒЫШ ПРЕЗИДЕНТІ-ЕЛБАСЫ НҰРСҰЛТАН НАЗАРБАЕВТЫҢ РЕСМИ САЙТЫ, https://elbasy.kz/kk

(2) سيطرت عائلة الرئيس الأذربيجاني حيدر علييف (1993-2003) وأصدقائه على النظام السياسي والحياة الاقتصادية في أذربيجان، ونجحت الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 15 تشرين الاول (أكتوبر) 2003 في إنشاء جمهورية ملكية من خلال تحويل مؤسسة الرئاسة الى مؤسسة وراثية عن طريق الوسائل الديمقراطية، إذ حكم نجل حيدر علييف، الرئيس إلهام علييف (2003- لا زال في المنصب) أذربيجان باعتباره وريثاً لوالده، وفاز في انتخابات لم تستوف المعايير الدولية لانتخابات حرة ونزيهة، رافقتها موجة عنف واضطهادات شعبية كبيرة. وعلى الرغم ان العديد من الأحزاب السياسية تعمل في أذربيجان منذ الاستقلال، وينص الدستور الأذربيجاني على أنشطتهم السياسية السلمية، لكن عملياً فإنّ الحكومة الأذرية لجأت إلى وسائل مختلفة للحد من هذه الأنشطة لضمان هيمنة النخبة الحاكمة. للمزيد ينظر:

Hooman Peimani, Op. Cit., p46-47.

(3) جاءت الانتخابات الرئاسية الجورجية في 4 كانون الثاني (يناير) 2004 بالرئيس ميخائيل ساكاشفيلي (Mikhail Saakashvili 2004-2013) الى السلطة، بعد الإطاحة بالرئيس السابق ادوارد شيفرنادزه (Edward Shevardnadze 1993-2004) في عملية ديمقراطية بشكلها لكن ليس بطبيعتها، إذ انتهى عهده بانقلاب غير دموي عُرف باسم ثورة الورد على غرار «الثورات» الأخرى في المنطقة، كالثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004، والثورة الصفراء في قرغيزستان 2005، حينما جاء سياسيو المعارضة إلى السلطة متكئين

السياقات التاريخيّة، والتفاصيل والأشكال، في كلتا الحالتين، فإنّ زعيما الجمهوريتين أصبحا رؤساء دول في ظروف قوضت استقرار بلادهم ليس فقط في الوقت الحاضر، بل وإنما على المدى الطويل من خلال زرع بذور الصراع الداخلي والخارجي عن غير قصد، والحرب الجورجية الروسيّة في آب (أغسطس) 2008، وحروب واشتباكات ناغورنو كاراباخ بمثابة الدليل[1]. وفي السياق ذاته مثّلت السلطة في طاجيكستان البيروقراطية بصورتها الحديثة[2].

أما حادثة أنديجان الواقعة في الجزء الأوزبكستاني من وادي فرغانة فكانت مثالاً حياً على قمع المعارضة السياسيّة بالقوة وفشل مسار الديمقراطيّة، فقد بدء الحادث الذي اندلع يوم 13 ايار (مايو) 2005 بقيام متظاهرين غير مسلحين، ومتمردين مسلحين ومدربين، بعضهم جاء من خارج أوزبكستان، بمهاجمة قوات الأمن الأوزبكستانية، أسفرت عن حملة قمع واسعة أو مذابح قامت بها الحكومة، أدت إلى مقتل المئات، والعديد من المعتقلين، ووصفت الحكومة الأوزبكستانية تلك الأحداث بأنها عملية ارهابية لزعزعة الاستقرار في وادي فرغانة، ومصطلح إرهابي تصف به الحكومة الأوزبكستانية أعضاء مجموعتين متطرفتين محظورتين: الحركة الإسلامية لأوزبكستان، وحزب التحرير الأوزبكستاني. وعلى الرغم من أن الحكومة أعادت النظام على الفور إلى المدينة، فإنّ بذور الصراع بقيت موجودة؛ إذ إن الفقر والبطالة والاستبداد تُعد أسباباً لتنامي الاستياء الشعبي بأشكال مختلفة. وأدى القمع القاسي للحادث إلى خلق وضع اجتماعي هش يمكن للجماعات المتطرفة، بما في ذلك الجماعات المسلحة، الاستفادة منه[3].

---

على استياء الشعب من حكوماتهم الفاسدة، ووعدوا بمحاربة التمزق وبناء حكومات ديمقراطية، ووصفت تلك «الثورات» بأنها جزء من خطة الحكومة الأمريكية لتوطيد سلطتها في بلدان رابطة الدول المستقلة، بعد أن استفادت من عدم الرضا المنتشر بين القرغيز والجورجيين والأوكرانيين لاستبدال نخبهم بنخب جديدة موالية تماماً لواشنطن. وعلى الرغم من إن الرئيس الجورجي ظهر بصفته قائداً لثورة الورد إلا أن اعوام ما بعد الانتخابات أظهرت ان البلاد لا تسير نحو الاستقرار أو الديمقراطية. ينظر: Hooman Peimani, Op. Cit., p50-51.

(1) Ibid, p46.

(2) بقي الرئيس الطاجيكستاني إمام علي رحمانوف في منصبه منذ اعلانه رئيساً للمجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1992، ثمّ فاز في الانتخابات الرئاسية في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 1994 ليصبح رئيساً لجمهورية طاجيكستان، وأعيد انتخابه أربع مرات متتالية خلال الأعوام: 1999، 2006، 2013، و2020، ولا يزال في منصبه. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لرئيس جمهورية طاجيكستان، http://www.president.tj/ar/taxonomy

(3) Hooman Peimani, Op. Cit., p 87-88.

ويبدو أنّ قادة آسيا الوسطى والقوقاز سلّحوا أنفسهم بشعارات العدالة الاجتماعية كنهج جديد للإصلاح وعنصر من الأيديولوجية الديمقراطيّة السائدة في العالم لا غير، ومما لا شك فيه أنها شعارات مبنية على فلسفة العدالة والديمقراطيّة التي كانت سائدة في آسيا الوسطى في القرون الماضية، التي نادى بها الفارابي، وابن سينا، وكثيراً ما أشارت إلى الحكمة والعدالة والإنسانية.

ونظراً إلى بنية أنظمة جمهوريّات آسيا الوسطى السياسيّة وتشكلها التاريخي، فبالإمكان إدراجها ضمن طيف الأنظمة السياسيّة المقيدة بتنويعاتها المختلفة الموزعة ما بين أنظمة مقيدة هشة في كل من جمهوريتي قرغيزستان وطاجيكستان، ونظام مقيد أساسي في تركمانستان وأوزبكستان، ونظام مقيد ناضج في كازاخستان؛ فالأنظمة المقيدة: هي التي لا تفصل بين المؤسسات الاقتصاديّة والسياسيّة، وإن كل المؤسسات الاقتصاديّة العامة والخاصة مرتبطة مع ائتلاف مهيمن تشكله السلطة الحاكمة، أما المؤسسات السياسيّة، فأنها تخضع لسيطرة الدولة التي تكون ربما دولة الحزب الواحد أو نظاماً ديكتاتورياً، وتكون أحزاب المعارضة تحت التهديد الدائم، وبقاء العملية الديمقراطيّة متعثرة[1].

وفي الوقت الذي تصر بعض دول المنطقة على ترسيخ التسلط، نجد أن أرمينيا حاولت منذ عام 2007 تغيير الواقع الديمقراطي فيها، عن طريق ربطه باستراتيجية الأمن القومي، فقد أشارت الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الأرمينية الخاصة بسياسة إصلاح الأمن في العام المذكور، الخاصة بالحوار مع حلف الناتو، إلى إنّ بعض الركائز التي تقوم عليها استراتيجية الأمن القومي لأرمينيا هي: نظام حكم فعال، سيادة القانون، ترسيخ القيم الديمقراطيّة، قضاء مستقل ونزيه، وعدالة اجتماعية شاملة، وتضمنت الوثيقة زيادة المشاركة المدنية في الخطط الدفاعية، واصلاح النظام الانتخابي، وحرية الصحافة، والاهتمام أكثر بحقوق الإنسان، وتطبيق القانون[2].

ومَا زاد الأمر سوءاً، إنَّ التطبيق الخاطئ للديمقراطية، وسيطرة الأحزاب السياسيّة الكبيرة على الساحة السياسيّة وعدم فسحها المجال للأحزاب الصغيرة للعمل بحرية، وتضييق الحريات، أدى إلى ظهور مجموعات من حركات الصحوة الإسلامية أغلبها متأثرة بأفكار

(1) لزهر وناسي، المصدر السابق، ص800-801.

(2) Michela Telatin, Arminia: A defense reform through the looking glass, Journal of Social and Political Studies, No. 2, Vol. 56, (Sweden: Institute for Central Asian and Caucasian Studies, 2009), P70.

المدارس الفكريّة الكبرى في العالم الإسلامي، منها ما تأثر بالتوجه الجهادي وبفكر تنظيم القاعدة الإرهابي، ومنها ما تأثر بحركة الاخوان المسلمين، وأخرى متأثرة بالصوفية، ولم يقتصر ظهور الحركات السياسيّة على الأسباب الداخلية، وإنما كانت ردّ فعل على الديمقراطيّة التي سعت الولايات المتحدة الأمريكيّة والدول الغربية إلى زراعتها في هذه الدول، لاسيّما بعد أن أسهمت الولايات المتحدة الأمريكيّة في حثّها على تدريس الديمقراطيّة والقيم الليبرالية خلال مرحلة التعليم الالزامي[1].

فظهرت الحركات والأحزاب الإسلامية، منها نشأ داخل آسيا الوسطى، وأخرى نشأت خارجها، ومنها لا زال نشطاً وآخر أفل وغادر الساحة، أما المجموعات النشطة، فهي كثيرة جداً مثل الحركة الإسلامية في أوزبكستان، واتحاد الجهاد الإسلامي الذي انشق عن الحركة الإسلامية الأوزبكية عام 2001 تحت اسم جماعة الجهاد الإسلامي، وجند الخلافة في كازاخستان التي تأسست عام 2011، وهدفها -كما يقول القائمون عليها- الجهاد في كازاخستان[2].

ويبدو أنّ تمسك النخب الحاكمة ذات العلاقة بالماضي والإرث السّوفيتي بكل سلبياته، أدى إلى تصادمات مع التوجهات الشعبية الجديدة المناوئة، والتواقة لممارسة شعائرها الدينية. وبحجة محاربة الإرهاب والتطرف وقفت حكومات الجمهوريّات الإسلامية ضد تلك الشعائر والحريات، بمساندة الولايات المتحدة الأمريكيّة وبعض الدول الأوروبية، لاسيّما الجمهوريّات ذات التوجه الغربي، الأمر الذي أدى إلى ظهور واقع جديد تمثل ببروز تيارات سياسية إسلامية أصولية رافضة لكل ما هو متعلق بالماضي.

وبناء على ذلك، وفي ظل سيطرة البنى التقليدية في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز، يتبين إنّ المسار الديمقراطي قد تعثّر فيها كثيراً إنْ لم يكن لا وجود له، كما إنّ التنافس الاقليمي والدولي آخذٌ في الازدياد، وبطبيعة الحال بقاء مصالح الدول الإقليميّة لاسيّما روسيا الفاعل الرئيس، فضلاً عن التدهور الاقتصادي، والحركات الإسلامية، والأحزاب المتشددة، والشعوب التي تطبعت بأيديولوجية محددة، والمصادمات والحروب العرقية والقوميّة التي لا زالت بين الكر والفر، وسيبيّن المحور القادم جدليّات الصراع في المنطقتين.

(1) سيد حسين موسوي، سياسة نشر النفوذ الأمريكي في العالم الإسلامي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 119، (لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2005) ص180.

(2) محمد البخاري، التطرف الإسلامي في أوزبكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، 2005)، ص50.

## رابعاً: جدليّات الهويّة والدين والقوميّة

تُعد جدليّات القوميّة والهويّة والدين في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز أحد أهمّ أسباب التفكك السّوفيتي، إذ لم ينتبه سياسيو الاتحاد السّوفيتي حينما قسموا تلك المناطق بحسب الأهواء والرغبات إلى أنها ستصبح عاملاً قوياً في انهيار البناء السّوفيتي، كما إنها ستستمر أعواماً طوال مهددة استقرار منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز.

وعلى الرغم من إنّ البعض فسّر التقسيّمات السياسيّة وصنع الجمهوريّات في المنطقتين آنفتي الذكر، تقسيّمات لم تدرس بعناية وكانت عشوائية، فإنّ من المُرجح أنها دُرست باهتمام بالغ وقُسمت بشكل يبدو أنه عشوائي بهدف بقاء الجمهوريّات في توترات عرقية ودينية مستمرة وانشغالها عن التسلط الشيوعي، الأمر الذي سيأخذ الشعوب بعيداً عن الانتفاضات والحركات الثورية، فضلاً عن انشغالهم بحياتهم الاقتصاديّة، وإلا ما التفسير الصحيح لوضع اقليم أرمني في أذربيجان وجعل إقليم ناخجوان الأذربيجاني داخل الحدود الأرمينية وانفصاله عن أذربيجان براًّ، فضلاً عن تقسيّمات أبخازيا في جورجيا، وأوسيتيا الجنوبية والشمالية، والأوزبك والطاجيك وغيرها. وربّما نجحت تلك السياسيات طوال سبعة عقود من الحكم السّوفيتي، إلا أنها تأزّمت شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى الانفجار بحروب طويلة الأمد، لا زال بعضها مستمرًا[1].

انخرط زعماء دول ما بعد الاتحاد السّوفيتي في الجهود المبذولة لتحديد هويات بلدانهم وشعوبهم، وتأثرت تلك العملية بشكل كبير ليس بالتأثير السابق لسياسة الجنسية السّوفيتية فحسب، بل وبعودة ظهور التقاليد الوطنية السابقة، وأُجبرت النخب السياسيّة عوامل مختلفة على التنقل في البيئات المحلية والخارجية المعقدة التي يجدون أنفسهم فيها، وعلى الرغم من إنّ هوية الجنسية الفخرية كانت راسخة قبل عام 1991، فإنّ في معظم الحالات، كان لا بد من إعادة هيكلة تلك الهويّة للتعامل مع التحديات التي تنطوي عليها كونها دولة مستقلة، ومن بين الجمهوريّات جميعها التي نالت استقلالها تعد أذربيجان وجورجيا وكازاخستان، الأكثر صراحة في اتخاذ القرارات بشأن قضايا الهويّة[2].

اتخذت الجمهوريّات المستقلة حديثاً اجراءات لإبراز هويتها العرقية-اللغوية[3]، فخرجت من عزلتها لتواجه عهداً جديداً من الحرية باحثة عن هويتها الحقيقية[4].

---

(1) للمزيد عن اخر الاحصائيات السكانية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ينظر الملحق رقم (1).

(2) Paul Gobel, Identity Recovered vs Identity Redefined: Three post- Soviet cases, (New York: Routledge, 2015), P69.

(3) بول هنز، المصدر السابق، ص264.

(4) محمد يوسف عدس، المصدر السابق، ص239.

إنَّ الهويّة الوطنية ليست كتلاً صمّاء بل هي بنيان مركب تتجلى فيها كم كبير من التجارب والذكريات والمراجع الاجتماعية، وينطوي هذا البنيان على أوجه تباين على صعيد الجنس والطبقة الاجتماعية والعرق والدين، وتظل الهويّة عاملاً مركزياً في جمع الشمل ومصدر للشعور بالانتماء إلى مصير مشترك، وقد واجهت جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز بعد استقلالها تحدياً مشتركاً تمثل في كيفية مواءمة موروث الماضي السّوفيتي القريب مع موروث الماضي البعيد، وكيفية اضفاء هذه الدول الشرعية على حدود كيان سياسي-جغرافي تكوّن في ظل الاتحاد السّوفيتي، ظل هذا الكيان لمدة طويلة، مع ما حمله من ثقافة وتأثيرات سياسية، بينما العناصر المرجعية الوحيدة والمتاحة التي تكوّن الهويّة الذاتية لتلك الدول يعود تاريخها إلى العصور الوسطى[1].

وكان من المفترض أن تقوم جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز بعد الانهيار السوفييتي وتحررها، بالعمل على ايجاد التكامل التدريجي بينها، بوصفها كتلة أرضية متشابهة جغرافياً وقريبة من بعضها عرقياً، لكنها مرّت بصراعات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة بدلاً عن الاستقرار، نتيجة عدم تمكن قادتها من تحرير اقتصاداتها ونشر الديمقراطيّة فيها، كما لم يتمكنوا من ايجاد حلول جذرية لمشكلة الهويّة العرقية والإقليميّة، لذلك ظلت هذه المشاكل الاجتماعية القديمة موجودة، بسبب انعدام الثقة المتبادلة، وسوء الإدارة، والخوف من التطرف، والاعتماد الجيوسياسي على المياه والطاقة الذي خلق صراعات سياسية مختلفة بين الجمهوريّات[2].

أدّت مشكلات تحديد الهويّة إلى صراعات؛ فكانت أحد أهمّ عوامل صراع الأوزباكستانيين والطاجيكستانيين الذي أدى إلى حرب أهلية في طاجيكستان[3]. كما إنّ أوزبكستان -على سبيل المثال- لديها معظم المدن والأراضي الزراعية، لكنها تعتمد على قرغيزستان وطاجيكستان الأضعف في ريها، وتركمانستان لديها احتياطيات هائلة من النفط والغاز، لكنها تعتمد على جارتها القوية من أجل البقاء الاقتصادي، ما أدى إلى نشوء مشاكل متعددة بينهما وصلت إلى استخدام القوة لحلها، ومن المتوقع أن تندلع حرب بين هذه البلدان بسبب المشاكل العرقية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والهويّة[4].

(1) Françoise Rivière and Others, UNESCO World Report: Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue, 2009, P21.

(2) Ananda Majumdar, The Post –Sovit Transformation in Central Asia, International Journal Of Creative and Innovative Research In All Studies, Issue 7, Vol.2, (India: Indian National Centre,2019), P65.

(3) بول هنز، المصدر السابق، ص264.

(4) Ananda Majumdar, Op. Cit., P65.

ونظراً لارتباط الهويّة الوطنية بالأمة، ونتيجة الضبابية وعدم وضوح ماهية الأمة في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز، وأصبحت بعد عام 1991 أمراً معقداً، بسبب وجود الأقليات الكثيرة فيها، فقد واجهت قياداتها توتراً وارتباكاً بين توجهات الدولة المدنية أو العرقية، ومسألة المكان الذي ستشغله هذه الأقليات وكيفية تحديد هويتها في المجتمعات الجديدة، ومما زاد من تعقيد مسألة الهويّة الوطنية في هذه الجمهوريّات أن جميعها فيها عرقيات تعد بعضها لا تمثلها، فمنهم من أصول أوروبية، وأقليات أخرى من أصول مختلفة يطلق عليها الشتات، التي رُحّلت في زمن الاتحاد السّوفيتي قسراً، كما هي حال وادي فرغانة الذي تسكنه مجموعات من الأوزبك والقيرغيز والطاجيك[1].

ركزت معظم جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز على عاملين مهمين في تشكيل الرأي العام تجاه الهويّة الوطنية، هما الخطاب التاريخي الرسمي وتجارب الحياة اليومية للسكان، واتخذت الخطابات التاريخيّة الرسمية أشكالاً عديدة، وغالباً ما تجسدت في التأريخ الرسمي الذي يميز الاعتبارات «الصحيحة» سياسياً لأحداث الماضي «الجيدة» و«السيئة»، وكان للضغوط السياسيّة والأيديولوجية الرسمية دائماً رأيٌ حاسمٌ في كيفية تفسير التاريخ وبنائه في نهاية المطاف، وقد تمت ممارسة مثل هذا النهج في بناء التاريخ في الحقبة السوفييتية، بهدف تجميل المجتمع الاشتراكي، أما بعد السوفييت فإنّ جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز مارست منهج انتقاد الماضي السوفييتي والإشادة ببناء مجتمع جديد[2].

كانت الجمهوريّات المستقلة جميعها لاتزال غير مهيأة وغير مستعدة للاستقلال السياسي، ودفعت ظروف الانفصال المفاجئة الشعوب إلى التفكير بهويتهم بعد أن شعروا بالحرية المفاجئة، ووقعوا بين أمرين إما بناء هويتهم الجديدة على مرتكزات جديدة أو الارتكاز على أصولهم وتاريخ منطقتهم الذي يتسم بالتناقضات الحادة[3].

وبدأت تظهر في عام 2008 علامات مثيرة للاهتمام تشير إلى إنّ جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز تتجه نحو ايجاد طرق للوصول إلى استقرار هوياتها الوطنية، لتكون قادرة على اداء دورها في المستقبل، وبذلت جهوداً استثنائية لتعريف تلك الهويّة بطرق أوضح من أي

(1) Anna Matveeva, Democratization, Legitimacy Political Change in Central Asia, International Affairs Journal, No.1, Vol. 75, (Oxford University: Royal Institute of International Affairs, 1999), p 25.

(2) Timur Dadabaev, Identity and Memory in Post-Soviet Central Asia Uzbekistan's Soviet past, (New York: Routledge, 2016), P1.

(3) Françoise Rivière and Others, Op. Cit., P 21.

وقت مضى، فعلى سبيل المثال نجد إنّ رئيس الإدارة الرئاسية الأذربيجانية رامز مهدييف (1995-2019) كتب بشكل متكرر عن الهويّة الأذربيجانية، وأشار إلى إنّ الأمة الأذربيجانية -التي عُرفت بشكل شبه حصري من الناحية الدينية في القرن التاسع عشر، وبمصطلحات لغوية مقيدة في العصر السوفييتي، وبمصطلحات تركية حصرية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات- أصبحت الآن أمة مدنية يتقاسمها مواطني أذربيجان جميعهم، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الخلفية التاريخيّة، هوية مشتركة، وهو تطور روّج له الرئيسان حيدر علييف وإلهام علييف، يضع الأساس من أجل تنمية أذربيجان كمجتمع مدني واندماج البلاد في البيئة المعولمة[1].

وتبقى الهويّة مجرد شعارات ينادي بها السياسيون، بدليل الصراع الأذربيجاني-الأرميني حول ناغورنو كاراباخ، الإقليم الذي حمل الهويّة الأذربيجانية منذ عام 1923، لكن قومية ساكنيه وعرقهم جعلتهم في صراع دائم مع الدولة، في محاولة للاستقلال أو الاتحاد مع أرمينيا. وتوقّعُ عددٍ من المحللين السياسيين في أنحاء العالم المختلفة عام 2011 إنّ الوضع في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز قد تبلور إلى استقرار جديد، في بعض جوانب الحياة، وأنّ التعقيدات التي صاحبتها ستؤدي بشكل حتمي إلى تطور مستقبلي للهويات الوطنية، وأنه أمرٌ لا مفر منه، وأنّ التغيير الثوري في الهويات والسلوك بهذا الاتجاه أمر محتمل[2].

وترجع أسباب ذلك إلى التعقيد الشديد للتاريخ الوطني، وأن كل مرحلة جديدة في تطور الهويّة الوطنية تعتمد على المرحلة السابقة وتتفاعل معها فتغيرها، وتتغير عبرها، ولا شك في أنّ الكيفية التي يتقدم بها هذا الحوار على مدى العقود المقبلة أمر غير مؤكد؛ لأن هذا لن يكون نتيجة لخطاب فكري فحسب، بل سوف يعكس أيضاً حقائق جديدة داخل كل من هذه البلدان، وما يجاورها، وفي المجتمع الدولي ككل، ومع تحول هذه البلدان إلى عرق واحد أو أكثر، فقد تجد أسباباً أقل للخطاب الوطني، ولكن إذا ظل جيرانهم عدوانيين، كما هي الحال في مواجهة أذربيجان وجورجيا مع أرمينيا وروسيا على التوالي، فقد يعود الخطاب الوطني إلى أنماط التدمير الذاتي التي كانت سائدة في أوقات سابقة، فضلاً عن ذلك فإنّ العلاقة التي تحكم روسيا بالدول الغربية المرتبطة بتدخل موسكو في تشكيل الهويّة في آسيا الوسطى

(1) Javid Huseynov, Azerbaijani National Identity: Historical and Contemporary context. Paper presented to the Association for the Study of Nationalities (ASN) Conference, Columbia University, 15 April 2010, P10.

(2) Mohammed Ayoob and Murad Ismayilov, Identity and Politics in Central Asia and the Caucasus, (New York: Routledge, 2015), P 30, 79.

والقوقاز ربما يؤدي إلى تراجع تشكيل الهويات الوطنية لهذه الجمهوريّات أو قد يؤدي إلى دفعها إلى أن تتشكل بسرعة أكبر، أي إنّ السرعة التي تتغير بها الهويات سلباً أو ايجاباً، يعتمد على هذه العوامل الداخلية والخارجية[1].

وحصل ارتباك شديد في الهويّة الدينية بعد سيطرة الاتحاد السّوفيتي على جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز، حينما عُزلت الشعوب عن المؤثرات الخارجية، فأصبحت ركائز مرجعية الهويّة أقل تأثراً بالدين. وعلى الرغم من إنّ الهويات الدينية تأثرت بشكل كبير بالسياسات الالحادية للاتحاد السّوفيتي، وبإنشائه للهوية الوطنية السّوفيتية على حساب الهويّة الدينية، ووجدت الشعوب نفسها أنها تحمل جنسية موحدة مرتبطة بانتماء عرقي مفترض، ومرسوم على أساس حدود الدولة التي يفترض أن ينتموا إليها[2]، فإنّ السياسات السّوفيتية لم تنجح في قمع الشعور الديني بقدر ما نجحت في تعزيز الروح القوميّة فيها[3]. وعلى الرغم من الأذى الذي لحق بالشعائر الدينية، لكن الدين بقي في الغالب النقطة المرجعية الرئيسة لتحديد هوية الشعوب هناك، التي تمكنت من استعادة جزء من هويتها الدينية وتراثها الإسلامي التاريخي، واستعملته للتعبير عن امتلاكها لتراث موحد ومشترك[4].

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تعزيز الهويّة الإسلامية، في ظل غياب أي ضغوط خارجية ضد ممارسة الإسلام، زيادة على الدعم الواسع من قبل العديد من الجهات السياسيّة خارج الدولة، كالحال في أذربيجان، وشهدت الهويّة الدينية في أنحاء آسيا الوسطى جميعها عملية انتعاش، الأمر الذي انعكس في تغيير المواقف تجاه الإسلام، وبناء المساجد والمدارس، وتسيس الإسلام وتشكيل الأحزاب السياسيّة القائمة على الدين، ومع ذلك، كان تأثير الصحوة الإسلامية في تلك الدول مختلفًا في مستوياته، فتأثيره في كازاخستان أقل بكثير من أوزبكستان وطاجيكستان[5]، أما الأذربيجانيين فإنهم يعدون الإسلام جزءاً من هويتهم على الرغم من المعرفة المحدودة به [6].

(1) Mohammed Ayoob and Murad Ismayilov, Op. Cit., P 30, 79.

(2) Françoise Rivière and Others, Op. Cit., P 21.

(3) بول هنز، المصدر السابق، ص264.

(4) Françoise Rivière and Others, Op. Cit., P 21.

(5) Adeeb Khalid, Islam after Communism: Religion and Politics in Central Asia, First Edition, (CA: University of California Press, 2014), P105.

(6) Fuad B. Aliyev, Framing Perceptions of Islam and the 'Islamic Revival' in the Post-Soviet countries, Journal for the Study of Religions and Ideologies, No. 7, Vol. 3, (Romania: Societatea Academica de Cercetare a Religiilor si Ideologiilor, 2004), P 133.

ويتضح أنّ حكومات الجمهوريّات المستقلة اختارت -كما مرّ سابقاً- بناء دولها ما بعد الاستقلال على أسس علمانية، على الرغم من تبنّي بعض الاشكال الخارجية للانتماء والدفاع عن الهويّة الدينية بوصفها جزءًا من الهويّة الوطنية، لكنها لم ترحّب بأي نشاط متعلق بالإسلام، خوفاً من حركات الصحوة الإسلامية، وعادةً ما ربطت الإسلام بالإرهاب والإسلام السياسي، وأنه تهديد للدولة العلمانية.

ويلاحظ أنّ مظاهر الالتزام الديني في كازاخستان نادرة إلى حد ما، لا سيّما في المدن الكبرى، على الرغم من وجود تباين إقليمي كبير فيها، إلا أن الإسلام نما فيها تدريجياً كعنصر في البحث عن الهويّة الكازاخستانية، وعلى غرار المسلمين الآخرين في جهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان في المدة ما بعد الاتحاد السوفييتي، فقد أصبحت الهويّة الدينية جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الكازاخستانية، ولكن على النقيض من تلك الدول، ظلّ العنصر الديني في الهويّة الكازاخية ضعيفاً جداً، وبالتالي لم يتم تسييس الدين كثيراً فيها، وأدى النشاط المتزايد للجماعات الإسلامية المتشددة من أفغانستان وزيادة الدعم لحزب التحرير في جنوب البلاد إلى إثارة النقاش بين المسؤولين حول الأساليب الجديدة وزيادة القمع الحكومي ضد النشاط الإسلامي، فإنّ الخوف من «التهديد الإسلامي» وعلى الرغم من وجوده في كازاخستان، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى الساحق لكراهية الإسلام في دول آسيا الوسطى الأخرى؛ وهو تطور يُعزى إلى العديد من العوامل، بما في ذلك المستوى العالي من العلمنة وعملية الترويس الواسعة النطاق التي شملت حتى العرق الكازاخي[1].

وصار الإسلام المرجعية والركيزة الأساسية والرئيسة اللازمة للهوية التي تستخدمها النخب كأساس لمشروعاتها الجديدة، لكن في الوقت نفسه فإنّ هذه النخب فرضت رقابة صارمة وحادة على الإسلام، وجرى التأكيد على العلمانية بصراحة لاسيّما في دستوري تركمانستان وكازاخستان، وعملت هذه الدول على إعادة بناء الهويات الوطنية لشعوبها، دون الطعن بالحدود الموروثة من الاتحاد السّوفيتي، وأُعيد تقييم ماضي المنطقة في العصور الوسطى وماضيها الإسلامي، واستعملا بوصفهما مكوناً جديداً لهوية المنطقة، بهدف التغلب على الانقسامات الطائفية والعرقية، فعلى سبيل المثال رفعت أوزبكستان مكانة تيمور لنك إلى درجة البطل الذي يرمز إلى الضمير والهويّة اللتين استردهما الشعب الأوزبكي، وفي طاجيكستان أعادوا احياء تعظيم الثقافة الفارسية[2].

(1) Mohammed Ayoob and Murad Ismayilov, Op. Cit., P30.

(2) Françoise Rivière and Others, Op. Cit., P21.

وبالنسبة إلى معظم المسلمين في دول ما بعد الاستقلال، يُعد الإسلام أحد مكونات هويتهم العرقية والإقليميّة، لكنه لا يمثل هويتهم الجماعية الأساسية، أما التضامن على أساس إسلامي مع المسلمين في الخارج فهو في حده الأدنى، على الرغم من أنه بدأ بالظهور بين الحركات الإسلامية، لاسيّما في شمال القوقاز وآسيا الوسطى[1].

ومع كل هذه الاجراءات التي اتخذتها الجمهوريّات لكن لا تزال هناك بعض الانقسامات الطائفية والعرقية، وتبرز أحياناً كتهديد للاستقرار الاقليمي بأجمعه، مَا دعَا بعض الجمهوريّات إلى القيام بتعزيز الهويّة الإثنية إلى جانب الهويّة القبلية والإقليميّة، كما هو الحال في أوزبكستان وطاجيكستان[2].

كما سعت بعض المنظمات الإسلامية المدعومة من الخارج، ودول الجوار المباشر إلى تحقيق أجندتها الخاصة، وممارسة نفوذها على الهويّة الدينية، عبر رعاية النشاط الإسلامي المحلي لا سيّما في كل من أذربيجان وكازاخستان، فقد أظهرت التدخلات الخارجية مستويات عالية من النشاط والمشاركة في التأثير على الهويّة الدينية[3].

وفي هذا الصدد، كانت تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية أبرز الجهات الفاعلة، وسعت كلٌ منها إلى تحقيق مصالحها الخاصة، وظهرت مشاركتهم وبصمتهم في الهويّة الدينية لجمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز بشكل كبير، التي لم تقتصر على تمويل بناء المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية والجامعات، والنشر والأدبيات الدينية. وبصرف النظر عن هؤلاء الرعاة التقليديين للإسلام، فقد استغلت روسيا مجموعة من العوامل الدينية والعرقية للتأثير على سلوك الحكومة الأذربيجانية عبرَ التأثير على الشمال السُنّي المتنوع عرقياً في البلاد، وتفاقم تأثير هذه التطورات على تصور التهديد الذي يشكله الإسلام عندما اقترن بعدد من الصدمات الخارجية التي تطورت بالتوازي، بما في ذلك أحداث 11 ايلول، والتي ساهمت، في حظر الجماعات العربية الموالية للسلفيين، ومنظمات أخرى في كل من أذربيجان وكازاخستان[4].

عُرفت المجموعة العرقية على أنها مجتمع مدرك ذاتياً من الأشخاص الذين يدعمون القواسم المشتركة، والتقاليد غير المشتركة مع الآخرين. أما القوميّة العرقية فغالباً تُناقش

(1) Fuad B. Aliyev, Op. Cit., p135.

(2) Françoise Rivière and Others, Op. Cit., P21.

(3) Mohammed Ayoob and Murad Ismaylov, Op., Cit., P336.

(4) Mohammed Ayoob and Murad Ismaylov, Op., Cit., P337.

من منظور الصراع السياسي على الأرض بدلاً عن وجهة النظر النفسية الثقافية لما يحدث داخل العرقيات عندما يواجهون وضعاً جديداً يفرض عليهم، بهدف تبديل ولاءاتهم أو الترويج لأهداف جديدة[1].

مثّلت الحرب الأهلية في طاجيكستان جدليّات الهويّة والدين والقوميّة، فكانت مشكلة الهويّة الوطنية التي نشأت من طبيعة السكان الذين جعلهم تكوينهم العرقي مجموعة متغايرة العناصر والخواص، أحد أهم عوامل اندلاع المعارك، فضلاً عن أزمة الهويّة القوميّة نظراً لعامل التهجير الاجباري الذي قام به ستالين، ما أدى إلى حصول منازعات بين الاقليات القوميّة النازحة، والزيجات المختلطة التي استمرت في النمو، وثنائية اللغة، وتسييس الإسلام عندما تكثفت النهضة الإسلامية بعد استقلال الجمهوريّات في مرحلة البحث عن التراث والهويّة والقيم، وظهور الأحزاب السياسيّة، ولم تتوقف الحرب إلا بعد أن قررت الاطراف الخارجية عدم التدخل ودعم الاطراف المتناحرة عام 1997 [2].

وليس من المستغرب أن لا يكون هذا هو الحال بالنسبة للقومية العرقية في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز، بالنظر إلى خلفيتها المختلفة وتركيبتها العرقية غير المتجانسة، الامر الذي يُعد عملياً دعوة مفتوحة للصراع، فالإمبراطورية الروسيّة والاتحاد السّوفيتي، أنموذجان لدولٍ تعاني من توترات مستمرة ناجمة عن التوسع الإقليمي ومحاولات فاشلة لدمج مجموعات متباينة على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى اشتراك الجمهوريّات جميعها، قبل الاستقلال وبعده، في العديد من التوترات العرقية، لاسيّما إنّ حدود كل منها صممها السوفييت لتشمل مجموعات عدة، فينظر إلى التنوع العرقي على نطاق واسع تهديداً للوحدة الوطنية، وحتى للتشكيل السلس للدولة القوميّة[3].

وتعدّ القوقاز المنطقة الأكثر تمزّقاً بالصراعات المنتشرة في أنحائها، فضلاً عن احتمالية تصعيدها، بعد أنْ عانت من تعقيد المظالم السياسيّة والعرقية الموروثة، ومن بين النزاعات الجارية وأخطرها، الصراع القائم حول ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، على الرغم من إنّ الأخيرة متورطة كذلك في اشتباكات مع الأقليات الداخلية، كالأكراد

(1) Jacob M. Landau, Ethnonationalism and Pan-nationalism in Turkey and the Ex-Soviet Republics, Migration, A European journal of international migration and ethnic relations, No. 28, Vol. 2, (1995), P72.

(2) للمزيد ينظر: وجدان كارون فريح، المصدر السابق، ص161-191.

(3) Jacob M. Landau, Op. Cit., p73-74.

الذين يطالبون استعادة المنطقة الكردية التي كانت موجودة في العشرينيات من القرن العشرين[1].

وعلى وفق تلك الرؤية، فعلى الرغم من صغر حجم «الحديقة السوداء الجبلية» - ناغورنو كاراباخ- التي تبلغ 4800 كم2، فإنها منطقة ذات أهميّة بالغة لكل من أرمينيا وأذربيجان، فهي بمثابة تحدٍ حول قومية وهوية الإقليم، فالصراع العرقي بينهما خلال المدة 1988-1994 أثر بشكل كبير ليس على العلاقة بين الشعبين فحسب، بل وعلى تاريخ البلدين[2]. وأدت الحرب الأرتساخية كما عرفها الأرمن – أرتساخ اسم منطقة ناغورنو كاراباخ بالأرمينية- إلى عنف متبادل تكمن خطورته في حروب اقتصادية واجتماعية وعمليات ترحيل جماعية وهجرة مصحوبة بالنهب والقتل[3].

واستمرت الانتهاكات والمناوشات العسكريّة والأعمال الاستفزازية بين البلدين بعد وقف اطلاق النار المتفق عليه في 12 ايار (مايو) 1994 لغاية ليلة 1-2 نيسان (أبريل) 2016 حينما اندلع اكبر نزاع عسكري وقع على خط التماس، وعاد الصراع عسكرياً مرة أخرى في 27 أيلول (سبتمبر) 2020، وأسفرت حرب الـ 44 يوماً –بحسب المصادر الأذربيجانية- عن تحرير الأراضي الأذربيجانية، وإنهاء الاحتلال، فضلاً عن حلّ الصراع الذي استمر قرابة 30 عاماً[4].

ويستنتج ممّا تقدم أنّ ناغورنو كاراباخ، ما هي الا قنبلة موقوتة بين البلدين، من المتوقع أن تستمر ما دام إنّ سبب النزاع (القوميّة العرقية والهويّة الوطنية) باقٍ ولم يحلّ نهائياً. وهل يتوفر حلّ نهائي لصراع العرقيات القوميّة؟

ويمكن النظر إلى القوميّة الشاملة على أنها شكلٌ أكثر شمولاً للقومية، تهدف إلى تعزيز التماسك بين الناس ذوي الأصول والثقافة والمنطقة ذاتها، ويمكن فهمها على أنها توسع في القوميّة العرقية المحلية. فجاءت المطالبات القوميّة في الجمهوريّات باتحاد العرق الاكبر، فعلى سبيل المثال يدّعي القوميون الأذربيجانيون أنهم يسعون جاهدين من أجل اتحاد

(1) Stephen Iwan Griffiths, Nationalism and Ethnic Conflict Threats to European Security, SIPRI Research Report No. 5,(Oxford, Oxford University Press,1993), P78.

(2) Takayuki Yoshimura, SOME ARGUMENTS ON THE NAGORNO-KARABAGH HISTORY, Историографический диалог вокруг непризнанных государств: Приднестровье, Нагорный Карабах, Армения, Южная Осетия и Грузия, No.18, (Slavic Research Center, 2007), 52-53.

(3) Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, Նախկինի աղբյուր, էջ429-436.

(4) AZƏRBAYCAN, AZƏRBAYCAN TARİXİ HAQQINDA ÜMUMİ MƏLUMAT, «Azərbaycan» portalının, Heydər Əliyev Fonduna, https://azerbaijan.az/information/301

الأذريين جميعهم، الـموجودين في جمهوريّة أذربيجان، والموجودين في جنوب الحدود في المقاطعة الإيرانية التي تحمل الاسم نفسه، وتُظهر الخرائط التي نشرها أبطال الوحدة الأذرية، لاسيّما الوكالات الحكومية، كل أذربيجان وحدة واحدة. وبالسياق نفسه، فإنّ القوميّة الأوزبكية، ذات التاريخ الطويل من الوعي الوطني ترغب في توحيد الأوزبك في الشتات جميعهم إلى الوطن الأم. كما يعبّر القوميون الكازاخستانيون في الوقت نفسه عن وجهات نظر مماثلة فيما يتعلق بجمع الكازاخ بهدف زيادة أعدادهم في كازاخستان. وحتى لا يتخلفوا عن الركب فإنّ القوميّة الطاجيكية تهدف إلى ضمّ سمرقند وبخارى، المركزان السابقان للثقافة الطاجيكية، التابعان حالياً لجمهوريّة أوزبكستان، كما ترغب في ضمّ الطاجيك في أفغانستان وأماكن أخرى إلى حظيرة جمهوريّة طاجيكستان، لحاجتهم إلى تعزيزات لمقاومة ما يشتبهون في أنه دافع للسكان الأتراك المحيطين بهم لابتلاعهم. وتتسم كل هذه الحركات بطابع وحدوي ملحوظ، تشتمل أفكارها حول الاتحاد السياسي بضمّ الأراضي والشعوب[1].

وحظيتْ صراعات جورجيا الداخلية بفكرة العرق والقوميّة نفسها، فضلاً عن التدخل الروسي المنافي لاستقرار المنطقة، إذ تعرضت جورجيا لحروب وصراعات داخلية نتيجة لمحاولات أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الانفصال منذ الاستقلال لغاية عام 2008 حينما خاضتا حرباً قصيرة مع جورجيا تدخلت فيها موسكو، واعترفت بـ «استقلال» أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وجاء الاعتراف الروسي بالمناطق الانفصالية لتبرير وجود عسكري مفتوح في جورجيا «الجمهوريّة السّوفيتية السابقة» المجاورة التي تتطلع للانضمام إلى حلف الناتو، وفق وكالة رويترز[2].

ويتضح مما سبق أنّ الهويّة والدين والقوميّة في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز، خصلة متأصلة في السياسة الداخلية والخارجية للجمهوريّات، ومهما بالغت حكوماتها في محوها إعلامياً، فأنها تبقى مستمرة ومتجذرة في تاريخ الجمهوريّات الحديث والمعاصر.

## الخُلاصة

وتأسيساً على ما تقدّم، ومن خلال البحث العلمي توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

**أولاً:** قامت السلطات السّوفيتية بصنع خمس جمهوريّات في آسيا الوسطى وثلاث في القوقاز،

(1) Jacob M. Landau, Op. Cit., p75-77.

(2) قناة الحرة الالكترونية، تاريخ يعيد نفسه.. قصة اعتراف موسكو بمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا، دبي، تاريخ النشر 22 شباط (فبراير) 2022، https://www.alhurra.com/arabic-and-international/؛ سامر إلياس، أوسيتيا الجنوبية... من الانفصال عن جورجيا لمحاولة الانضمام إلى روسيا، صحيفة العربي الجديد، الالكترونية، تاريخ النشر 31 اذار (مارس) 2022، https://www.alaraby.co.uk/politics

متجاهلة لطبيعة شعوب المنطقتين عرقياً وعقائدياً بهدف بناء الدولة واستقرارها، وتشتيت مواطني الجمهوريّات بالمصادمات العرقية، واستطاعت من فرض عقيدتها الشيوعية، وأنظمتها السياسيّة والإداريّة والاجتماعيّة، ومحت تاريخ طويل وحضارات امتدت إلى عصور ما قبل الميلاد، لتنشئ شعوب تشبّعت بالعقائد السّوفيتية، فضلاً عن خلق أجيال قدَّمت الولاء للدولة الأُم.

**ثانياً:** كان الحزب الشيوعي رأس الدولة السّوفيتية، واحتفظ البلاشفة بزمام الأمور السياسيّة وشؤون الدولة، وسُمّي النظام السياسي السّوفيتي بديكتاتورية البروليتاريا، الذي استند إلى الايديولوجية الشيوعية-الماركسية-اللينية، وكانت السلطة الحقيقية بيد قادة الحزب، وكان النظام شمولياً، وسيطر السوفييت على مجالات المجتمع والحياة جميعها في جمهوريّات الاتحاد كافة.

**ثالثاً:** كانت المسألة القوميّة منذ بداية التقسيم السياسي العامل الرئيس في التفكك السّوفيتي، ساعدته مجموعة من العوامل، أهمها وأبرزها وصول الرئيس السابق للاتحاد السّوفيتي ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم عام 1985، حينما وجّه الجمهوريّات إلى طريق الانفصال، إذ سعى منذ توليه السلطة إلى استقلال الجمهوريّات، التي عانى بعضها من صراعات وحروب أفقدتها توازنها نتيجة للتحول السريع إلى الحرية.

**رابعاً:** لم تنجح حكومات جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز في مواجهة التحول الديمقراطي، وتعرضت لمواجهات عدة داخلية وخارجية، كانت بالغة الصعوبة بالنسبة لدول مستقلة حديثاً، ولم تتمكن من تغيير النظام الشمولي والاستبداد الشيوعي، لوجود أجيال تربّت على المبدأ الاشتراكي الشيوعي، فضلاً عن شعوب حملت هوية البلد لكنها لا تنتمي إليه عرقياً ولا قومياً. وعلى الرغم من حظر الحزب الشيوعي وظهور أحزاب سياسية أخرى، فإنّ الأفكار الشيوعية بقيت هي السائدة، مع بقاء الشخصيات الشيوعية ذاتها. والتدخلات الإقليميّة والدوليّة، وتبقى روسيا المهيمنة على المشهد السياسي في المنطقتين.

**خامساً:** مما لا شك فيه إنّ الهويّة والدين والقوميّة ستبقى جدليّات تزعزع الاستقرار في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز، على الرغم من محاولات الحكومات للتعايش السلمي واسكات الأصوات العرقية والدينية.

**سادساً:** يبقى الاتحاد السّوفيتي تجربة فريدة من حيث إنه الدولة الوحيدة في العالم التي لم تنتسب إلى هوية شعب بعينه، ولا إلى موقع جغرافي محدد، إنه دولة أُريد بها أن تصبح النواة لنظام اشتراكي شيوعي يتسع للعالم كله، فكانت بحق امبراطورية واسعة، تعايشت ضمن حدودها قوميات عدة، وكانت واحدة من أقوى الدول في

العـالم خـلال عقودها السبعة، وامتازت بقـوى إنتاج ضـخمة، وقدرة فكريّة جبـارة، وثقافـة ومجتمـع فريـد.

**شكل رقم (1-1) خارطة جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز[1]**

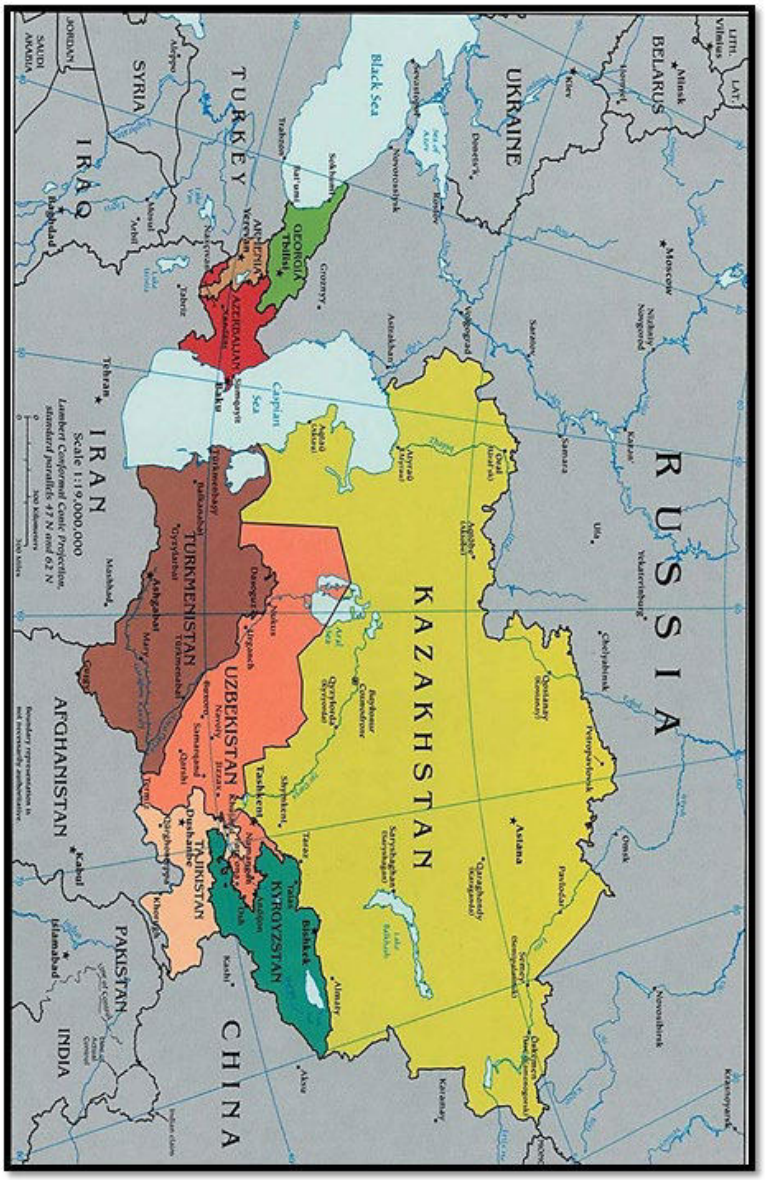


(1) www.lib.utexas.edu/maps/commonwea lth/caucasus_cntrl_asia_pol_2003.jpg

## ملحق رقم (1)

### أعداد السكان والتركيبة العرقية والديانات في جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز[1]

- **جورجيا**[2]

**المساحة**: 69,700 كيلو متر مربع.

**السكان**: 3,736,400 نسمة، بحسب احصائيات عام 2023.

**التركيبة العرقية**: الجورجيون 83,8 %، الأذربيجانيون 6,5 %، الأرمن 5,7 %، الروس 1,5 %، الأوسيتيون 0,9 %، اليونانيون 0,3 %، الأوكرانيون 0,2 %، الأبخازيون 0,1 %، اليهود 0,1 %، آخرون 0,1 %.

**الديانة**: غالبية السكان مسيحيون يتبعون الكنيسة الارثوذكسية الجورجية، واعترف الدستور باستقلالية الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية في جورجيا.

- **قرغيزستان**[3]

**دولة علمانية**، مساحتها: 198,5 الف كيلو متر مربع.

**السكان**: 7,036,600 نسمة، وأكثر من 90 مجموعة عرقية، بحسب تعداد السكان عام 2022.

---

(1) تبين بعد البحث أنه في الآونة الأخيرة لم تجرِ إحصاءات دقيقة حول المذاهب الإسلامية التي ينتمي إليها سكان الجمهوريات أو تركيباتهم العرقية. ويبدو أنّ الأمر مقصود في محاولة لمنع المصادمات العرقية والدينية، والابتعاد عن جدليات الهوية والعرق.

(2) دائرة الإحصاء الوطنية في جورجيا

საქართველოს სტატისტიკის ეროვნული სამსახური, https://www.geostat.ge/ka/modules/categories/316/mosakhleoba-da-demografia;

الموقع الرسمي لحكومة جورجيا

საქართველოს მთავრობა, https://www.gov.ge/history

(3) لجنة الاحصاءات الوطنية لجمهورية قرغيزستان

Кыргыз Республикасынын Улуттук статистика комитети, https://stat.kg/kg/statistics/naselenie/

وزارة خارجية جمهورية قرغيزستان

Кыргыз Республикасынын Тышкы иштер министрлиги, https://mfa.gov.kg/kg/Menu---Foreign-/about-country/about-Kyrgyzstan

**التركيبة العرقية:** القيرغيز 74 %، الأوزبك 14 %، الروس 6 %، الكازاخ والطاجيك والأويغور وجنسيات أخرى 6 %.

**الديانات:** الإسلام 75 %، الأرثوذكسية 20 %، و5 % ينتمون إلى ديانات أخرى.

- أوزبكستان[1]

**دولة علمانية**، مساحتها: 448,97 ألف كيلو متر مربع

**السكان:** 36,599,764 نسمة بحسب احصائيات عام 2023

**التركيبة العرقية:** الاوزبك 84,4 %، الطاجيك 4,9 %، الكازاخ 2,4 %، كاراكالباك 2,2 %، روس 2,1 %، اعراق اخرى 4,1 %[2].

**الديانة:** الإسلام 94 %، المسيحية الأرثوذكسية 3,5 %، ديانات أخرى 2,5 %[3].

- **طاجيكستان**[4]

**دولة علمانية**، مساحتها: 144,100 كيلو متر مربع.

**السكان:** 10,050,414 نسمة.

**التركيبة العرقية:** الطاجيك 85 %، أوزبك 11 %، البامير 2,2 %، قرغيز 0,5 %، التركمان، 0,1 %، الروس 0,1 %، التتار0,05 %، العرب 0,03 %، والنسبة الباقية متكوّنة من الأتراك والصينين والفرس والكوريين والألمان والكازاخ والأذر، واليهود.

**الديانات:** الاسلام (الاغلبية على المذهب السني، إسماعيلي، شيعي)، المسيحية الأرثوذكسية.

---

(1) بحسب احصاءات عام 2023. وكالة الاحصاء

O‘ZBEKISTON RESPUBLIKASI PREZIDENTI HUZURIDAGI STATISTIKA AGENTLIGI, https://stat.uz/uz/

(2) بحسب احصاءات عام 2021.

https://www.gazeta.uz/oz/202119/08//population/

(3) شوكت حمداموف، المتحدث باسم لجنة الشؤون الدينية التابعة للحكومة الأوزبكستانية

Shavkat Hamdamov, hukumat qoshidagi din ishlari bo‘yicha qo‘mita matbuot kotibi, https://m.kun.uz/uz/news/201523/09//ozbekiston-aholisining-94-foizi-islomga-etiqod-qiladi

(4) وفقاً للإحصاءات الحكومية والمصادر التي اعتمدها الدليل لعامي 2020 و2021. ينظر:

Minority Rights Group International, World Directory of Minorities and Indigenous Peoples, Tajikistan, https://minorityrights.org/country/tajikistan/

- **أرمينيا**[1]

**دولة علمانية**، مساحتها: 29,743 كيلو متر مربع.

**السكان**: 2,977,100 نسمة، بحسب احصائيات عام 2023.

**التركيبة العرقية**: الأرمن 98,1 %، اعراق اخرى 1,9 % تشكلت من الإيزيديون، الروس، الآشوريون، الأوكرانيون، الأكراد، اليونانيون، اليهود، الجورجيون، وجنسيات أخرى.

**الديانة**: غالبية السكان يعتنقون المسيحية التابعة إلى الكنيسة الرسولية الأرمنية.

- **أذربيجان**[2]

**دولة علمانية**، مساحتها: 86,600 كيلو متر مربع.

**السكان**: 10,127,100 نسمة، بحسب احصاءات عام 2023 بناءً على البيانات النهائية للتعداد السكاني لعام 2019.

**التركيبة العرقية** بحسب التعداد السكاني ذاته: أذربيجانيين 94,8 %، الليزغيون (شعوب قوقازية مذهبهم سني) 1,7 %، تاليش او طاليش (عرق إيراني سني) 0,9 %، الروس 0,7 %، الآفار (بدو أوراسيين) 0,5 %، الاتراك 0,3 %، تاتلار أو شعب تات أو الفرس القوقازيين 0,3 %، التتار 0,2 %، الاوكرانيين 0,1 %، الجورجيين 0,1 %، يهود 0,1 %، تساخور0,1 %، الأوديس 0,1 %، مجموعات أخرى 0,1 %.

**الديانات**: الدين الإسلامي 93,4 % (الأغلبية شيعية تقدر نسبتهم بأكثر من 65 %)، المسيحية 3,1 %، لا ينتمون إلى أي دين 3 %، ديانات أخرى0,5 %.

(1) استندت التقديرات السكانية الحالية إلى نتائج التعداد السكاني الأخير لعام 2011. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لرئيس جمهورية أرمينيا؛ اللجنة الإحصائية لجمهورية أرمينيا.

ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ ՀԱՆՐԱՊԵՏՈՒԹՅԱՆ ՆԱԽԱԳԱՀ, Ընդհանուր տեղեկություններ, https://www.president.am/hy/general-information/; Հայաստանի Հանրապետության վիճակագրական կոմիտե, https://armstat.am/am/?nid=877

(2) للمزيد ينظر: لجنة الدولة للإحصاء بجمهورية أذربيجان.

Azərbaycan Respublikasının Dövlət Statistika Komitəsi, https://www.stat.gov.az/source/demoqraphy/ap/

- **تركمانستان**[1]

**دولة علمانية** مساحتها: 488,100 كيلو متر مربع.

**السكان**: 7,057,841 نسمة. بحسب التعداد السكاني لعام 2022[2].

**التركيبة العرقية**: التركمان 85,6 %، الأوزبك 5,8 %، الروس 5,1 %، أعراق أخرى 3,5 %[3].

**الديانات**: الإسلام 93 % (الاغلبية من السُنة، الشيعة 1 %)، المسيحية 6,4 %، النسبة الباقية شكلت ديانات أخرى[4].

- **كازاخستان**[5]

**دولة علمانية** مساحتها: 2,724,900 كيلو متر مربع.

**السكان**: 19,186,015 نسمة، ويعيش فيها 106 جنسية.

**التركيبة العرقية**: الكازاخ 70,4 %، الروس 15,5 %، الأوزبك 3,2 %، الأوكرانيين 2,0 %، الأويغور 1,5 %، الألمان 1,2 %، التتار 1,1 %، الأذريون 0,8 %، الكوريون 0,6 %، الأتراك 0,5 %، بيلاروسيون 0,4 %، الدونغان (مسلمون ذوي أصول صينية) 0,4 %، الطاجيك 0,3 %، الأكراد 0,3 %، القرغيز 0,2 %، بولنديون 0,2 % أعراق أخرى1,4 %.

**الديانات**: الإسلام 69,31 % (أغلبيتهم من السُنة)، المسيحية 17,19 %، البوذية 0,08 %، اليهودية 0,04 %، أخرى 0,12 %، رفضوا الافصاح عن ديانتهم 11,01 %، لا دين لهم 2,25 %.

---

(1) لم يجر مسح عرقي أو ديني للسكان في تركمانستان في تعداد عام 2022، بل اقتصر على عدد السكان الاجمالي وتوزيعهم في المدن والمقاطعات، وعلى عدد المساكن، والأرقام الموجودة بحسب التقديرات، لعدم وجود أرقام رسمية متاحة.

(2) TÜRKMENISTANYŇ STATISTIKA BARADAKY DÖWLET KOMITETI, https://www.stat.gov.tm/

(3) Minority Rights Group International, World Directory of Minorities and Indigenous Peoples, Turkmenistan, https://minorityrights.org/country/turkmenistan/

(4) بحسب تقديرات عام 2020.

CIA, the world factbook, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/turkmenistan/

(5) بحسب التعداد الوطني لعام 2021. ينظر: وكالة التخطيط الاستراتيجي والإصلاحات في جمهورية كازاخستان، المكتب الوطني للإحصاء.

ҚАЗАҚСТАН РЕСПУБЛИКАСЫ СТРАТЕГИЯЛЫҚ ЖОСПАРЛАУ ЖӘНЕ РЕФОРМАЛАР АГЕНТТІГІ, ҰЛТТЫҚ СТАТИСТИКА БЮРОСЫ, https://stat.gov.kz/industries/social-statistics/demography/

## قائمة المصادر

### أولاً: الوثائق غير المنشورة

1 - Акт отречения от престола императора Николая II., Подлинник. Машинопись, Государственный архив Российской Федерации. Ф. 601. Оп. 1. Д. 2100а, 2 марта 1917 г.

2 - Декларация и договор об образовании СССР, Государственный архив Российской Федерации. Ф. 3316. Оп, 30 декабря 1922 г.

3 - Декларация прав народов России, федеральных архивов в г. Москве, Российский государственный архив социально-политической истории. Ф. 2. Оп. 1. Д. 24219, 2 (15) ноября 1917.

4 - Конституция (Основной закон) Союза Советских Социалистических Республик. 1936 г, федеральных архивов в г. Москве, Утверждена Чрезвычайным VIII съездом Советов Союза ССР, Подлинник. Машинопись, Государственный архив Российской Федерации. Ф. Р-3316. Оп. 8. Д. 1а. 5 декабря 1936 года.

5 - Послание Президента СССР М.С.Горбачева участникам встречи в Алма-Ате по созданию Содружества независимых государств, Известия, Москва, № 250, Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026, 19 декабря 1991.

6 - Постановление Верховного Совета РСФСР «О денонсации Договора об образовании СССР», Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026. Оп. 1. Д. 576, 12 декабря 1991 г.

7 - Постановление Верховного Совета РСФСР «О ратификации Соглашения о создании Содружества Независимых Государств»., Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026. Оп. 1. Д. 576, 12 декабря 1991 г.

8 - ПРОТОКОЛ к Соглашению о создании Содружества Независимых Государств, Алма-Ата, Единый реестр правовых актов и других документов Содружества Независимых Государств, Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026, 21 декабря 1991 года.

9 - Соглашение о создании Содружества Независимых Государств, Государственный архив Российской Федерации. Ф. 10026. Оп. 4. Д. 1303. 8 декабря 1991 г.

**المنشورة**

1 - AZƏRBAYCAN, AZƏRBAYCAN RESPUBLİKASININ DÖVLƏT MÜSTƏQİLLİYİ HAQQINDA KONSTİTUSİYA AKTI, https://azerbaijan.az/portal/History/HistDocs/Documents/09.pdf

2 - Provisional verbatim record of the 82nd meeting, held at Headquarters, New York, on Monday, 2 March 1992: General Assembly, 46th session, UN. General Assembly (46th sess.: 1991-1992), document No. A/46/PV.82, [New York]: UN, 2 Mar. 1992, file:///C:/Users/hp/Downloads/A_46_PV-82-EN.pdf

3 - Декларация РК от 31 августа 1991 года №578-XII «О государственной независимости Республики Кыргызстан». http://cbd.minjust.gov.kg/act/view/ky-kg/913

**ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية**

**العربية**

1 ـ أشرف السيد محمد كيلاني، دور الحركات الإسلامية في التحول الديمقراطي في منطقة آسيا الوسطى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (مصر: جامعة الزقازيق، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، 2018).

2 ـ زليخة معلم، دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السّوفيتي 1985م/1991م، مذكرة ماستر، (الجزائر: جامعة محمد خيضر «بسكرة»، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015).

3 ـ سهى مصطفى جابر زاجي الموسوي، الاستراتيجيّة الروسيّة تجاه منطقة آسيا الوسطى (الإرث والمستقبل)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسيّة، 2013).

4 ـ عبد الحكيم خسرو جوزل، ظاهرة تفكك الدول ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، (أربيل: جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، 2003).

5 ـ عمار خالد رمضان الربيعي، غورباتشوف ودوره في السياسيّة السّوفيتية حتى عام 1991، اطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2010).

6 ـ مدينة قاسم ومبروكة معيزي، الثورة الروسيّة وتطور الاتحاد السوفياتي ما بين الحربين، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي –تبسة، 2016).

7 ـ نضال أبو جواد أمانة الكرعاوي، القوقاز: دراسة في الصراع الروسي-الإيراني 1501م-1828م، اطروحة دكتوراه، (جامعة القادسية: كلية التربية، 2016).

**الاجنبية**

1 - Gülşen Aydın, Authoritarianism versus democracy in Uzbekistan: Domestic and international factors, M.A. Thesis, (Ankara: Middle East Technical University, the Graduate School of Social Sciences, 2004).

**ثالثاً: الكتب**

**العربية والمعربة**

1 ـ ليون تروتسكي، تاريخ الثورة الروسيّة، ج2، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2010).

2 ـ ا. مينتس، كيف حدثت ثورة أكتوبر، (موسكو: دار نشر وكالة «نوفوستى»، 1987).

3 ـ وجدان كارون فريح التميمي، سياسة إيران تجاه جمهوريّات آسيا الوسطى 1991-1997، ط1، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2023).

4 ـ عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة إلى.. ((أذربيجان، أوزبكستان، تركمانستان، قازاخستان وقيرغيزستان)) نظرة في اوضاعها التاريخيّة والجغرافية والسياسيّة، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1997).

5 ـ كامالا عمرانلى، قيام الدولة الأرمنية في القوقاز «الجذور والآثار»، ترجمة عبد الرحمن الخميسي، مراجعة فائق باغيروف، ط1،(القاهرة: سفارة جمهوريّة أذربيجان بالقاهرة،2010).

6 ـ محمد يوسف عدس، الإسلام والمسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز، تقديم وليد فكري فارس، ط1، (ماليزيا: مركز دراسات العالم الإسلامي الجامعة الإسلامية العالمية، 2017).

7 ـ محمد الغزالي، الإسلام في وجه الزحف الاحمر، (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

8 ـ بوريبوي أحمدوف وزاهد الله منوروف، العرب والإسلام في أوزبكستان تاريخ آسيا الوسطى من أيام الاسر الحاكمة حتى اليوم، مراجعة نعمت الله ابراهيموف، ط2، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999).

9 ـ رحمة الله عناية الله، أذربيجان المسلمة بين روسيا وأرمينيا، (د.م: د.ن، 1990).

10 ـ إميل رحيموف، أذربيجان ومئوية التأسيس (1918-2018) الجمهوريّة الديمقراطيّة الأولى في الشرق الإسلامي، مراجعة وتصحيح أحمد طاهر، ط1، (وزارة الشؤون الخارجية لجمهوريّة أذربيجان: دار نشر الشرق والغرب، 2018).

11 ـ محمد ناصر العبودي، جمهوريّة أذربيجان، ط1، زيارات للمسلمين في الاتحاد السّوفيتي، (مكة المكرمة: مطابع الفرزدق التجارية، 1413هـ).

12 ـ ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويكا، ترجمة حمدي عبد الجواد، مراجعة محمد المعلم، ط4، (القاهرة: دار الشروق، 1990).

13 ـ طه عبد العليم طه، سقوط الاتحاد السّوفيتي، ندوة انهيار الاتحاد السّوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة-الاهرام، 22-23 فبراير 1992).

14 ـ عمار جفال، التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، ط1، دراسات استراتيجية، العدد 106، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، 2005).

15 ـ بول هنز، القوقاز وآسيا الوسطى، تحرير زلمي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، ط1، دراسات مترجمة (5)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، 1997).

16 ـ هوانغ فنغلين، نظرية العالم الثنائي القطب: ايجاد الطريق المؤدي إلى الشيوعية هيكل تطوير تاريخ العالم، (د.م، 2020).

**الكتب الاجنبية**

1 - Adeeb Khalid, Islam after Communism: Religion and Politics in Central Asia, First Edition, (CA: University of California Press, 2014).

2 - Çağrı Kürşat Yüce, Kafkasya ve Orta Asya Enerji Kaynakları, Üzerinde Mücadele, (İstanbul: Ötüken Yayınları, 2006.

3 - Cholpon Chotaeva, History of Kyrgyzstan, (Bishkek: International University of Kyrgyzstan, American University of Central Asia, 2016).

4 - Dilgam Yunis Ismailov, History of Azerbaijan, Azerbaijan

University of Architecture and Construction, (Baku: AzMİU NPM, 2017).

5 - Dilip Hiro, Inside Central Asia; Apolitical and cultural history of Uzbekistan, Turkmenistan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkey, and Iran, First published, (New York: Peter Mayer Publishers, 2009).

6 - Glenn E. Curtis, Kazakstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan, and Uzbekistan country studies, 1st ed., Federal Research Division Library of Congress, (Washington: U.S. Government Printing Office, 1997).

7 - Hooman Peimani, Conflict and Security in Central Asia and the Caucasus, (California: ABC-CLIO, LLC, 2009).

8 - J. H. Kalicki, E. K. Lawson, Eventual Success of Market Reform in Russian-Eurasian Renaissance: U.S. Trade and Investment in Russia and Eurasia, (Washington: Woodrow Wilson Center Press, 2003).

9 - Juan J. Linz & Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

10 -Mahir Khalifa-zadeh, HISTORY OF AZERBAIJAN: TIMELINE AND FACTS, (Toronto: Media and Analysis Center, 2017).

11 -Michaei V. Uschan, The Central Asian States: Then and Now, (United States: ReferencePoint Press, 2015).

12 -Mohammed Ayoob and Murad Ismayilov, Identity and Politics in Central Asia and the Caucasus, (New York: Routledge, 2015).

13 -Nicklas Norling, Svante Cornell, The Role of the European Union in Democracy Building in Central Asia and the South Caucasus, (Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2016).

14 -Nodar Asatiani, Otar Janelidze, History of Georgia (From ancient times to the present day), (Tablisi: Publishing House Petite, 2009).

15 -O r a z g y l y j o w , T Ü R K M E N I S T A N Y Ň T A R Y H Y , TÜRKMENISTAN GARAŞSYZLYK ZAMANYNDA, (Aşgabat: Türkmen döwlet neşirýat gullugy, 2015).

16 -Paul Gobel, Identity Recovered vs Identity Redefined: Three post-Soviet cases, (New York: Routledge, 2015).

17 -Richard Foltz, A History of the Tajiks: Iranians of the East, (London: Bloomsbury Publishing Plc, 2019).

18 -Robert D. McChesney, Central Asia: Foundations of Change, (New Jersey: The Darwin Press, 1997).

19 -Simon Payaslian, THE HISTORY OF ARMENIA From the Origins to the Present, First edition, (England: PALGRAVE MACMILLAN™, 2007).

20 -Takayuki Yoshimura, SOME ARGUMENTS ON THE NAGORNO-KARABAGH HISTORY, Историографический диалог вокруг непризнанных государств: Приднестровье, Нагорный Карабах, Армения, Южная Осетия и Грузия, No.18, (Slavic Research Center, 2007).

21- Timur Dadabaev, Identity and Memory in Post-Soviet Central Asia Uzbekistan's Soviet past, (New York: Routledge, 2016).

22- ԱՇՈՏ ՍԱՐԳՍՅԱՆ, ԱՐԱՐԱՏ ՀԱԿՈԲՅԱՆ, ՀԱՅՈՑ ՊԱՏՄՈՒԹՅՈՒՆ (Հնագույն շրջանից մինչև մեր օրերը), (ԵՐԵՎԱՆ: ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ ՊԵՏԱԿԱՆ ՃԱՐՏԱՐԱԳԻՏԱԿԱՆ ՀԱՄԱԼՍԱՐԱՆ, 2004).

23- Լ.Ա. ՄԿՐՏՈՒՄՅԱՆ, ՀԱՅՈՑ ՊԱՏՄՈՒԹՅՈՒՆ, (ԵՐԵՎԱՆ: ՀՊՏՀ գիտական խորհրդի, 2016).

24- დიმიტრი შველიძე, საქართველოს უახლესი ისტორია (19172012-), (თბილისი:გამომცემლობა „მერიდიანი«, 2021).

**رابعاً: البحوث والتقارير المنشورة**

**العربية**

1 ـ جمال كمال اسماعيل كركوكلي، الحركات الإسلامية المعاصرة في آسيا الوسطى، مجلة دراسات اقليمية، العدد 25، المجلد 8، (جامعة الموصل: 2012).

2 ـ سيد حسين موسوي، سياسة نشر النفوذ الأمريكي في العالم الإسلامي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 119، (لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجيّة، 2005).

3 ـ علي حمزة سلمان، الأرمن بين الروس والأتراك، مجلة الباحث، العدد3، المجلد 2، (جامعة كربلاء: كلية التربية للعلوم الانسانية، 2012).

4 ـ لزهر وناسي، الانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى-مقاربة في الاستعصاء الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد1، المجلد 8، (الجزائر: جامعة باتنة1، 2021).

5 ـ محمد البخاري، التطرف الإسلامي في أوزبكستان، مجلة السياسة الدوليّة، العدد 158، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، 2005).

**الأجنبيّة**

1 ـ فرشته سادات اتفاق فر، زمینه های پیدایش جنگ های داخلی در تاجیکستان پس از استقلال ونقش جمهوری إسلامی إیران در بر قراری صلح وثبات در آن کشور، فصلنامه سیاست، مجلة دانشکده حقوق وعلوم سیاسی، شماره ۴، دورة 38، دانشگاه تهران، زمستان 1387.

2 ـ Ananda Majumdar, The Post –Sovit Transformation in Central Asia, International Journal Of Creative and Innovative Research In All Studies, Issue 7, Vol. 2, (India: Indian National Centre,2019).

3 ـ Anna Matveeva, Democratization, Legitimacy Political Change in Central Asia, International Affairs Journal, No.1, Vol. 75, (Oxford University: Royal Institute of International Affairs, 1999).

4 ـ Françoise Rivière and Others, UNESCO World Report: Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue, 2009.

5 ـ Fuad B. Aliyev, Framing Perceptions of Islam and the 'Islamic Revival' in the Post-Soviet countries, Journal for the Study of Religions and Ideologies, No. 7, Vol. 3, (Romania: Societatea Academica de Cercetare a Religiilor si Ideologiilor, 2004).

6 ـ Jacob M. Landau, Ethnonationalism and Pan-nationalism in Turkey and the Ex-Soviet Republics, Migration: A European journal of international migration and ethnic relations, No. 28, Vol. 2, (Berlin: Parabolis, 1995).

7 ـ Javid Huseynov, Azerbaijani National Identity: Historical and Contemporary context. Paper presented to the Association for the Study of Nationalities (ASN) Conference, Columbia University, 15 April 2010.

8 ـ Michela Telatin, Arminia: A defense reform through the looking glass, Journal of Social and Political Studies, No. 2, Vol. 56, (Sweden: Institute for Central Asian and Caucasian Studies, 2009).

9 ـ Rehman SEFEROV, Ayhan AKIŞ, Sovyet Döneminden Günümüze Ahıska Türklerinin Yaşadıkları Coğrafyaya Göçlerle Birlikte Genel Bir Bakış, Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Dergisi, Sayı 24, (Selçuklu-Konya, 2008).

10 ـ Stephen Iwan Griffiths, Nationalism and Ethnic Conflict Threats to European Security, SIPRI Research Report No. 5,(Oxford, Oxford University Press,1993).

**خامساً: الصحف**

1 ـ روزنامه جمهوری إسلامی، شماره 3728، سال سیزدهم، چهارشنبه 2 اردیبهشت 1371.

**سادساً: الموسوعات والقواميس والأطالس**

**الأجنبية**

1 ـ Encyclopedia of Russian History, Editor in chief: James R. Millar, Vol. 3,(USA: by Macmillan Reference, 2004).

2 ـ Rafis Abazov, The Palgrave Concise Historical Atlas of Central Asia, First edition, (the United States of America: Palgrave macmillan, 2008).

3 ـ Yuri Bregel, An Historical Atlas of Central Asia, Handbook of Oriental Studies, Section eight. Central Asia, vol. 9, (Leiden- Boston: Brill Academic Publishers, 2003).

**سابعاً: المواقع الالكترونية**

**العربية**

1 ـ أمين القاسم، هِمْشين.. شعب أرمني مسلم، الموقع الرسمي لوكالة أوكرانيا برس، تاريخ النشر 14 كانون الاول (ديسمبر) 2020، https://ukrpress.net/node/14403

2 ـ سامر إلياس، أوسيتيا الجنوبية... من الانفصال عن جورجيا لمحاولة الانضمام إلى روسيا، صحيفة العربي الجديد، الالكترونية، تاريخ النشر 31 آذار (مارس) 2022، https:// www.alaraby.co.uk/politics

3 ـ قناة الحرة الالكترونية، تاريخ يعيد نفسه.. قصة اعتراف موسكو بمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا، دبي، تاريخ النشر 22 شباط (فبراير) 2022، https://www.alhurra.com/ /arabic-and-international

4 ـ موقع BBC News عربي، نبذة عن الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف، تاريخ النشر الثاني من ايلول 2016، https://www.bbc.com/arabic/worldnews

**الأجنبيّة**

1 - AZƏRBAYCAN, AZƏRBAYCAN TARİXİ HAQQINDA ÜMUMİ MƏLUMAT, «Azərbaycan» portalının, Heydər Əliyev Fonduna, https://azerbaijan.az/information/301

2 - CIA, the world factbook, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/turkmenistan/

3 - http://www.president.tj/ar/taxonomy

4 - https://www.gazeta.uz/oz/202119/08//population/

5 - https://www.un.org/ar/about-us/member-states

6 - Minority Rights Group International, World Directory of Minorities and Indigenous Peoples, https://minorityrights.org/

7 - O‘ZBEKISTON RESPUBLIKASI PREZIDENTI HUZURIDAGI STATISTIKA AGENTLIGI, https://stat.uz/uz/

8 - TÜRKMENISTANYŇ STATISTIKA BARADAKY DÖWLET KOMITETI,https://www.stat.gov.tm/

9 - ҚАЗАҚСТАН РЕСПУБЛИКАСЫ ТҰҢҒЫШ ПРЕЗИДЕНТІ-ЕЛБАСЫ НҰРСҰЛТАН НАЗАРБАЕВТЫҢ РЕСМИ САЙТЫ, https://elbasy.kz/kk

10 -Ольга Тутубалина, С чего начиналась анархия, или Как убирали в Душанбе памятник Ленину (страницы истории), ЦентрАзия, Дата публикации 242005/9/, https://centrasia.org/newsA.php

11-ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ ՀԱՆՐԱՊԵՏՈՒԹՅԱՆ ՆԱԽԱԳԱՀ, Ընդհանուր տեղեկություններ, https://www.president.am/hy/general-information/

12- دائرة الإحصاء الوطنية في جورجيا

საქართველოს სტატისტიკის ეროვნული სამსახური,

https://www.geostat.ge/ka/modules/categories/316/mosakhleoba-da-demografia;

13- شوكت حمداموف، المتحدث باسم لجنة الشؤون الدينية التابعة للحكومة الأوزبكستانية

Shavkat Hamdamov, hukumat qoshidagi din ishlari bo‘yicha qo‘mita matbuot kotibi, https://m.kun.uz/uz/news/201523/09//ozbekiston-aholisining-94-foizi-islomga-etiqod-qiladi

14- لجنة الاحصاءات الوطنية لجمهوريّة قرغيزستان

Кыргыз Республикасынын Улуттук статистика комитети, https://stat.kg/kg/statistics/naselenie/

15- لجنة الدولة للإحصاء بجمهوريّة أذربيجان.

Azərbaycan Respublikasının Dövlət Statistika Komitəsi,

https://www.stat.gov.az/source/demoqraphy/ap/

16- الموقع الرسمي لحكومة جورجيا

საქართველოს მთავრობა, https://www.gov.ge/history

17- الموقع الرسمي لرئيس جمهوريّة أرمينيا؛ اللجنة الإحصائية لجمهوريّة أرمينيا.

ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ ՀԱՆՐԱՊԵՏՈՒԹՅԱՆ ՆԱԽԱԳԱՀ, Ընդհանուր տեղեկություններ,https://www.president.am/hy/general-information/; Հայաստանի Հանրապետության վիճակագրական կոմիտե, https://armstat.am/am/?nid=877

18- وزارة خارجية جمهوريّة قرغيزستان

Кыргыз Республикасынын Тышкы иштер министрлиги, https://mfa.gov.kg/kg/Menu---Foreign-/about-country/about-Kyrgyzstan

19- وكالة التخطيط الاستراتيجي والإصلاحات في جمهوريّة كازاخستان، المكتب الوطني للإحصاء.

ҚАЗАҚСТАН РЕСПУБЛИКАСЫ СТРАТЕГИЯЛЫҚ ЖОСПАРЛАУ ЖӘНЕ РЕФОРМАЛАР АГЕНТТІГІ, ҰЛТТЫҚ СТАТИСТИКА БЮРОСЫ, https://stat.gov.kz/industries/social-statistics/demography/

## الفصل الثّاني

# جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز: الأبعاد العسكريّة ومتطلبّات البيئة الأمنيّة

**د. آمنة مصطفى دلة**[1]

### تمهيد

في معرض تأكيدهما دِينَامِيكَات الأمن على المستوى الإقليمي، قدّم باري بيوزان واولي ويفر في عملِهما «**أقاليم وقوى**» القوقاز ووسط آسيا «كمركبّات أمن إقليميّة فرعيّة» ضمن مركب أمن إقليميّ أكبر محوره روسيا؛ فعلى حسب الباحثين، لم يعد ممكنًا فهم عمليّة الأمننَة واللاأمنَنَة في دول القوقاز وآسيا الوسطى، ولا تسوية معضِلاتها الأمنية، بمعزلٍ عن بعضها بسبب التفاعل المعقّد بين الاعتماديّة الأمنية المتبادلة لهذه الدول من ناحية، وشبكة التحالفات التي عقدتها مع مختلف الفواعل الخارجيّة من ناحية أخرى [2].

ثمة أربع قضايا أمنيّة عزّزت الاعتماديّة الأمنية المتبادلة بين دول منطقة القوقاز وكياناتها السياسيّة، هي: النّزاعات الانفصاليّة في جورجيا (أبخازيا وأوسيتيا الجنوبيّة)، والنزاع الأرميني الأذربيجاني حول ناغورنو كاراباخ، والتحالفات المصغّرة بين المجموعات الاثنينة المتواجدة على حدود شمال وجنوب القوقاز ومسألة خطوط الأنابيب والطاقة. أما في وسط آسيا، فالمشهد الأمني يبدو أكثر ارتباطًا بالتهديدات اللاتماثليّة العابرة للحدود منه بالقضايا الحدوديّة والصراعات الاثنيّة. فعلى غرار الحرب الأهليّة في طاجيكستان (1990-1992)، والنّزاعات الحدوديّة نادرة الحدوث بين قرغيزستان وطاجيكستان على وادي فرغانة، وبين روسيا وكازاخستان بشأن الجزء الشمالي لكازاخستان المأهول بالأغلبيّة الروسيّة، فإنّ أكثر

(1) جامعة حسيبة بن بوعلي - كلية الحقوق والعلوم السياسية - الجزائر .

(2) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 420

قضايا التي تهدّد أمن جمهوريّات آسيا الوسطى هي: الإرهاب والتطرّف الديني والاتجار بالمخدرات.

من جانبٍ آخر، ظلّت القضايا الأمنية أعلاه؛ فضلاً عن «**المعضلة الأفغانيّة والحرب الأمريكيّة على الإرهاب**» التي أفضت إلى عولمة القضايا الأمنية للإقليمين، وكذلك الأهميّة العالميّة للإقليمين في مجال الاستكشاف والتحويل والتوريد الدوليّ لمختلف الموارد الطاقويّة، مهمّة وأساسيّة لفهم شبكة التحالفات الأمنية والعسكريّة التي عقدتها دول القوقاز وآسيا الوسطى مع مختلف الفواعل الدوليّة وغير الدولتيّة. وهو مَا دفع كثيرين للقول بأنّ الإقليمين عُرضةٌ ليكونا، وفي كل مرة، في مرمى «لعبة كبرى»؛ كالتي بين الولايات المتحدة وورسيا وإيران وتركيا والصين والاتحاد الأوروبي، وغيرها[1]. ومع ذلك، ظلّت روسيا الفاعل الرئيس والمُهيمن في الشؤون الأمنية لدول كلا الإقليمين، كما أكّد بيوزان وويفر[2]؛ ففي جميع المعضلات الأمنية المذكورة أعلاه كان لروسيا دورٌ تدخليّ بارز في ديناميكيّاتها ومساراتها، ناهيك عن تحالفات الأمر الواقع التي عقدتها روسيا مع أغلب دول وكيانات الإقليمين.

إلى غاية العقد الأخير من القرن الحالي، وبصرفِ النّظر عن الاعتبارات النظريّة التي انطلق منها بيوزان وويفر، إلا أنّ الحقائق الأمنية والجيوسياسيّة لدول آسيا الوسطى والقوقاز ظلّت ثابتةً ولم تتغيّر كثيرًا، بل أنّ أدلّة امبريقيّة تكشّفت بالإمكان تجميعها لتدعيم صوابيّة ادّعاءات بيوزان وويفر بشأن الاعتماديّة الأمنية لدول القوقاز وآسيا الوسطى، وبشأن مركزيّة الدور الروسي في شؤونهما الأمنية والعسكريّة. وعليه، سوف يستعرض هذا الفصل «**إشكاليّة الأمن الإقليمي في القوقاز وآسيا الوسطى**» في ضوء التساؤلات التالية:

- كيف تبدو البيئة الأمنية الحالية لدول القوقاز وآسيا الوسطى؟ وإلى أيّ مدى نجحت دول هذين الإقليمين في التعامل مع تحدّياتها الأمنية؟
- كيف ساهمت الترتيبات الأمنية التي وظّفتها روسيا في القوقاز وآسيا الوسطى في تحديد ديناميكات «الأمن والقوّة» في الإقليميّن؟

(1) Lutz Kleveman, The New Great Game: Blood and Oil in Central Asia (New York: Grove Press, 2004); Alexander Cooley, Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia (Oxford: Oxford University Press, 2012); Mehran Kamrava, The Great Game in West Asia: Iran, Turkey and the South Caucasus (Oxford University Press, 2017).

(2) Barry Buzan and Ole Wæver., Op. Cit, p. 423

- هل أثّرت هذه الترتيبات الروسيّة، بصورة أو بأخرى، في خريطة التحالفات الأمنية والعسكريّة التي عقدتها دول القوقاز وآسيا الوسطى مع فواعل خارجيّة أخرى؟

إنّ الهدف الرئيس لهذا الفصل يكمن في تِبيان التأثير المتبادل بين ما أسميناهُ «فاعليّة أمنية» لروسيا والتحديّات الأمنية التي تواجه دول القوقاز وآسيا الوسطى، والمدى الذي ساهم فيه هذا التأثير في استقرار وأمن الإقليمين. كما يسعى الفصل لتوضيح بنية التحالفات الأمنية والعسكريّة في إقليميّ آسيا الوسطى والقوقاز؛ سواء من جانب الدوافع أو الآليات أو التوجهات. مع الإشارة إلى أنّ المحور يتبنى مقاربة تعدديّة «للأمن» تنظر إليه كظاهرة معقّدة ذات أبعاد ومستويات تحليل مختلفة، فلم تعد الدول تنظر للأمن بالمِنظَار التقليديّ؛ بأنّه محصورٌ بالبُعد العسكريّ وبالأحلاف العسكريّة بمفهومها التقليديّ، ولكنّه تعدّاها ليشمل أبعادً أخرى سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة ومجتمعيّة. توضيحًا لذلك، سنعتمد **تقسيمين اثنين للفصل** نعرض في كل قسم النّقاط التاليّة:

- محدّدات البيئة الأمنية في إقليمي القوقاز وآسيا الوسطى وأهمّ الصراعات والتحديات الأمنية التي تواجه دول الإقليمين.
- معالم الفاعليّة الأمنية الروسيّة للتعامل وهذه التحديات والتي اتخذت أشكالًا متعدّدة تراوحت بين الأدوات العسكريّة (الصلبة) والاقتصاديّة والثقافيّة والدينيّة (الرمزيّة اللّينة).

## أولًا، البيئة الأمنية في الاستانات الخمس[1] وعِملاق السّلاح والطاقة الروسيّ

على الرغم من أنّ الأهميّة الأمنية والجيوسياسيّة لإقليميّ آسيا الوسطى والقوقاز في المخيّلة الجمعيّة لروسيا سَيَّان؛ لا تزال روسيا تنظر لسهول آسيا الوسطى بأنّها المَنفذ الذي لطالما استخدمته القِوى المعاديّة للنفاذ إليها، إلا أنّ تدخلّها في الشؤون الأمنية لآسيا الوسطى كان مختلفًا سواء من حيث الآليات والوسائل التي اعتمدتها لتكون فاعلًا أمنيًا هناك، أو من حيث الأهداف الأمنية التي سطّرتها في الإقليم. ويُعزى هذا الاختلاف، كما نعتقد، إلى ثلاث عوامل رئيسة، هي على التوالي؛ **أولًا**، أنّ دول آسيا الوسطى، وبسبب بنيتها التحتيّة العسكريّة المتخلّفة لا تزال تعتمد وبشكل كبير على الواردات العسكريّة الروسيّة وعلى الخبرة الروسيّة للتعامل والمعدّات والأساطيل العسكريّة التي ورثتها منذ الحقبة السّوفيتية؛ **ثانيًا**، أنّ دول آسيا

(1) تنتهي أسماء جميع دول آسيا الوسطى باللاحقة «استان»؛ وهي كلمة ذات أصل فارسي تعني الأرض.

الوسطى كانت السبّاقة في توجيه الدعوة لروسيا لتسوية نزاعاتها، سواء الحدوديّة أو ما أسمته بالشُّرور الثلاث «الإرهاب والإسلامويّة والنزعة الانفصاليّة»، وذلك لاعتبارات تتعلّق بالسياق الداخلي والخارجي لهذه الدول؛ **وثالثًا**، أنّ دول آسيا الوسطى كانت الأكثر تقبلًا للمظلّة الأمنية التي وفّرتها الأنظمة والمنظمات الإقليميّة التي ترعاها روسيا؛ كرابطة الدول المستقلة (CIS) ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO).

### 1. القضايا الأمنية لدول آسيا الوسطى فترة التسعينات: اللاأمن الأهلي والحدودي

كغيرها من الدول السّوفيتية التي مرّت بمراحل انتقاليّة صعبة، أصابَ دول آسيا الوسطى أزماتٍ أمنيّة وسياسيّة أثّرت في تماسكها الأهلي والحدوديّ معًا. فمباشرة بعد استقلالها، شهدت طاجيكستان أكثر الحروب الأهليّة دمويّة وتعقيدًا في تاريخها (1992-1997)، لطبيعة الفواعل الداخليّة المشارِكة فيها وللبيئة الإقليميّة والدوليّة المعقّدة التي ظهرت إبّانها، كما تمظهر في خِضمّ هذه الحرب التداخل المذكور في أعلاه بين العوامل الموجّهة للسلوك الأمني لروسيا في آسيا الوسطى، إذ وُصف الدور الروسي في المراحل الأولى بأنّه سلبيّ؛ وهي القناعة السائدة آنذاك لدى رجال الدولة المحيطين بالرئيس يلتسين، منهم الإصلاحيون الشباب بقيادة إيجور جايدار وجينادي بوربوليس، بأنّ انبعاث مشروع تحديث الدولة الروسيّة مرهونٌ بقطع علاقاتها بدول آسيا الوسطى غير القابلة للإصلاح[1]. ومن مظاهر السلبيّة الروسيّة، أن اُستدّلّ بنهج الحياد الذي تبنّته فرقة البنادق الآلية رقم 201 الروسيّة الموجودة في طاجيكستان بعد تفاقم النّزاع وتحوّله إلى حربٍ ومواجهاتٍ عنيفة.

لم تتبنَ روسيا الحياد أبدًا، فقد تدخّلت، وعبر الفرقة نفسها، بتزويد المعارضة بالسلاح ودعّم سلطة إمام على رحمون، وبصرفِ النّظر عن الدعم السابق للمعارضة الديمقراطيّة الروسيّة للديمقراطيين الطَاجِكيّة، إلا أنّ روسيا اهتمّت أكثر بدعم نظامٍ من شأنه أن يحقّق الاستقرار في جِوارها القريب ويضمن استمراريّة نفوذها. تولّت روسيا رسميًا الأمن الطاجيكستاني مباشرة بعدما أقدمت المعارضة على قتل 25 فردًا من قواتها الحدوديّة سنة 1993، وتراوحت الأدوار الأمنية لروسيا بين الوساطة والمراقبة وإنفاذ السلام؛ ففي إطار الرابطة، قامت روسيا بتشكيل قوّة حفظ سلام جماعيّة قِوامها 14000 عسكريّ كان الدور الأبرز فيها لقواتها المسلحة (20% ضبّاط روس و80% جنود طاجيك)[2]. منع توليّ روسيا مهام

(1) Pavel K. Baev, «Assessing Russia's cards: three petty games in Central Asia», Cambridge Review of International Affairs, vol. 17, issue 2 (2004), p. 271

(2) Mouzaffar Olimov, «The policy of Russia in Central Asia: a perspective from Tajikistan,»

القيادة العسكريّة طاجيكستان من تشكيل قوّة عسكريّة مستقلّة لأنّ أغلب الضبّاط الطاجيك فضلوا الانضمام للقوات الروسيّة، لاعتبارات تتعلّق بالجانب الماليّ[1]. لاحقًا، تولّت روسيا دور الوسيط والمراقب طيلة المدة (1994 - 1997)، وبعد خمس جولات تفاوضية وتوسّط يفغيني ميخائيلوف لدى زعيم المعارضة الطاجيكستانية عبد الله نوري، تم التوقيع على اتفاق عام للسلام والوفاق الوطني في موسكو في 27 حزيران (يونيو) 1997 بحضور الرئيس يلتسين[2].

تجلّت المفارقة في أعلاه في مسألة الحدود أيضاً بسبب تداخل المصالح الأمنية لروسيا ودول آسيا الوسطى؛ فتأمين روسيا لحدودها مع تركمانستان هو تأمينٌ لحدودها من أي خطر إيرانيّ؛ وكذلك هو تأمين حدودها مع كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان من الخطر الصيني؛ وتأمين حدودها مع تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان من الخطر الأفغانيّ. أما دول آسيا الوسطى فكانت أكثر تأييدًا للتكامل الدّفاعي مع روسيا بسبب أربع قضايا حدوديّة هي: **أولًا**، حاجة دول آسيا الوسطى لإنشاء قوات حرس حدود وطنية مستقلّة عن حرس الحدود الروسي، وبموجب ذلك عقدت اتفاقيّات ثنائيّة مع روسيا لتنظيم العمليّة سنة 1992؛ **ثانيًا**، النزاعات الحدودية التي اندلعت بين الصين وكازاخستان من جهة وبين الصين وقيرغستان من جهة أخرى، والتي اضطرّت الدول الثلاث مع روسيا إلى توقيع «اتفاقية تعزيز الثقة في المجال العسكري وتخفيض القوات المسلحة المتبادلة في المنطقة» سنة 1997. **ثالثًا**، الهجمات الإرهابيّة التي نفذّتها الجماعات الجهاديّة في قيرغستان وأوزبكستان سنة 1999 والتي عدّتها الدولتان نتيجة مباشرة لاعتلاء تنظيم القاعدة الُحكم في أفغانستان؛ وفي هذا السياق، أطلقت روسيا مناورات «درع الجنوب-1999» بمشاركة جُنود أوزبك وطَجِك وقِرغس وكازاخ، لمواجهة ما عدّوه تهديدًا إرهابيًا آخذًا بتوسيع نطاق عمليّاته في الإقليم.

### 2. القضايا الأمنية لدول آسيا الوسطى منذ بداية الألفيّة الثانية: التركة العسكريّة السّوفيتية الثقيلة والشُرور الثلاث

منذ بداية الألفيّة، تفاقمت الأزمات الحدوديّة بين دول آسيا الوسطى، ليشترك في ذلك ما

in Gennady Chufrin (ed), Russia and Asia: The Emerging Security Agenda (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 113

(1) Sébastien Peyrouse, «Russia-Central Asia: Advances and Shortcomings of the Military Partnership,» in Stephen J. Blank (ed), Central Asian Security Trends: Views from Europe and Russia (US Army War College Press, 2011), p. 4.

(2) Ibid.

هو إثني (كالمواجهات الاثنية بين القرغيز والأوزبك سنة 2010)، وما هو مائيّ (كالخلافات المائية حول وادي فرغانة بين أوزبكستان وقيرغستان وطاجيكستان). فضلاً عن الثورات المَلوّنة التي أَنبأت عن بروز أنظمة سلطويّة تُسيئ إدارة المطلب الديمقراطيّ لشعوب دول آسيا الوسطى؛ مثل «ثورة القمح» في تركمنستان سنة 2006، «ثورة التولي» في قيرغستان سنة 2005، و«انتفاضة انديجان» في أوزبكستان سنة 2005 [1].

ولعلّ أهم أزمة حدوديّة ساهمت في إعادة تشكيل المشهد الأمني والجيوسياسيّ لإقليم آسيا الوسطى تمثّلت في «**المعضلة الأفغانيّة**» التي عزّزت ظهور ما أسمته إينا كوفالوكا «الإستانة الخامسة»؛ كِناية عن التداخل المعقّد بين الشبكات الإجراميّة والجهاديّة العابرة للحدود. فبقدر ما عَوِلَمَت هذه المعضلة الأهميّة الأمنية والجيوسياسيّة الدوليّة لإقليم آسيا الوسطى، بقدر ما ساهمت في تثبيت الوجود العسكريّ لروسيا وفي تجديد أهميتها الأمنية لدول آسيا الوسطى، كما سنوضّح أدناه.

من منظور دول آسيا الوسطى، لطالما شكّلت أفغانستان «المعقل التقليديّ لمتمرّديها وجماعاتها المسلّحة» الذين فضّلوا الوجهة الأفغانيّة بسبب الروابط الجغرافيّة والعرقيّة واللغويّة والدينيّة المشتركة التي تجمع الشعب الأفغاني بشعوب آسيا الوسطى؛ ففي شمال أفغانستان تتواجد حاليًا حركة أوزبكستان الإسلامية، وحركة تركستان الشرقية الإسلامية، والحزب الإسلامي التركستاني، واتحاد الجِهاد الإسلامي، فضلاً عن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من أصلٍ آسيويّ الذين انضموا إلى تنظيم داعش - ولاية خرسان في الشمال الأفغانيّ بعد القضاء على التنظيم الأم؛ أشارت التقديرات إلى أنّ أكثر من 4000 مقاتل من آسيا الوسطى انضمّوا إلى الجماعات المسلحة المُقاتلة في سوريا[2]. بناءً عليه، ركّزت أغلب السياسات الأمنية لدول آسيا الوسطى على إقامة منطقة عازلة في الشمال الأفغاني لمنعِ ووقفِ امتداد هذه الجماعات إلى أراضيها.

في سنوات التسعينيّات، قدّمت دول آسيا الوسطى دعمًا وتأييدًا لمجموعاتها العرقيّة المتواجدة في أفغانستان وذلك ردًا على فشل السوفييت في أفغانستان ولمواجهة موجات

(1) Donnacha Ó Beacháin and Abel Polese, The Colour Revolutions in the Former Soviet Republics: Successes and failures (NY: Routledge, 2010)

(2) Thomas F. Lynch III, Michael Bouffard, Kelsey King, and Graham Vickowski, The Return of Foreign Fighters to Central Asia: Implications for U.S. Counterterrorism Policy (Washington, D.C.: National Defense University Press, 2016)

التمرّد المحتملة في بلدانهم بعد صعود طالبان، إذ دعمت أوزبكستان الزعيم الأوزبكي دوستم ودعمت طاجيكستان القائد الأفغاني من أصول طاجكية أحمد شاه مسعود[1]. لاحقًا وبعد التدخّل الأمريكيّ في أفغانستان سنة 2001 في إطار «عمليّة الحريّة الدائمة»، اعتمدت دول آسيا الوسطى على الولايات المتحدة لتحقيق الهدف نفسه، ولعلّه السبب الذي جعلها من أوائل وأشدّ المؤيدين لعمليّتها العسكريّة واختصّتها بتسهيلات عسكريّة وأمنيّة عديدة؛ كتأجيرها لقاعدتي خان أباد وماناس الجويتين، كما استفادت الولايات المتحدة من منشآت عسكريّة في تركمانستان وطاجيكستان.

وعلى الرغم من الامتيازات الماليّة والرّيعيّة التي حصدتها دول آسيا الوسطى جرّاء تعاونها مع الولايات المتحدة (في إطار برنامج التعليم العسكري الدولي (IMET) ومساعدات التدريب والتمويل العسكري الأجنبي (FMF)، أو في إطار تسهيل إنشاء خط أنابيب الغاز تركمانستان-أفغانستان-باكستان-الهند(TAPI))، إلا أنّ الهاجس الأمني كان المحرّك الرئيسيّ لهذا التعاون. لقد عدّت دول آسيا الوسطى الولايات المتحدة بمثابة الضّامن الرئيسيّ لأمنهم الإقليمي، وبأنّ تموقعها العسكريّ في الإقليم سيُضعف النّفوذ الروسيّ العسكريّ والسياسيّ والاقتصاديّ الكبير فيه. وبالفعل أطاحت الولايات المتحدة بنظام طالبان الذي كانت تعده دول آسيا الوسطى أكبر تهديدٍ لأمنها، كما كان الفضل لها في تصنيف حركة أوزبكستان الإسلامية كتنظيمٍ إرهابيّ سنة 2000 وتنظيم حزب التحرير كأهمّ مقوّض لأمن هذه الدول، وما نتج عنه من تكبيدٍ لهذه التنظيمات خسائر فادحة. فضلاً عن ذلك، ارتفع التمويل الأمريكيّ لبرامج مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والتدريب العسكري في دول آسيا الوسطى وبشكل ملحوظ؛ فعلى سبيل المثال، قدّمت الولايات المتحدة في المدة (2017-2021) ما يقرب من مليوني دولار سنويًا لتمويل برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي لدول آسيا الوسطى الخمس[2].

ومع ذلك، سُرعان ما أدركت دول آسيا الوسطى بأنّ الولايات المتحدة غير راغبةٍ بتقديم التزامات أمنيّة طوية المدى في الإقليم؛ ولعلّ المُطّلع على نصّ اتفاقية القواعد المُعلنة

(1) Syed Haider Bukhari and Naudir Bakht, «Central Asia–Afghanistan relations under the shadow of great powers politics,» ISR Journal of Humanities and Social Science, vol. 11, Issue 1 (May - Jun. 2013), p, 11

(2) Bureau of Political-Military Affairs, «U.S. Security Cooperation With Central Asia,» U.S. Department of State, May 19, 2021 https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-central-asia/ (accessed July 12, 2022)

التي أبرمتها قرغيزستان مع الولايات المتحدة التي لم تتضمن أيّ بندٍ بشأن تمكين التحالف المناهض للإرهاب من الدفاع عن أمن قرغيزستان، سيلحظُ مباشرة أنّ الوجود الأمني للولايات المتحدة في آسيا الوسطى مرهونٌ بتحقيق أهدافها الأمنية التي سطّرتها في أفغانستان حصرًا، وأنّها تجنّبت تقديم أيّ التزامات فعليّة للتعامل مع الشواغل الأمنية لقيرغيزستان وللإقليم، بل أنّه وبعد الدعم الأمريكي للثورة الجورجيّة سنة 2003 والإشادة الأمريكيّة الرسميّة بالاحتجاجات القِرغيسيّة التي أطاحت بالرئيس السابق أكاييف سنة 2005، أصبحت النُّخب الحاكمة في آسيا الوسطى تنظر للولايات المتحدة كحليفٍ خطير غير موثوق.

تأكّدت هذه القناعة لاحقًا لدى النّخب الحاكمة في آسيا الوسطى بعد الانسحاب الأمريكي-الأطلسيّ من أفغانستان سنة 2014، واتفاق الدوحة بين أمريكا وطالبان سنة 2020، والأهم من ذلك إعلان الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن الانسحاب غير المشروط من أفغانستان سنة 2021. أثارت كلّ هذه الأحداث تحوّلات جذريّة في سياسات أفغانستان ودول آسيا الوسطى بشأن التعامل مع بعضهم، وبشأن التعاون الأمني مع روسيا ومنظماتها الأمنية التي سخرتها للإقليم.

إنّ الطبيعة السُلطويّة لدول آسيا الوسطى والانسحاب الأمريكيّ-الأطلسيّ من أفغانستان واستمرار «الشرورُ الثلاث» دفع دول آسيا الوسطى لتبنّي استراتيجيّة أمنيّة ودفاعيّة تقليديّة بالأساس؛ ترتكز على تأمين الحدود، والتمكين العسكريّ لجيوشها الوطنيّة للتعامل مع هذه التهديدات اللاتماثليّة، وعلى ترسيخ الاعتمادية الأمنية المتبادلة بينها وبين روسيا، وبينها وبين الصين بدرجة أقل.

طبعًا، لا يمكن أن نفهم هذه الاعتمادية الأمنية المتبادلة المتجدّدة بين روسيا ودول آسيا الوسطى بمعزلٍ عن الإخفاق الأمريكي، وبمعزلٍ عن الوجود العسكريّ الروسيّ الكبير في الإقليم والترتيبات الأمنية العديدة التي خصّصتها روسيا لدول الإقليم، والتي راعت جلّها الشواغل الأمنية هذه الدول خِصيصًا ومخاوفها من الهيمنة الروسيّة.

إنّ التنازل الروسيّ عن عمليات إدارة حدود دول آسيا الوسطى نهاية التسعينيّات لم يعنِ بأيّ حالٍ من الأحوال نهاية الوجود الروسيّ هناك. وفي هذا السياق، وجب التأكيد على أنّ الحضور العسكريّ الروسيّ في إقليم آسيا الوسطى أشدُّ كثافةً منه في القوقاز؛ إذ يمكن التمييز بين **شكلين من أشكال التموضُع الروسيّ في الإقليم**؛ يتمثل **الأول** بالقواعد العسكريّة المجهّزة لاستضافة القوات والمعدات والذخيرة والوقود والإمدادات (انظر الجدول رقم 2-1)، ويتمثل **الثاني** بالمنشآت العسكريّة وهي عبارة عن بنى تحتيّة غير قتاليّة تتعلّق بمناطق

التدريب ومراكز القيادة ونطاقات الاختبار والتقييم ومحطات الرادار والمراقبة والاتصالات والمخازن[1]. (انظر الجدول رقم 2-2).

تتمركزُ القواعد الروسيّة في آسيا الوسطى في ثلاث دول: كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، التي تأسّست جميعها في أثناء الحقبة السّوفيتية. وتُعدّ هذه الدول من أكثر دول آسيا الوسطى أهميّة لنظام الدّفاع الروسيّ ولنظام سلاحها النووي. ففي كازاخستان، تمتلك روسيا مجمع بايكونور كوزمودروم الفضائي الذي يعد أوّل محطة فضائية في العالم تم إنشاؤها في العهد السّوفيتي، ووفقًا للاتفاقية الموقعة بين البلدين في 26 كانون الأول (ديسمبر) 2016 ستستمر روسيا باستخدام/استئجار المحطة/القاعدة إلى غاية سنة 2050[2]. كما تملك روسيا محطة اختبار رقم 20 ونقاط قياس (IP-8) و(IP-16) ومَيدان ساري شجان لاختبار الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والمركز التقني اللاسلكي (بلخاش 9) ومركز طيران تشكالوف والوحدة العسكريّة للقوات المسلحة الروسيّة[3].

**جدول رقم (2-1) جدول توضيحي للقواعد العسكريّة الروسيّة في آسيا الوسطى**

| القاعدة | الموقع |
|---|---|
| القاعدة العسكريّة رقم 201 | طاجيكستان |
| القاعدة الجويّة رقم 999 | قرغيزستان |
| قاعدة بايكونور الفضائية | كازاخستان |

(1) Jakob Hedenskog, Erika Holmquist and Johan Norberg, Security in Central Asi: Russian policy and military (Stockholm: Swedish Defence Research Agency, 2019), p. 57

(2) Ali Emre SUCU, «The Importance of Russian Military Presence in Central Asia for Russia's Regional Security», Akademik Hassasiyetler, vol. 4, no. 8 (2017), p. 130

(3) Ibid.

**جدول رقم (2-2) جدول توضيحي لأهم المنشآت العسكريّة الروسيّة في آسيا الوسطى[1]**

| المنشأة | الموقع | الصنف |
|---|---|---|
| محطة المراقبة الفضائية البصرية رقم1109 | طاجيكستان | فضائيّة/نوويّة |
| محطة الاتصالات البحرية رقم 338 | قرغيزستان | نوويّة |
| محطة رصد الزلازل رقم1 والمعمل السابع عشر للزلازل | قرغيزستان | نوويّة |
| محطة نطاق اختبار تحت الماء رقم 954 | قرغيزستان | تطوير المعدات |
| محطة اختبار رقم 20 | كازاخستان | تطوير المعدّات |
| محطة رادار الصواريخ الباليستية رقم 49 | كازاخستان | نوويّة |
| محطة نطاق اختبار الفضاء رقم 49 | كازاخستان | فضائيّة |
| مناطق المناورات والاختبار | كازاخستان | تطوير المعدّات |

في قرغيزستان، أنشأت روسيا القاعدة الجويّة (كانت) سنة 2003 كنظيرٍ للمنشأة العسكريّة ماناس الجوية (أو مركز العبور في ماناس)، الذي استخدمته الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان منذ سنة 2001 إلى غاية 2014. ويعمل في القاعدة قُرابة 400 عسكري من سلاح الجو وما لا يقل عن اثنتي عشرة طائرة ومروحية، وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2012 جدّدت قرغيزستان اتفاقية الإيجار لمدة 15 عامًا[2]. فضلًا عن قاعدة كانت، تملك روسيا منشآت عسكريّة أخرى في قرغيزستان؛ كمحطة نطاق اختبار تحت الماء رقم 954 في كاراكول على شواطئ بحيرة إيسيك كول، ومحطة مايلو سو لرصد الزلازل رقم1 والمعمل السابع عشر للزلازل ومحطة شلدوفار للاتصالات البحرية رقم 338.

أكبر تواجدٍ عسكريّ لروسيا يقع في القاعدة العسكريّة 201 (أو فرقة البنادق الآليّة 201) المنتشرة في دوشانبي وكورغونتيبا وكولوب والتي يتواجد فيها حواليّ 7000 جندي. وبموجب اتفاقيّة وقعت بين طاجيكستان وروسيا في تشرين الأول (أكتوبر) 2012، تمّ تمديد فترة وجود القوات الروسيّة في طاجيكستان إلى غاية سنة 2042. وتملك روسيا كذلك في طاجيكستان محطة المراقبة الفضائية البصرية رقم 1109 المعروفة باسم «أوكنو»

(1) Jakob Hedenskog, Erika Holmquist and Johan Norberg, Security in Central Asi: Russian policy and military (Stockholm: Swedish Defence Research Agency, 2019), p 67

(2) Sébastien Peyrouse, «Russia' s Military Presence in Central Asia: Strategy, Capabilities, and Threats,» in Stephen J. Blank (ed), The Russian Military in Contemporary Perspective (US Army War College Press, 2019), p. 894

والتابعة لقوات الفضاء الروسيّة، كما تستضيف قاعدة آيني الجوية القريبة من دوشانبي أسراب مروحيات روسية[1].

### 3. الترتيبات الدفاعيّة الروسيّة الثنائيّة ومتعدّدة الأطراف مع دول آسيا الوسطى

تعتمد روسيا على الترتيبات الثنائيّة ومتعدّدة الأطراف لنسجِ علاقات تعاونيّة عسكريّة وثيقة بدول آسيا الوسطى، فبحسب تقرير الميزان العسكريّ لسنة 2023 الذي تُصدره المؤسّسة الدوليّة للدراسات الاستراتيجيّة، لا تزال جيوش أغلب دول آسيا الوسطى تشترك في السمّات التاليّة؛ أنّها جيوشٌ ضعيفة تُعاني من نقصْ حادٍ في المعدّات والقدرات، وما يزال اعتمادها كبيرًا على المخلّفات العسكريّة السّوفيتية السابقة وعلى المساعدات التي تقدّمها روسيا للإيفاء بمتطلّباتها الدّفاعيّة[2].

**فيما يتعلق بالترتيبات الثنائيّة**، ركّزت روسيا، منذ بداية عهد علاقاتها بدول آسيا الوسطى، على نسج علاقات ثنائيّة مع هذه الدول كلًا على حده، وذلك لتأمين حدودها وحدود هذه الدول وإيجاد موضع قدم عسكريّ وأمنيّ لها في الإقليم؛ ففي متن جميع اتفاقيّات الصداقة والتعاون التي عقدتها مع دول آسيا الوسطى تمت الإشارة إلى التشكيل الروسيّ لمناطق عسكريّة واستراتيجيّة موحّدة مع دول الإقليم، كما تمّت الإشارة إلى الاستخدام المشترك للقواعد العسكريّة ومواقع الاختبار والبُنى التحتيّة العسكريّة الأخرى[3].

مع بداية القرن الحالي، أطّرت الانشغالات الأمنية نفسها العلاقات الثنائيّة بين روسيا ودول آسيا الوسطى، فما تزال خدمة الحدود التابعة لجهاز الأمن الفيدرالي الروسيّ تُجري مشاورات ثنائية بشأن تأمين حدود قرغيزستان وطاجيكستان، كما نظّمت عمليات مشتركة لمكافحة

---

(1) Ibid.

(2) The International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2023 (London: Routledge, 2023), pp. 178-206

(3) كانت البداية مع كازاخستان التي وقّع رئيسها نور سلطان نزاربابيف «معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» مع روسيا في 25 أيار (مايو) 1992، ثم أوزبكستان التي وقّعت في 30 أيار (مايو) 1992 على «معاهدة أساسيات العلاقات والصداقة والتعاون بين الدول»، وقيرغستان التي وقّع رئيسها عسكر أكاييف «معاهدة الصداقة والتعاون» في 10 حزيران (يونيو) 1992، أما تركمنستان فوقّعت على معاهدة مماثلة في 31 تموز (يوليو) 1992 وطاجيكستان التي وقّعت «معاهدة صداقة ودفاع» في 25 أيار (مايو) 1993. ينظر:

Mohiaddin Mesbahi, «Russian foreign policy and security in central Asia and the Caucasus,» Central Asian Survey, vol. 12, issue 2 (1993), pp. 196-204

تهريب المخدرات والهجرات غير الشرعية[1]؛ كالمناورات العسكريّة المشتركة التي أجرتها روسيا مع القوات الطاجاكية والأوزبكية بالقرب من الحدود مع أفغانستان في العاشر من آب (أغسطس) 2021، والتي أعقبت مناورات روسية أوزبكية أصغر على طول الحدود الأوزبكية الأفغانية[2]. أو العمليّة المشتركة بين روسيا وطاجيكستان في نيسان (أبريل) 2023 للقضاء على الجماعات المسلحة غير الشرعية بالقرب من الحدود الأفغانيّة[3]. فضلًا عن ذلك، ما تزال المدارس العسكريّة الروسيّة القِبلة الأولى لتخريج وإجازة عسكريّي آسيا الوسطى على اختلاف رُتبهم[4].

**فيما يتعلق المبيعات العسكريّة**، ما تزال روسيا المورّد الرئيس للأسلحة لدول آسيا الوسطى؛ ويُعزى الأمر بطبيعة الحال إلى عاملين موضوعيين، يتعلّق **الأول** بالتركة العسكريّة السّوفيتية الثقيلة الموجودة على أراضيها، والتي أجبرتها على الاعتماد بشكل كبيرٍ على الإمدادات العسكريّة الروسيّة، ويتعلّق العامل **الثاني** بالأسعار التفضيليّة التي اختصّت بها روسيا كلًا من كازاخستان وأوزبكستان، أو قيرغستان وطاجيكستان اللتان ربطت روسيا حصولهما على السلاح بتأجيرهما قواعدهما العسكريّة.

عدَّت روسيا **أنظمة الدفاع الجويّة المشتركة** أحد أولوياتها الاستراتيجيّة مع دول آسيا الوسطى؛ ففي كانون الثاني (يناير) 2013 وقّعت روسيا وكازاخستان اتفاقيّة لإنشاء نظام دفاعٍ جويّ بينهما، زوّدت روسيا بموجبها كازاخستان بخمسة أقسام من أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات (S-300PS) المتقدمة مجانًا[5]. كما صادقت روسيا وطاجيكستان على

(1) Sébastien Peyrouse, «Russia-Central Asia: Advances and Shortcomings of the Military Partnership»,. Op. Cit., p. 16

(2) «Hundreds Of Russian Troops Take Part In Military Drills In Tajikistan», Radio Free Europe/Radio Liberty, 30 August 2021 https://www.rferl.org/a/russia-tajik-drills-afghanistan/31435035.html (accessed June 19, 2023)

(3) «Russian and Tajik troops kick off joint military drills on border with Afghanistan», Ministry of Defence of the Russian Federation, April 03, 2023 https://eng.mil.ru/en/news_page/country/more.htm?id=12462819@egNews (accessed July 01, 2023)

(4) Sébastien Peyrouse, «Russia' s Military Presence In Central Asia: Strategy, Capabilities, and Threats». Op. Cit., p. 892

(5) «Russia and Kazakhstan Create Unified Air Defense System», The Moscow Time, May 27, 2014 https://www.themoscowtimes.com/201427/05//russia-and-kazakhstan-create-unified-air-defense-system-a35852 (accessed June, 29 2023)

اتفاقية لإنشاء نظام دفاع جوي مشترك في كانون الأول (ديسمبر) 2021، ووفقًا لها سيتم تنسيق النشاط المشترك لقوات نظام الدفاع الجوي الإقليمي الموحّد لروسيا وطاجيكستان من قبل القائد العام للقوات الجوية الروسيّة وقيادة سلاح الجو والدفاع الجوي للقوات المسلحة لطاجيكستان[1].

اعتمدت روسيا على **آليّات تعاونيّة جماعيّة** أخرى للانخراط في الشؤون الأمنية لدول آسيا الوسطى، ألا وهي رابطة الدول المستقلّة (CIS) ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) التي سبق وأن ذكرنا بأنّ دول آسيا الوسطى، وخلافًا لبقيّة الدول المشاركة فيها، كتركمانستان وأوزبكستان[2]، كانت الأكثر تقبلاً للعمل في إطارها والأكثر اقتناعًا بأنها آليات مهمّة لحفظ أمنها الوطني والإقليميّ؛ وفي ذلك أحصت الباحثة (إيريكا مارات) حججًا عدّة لتعزيز هذا الافتراض، إذ جادلت بأنّ كلًا من روسيا والصين، بوصفهما الدولتين المؤسستين والراعيتين لهما، اختصّت المنظمتان لمعالجة الشؤون الأمنية لدول آسيا الوسطى، وأنّه باستثناء «مقاطعة شينجيانغ المضطربة» التي اضطرت الصين للتعاون مع بعض دول آسيا الوسطى المجاورة لها، لم تظهر أيٌّ من أزمات الشمال القوقازي ولا أزمة التبت على أجندة المنظمتين[3]. اعتبرت مارات بأنّ الواردات العسكريّة التي تقدّمها المنظمتان لدول آسيا الوسطى، من معدّات وأزياء رسميّة وتدريبات مشتركة، ساعدتهما على قولبة المؤسسات السياسيّة والعسكريّة لدول آسيا الوسطى بما يتوافق واحتياجاتهما الأمنية والسياسيّة، وساعدتهما في الآن نفسه على تشكيل التصوّرات الأمنية لهذه الدول[4].

من جانبٍ آخر، انشغَلتْ روسيا بتفصيلٍ مؤسّسيّ آخر من شأنه أن يبدّد مخاوف هذه الدول من الهيمنة الروسيّة المحتملة على جدول أعمال المنظمات الثلاث التي ترعاها، وذلك

(1) Guzel Majtdinova, «Tajik-Russian Cooperation to Maintain Stability in Central Asia», Valdai Discussion Club, May 20, 2021 https://valdaiclub.com/a/highlights/tajik-russian-cooperation-to-maintain-stability/ (accessed June 01, 2023)

(2) ترفض تركمانستان الانضمام إلى أي من المنظمات الإقليميّة التي ترعاها روسيا بدعوى الحياد؛ سواء رابطة الدول المستقلة أو منظمة معاهدة الأمن الجماعي أو منظمة شنغهاي، أما أوزبكستان فانضمت إلى الرابطة وإلى منظمة شنغهاي لكنها انضمت إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي وغادرتها مرتين (سنتي 1999 و2012).

(3) Erica Marat, The Military and the State in Central Asia: From Red Army to independence (NY: Routledge, 2010), p. 81

(4) Ibid.

باللجوء لما يسميه باحثو العلاقات الدوليّة «**الهيمنة التَعاونيّة**»[1] التي تسمح لروسيا، في الآن نفسه، بالحفاظ على هيمنتها وتحصيل مكاسب نسبيّة في الأطر المؤسسيّة التي تجمعها برعاياها ومنافسيها. إن روسيا المُدركة لتوجّس قادة آسيا الوسطى من الهيمنة الروسيّة خاصة في القضايا الأمنية والاقتصاديّة، ومن التكامل فوق القوميّ، على النمط الأوروبيّ، الذي من شأنه أن يقوّض دولهم حديثة العهد بالسيادة، أقرّت الإجماع آلية لاتخاذ القرار على مستوى مجلس رؤساء دول الرابطة ومجلس رؤساء الحكومات، ومنحت الحريّة الكاملة لأيّة دولة من دول الرابطة للتوقيع على المعاهدات التي تراها مناسبة وعدم إلزامها بالمعاهدات التي وقّعت وأجمعت عليها البقيّة[2].

أما معاهدة الأمن الجماعي فلا تملك آلية تحكيم تجبر الدول الأعضاء على تنفيذ القرارات، كما لا تمنع دولها من التعاون مع قوى دوليّة أخرى في مجال التدريبات المشتركة، وهو ما يفسّر التسامح الروسيّ والتعاون العسكريّ الذي أبدته دول آسيا الوسطى للولايات المتحدة أثناء حملتها العسكريّة في أفغانستان، كما يفسّر الانخراط المزدوج لدول آسيا الوسطى في مختلف المبادرات الأمنية التي ترعاها الولايات المتحدة؛ كمبادرة مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى (CACI)، ومشاريع «الشراكة من أجل السلام» مع الحلف الأطلسيّ, وعن عمليّة اتخاذ القرار، فإنّ مجلس الأمن الجماعي الذي يتكوّن من رؤساء الدول الأعضاء هو الهيئة المخوّلة بذلك، كما أنّ الإجماع هو الآليّة الوحيدة لاتخاذ القرارات على مستوى المعاهدة. منح مثل هذه التصميم المؤسّسي المرن هامش حريّة للدول الأعضاء في هذه المنظمات لقبول السياسات الإقليميّة الروسيّة أو الاعتراض عليها؛ ففي إطار الحرب الروسيّة-الجورجيّة سنة 2008، لم يوافق المجلس رغبة روسيا بالاعتراف بالمقاطعات الانفصالية، وأصدر إعلانًا رحّب فيه بمبادئ التسويّة التي وضعها الرئيسان الروسيّ والفرنسيّ ودعا أطراف النّزاع للالتزام

(1) نظريّة «الهيمنة التعاونيّة co-operative hegemony طوّرها واقعيّون أمثال توماس بيدرسن لتكييف النظريّة الواقعيّة في العلاقات الدولية لتصبح أكثر قدرة على فهم وتفسير الظاهرة الإقليميّة. ويُقصد بالهيمنة التعاونيّة نمط سلوكيّ تتبعه القوى الكُبرى ضمن إستراتيجيتها طويلة الأمد للهيمنة على دول جوارها، وذلك في إطار الترتيبات التعاونيّة التي تجمعها بها. للمزيد حول هذا الإطار النّظري ينظر إلى:
Thomas Pedersen, «Cooperative hegemony: power, ideas and institutions in regional integration,» Review of International Studies, vol. 28, no. 4 (Oct., 2002), pp. 677-696; Germany, France and the Integration of Europe: A Realist Interpretation (London: Pinter, 1998).

(2) Janko Šćepanović, Commonwealth of Independent States at 30: why does Russia still support this organization?,» Southeast European and Black Sea Studies, vol, 22, issue 2 (2022), p, 195

الصارم بها، كما أَقْصَرَ عمليّة نقل الحكم المتفق عليها على المجالات التي وافقت عليها كافة الدول الأعضاء، بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف، والاتجار غير المشروع بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية، وما إلى ذلك[1].

على الرغم من أن رابطة الدول المستقلّة لم تكن منظمة دفاعيّة بالأساس ولا ذات فاعليّة استراتيجية كبيرة كما هي مقتنعة دول آسيا الوسطى، إلا أنّ إنجازها العمليّ فيما يتعلّق بالتعاون الأمني متعدد الأطراف بين روسيا ودول آسيا الوسطى يتمثّل في «نظام الدفاع الجويّ المشترك» الذي وافق على تأسيسه مجلس رؤساء حكومات الرابطة سنة 1995، والذي تشرف عليه لجنة تنسيق الدفاع الجوي التابعة لمجلس وزراء دفاع الرابطة. فضلاً عن ذلك، طوّرت روسيا منذ سنة 1998 نظام «معركة الرابطة» (Combat Commonwealth) تُجرى سنويًا باسمه مناوراتٌ وتدريباتٌ مشتركة بين قوات الدفاع الجوّي الروسيّة والتابعة لدول آسيا الوسطى؛ في تشرين الأول (أكتوبر) 2017 في اجتماع مجلس رؤساء الدول في الرابطة في سوتشي تم التوقيع على المبادئ التوجيهية الأساسية لتكييف نظام الدفاع الجوي المشترك للرابطة مع مهام الدفاع الجوي والفضائي (ASD)، ومما سيفضي إليه هذا التكييف تحقيق مستويات تكامل عُليا للأصول والقوات العسكريّة التابعة لدول الرابطة، وإلى إنشاء العديد من الأنظمة الفرعيّة كأنظمة الاستطلاع والإنذار المبكر ومواجهة الهجمات الفضائية[2].

نجحت الرابطة كذلك في تأسيس «مركز مكافحة الإرهاب» (ATC) و«مجلس قادة وكالة حرس الحدود» في موسكو سنة 2000 لتنسيق جهود دول الرابطة في مكافحة الإرهاب، وتتحمّل روسيا المسؤوليّة الأكبر في جانب التمويل والتدريبات المشتركة التي تعقدها مع ضباط وموظفي الجمارك لدول آسيا الوسطى؛ إذ تقدّم روسيا تدريبات سنويّة لمكافحة الإرهاب تسمى «مكافحة الإرهاب في الجنوب»[3]. ويعقد مركز مكافحة الإرهاب الكائن مقرّه

(1) Janko Šćepanović, «Institutions, cooperation, and hegemony: a comparative analysis of Russia's cooperative hegemonic strategy in Central Asia's key institutional frameworks,» Asian Security, vol. 17, issue 2 (2021), p, 242

(2) Dmitry Stefanovich, «Russia's Military Cooperation Goals in Central Asia: What military threats keep Russia and its Central Asian partners up at night?,» The Diplomat, January 31, 2018 https://zikroarg.com/partitial/5117834/?var=2307644&ab2r=0&prfrev=false&rhd=false (accessed June 03, 2023)

(3) Sébastien Peyrouse, «Russia-Central Asia: Advances and Shortcomings of the Military Partnership»,. Op. Cit., p. 9

في بيشكيك سنويًا اجتماعات لتحديد أولويات العمل الإقليمي للرابطة في مجال مكافحة الإرهاب؛ ففي اجتماع له عُقد سنة 2020 بموسكو، حدّد المركز أولويات قصيرة المدى للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب تتمثّل في: مكافحة أنشطة الإرهابيين المنفردين و«الخلايا النائمة» التابعة للمنظمات الإرهابية، وتعزيز التعاون الدوليّ للتعرّف عليهم، ومحاولة تصفيّة أولئك العائدين من المناطق التي شهدت أنشطة إرهابيّة متزايدة، وتعزيز أيديولوجية مكافحة الإرهاب، ومكافحة تمويل أعضاء المنظمات الإرهابية الدوليّة[1].

أمّا مجلس قادة وكالة حرس الحدود فيملكُ شبكةً خاصة به في روسيا لتبادل المعلومات وتمويل تدريباته المهنيّة، فضلاً عن التعاون الفنّي بين خدماته. ويهدف المجلس من جانب آخر للتأثير في السياسة والوثائق التشريعيّة المعتمدة لدوله بشأن مسألة الأمن على الحدود، لا سيّما فيما تعلّق بتدفقات المهاجرين غير الشرعيين وعرقلة أيّ وجودٍ أطلسي في الإقليم[2]. ومن مظاهر التأثير البالغ للمركز والمجلس على الجانب التشريعي لدول آسيا الوسطى فيما يتعلّق بمكافحة الإرهاب، ذلك النفوذ الكبير الذي تمارسه روسيا والرابطة على دول آسيا الوسطى فيما يتعلّق باستجابتها المؤسسيّة والتشريعيّة للتهديد الإرهابي، كما أوضحت ذلك جيّدًا ماريا أوميليتشيفا في كتابها «**سياسات مكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى**»؛ في هذا السياق، أوضحت الكاتبة كيف تُحاكي تشريعات مكافحة الإرهاب في قرغيزستان قوانين مكافحة الإرهاب الروسيّة، والتشريعات النموذجية المعتمدة في إطار الرابطة ومنظمة شنغهاي، وأوضحت أوجه الشبه بين سلطة وكالات مكافحة الإرهاب في قرغيزستان ومؤسسات مكافحة الإرهاب في دول الرابطة، فقد وافقت قيرغيستان على جميع المعاهدات والوثائق الأخرى المتعلقة بتنفيذ التدابير المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة التي صادقت عليها الرابطة، ومن بينها معاهدة 1999 بشأن تعاون دول الرابطة لمكافحة الإرهاب، والبرنامج الممتد إلى غاية سنة 2003 للدول الأعضاء في الرابطة لمكافحة الإرهاب الدولي وجميع أشكال التطرف الأخرى، كما صادقت قيرغيستان على اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والحركات الانفصاليّة والتطرّف التي أقرتها منظمة شنغهاي سنة 2001 [3].

(1) «CIS outlines priorities of cooperation in fight against terrorism,» KABAR, February 02, 2020 http://en.kabar.kg/news/cis-outlines-priorities-of-cooperation-in-fight-against-terrorism/ (accessed July 14, 2023)

(2) Ibid., p. 10

(3) Mariya Y. Omelicheva, Counterterrorism Policies in Central Asia (NY, Routledge, 2011), p. 72-75

تُمثّل منظمة معاهدة الأمن الجماعيّ بدورها آليّة مهمة ترتكز عليها روسيا لتنفيذ سياستها الأمنية والعسكريّة في الإقليم، فهي بمثابة تحالفٍ عسكريّ شبيهٍ بالحِلف الأطلسي من حيث توليها مهامٍ كتخطيط وتنفيذ القرارات المتعلقة بالمسائل العسكريّة، وتولّي مهام الدفاع الجماعي والمسائل المتعلّقة بإنفاذ السلام. إذ تم في أيار (مايو) 2001 تزويد المنظمة بقوات الانتشار السريع الجماعيّة، وفي سنة 2002 قامت بنشر قوات الانتشار السريع في قاعدة كانت الجويّة (CRDF). وفي سنة 2009، وافقت قمة المنظمة المنعقدة في موسكو على قرار تشكيل قوات الاستجابة السريعة الجماعية لصد العدوان العسكريّ وللقيام بعمليات خاصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات كمجلس التنسيق الخاص بمنع الهجرة غير الشرعية (CCPIM).

لا تملك منظمة شنغهاي للتعاون هياكل عسكريّة محدّدة كمنظمة معاهدة الأمن الجماعي إلا أنّها أدّت أدوارًا أمنيّة في الإقليم بما يتوافق والأهداف الروسيّة. فقد ساعدت على نزع فتيل العديد من النّزاعات الحدوديّة بين دول آسيا والصين، كما حدث في أول اجتماع لها في نيسان (أبريل) 1999، إذ تم التوقيع على معاهدة تعميق الثقة العسكريّة في المناطق الحدودية، أو في الاجتماع الذي عُقد سنة 2000 حين وقّع قادة الدول الخمس في موسكو على معاهدة تخفيض القوات العسكريّة في المناطق الحدودية. وبحلول سنة 2002، تمّ توسيع بنك أهداف المنظمة ليشمل محاربة الشرور الثلاث «الإرهاب والإسلامويّة والنزعات الانفصاليّة»، وتحقيقًا لذلك، أنشأت المنظمة هيكلًا إقليميًا لمكافحة الإرهاب(RATS) في طشقند سنة 2004، وقادت المنظمة بدءًا من سنة 2005 تدريبات قتاليّة تسمى «بعثات السلام». مع ذلك، وإن اشتركت المنظمات في مجموعة من التدريبات الجماعيّة، كالتي تم عقدها في منطقة تشيليابينسك بروسيا سنة 2009، غير أنّ العلاقات العسكريّة بين هذه الدول ليست بالمتعاضدة؛ فقد رفضت روسيا، وفي كثيرٍ من الأحيان، المشاركة في التدريبات التي شاركت فيها الصين لاعتبارات عديدة منها الأولويّة التي منحتها روسيا لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي كوسيلة لاحتكار المجال العسكري لدول آسيا الوسطى وعدم رغبتها في تطوير الجانب العسكريّ لمنظمة شنغهاي[1].

(1) Sébastien Peyrouse, «Russia-Central Asia: Advances and Shortcomings of the Military Partnership», Op. Cit., p. 13

## ثانيًا، روسيا والأدوات غير العسكريّة لتحقيق الأمن في آسيا الوسطى

في خِضَمِّ سردها لأسطورتها التأسيسيّة، لم تعد روسيا يومًا إقليم آسيا الوسطى جزءًا لا يتجزّأ من مُركبّها الحضاريّ ولا حدودها القوميّة، ولعلّه الأمر الذي يفسر تلك الاتهامات التي سيقت لها من أنّها غيرُ مباليّة كثيرًا بالإقليم بلغة القوّة الناعمة، مقارنةً بالإقليم القوقازيّ أو إقليم البحر الأسود وشبه جزيرة القِرم. اِسترسل الباحث أنجاي كومار باندي بشكل جيّد في الجدل السائد حول المكوّن الآسيوي للهويّة الروسيّة. وبحسب الباحث نفسه، فإنّ بُناة الأمة الروسيّة نادرًا ما اهتموا بالروابط التي من الممكن أن تجمع روسيا بآسيا، ولكنّ الموضوع اكتسب أهميّة كبيرة في ضوء جدلهم العام بشأن علاقتهم والغرب[1]. كما أوضح كيف استخدم المثقفون الروس الخِطاب الاستشراقي (على النمط الغربيّ) لتأطير علاقة الروس بالشعوب الآسيويّة؛ فقد ادّعى بعضُ الكُتاب الروس طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بأنّ التصدّي الروسي للغزو الآسيوي والمهام التبشيريّة التي نفّذتها في الشرق، كان بمثابة سدادٍ لدينها للغرب؛ كتابات نيكولاي كرامزين حول دفاع روسيا عن أوروبا من الخطر الدّاهم للبرابرة، وكتابات تيموفي جرانوفسكي حول التخليص الروسيّ للإنسانيّة جمعاء من الرُحّل الآسيويين وقواهم التدميريّة مثالٌ يؤكّد جيّدًا على ذلك[2].

إنّ الأثر البالغ للإقصاء الثقافي والرمزي لدول وشعوب آسيا الوسطى أدركهُ السياسيّون الروس بعدئذٍ، وشرعوا في انتقاد سياسة روسيا في آسيا الوسطى وعدوها فوضويّة ترتكز على تصوّرات نمطيّة لشعوب الإقليم ترجع للحقبة السّوفيتية، كما أنّها تفتقر وبشدّة للموارد وبأنّها لن تُمكّن القادة الروس من التعامل وواقع انفتاح الإقليم على العالم والتغيّرات الجيليّة التي يشهدها. وفي هذا الصدد، ذكرت الغرفة المدنية للاتحاد الروسي، كهيئة استشاريّة عامّة في روسيا، في تقريرها لسنة 2012، التالي: «علينا أن نعترف بأن روسيا فقدت وإلى حدٍ كبير مكانتها التاريخيّة في الإقليم، ومن غير المرجّح أن تستعيدها بالكامل أقلُّها في المدى القريب. ولنتخندق مجددًا هناك، علينا أن نُصحّح وعلى نحوٍ جذري مقاربات سياستنا الخارجيّة، بما في ذلك الاستخدام النّشط للقوة الناعمة... يجب أن يشمل مفهوم السياسة الخارجيّة الروسيّة التأثير الروسيّ الهادف في المزاج العام لدول آسيا الوسطى وعلى نُخبه المستقبليّة»[3].

(1) Sanjay Kumar Pandey, «Asia in the Debate on Russian Identity,» International Studies, vol. 44, issue 4 (2007), p. 324

(2) Ibid.

(3) Kirill Nourzhanov, «Russian Soft Power in Central Asia: Government Policy Helped by Resurgent Russophiliac» in: Kirill Nourzhanov and Sebastien Peyrouse (eds), Soft Power

لاحقًا، سُرعان ما استدركت روسيا هذا الإهمال الرمزي عبر مؤسساتها الرسميّة وغير الرسميّة التي سخرتها للتأثير بدرجات متفاوتةٍ في دول وشعوب الإقليم؛ وفي هذا الإطار، سنحاول أن نعرض بعضًا من مظاهر القوة الناعمة لروسيا بالتطرّق إلى المجالات التي حدّدتها وكالة (Rossotrudnichestvo)[1] كالمساعدات الإنمائيّة الدوليّة، واللغة والثقافة الروسيّة والتعليم العالي، وسنضيف إليها المساهمات الاقتصاديّة الروسيّة لجمهوريّات آسيا الوسطى عبر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

**1- المساعدات الإنمائيّة الدوليّة الروسيّة**

إنّ التركيز الروسي على المساعدات الإنمائيّة الدوليّة يدخل في إطار الترويج لنفسها كمانحٍ دوليّ لما لهذا النّعت من تَبِعَاتٍ إستراتيجيّة. فوفقًا لبيانات البنك الدولي، زادت المساعدات الإنمائية الرسمية الروسيّة بشكل مطرد من حوالي 100 مليون دولار سنة 2004 إلى 1188 مليون دولار سنة 2017[2]. لم تعتمد روسيا فقط النّهج متعدّد الأطراف لتبليغ مساعداتها، كما تفعل مع البنك الدوليّ، ولكنّه الثنائي الذي أيّده السياسيون الروس على اعتبار أنّ النهج متعدّد الأطراف يطمس هويّة المانح من جهة، ويحدُّ من الوعيّ العام العالمي بشأنّ المساهمات الإنمائيّة الروسيّة، في حين أنّ النهج الثنائيّ من شأنه أن يهيّئ الظروف المواتيّة لتصدير السلع والخدمات والاستثمارات الروسيّة[3]. لذلك، وعقِب الأزمة الماليّة العالمية سنة 2008، أنشأت روسيا «**الصندوق الأوراسي للاستقرار والتنميّة**» الذي وعد بتحقيق الاستقرار الماليّ والاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك عبرَ تقديم تمويلاته في شكل قروض مالية لدعم ميزان مدفوعات دوله، وقروض استثمارية لتنفيذ مشاريع بنيتها التحتية العامة، ومِنحٍ لدعم المشاريع السيادية في القطاعات الاجتماعية لهذه الدول. كما طوّر الصندوق ما يسمّى نوادي

in Central Asia: The Politics of Influence and Seduction (Maryland: Lexington Books, 2021), p. 59

(1) الوكالة الفيدرالية لشؤون دول الكومنولث المستقلة والروسيين المقيمين بالخارج والتعاون الإنساني الدولي.

(2) Marina Vasilieva, «Russia and the World Bank: International Development Assistance,» The World Bank https://www.worldbank.org/en/country/russia/brief/international-development (accessed June 20, 2023)

(3) Marina Larionova, Mark Rakhmangulov, and Marc P. Berenson, «Russia: A Re-emerging Donor,» in Jing Gu, Alex Shankland and Anuradha Chenoy (eds), The BRICS in International Development (London: Palgrave Macmilla, 2016), p. 74 74

المانحين التي تعمل في دولتين من دول آسيا الوسطى؛ طاجيكستان[1] وقيرغستان[2]. تُساهم روسيا بما نسبته75 % من إجمالي 10 مليارات دولار يحوزها الصندوق.

**جدول رقم (2-3) جدول توضيحي للمشاريع التي موّلها الصندوق الأوراسي للاستقرار والتنمية في دول آسيا الوسطى[3]**

| القطاعات | المشاريع | البلد المستفيد | القيمة المالية (بملايين الدولارات) |
|---|---|---|---|
| الاستقرار الكلي | قرض ماليّ | طاجيكستان | 70.0 |
| الاستقرار الكلي | قرض ماليّ | طاجيكستان | 20.0 |
| الاستقرار الكلي | قرض ماليّ | طاجيكستان | 50.0 |
| الاستقرار الكلي | قرض ماليّ | قيرغيستان | 100.0 (تم الغاءه) |
| الطاقة | وحدة التوليد المائيّة Kambarata-2 | قيرغيستان | 100.0 |
| الطاقة | تنفيذ خطة السلامة Kambaratinskaya HPP-2 | قيرغيستان | 50.7 |
| الطاقة | وتصليح محطة الطاقة الكهرومائية Uch-Kurgan | قيرغيستان | 45.0 |
| الطاقة | تصليح محطة Toktogul لتوليد الطاقة الكهرومائية | قيرغيستان | 100.0 |
| الزراعة | مستلزمات الآلات الزراعيّة | قيرغيستان | 14.5 |
| الزراعة | دعم إمكانات الزراعة المروية | طاجيكستان | 30.0 |
| الحماية الاجتماعيّة | قافلة الصحة | طاجيكستان | 2.0 |
| الحماية الاجتماعيّة | قافلة الصحة | قيرغيستان | 2.0 |
| الحماية الاجتماعيّة | التشخيص المُتنقل لكوفيد-19 | طاجيكستان | 3.0 |
| الحماية الاجتماعيّة | التشخيص المُتنقل لكوفيد-19 | قيرغيستان | 3.0 |

(1) لزيارة الموقع الرسمي لمجلس تنسيق شركاء التنمية بجمهورية طاجيكستان يُنظر إلى:
https://untj.org/dcc/

(2) لزيارة الموقع الرسمي لمجلس تنسيق شركاء التنمية بجمهورية قرغيزستان يُنظر إلى:
http://www.donors.kg/en/

(3) تم الاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الصادرة عن المجلس الأوراسي سنوات 2019-2020-2023. يُنظر إلى:
Eurasian Fund for Stabilization and Development, Annual Report Eurasian Fund for Stabilization and Development 2019; Annual Report Eurasian Fund for Stabilization and Development 2021; Annual Report Eurasian Fund for Stabilization and Development 2023.

| | | | |
|---|---|---|---|
| الحماية الاجتماعيّة | تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في المجتمعات الريفية | قيرغيستان | 43.9 |
| الحماية الاجتماعيّة | تحسين القدرة على تحمل تكاليف الإسكان وشروط الإسكان | قيرغيستان | 25.0 |
| النقل | بناء الممر الشمالي الجنوبي | قيرغيستان | 60.0 |
| النقل | إعادة تأهيل طريق آرال سوسمير | قيرغيستان | 150.0 |
| المجموع | | | 869.1 |

في إطار المساعدات الإنمائيّة الدوليّة، ووفقًا للتقارير الصادرة عن الصندوق الأوراسي سنوات 2019-2023، برزت طاجيكستان وقيرغستان - انظر الجدول رقم (2-3) - كأكثر دولتين استفادتا من المساعدات التي يقدّمها الصندوق في مختلف المجالات، والأمر متعلّق بحجم دينها العام لروسيا؛ فمفهوم «سياسة الدولة بشأن المساعدة الإنمائية الدوليّة» الذي تعتمده روسيا ينصُّ على المقايضة الروسيّة لديون الدائنين بالمساعدة الإنمائيّة، على أن يتعهّد المَدينُ باستخدام أموال المساعدات لسدّ أغراض التنميّة الاجتماعية والاقتصاديّة الوطنية». تنفيذًا لذلك، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في سنة 2017 أن قرغيزستان وأوزبكستان تلقتا حُزم إعفاء من الديون بقيمة 488 مليون دولار أمريكي و865 مليون دولار أمريكي، على التوالي، احتفالًا بالذكرى السنويّة الخامسة والعشرين لإقامتها علاقات دبلوماسية مع البلدين [1].

**2- اللغة والثقافة الروسيّة**

إن اللّغة الروسيّة، وإن فقدت كثيرًا من المساحات الجغرافيّة والاثنيّة التي احتلتها في الفضاء السّوفيتي السابق لاعتبارات تتعلّق بالتغيّر الديمغرافي أو بالسياسات اللغويّة لدول آسيا الوسطى، إلا أنّها كما الشأن القوقازي عادت لتتصدّر أولويات الشعوب والنُّخب القوقازيّة مع بعض الاختلافات التي يمكن أن نرصدها. قد يُستدلُّ على هذا الفقدان بالنّسب التي توصّلت إليها بعض الدراسات التي أثبتت انحصار اللغة الروسيّة في دول آسيا الوسطى؛ ففي كازاخستان مثلًا، أثبتت دراسة تراجع اللغة الروسيّة في البلد بسبب انخفاض المدارس التي تدرّس باللغة الروسيّة من 32 % من جميع المدارس العامة سنة 2008 إلى 17 % سنة 2020،

(1) Nargiza Kilichova, «Development Aid in Central Asia: A «Chessboard» for Great Powers?,» in: Anja Mihr, Paolo Sorbello and Brigitte Weiffen (eds), Securitization and Democracy in Eurasia: Transformation and Development in the OSCE Region (Cham: Springer, 2023), p. 87

مع تسجيل انخفاضٍ مماثل في عدد التلاميذ الذين يدرسون الروسيّة من 36 % إلى 12 % خلال المدة نفسها[1]. كما رصدت دراسةٌ أخرى انخفاض عدد الكازاخستانيين الذي يستخدمون الروسيّة من 51 % إلى 32 % المدة الممتدة من 2006 إلى 2017 [2].

توصّلت الدراسات الاستقصائيّة نفسها إلى خلاصةٍ أخرى مفادها أن اللّغة الروسيّة لا تزال منتشرة لدى قطاعات كثيرة من شعوب آسيا الوسطى؛ وذلك لاعتبارات قانونيّة وسياسية واقتصاديّة كما سنبيّن. ففي الجانب القانونيّ، لم تُؤطّر دساتير دول جنوب القوقاز ولا البلطيق الوضع القانونيّ للّغة الروسيّة، فهي في أغلب الأحوال لُغة أجنبيّة. أما في دول آسيا الوسطى فكان الأمر مختلفًا، وباستثناء تركمانستان وأوزبكستان[3]، نصّت دساتير كلّ من طاجيكستان وقيرغيستان وكازاخستان على وضعٍ قانونيّ مميّز للغة الروسيّة؛ حيث نصّت المادة الثانيّة من دستور طاجيكستان على «أنّ اللغة الروسيّة هي لغة التواصل بين اثنيّات الدولة»»[4]؛ أما المادة العاشرة من دستور قيرغيستان فأضافت اللغة الروسيّة بوصفها لغة رسميّة إلى جانب اللغة القيرغيسيّة؛ وبالمثل دستور كازاخستان الذي نصّ في مادته السابعة على أنّ الروسيّة إلى جانب الكازاخيّة تستخدم كـ لغة للتواصل في مؤسسات الدولة[5].

صاحبَ التمكين القانونيّ للُّغة الروسيّة في دول آسيا الوسطى تمكينٌ تعليميّ آخر، فما تزال اللغة الروسيّة لغة التعليم العالي والجيّد في هذه الدول، واللغة المفضّلة للتواصل بين مختلف الإثنيات واللّغة الوظيفيّة بامتياز. كما سخّرت روسيا مؤسساتها الرسميّة خدمةُ للغة الروسيّة؛ كالمركز الروسي للعلوم والثقافة الذي يتواجد في كازاخستان وقيرغستان

(1) Victoria Hudson, «The impact of Russian soft power in Kazakhstan: creating an enabling environment for cooperation between Nur-Sultan and Moscow,» Journal of Political Power, Vol. 15, No. 3 (2022), p. 478

(2) Kirill Nourzhanov, «Russian Soft Power in Central Asia: Government Policy Helped by Resurgent Russophilia». Op. Cit., p. 66

(3) في أوزبكستان، أشار قانون الدولة لعام 1989 إلى «اللغة الروسيّة كلغة للتواصل بين الاثنيات»، لكنّ التعديل الذي تم إقراره سنة 1995 ألغى هذا الامتياز للغة الروسيّة في الدستور الأوزبكيّ.

(4) لكنّ الأمر تغيرّ على إثر التعديل الذي أقره البرلمان الطاجيكي في تشرين الأول (أكتوبر) 2009 والذي بموجبه أصبحت الطاجيكيّة اللغة الرسميّة الوحيدة في البلد، ومع ذلك نصّ القانون أيضًا على أنّ جميع الأقليات العرقية في البلاد تملك حقّ اختيار اللغة التي ترغب تعليمها لجيلها النّاشئ، بما في ذلك الروسيّة والأوزبكيّة.

(5) William Fierman, Russian in Post-Soviet Central Asia: A Comparison with the States of the Baltic and South Caucasus,» Europe-Asia Studies, vol. 64, no. 6 (August 2012), p. 1083

وطاجيكستان وأوزبكستان، كما سخّرت برامج ماليّة في إطار وكالة (Rossotrudnichestvo) كبرنامج «اللغة الروسيّة» في المدة (2016-2020) والذي نُظّم بموجبه أنشطة ومشاريع ثقافية وتعليمية وبحثية ومنهجية مختلفة لتعزيز اللغة الروسيّة.

تِبعًا لذلك، أشارت الاستطلاعات السابقة نفسها إلى أنّ 90 % من طلاب التعليم العالي الذين شملهم الاستطلاع يتحدّثون الروسيّة بطلاقة ويعدّونها لغتهم الأم، كما وافق 76 % من المشاركين على أن الروسيّة هي اللغة المفضّلة للتواصل بين الأعراق[1]. كذلك الحال في قيرغستان، إذ تنافس الروسيّة القيرغيسيّة في مختلف الأطوار التعليميّة، وما يزال السكان القيرغيسيون من الاثنيات المختلفة يرتادون المدارس التي تدرّس بالروسيّة لرُقيها مقارنةً بتلك التي تدرسّ بلغتهم الأم[2].

في أوزبكستان، ورغم المحاولات الحثيثة لاجتثاث كل ما هو روسيّ، إلا أنّ ما نِسبته 77 % إلى 81 % من سكان الحضر في سمرقند وطشقند لا يزالون يستخدمون الروسيّة في أماكن العمل لاستيعاب المتحدثين الروس الذين لا يتقنون الأوزبكيّة جيدًا[3]. كما أنّ روسيا ما تزال تختص قطاع التعليم العالي الأوزبكستاني بامتيازات عدّة؛ منها الاتفاقيّة الموقّعة بين روسيا وأوزبكستان التي سهّلت على خريجيّ المدارس الأوزبكيّة الالتحاق بالجامعات الروسيّة، كما سُجِّل ارتفاعٌ في عدد المؤسسات الروسيّة التي تموّل المنح الدراسيّة المخصّصة للأوزبكستانيين من 228 سنة 2020 إلى 430 سنة 2021، وبالمقابل تم التوقيع على اتفاقيّة بين وزارتيّ التعليم العالي الروسيّة والأوزبكيّة سنة 2018 منحت بموجبها الجامعات الروسيّة المتواجدة في أوزبكستان العديد من الامتيازات، كالمزايا الضريبيّة وإجراءات تسجيل ميّسرة للطلبة[4].

في سياقٍ مُماثل، لا يمكن إهمال الاعتبارات الاقتصاديّة؛ فبقدر ما تستقبل دول آسيا الوسطى قرابة 7 ملايين روسي، تعد روسيا أكبر مستقبلٍ للعمالة وللمهاجريّن، كما سنوضّح في حديثنا اللاحق عن التكامل الاقتصاديّ الأوروراسي؛ لذلك يشكّل تعلّم الروسيّة للراغبين

(1) Ibid.

(2) Aneta Pavlenko, «Russian in post-Soviet countries,» Russian Linguistics, Vol. 32, No 1 (2008), p. 72

(3) Ibid., p. 73

(4) Niginakhon Saida, «The Language of the China-Russia Soft Power Rivalry in Uzbekistan», The Diplomat,» May 20, 2022 https://thediplomat.com/202205//the-language-of-the-china-russia-soft-power-rivalry-in-uzbekistan/ (accessed July 10, 2023)

في الهجرة إلى روسيا ميزة إضافيّة، كما يوفّر لهم حظًا أوفر للقبول في سوق العمل الروسيّ؛ أظهرت دراسةٌ أُجريت سنة 2013 لسوق العمل في روسيا، أنّ المهاجرين من قرغيزستان الذين كانت إجادتهم للغة الروسيّة أفضل من زملائهم الطاجيك والأوزبكيين تلقوا رواتب أعلى ويشغلون وظائف تتسم بمهارات عاليّة كما أنّهم الأكثر طلبًا من قبل أرباب العمل المحتملين[1].

يُعد هؤلاء العمّال وتحويلاتهم الماليّة، كما توضّح بيانات البنك المركزيّ الروسيّ والبنك الدوليّ، مصدرًا مهمًا للتمويل الخارجي لبلدان آسيا الوسطى، كما أنّ لتحويلاتهم الماليّة آثارٌ مرصودةٌ في جانب الاستقرار الكُلّي لاقتصاداتهم؛ فمِمّا هو متعارفٌ عليه أن روسيا هي أكبر دولة مُستقبلة لليد العاملة من دول رابطة الدول المستقلة، ففي المُدّة السابقة للأزمة المالية لسنة 2008 استقبلت حواليّ 12 مليون عاملًا مهاجرًا من دول الرابطة ككل، كما أنّها أكبر مستوعبٍ للعمال المهاجرين من دول آسيا الوسطى، خاصة من طاجيكستان وأوزبكستان وقيرغستان ومن كازاخستان بدرجةٍ أقل - انظر المنحنى رقم (1) -؛ فحسب الإحصاءات الروسيّة الرسمية لتصاريح العمل المقدّمة سنة 2019، تَحَصَّل قرابة 100 ألف أوزبكستاني و498 ألف طاجيكستاني و645 تركمنستاني على تصاريح عملٍ في روسيا[2]؛ فيما تبقى هذه الأعداد تقديريّة؛لأنّ عددًا كبيرًا من عمال آسيا الوسطى يعملون بشكلٍ غير رسميّ وغير مصرّح به لدى السلطات الروسيّة، فضلًا عن نصّ (المادة 97) لاتفاقيّة الاتحاد الاقتصاديّ الأوراسي التي ألغت إلزاميّة الحصول على تصاريح عمل لعمال الدول الأعضاء.

(1) Kirill Nourzhanov, «Russian Soft Power in Central Asia: Government Policy Helped by Resurgent Russophilia». Op. Cit., p. 66

(2) Sergey Ryazantse et al., «Study of Labour Migration Dynamics in the Central Asia-Russian Federation Migration Corridor», International Organization for Migration (2021), p. 27. Available at: https://russia.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1036/files/documents/report_ryazantsev_consolidated_2021_en.pdf

**شكل رقم (2-1) منحنى توضيحي لعدد العمال المهاجرين من دول آسيا الوسطى الحاصلين على تصريحات عمل سنوات 2019-2021** [1]

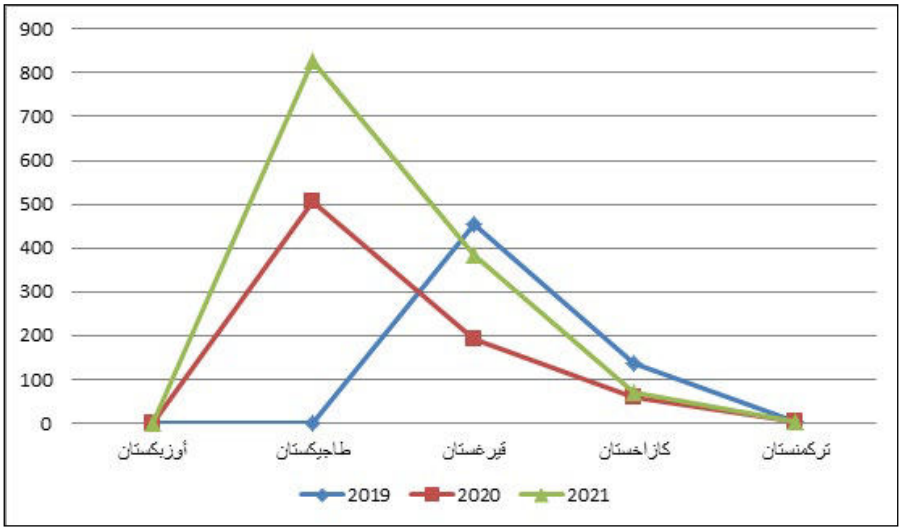


لا يُسهم عمال آسيا الوسطى في سوق العمل الروسيّ فقط، بل أثّرت تحويلاتهم الماليّة، في حالات كثيرة، في مستويات الدخل الوطنيّ لبلدانهم. فقد لوحظ ارتفاع كبير في نسبة التحويلات الماليّة للعاملين في روسيا من دول آسيا الوسطى - يُنظر المنحنى رقم (2). وفي قبال ذلك، أحدثت هذه التحويلات تغيرات كبيرة على الدخل الوطنيّ، وعلى صافي الاحتياطات الدوليّة لبنوك دول آسيا الوسطى؛ وبِحسب إحصاءات البنك الدوليّ، مثّلت التحويلات الماليّة لسنة 2008 قرابة 27 % من الدخل الوطني القيرغستاني وقرابة 49 % من الدخل الطاجيكستاني وقرابة 13 % الدخل الأوزبكستاني، أما في المدة (2006-2008) فشهدت ارتفاعًا في التحويلات الماليّة لقيرغيزستان من 481 مليون دولار إلى 1.2 مليار دولار، ولطاجيكستان من مليار دولار إلى 2.6 مليار دولار وفي أوزبكستان من 1.4 مليار دولار إلى 3.3 مليار دولار[2].

(1) تم الاعتماد على البيانات الموجودة في التقرير الذي أعدته المنظمة الدوليّة للهجرة، يُنظر إلى:
Sergey Ryazantse et al,. Op. Cit., p. 29

(2) International Crisis Group, «Central Asia: Migrants and the Economic Crisis,», Asia Report no. 153, January 5, 2010 https://icg-prod.s3.amazonaws.com/183-central-asia-migrants-and-the-economic-crisis.pdf (accessed October 12, 2023)

**شكل رقم (2-2) منحنى توضيحي للتحويلات الماليّة للعمال المهاجرين في روسيا من دول آسيا الوسطى الفترة 2010-2022 [1]**

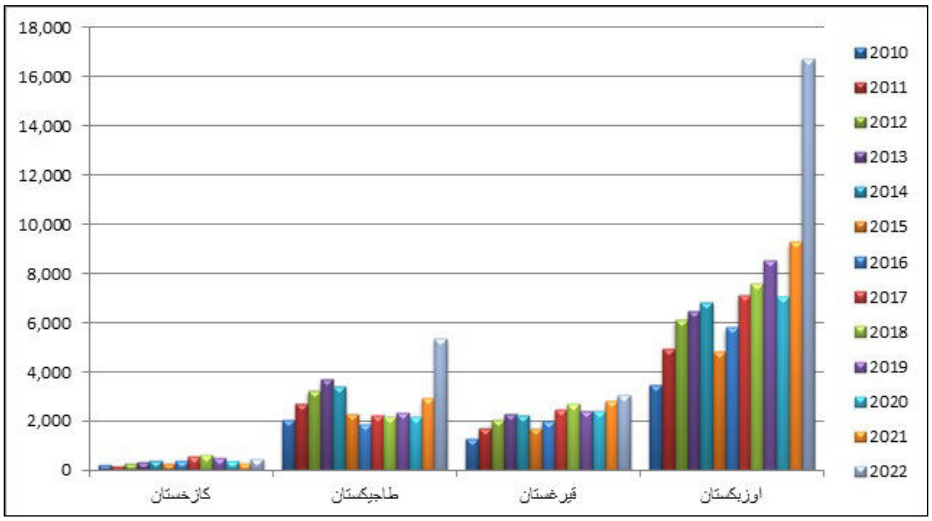


### 3- الهيمنة الاقتصاديّة الروسيّة في آسيا الوسطى

في الجانب الاقتصادي أيضاً، لا تُعتبر روسيا الشريك التجاريّ الأوّل لدول آسيا الوسطى - انظر المنحنى رقم (3)؛ ففي المدة (2010-2020)، لم تتجاوز الصادرات الروسيّة إلى قيرغستان وتركمنستان وطاجيكستان ما نسبته 3 % و2 %، أما أوزبكستان وكازاخستان وإن كان حجم الصادرات الروسيّة إليهما أكبر من بقيّة دول آسيا الوسطى - الأولى بنسبة 56 % والثانيّة بنسبة 36 % - إلا أنّ ذلك لم يمنع تذيّل روسيا ترتيب أهم الشركاء التجاريين للدولتين. في مقابل ذلك، قفز حجم التجارة البينيّة بين الصين ودول الإقليم من 1.8 مليار دولار سنة 2000 إلى 70.2 مليار دولار سنة 2022، لتصبح الصين أكبر شريك تجاري لقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان، وثاني أكبر شريك تجاري لكازاخستان وكذلك ثالث أكبر شريك تجاري لطاجيكستان، بحسب وزارة التجارية الصينيّة[2].

(1) تم الاعتماد على البيانات التي يقدّمها البنك المركزي الروسّي بشأن التحويلات الماليّة. ينظر إلى: https://www.cbr.ru/eng/

(2) «China's Economic & Trade Cooperation With Central Asia,» Silk Road Breifing, May 18, 2023 https://www.silkroadbriefing.com/news/202318/05//chinas-economic-trade-cooperation-with-central-asia/ (accessed July 04, 2023)

**شكل رقم (2-3)منحنى توضيحي لحجم الصادرات الروسيّة إلى دول آسيا الوسطى الفترة (2010-2020)**[1]

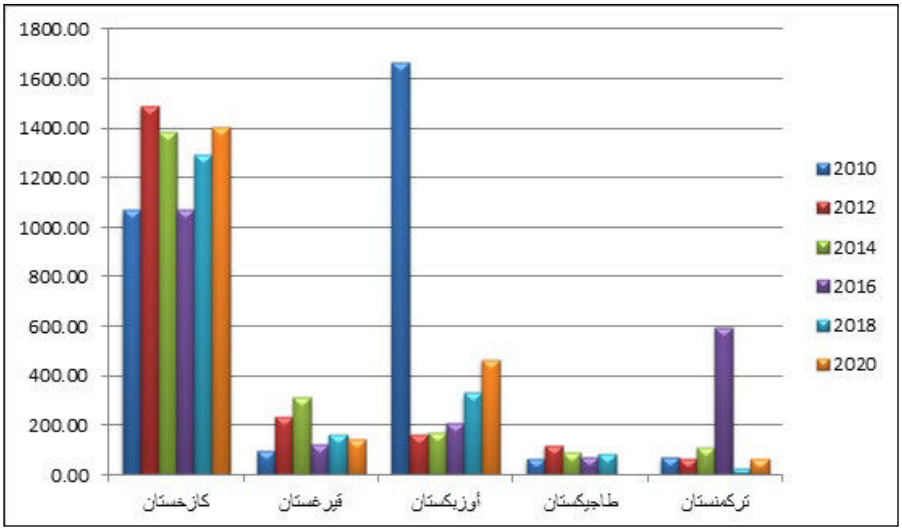


روسيا المُدركة للتوسّع الصيني التجاريّ في فَنَائِها الخلفي لجأت لإستراتيجية بديلة للإبقاء على حضورها الاقتصادي في الإقليم من خلال الأطر المؤسسيّة الاقتصاديّة التي طوّرتها في الإقليم والتي عملت من خلالها على الحفاظ على هيمنتها وتحصيل مكاسب نسبيّة في الأطر المؤسسيّة التي تجمعها برعاياها ومنافسيها؛ الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في حال دول آسيا الوسطى ومنظمة شنغهاي في حال الصين.

يُعد الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ثمرة «**التدرجيّة**» التي تبنّتها روسيا كمقاربة لإنجاح مسار التكامل الاقتصاديّ الذي استهلته مطلع التسعينات مع دول فضاءها السّوفيتي السابق؛ سواء مع الجماعة الاقتصاديّة الأوراسيّة (EurAsEC) التي تأسّست في أستانا سنة 2000، أو هيئاتها التكميليّة كالاتحادِ الجمركي سنة 2010 والفضاء الاقتصادي المشترك(CES) سنة 2012[2].

(1) World Integrated Trade Solution (WITS): https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en (accessed August 12, 2023)

(2) Janko Šćepanović, «Institutions, cooperation, and hegemony: a comparative analysis of Russia's cooperative hegemonic strategy in Central Asia's key institutional frameworks»,. Op. Cit., pp. 244 -245

تعد دول آسيا الوسطى، خلافًا للدول القوقازيّة الأقلّ اعتمادًا على الاتحاد، دولًا مؤسِّسة له[1]، لا سيّما كازاخستان وقيرغستان، ولعلّها الميزة التي دفعت روسيا لتكون أكثر حرصًا على إنجاح الاتحاد وتجاوز العقبات التي فرضتها مشاريعها التكامليّة السابقة في الإقليم ومنها نظام التصويت وإلزاميّة مؤسساته.

في جانب التصويت، يعمل الاتحاد وفق قاعدة الإجماع للتصويت على معاهدة الاتحاد ولسير عمل المفوضيّة الاقتصاديّة الأوراسيّة؛ وهو نظام يُلغي امتيازات التصويت التي يمكن أن تطالب بها روسيا بسبب حجم اقتصادها وحصّة مساهماتها في ميزانية الاتحاد، كما كانت تفعل في إطار الجماعة الاقتصاديّة الأوراسيّة. وفي الوقت نفسه، تُعد المفوضيّة أحد أهم مؤسسات الاتحاد للمهام التي تضطلع بها وللطابع الإلزاميّ لقراراتها؛ فهي تنفيذيّة بالدرجة الأولى، أي أنّها معنيّة اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر وتقديم التوصيات، كما أنّها معنيّةٌ أساسًا بتشغيل وتطوير الاتحاد الجمركيّ والفضاء الاقتصاديّ المشترك؛ المشروعين اللذين فشلت الجماعة الاقتصاديّة الأوراسيّة في استكمالهما.[2] أما في حال حصل التعارضُ بين قرارات المجلس الاقتصادي الأوراسي الأعلى والمجلس الأوراسي ما بين الحكوميّ والمفوضيّة، فالأولويّة لقرارات المجلس الاقتصادي الأوراسي الأعلى كما أقرتّ المعاهدة. كما أضفت الأخيرة طابعًا تدخليًا للاتحاد، على عكس منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وذلك بإنشاء محكمةٍ متساوية الأعضاء للفصل في النزاعات التي تُرفع إليها.[3]

تطميناتٌ أخرى ذات طابعٍ اقتصاديّ قدّمتها روسيا بما يتماشى وطبيعة اقتصاديات هذه الدول ومواطن ضعفها؛ والحديث هنا عن تسهيل وصول العمالة من دول آسيا الوسطى إلى مختلف الأسواق، واستعدادها تقديم تسهيلات ومعونات اقتصاديّة عديدة. ففي مادتها (39)، أقرّت المعاهدة ضرورة تنسيق سياسات الدول الأعضاء في مجال هجرة العمالة، وبأن يساهموا

(1) يعد الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزاربابيف أول من صاغ فكرة تأسيس اتحاد أوراسي سنة 1994. أما تركمنستان فظلّت عضوا في الجماعة الاقتصاديّة الأوراسية منذ سنة 2006 إلى غاية 2008 إلا أنّها سحبت عضويتها بعد رفضها الامتثال لنظام الحدود والجمارك الذي أقرته الجماعة. كما وجهت دعوات لطاجيكستان للانضمام إلى الاتحاد.

(2) Janko Šćepanović, «Institutions, cooperation, and hegemony: a comparative analysis of Russia's cooperative hegemonic strategy in Central Asia's key institutional frameworks,». Op. Cit., p. 245

(3) Ipid., p. 246

في الإشراك والتوظيف المنظّم لعمال دول الاتحاد.[1] كما أقرّت المادة نفسها تسهيلات أخرى للعمالة المهاجرة؛ كالحق في الاعتراف بشهاداتهم التعليمية التي تحصّلوا عليها في بلدانهم، والحق في الحصول على جميع الامتيازات التي يتمتع بها عمال البلد المُستقبل كالحق في الانضمام إلى النقابات والحصول على التأمين الصحي وحق التعليم لأطفالهم، وما إلى ذلك.[2] لم يوفّر الاتحاد فرص عمل لعمال آسيا الوسطى في روسيا فحسب ولكن في مختلف الأسواق التي عقد اتفاقات وشراكات معها؛ كالاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، أو اتفاقيّات التجارة الحرّة التي عقدها مع القيتنام سنة 2015 وإيران سنة 2018 وصربيا سنة 2019 والصين سنة 2018.

إن قطاع الطاقة أكبر من أن يتم تجاهله، إذ سُخّر له كذلك هيئاتٌ واستراتيجيّات لإنجاح مشاريع التكامل الطاقويّة لدول الاتحاد, السوق المشتركة للطاقة الكهربائية (CEPM)، والسوق المشتركة للغاز (CGM)، والسوق المشتركة للنفط والمنتجات البترولية (CMOPP). يُشرفُ على كُلّ ذلك وزارة الطاقة والبنية التحتية التابعة للمفوضيّة الاقتصاديّة الأوراسية والأقسام التابعة لها؛ كـ قسم النقل والبُنى التحتيّة، وقسم الطاقة. هذا، وقد فصّلت المواد 79-85 في كثيرٍ من جوانب استخراج وتوريد وبيع مصادر الطاقة بين دول الاتحاد. وكما ذكرنا سابقًا، حاولت روسيا من خلال مشاريع الطاقة المقترحة في إطار الاتحاد أن تضمن لنفسها موقعًا ثابتًا ومهيمنًا في سوق الطاقة الأوراسي، في ظلّ توجّه دول آسيا الوسطى لتنويع شركائها الطاقويين خاصة مع الصين، كما حاولت أن تُبدّد مخاوف دول آسيا الوسطى بشأن الهيمنة التقليديّة الروسيّة على قطاعهم الطاقوي.

من الواضح أنّ روسيا ما تزال تسيطر على جزءٍ كبير من شبكة نقل وتوريد الموارد الطاقويّة لدول آسيا الوسطى بسبب البنية التحتيّة التي ورثتها من الحقبة السّوفيتية، وبسبب افتقار دول آسيا الوسطى للتكنولوجيا والموارد اللازمة لبناء شبكتها الخاصة لاستكشاف ونقل وبيع موارد الطاقة لديها؛ وعلى سبيل المثال، لا يزال خط أنابيب أوزين-أتيراو-سامارا الذي يُعدّ أحد طرق النقل الرئيسة لهيدروكربونات [النفط والغاز] كازاخستان وأوزبكستان. وعلى نحوٍ مماثل يُعدّ نظام ترانسفت (نظام التوزيع التابع لشركة الطاقة الروسيّة) المساهم الرئيسي في خط أنابيب قزوين (CPC)، الذي يمتد من حقل تنجيز النفطي في كازاخستان إلى ميناء

(1) المادة 96 من المعاهدة المنشأة للاتحاد. يُنظر إلى:
https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/kaz_e/wtacckaz85_leg_1.pdf

(2) المرجع نفسه.

نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود [1]. ولا يزال للشركات الروسيّة غازبروم ولوك أويل وإيتيرا موضِع قدمٍ في أغلب دول آسيا الوسطى؛ كما في أوزبكستان، ولا تضطلع غازبروم ولوك أويل بالمشتريات الأوزبكيّة للغاز فقط، ولكنّهما تعملان على تطوير قدراتهما الإنتاجية الخاصة بهما أيضاً.

على هذا النحو، حاولت روسيا تقديم تطمينات لبقيّة شركائها في الاتحاد بشأن أمنهم الطاقوي؛ حيث تم التأكيد في «مفهوم السوق المشتركة للغاز»[2] على ضرورة مراعاة المحاذير التاليّة؛ أولوية الالتزامات الدوليّة للدول الأعضاء، وخصوصيات أسواق الغاز الوطنيّة لكلّ دولة، وأسبقيّة الطلب المحلي للغاز على طلب الدول الأعضاء، وضرورة مراعاة الأحكام التنظيميّة لأسواق الغاز المحليّة لكلّ دولة. وعلى عكس السوق المشتركة للنفط التي نصّ مفهومها على تحديد تعريفات وآليات مشتركة للعبور والتصدير إلى بلدان أخرى، يُعنى برنامج السوق المشترك للغاز حصرًا بعمليّات الاستخراج والتجارة والنقل والتخزين والمعالجة داخل الاتحاد الأوراسي[3]. كما تم التشديد على ضرورة إتاحة فرصة الوصول لخدمات النقل لجميع المشاركين في السوق، وتطوير آليات مراقبة لتجنّب تطبيق التعريفات الداخليّة للاتحاد على تجارته الخارجيّة؛ بما في ذلك منع إعادة بيع الغاز الذي تم شراؤه للاستهلاك المحلي داخل الاتحاد إلى دول ثالثة[4]، الممارسة التي دأبت عليها روسيا في الإقليم.

للوهلّة الأولى، يبدو للمطّلع على المقترحات الاقتصاديّة-الطاقويّة المقدّمة في إطار الاتحاد، أنّها مقترحات ستعزّز الدور الاقتصاديّ-الطاقويّ لروسيا، أقلّه على المديين القصير والمتوسّط، وذلك نظرًا للاتماثليّة الاقتصاديّة الكبيرة بين روسيا وبقيّة دول الاتحاد، ونظرًا للتفضيلات المتباينة لدول الاتحاد بشأن نِطاق ووتيرة التكامل الطاقوي والتكامل الاقتصادي ككل. إنّ الأدوار المزدوجة لروسيا، بكونّها المُصدّر والنّاقل الرئيسيّ لموارد الطاقة في الإقليم،

(1) Rémi B. Piet, «Balance of Power Shifts and Energy Interests in Central Asia?,» in Matthew Sussex and Roger E. Kanet (eds), Russia, Eurasia and the New Geopolitics of Energy: Confrontation and Consolidation (UK: Palgrave Macmillan, 2015), p. 197

(2) تمت صياغة مفاهيم سوق الطاقة لقطاعات الطاقة الرئيسة الثلاثة – الكهرباء والنفط والغاز – من قبل مجلس الاتحاد في سنة 2015 واعتمدها المجلس الاقتصادي الأوراسي الأعلى في ربيع سنة 2016.

(3) Maria Pastukhova and Kirsten Westphal, «Eurasian Economic Union integrates energy markets: EU stands aside», SWP Comments C 05 (2018). Retrieved from https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2018C05_puk_wep.pdf

(4) Ibid.

واستخدامها المتواتر للطاقة كأداة دبلوماسيّة وكورقة ضغط مع دول فضاءها السّوفيتي السابق، فضلاً عن الأدوار السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة لموارد الطاقة في دول آسيا الوسطى، هي عوامل من شأنها جميعًا أن تقوضّ فعّاليّة أيّ التزامٍ حقيقيّ أو فعّاليّة لمشاريع التكامل الاقتصاديّ-الطاقويّ التي تطرحها روسيا في الإقليم[1].

تبدو منظمة شنغهاي للتعاون هي الأخرى مكانًا إقليميًا آخر مارست فيه روسيا دور الوصيّ الأمني والاقتصاديّ على دول آسيا الوسطى، ولكن بمقرُبةٍ من الصين هذه المرة. فعلى الرغم من النجاحات الاقتصاديّة التي حقّقتها الصين فُرادى مع دول آسيا الوسطى، إلا أنّها لم تتمكن من تحويل المنظمة لأداة للهيمنة الاقتصاديّة والسياسيّة فيما يمكن تسميته بالفضاء الخلفي لروسيا، ولا لأداةٍ مُنافسة للمؤسسات الإقليميّة التي تدور في فلك روسيا. ويرجعُ الفضل في ذلك للاستراتيجيّات التي اتبعتها روسيا لإضعاف الدور الأمني والاقتصاديّ للمنظمة في دول آسيا الوسطى.

جادلَ كُنُر بأنّ الهدف من وراء الإيجاد الصيني للمنظمة يتمثّل في «الحدّ من الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى»؛ وهو هدف يبدو متوافقًا جدًا وأهداف روسيا في الإقليم، ومع ذلك لا تزال روسيا تنظر بعين الريبة للأهداف الأمنية للمنظمة؛ وما إشارتها المتكررة بأنّها ليست منظمةً عسكرية، وأنّ ميثاقها لا يشير بأيّ من الأحوال إلى سياسة دفاعيّة مشتركة بين أعضائها إلا مثالٌ واضحُ عن ذلك، فضلاً عن الحالات الكثيرة التي استخدمت فيها روسيا المنظمة لتقييد أنشطة الصين ومقترحاتها، ولمنع المبادرات التي تقترحها في إطارها؛ كبنك للتنمية ومنطقة تجارة حرة [2]. الاستراتيجيّة الأكثر إضرارًا بالفائدة الإقليميّة للمنظمة، والتي حوّلتها بتعبير الكسندر غابويف إلى «جهازٍ بيروقراطيّ غير ذي فائدة»، كانت باقتراح توسيع روسيا العضوية في المنظمة بانضمام الهند سنة 2017 ليلحقها الطلب الصيني بانضمام

(1) للمزيد حول معيقات التكامل الاقتصادي والطاقويّ في آسيا الوسطى، يُنظر إلى:
Elena Shadrina, «Energy Integration in Eurasian Economic Union: Preliminary Study on Progress and Policy Implications,» in Alexandr Akimov and Gennadi Kazakevitch, 30 Years since the Fall of the Berlin Wall: Turns and Twists in Economies, Politics, and Societies in the Post-Communist Countries (Singapore: Palgrave Macmillan, 2020), pp. 151-190; Natalia A. Piskulova, The Economic Dimension of Eurasian Integration (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2021).

(2) Anastassia V. Obydenkova and Alexan Der Libman, Authoritarian Regionalism in the World of International Organizations: Global Perspectives and the Eurasian Enigma (Oxford: Oxford University Press, 2019), p. 230

باكستان في السنة نفسها؛ إنّ العلاقات المتوترّة بين الهند وباكستان وبين الهند والصين من جهة، والمخاوف المشتركة بين الصين وروسيا من جهة أخرى دفعت الصين لتخفيف التزاماتها المؤسسيّة اتجاه المنظمة، كما لم تعد تلقي لها بالًا للتأثير على دول آسيا الوسطى في الوقت الذي يمكن أن تستعيضَ عن ذلك بآليات أخرى [1].

## ثالثًا: البيئة الأمنية القوقازيّة حروب الانفصال والاتصال مع روسيا

تُشبه السياسة الروسيّة في القوقاز كثيرًا سياسة القادة السوفييت والقياصرة السابقين والتي ارتكزت على تعزيز هيبة الدولة الروسيّة وموقعها كقائدٍ إقليمي، وكذلك على الاستفزاز كسبيل لإثارة إدارة قضايا الأمن الإقليمي في القوقاز[2]. يمكننا المُحاجة بأنّ روسيا، وبالمنظور الأمني، ما تزال تنظر للقوقاز كإقليمٍ موحدٍ بجزأيه الشمالي والجنوبي، وأنّها صانعٌ للسلام وفارضٌ للاستقرار فيه. ولعلّه دورٌ ساهمت متغيّرات عديدة في تعزيزه، منها, **أولًا:** الحضور العسكريّ لروسيا في الإقليم لا سيّما من خلال قواعدها العسكريّة في هذا الاقليم (انظر الجدول رقم 2-4)، وإيمان بعض الشعوب القوقازيّة بالدور الروسي المركزي لضمان أمنهم؛ فغالبيّة الشعب الأرميني، على سبيل المثال، يعدّ القواعد العسكريّة الروسيّة المتواجدة على أراضيهم ضروريّة لتأمينهم في إطار صراعهم التاريخي مع أذربيجان ومع تركيا، وكذلك قادة دولتي الأمر الواقع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبيّة. و**ثانيًا:** الخلافات التي لا تزال متأصّلة بين شُعوب ودُول القوقاز حول التقسيّمات الحدوديّة الحاليّة والخلافات الإثنيّة بنيهم، مع التذكير بأنّ سياسات الهويّة والتقسيّمات الحدوديّة والإداريّة التي وضعتها روسيا السّوفيتية أثّرت بشكل كبير في العلاقات البينيّة بين شعوب القوقاز، وفي صعود التوجهات الانفصالية التي ما تزال ترى في الانفصال خيارًا شرعيًا وحقًا مكتسبًا.

### 1- النّزاعات المُجمّدة في جنوب القوقاز والأدوار الأمنية الإقليميّة لروسيا

بادِئَ الأمْر، لا يزال المشهد الأمني لجنوب القوقاز محددًا وعلى نحو كبير بما يسمى بالنزاعات المجمّدة (Frozen Conflicts) في ناغورنو كاراباخ وأوسيتيا الجنوبيّة وأبخازيا،

(1) Alexander Gabuev, «Bigger, Not Better: Russia Makes the SCO a Useless Club,» Carnegie Moscow Center, June 23,201 https://carnegiemoscow.org/commentary/71350 (accessed June 10, 2023)

(2) Lilia A Arakelyan, «Caucasian Chess Or The Greatest Geopolitical Tragedy of the Twentieth Century,» in Roger E. Kanet (ed), Routledge Handbook of Russian Security (NY: Routledge, 2019), p. 314

وكذلك الأمن الإقليمي والأمن الوطني لدول جنوب القوقاز الثلاث. ومن جانبٍ آخر، لا يزال يُنظر لصِراعات جنوب القوقاز على أنّها سلاح ذو حدّين , أنّها العائق الرئيس أمام تطوير دول وشعوب الإقليم آليات أمنيّة تعاونيّة فيما بينهم، وفرصةً سانحة لروسيا لتفرض نفسها فاعلًا في شؤون أمنهم الإقليمي، أو كما ادّعى جفيليسياني ومولدر؛ بأنّها جعلتهم عالقين في نظام أمني فوضويّ يشتركون فيه في العديد من المعضلات الأمنية [1]. فروسيا كانت ولا تزال الدولة الداعمة للقادة الانفصاليين، فقد عملت على تجسير الروابط بينهم مما ساعد على تشكيل مجتمعٍ خاصٍ بهم عُرف باسم ‹SNG-2› أو ‹الحلف الأطلسي 2›، كما عقد مسؤولون روس رفيعو المستوى اجتماعات قمة واجتماعات وزاريّة معهم، فضلًا عن عمليات حفظ السلام التي قادتها روسيا والتي سمحت للنخب الانفصالية بمتابعة مشاريع بناء الدولة وردع أيّة محاولة للسيطرة عليهم من قبل دولهم [2].

**جدول رقم 2-4 القواعد العسكريّة الروسيّة في جنوب القوقاز[3]**

| الدولة | القاعدة | عدد الجنود الروس المتمركزين | مدة العقد |
|---|---|---|---|
| أرمينيا | القاعدة العسكريّة رقم 102 | 3.300 | 2044 |
| أوسيتيا الجنوبية | القاعدة العسكريّة الرابعة | 3.500 جندي<br>1.500 حرس الحدود | 2059 |
| أبخازيا | القاعدة العسكريّة السابعة<br>القاعدة البحرية للدفاع الجوي والقوات الجوية | 3.500 جندي<br>1.500 حرس الحدود | 2059 |
| أذربيجان | محطة رادار جبلة للإنذار المبكر | / | 2012 |

استخدمت روسيا النزاعات المُجمّدة في ناغورنو كاراباخ وأوسيتيا الجنوبيّة وأبخازيا للتأثير وللضغط على دول جنوب القوقاز الثلاث؛ فجورجيا المُنحازة للغرب، لا تزال الدولة القوقازيّة الوحيدة التي تُصر على الانضمام للحلف الأطلسي وللعائلة الأوروبيّة عمومًا، كما تُصرّ على

(1) Lile Gvelesiani and Holger Mölder, «Maintaining the Security Dilemma in the South Caucasus: Russia's Geostrategic Interests in Georgia», Sõjateadlane, vol. 7 (2018), p. 139

(2) Nicu Popescu, «Outsourcing' de facto Statehood Russia and the Secessionist Entities in Georgia and Moldova», CEPS Policy Brief, July 2006 https://www.ceps.eu/wp-content/uploads/20091361/08/.pdf (accessed July 17, 2016)

(3) Margarete Klein, «Russia's military Policy in the Post Soviet space: Aims, Instruments and Perspectives,» German Institute for International and Security Affairs, January 01, 2019 https://www.swpberlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2019RP01_kle.pdf (accessed May 8, 2020)

الفِكاك وبكلّ الطرق من الهيمنة الروسيّة. حرّض هذا الإصرار الجورجيّ روسيا لتكون أكثر عدوانيّة وحزمًا فيما يتعلّق بموقفها وتعاملها الأمني والملف الأمني لجورجيا؛ فالحرب التي شنّتها على جورجيا سنة 2008 حدثت مباشرة عَقِب قمة بوخاريست المنعقدِة في نيسان (أبريل) 2008 والتي وعد فيها القادة الأوروبيين جورجيا بالعضويّة في الحلف. ولعلّ أهم مظهرٍ من مظاهر الضغط الأمني الذي تمارسه روسيا على جورجيا، أنّها أول من اعترف باستقلال أوسيتيا الجنوبيّة وأبخازيا في 26 آب (أغسطس) 2008 بموجب مراسيم رئاسية وقّعها الرئيس ميدفيدف، كما كانت أول دولة توقّع ‹اتفاقيّة الصداقة والتعاون والدعم المتبادل› مع قادة دولتيّ الأمر الواقع، تعهّد فيها الموقّعون بالدفاع المشترك عن سيادتهما، وعن الحق المشترك في بناء واستخدام قواعد عسكرية على أراضي كلٍ منهما، وفي سنة 2014 وقّعت روسيا معاهدات جديدة مع سلطات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبيّة أقرت بمستويات تكامل جديدة بينها[1].

في الجانب العسكري، شَرَعَت روسيا مباشرة بعد اعترافها باستقلال الدولتين في بناء عددٍ من المنشآت العسكريّة، بما في ذلك القاعدة البحرية للدفاع الجوي والقوات الجوية (قوامها 1.500 حرس الحدود) والقاعدة العسكريّة السابعة (3.500 جندي) في أبخازيا، والقاعدة العسكريّة الرابعة في أوسيتيا الجنوبيّة (قوامها 3.500 جندي)، والمهم في الأمر أن القوات الروسيّة معنيّة بمساعدة سلطات الدولتين على حراسة حدودهما، سواء أوسيتيا الجنوبيّة مع باقي المناطق الخاضعة للحكومة الجورجيّة، أو أبخازيا المطلّة مباشرة على البحر الأسود. وبالنّظر لمدة العقد، فإنّ روسيا تهدف لبقاء وتعزيز وجودها العسكري أطول مدة ممكنة. ولعل إلحاق الدولتين بالأراضي الروسيّة سيكون الهدف النهائي لروسيا. فمن بين جميع دول القوقاز، ما تزال وثائق الأمن القومي الروسي وعقائدها العسكريّة ومفاهيم سياستها الخارجيّة تؤكّد أنّ أبخازيا وأوسيتيا الجنوبيّة من المجالات الرئيسيّة للسياسة الخارجيّة الروسيّة، وبأنّ روسيا ستواصل دعمها ومساعدتها إلى أن تصبحا دولتين ديمقراطيتين بشكل كامل، وبأنّها ستعزّز مواقفهما الدوليّة، وأن ضمان أمنهما ودفاعهما المشترك وانتعاشهما الاقتصادي يعد من أولويات روسيا[2].

(1) Andre W. M Gerrits and Max Bader, «Russian patronage over Abkhazia and South Ossetia: implications for conflict resolution,» East European Politics, Vol. 32, no, 3 (2016), p. 302

(2) «Foreign Policy Concept of the Russian Federation» (2016). Op. Cit,.

في الجانب الاقتصادي، حقّقت أبخازيا وأوسيتيا الجنوبيّة وروسيا درجات عاليّة من التكامل الاقتصادي، إذ تشير الاتفاقيات الاقتصاديّة الموقعة بينهم عامي 2009 و2010 إلى أنهم اتخذوا خطوات عديدة لرفع الحواجز التجارية ولتعزيز التعاون في الشؤون الجمركية بينهم، فضلاً عن أنّ الروبل الروسي أصبح العملة الرئيسة في دولتي الأمر الواقع، وروسيا هي شريكهما التجاري الرئيس، حيث يتم استيراد 80 % مما يستهلكه الأبخازيون من روسيا (بشكل رئيسي الوقود والمنتجات الغذائية)، وتستورد روسيا ما نسبته 71 % من صادرات أبخازيا (أكثرها المنتجات الغذائية والفحم)[1].

ما يزال صِراع أرمينيا وأذربيجان حول ‹ناغورنو كاراباخ› المحدّد الكبير لطبيعة علاقة الدولتين مع روسيا، والمُحدّد من ناحية أخرى للمقاربة الروسيّة لتسوية الصراع. فقد سوّقت الكثير من الأدبيات للحجّة الجيوسياسيّة على أنّها الأنسب لتفسير المقاربة الروسيّة لصراع ناغورنو؛ وتقضي الحجّة بأنّ للتنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وروسيا حول من له السبق للسيطرة على الإقليم الأوراسي دورًا كبيرًا في تحديد مسار التدخل الروسي في النزاع؛ فالولايات المتحدة تنظر لـ«أوراسيا» بوصفها المنطقة التي تمثّل قلب العالم وأنّ مصلحتها تكمن في منع الروس من تحقيق هيمنة كليّةٍ عليها، بتعبير بريجنسكي، أما الروس فيعدون أوراسيا المكان الطبيعي والفضاء الجغرافي الحصري لحلمهم الإمبراطوري. إنّ عمليّة تسويّة الصراع هي نفسها أداة لتحقيق المصالح الروسيّة، وأنّ من مصلحة روسيا إطالة أمده حتى تتمكن من البقاء أطول مدّة ممكنة في الإقليم، وحتى تتمكن من استخدامه لإطالة تحالفها الإستراتيجي مع أرمينيا وللضغط على أذربيجان لتتوانى عن توجهاتها المؤيّدة للغرب[2].

هذه الحُجة، وإن كانت على قدرٍ من الأهميّة، إلا أنّها اختزلت كثيرًا حدود التدخل الروسي في صراع ناغورنو وحدود تأثير أطرافه المباشرة أذربيجان وأرمينيا، بل وحقيقة الصراع المستعصيّ على الحل. لذلك، يمكن القول بأنّ الانخراط الروسيّ في صراع ناغورنو كاراباخ حدث على مستويات، دون أن نغفل أنّه صِراعٌ تأثّر ليس فقط بالدوافع الجيوسياسيّة لروسيا، ولكنه نتيجة تفاعل العديد من المتغيّرات. لكن وقبل الولوج في ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ روسيا، ومنذ انهيار الـاتحاد السّوفيتي، ورُغم الضعف السياسي والأمني والاقتصادي الذي عانته عَقِبَ ذلك، إلا أنّ دورها الأمني لإدارة صراع ناغورنو ظلّ ثابتًا، بل أنّ الاتفاقات الوحيدة التي

(1) Andre W. M Gerrits and Max Bader. Op. Cit., p. 301

(2) Kavus Abushov, «Russian foreign policy towards the NagornoKarabakh conflict: prudent geopolitics, incapacity or identity?,» East European Politics, vol, 35, no.1 (2019), p. 76

تم توقيعها بين أطراف النّزاع، كاتفاق وقف إطلاق النار لعام 1994 و›إعلان موسكو‹ لعام 2008 واتفاق وقف إطلاق النار في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، تحقّقت فقط من خلال الوساطة الروسيّة.

ففي مرحلة التسعينيّات، مَزَجَت روسيا بين المقاربتين متعددة الأطراف والفرديّة لتسوية الصراع، فكانت العضو الأكثر أهميّة ورئيسًا مُشاركًا في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تم تأسيسها خاصة لتعزيز الحل السلمي لِصراع ناغورنو كاراباخ سنة 1992، كما أبدت روسيا على لسان وزير خارجيتها آنذاك كوزيريف استعدادها للمشاركة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهود حفظ السلام ووقف إطلاق النار، وتحييد مبادراتها التي كانت تقضي بإرسال قوات حفظ سلام تابعة لرابطة الدول المستقلة، أو بالأحرى نشر قوّات عسكريّة روسيّة على الأراضي المتنازع عليها.

ولعّل دورها كان واضحًا في الضغط على أطراف النزاع ليوقّعوا اتفاقيّة وقف إطلاق النار سنة 1994، بل إنّ الاتفاقية كانت تعبيرًا عن فرض روسيا نفسها وسيطًا رئيسيًا في النّزاع وحُسن استغلالها لمخاوف أذربيجان التي رأى فيها حيدر علييف الدولة الوحيدة التي بإمكانها أن تمنع الزحف الأرميني إلى الأراضي الأذربيجانيّة[1].

كانت لا تزال النُخب الروسيّة تنظر لأيّة محاولة لتقليص دورها في خارجها القريب تهديدًا وجوديًا لها، فتغيّر موقف روسيا من الصراع بتقديمها دعمًا كبيرًا، عسكريًا ولوجيستيًا، لأرمينيا ولناغورني. وما شجّعها على ذلك، تغيّر مواقف أذربيجان التي وإن حاولت أن تُوازن بين مواقفها اتجاه روسيا واتجاه الغرب إلا أنّها كانت أكثر تفضيلًا للغرب لاعتقاد القادة الأذريين بأنّ القوى الغربيّة هي الموازِن الوحيد للقوّة الروسيّة، فاتخذوا مجموعة من الإجراءات عدتها روسيا معاديّة لها؛ كقرار القادة الأذريين عدم تجديد مشاركتهم في معاهدة الأمن الجماعي لرابطة الدول المستقلة في عام 1999، وقرارهم إزالة جميع القواعد العسكريّة الروسيّة من أراضيهم، وانخراطهم النّشط في تشكيل منظمة التطوير الديمقراطي والاقتصادي GUAM، وتوقيعهم اتفاقات تقاسم الإنتاج النفطي مع الشركات النفطيّة الغربيّة، والأهم انضمامهم إلى منظمة الشراكة من أجل السلام وتقاربهم مع تركيا[2] التي كانت تنظر إليها روسيا على أنها

(1) Michael P Croissant, The Armenia-Azerbaijan Conflict: Causes and Implications (USA: Praeger Publisher, 1998), p. 108

(2) Zaur Shiriyev, «Azerbaijan's Relations with Russia Closer by Default?» Chatham House, March 2019) https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/201914--03-Azerbaijan2.pdf (accessed September 20, 2020)

محاولة من قِبَل دولة عضو في الحلف الأطلسي لتقويض نفوذها كقوة كبرى وتحدٍ لها في مجال نفوذها التاريخي[1].

لكن منذ بداية الألفيّة، تغيّر الموقف الروسي من صراع ناغورنو إلى موقف داعم لأيّ اتفاق سلام من شأنه أن يُعقد بين أرمينيا وأذربيجان، وعلى خلاف موقفها الداعم للانفصال في أوسيتيا الجنوبيّة وأبخازيا ودعمها الكُلي لأرمينيا ولموقفها من الصراع، توجهت روسيا صوب تقديم مبادرات تسوية لا تشجّع على انفصال الإقليم ولا إلى ضمّه الكُلّي إلى أيّ من الدولتين. وتحوّلها هذا يمكن أن يُعزى إلى متغيّرات عديدة حدثت على مستوى الدول الثلاث: روسيا وأذربيجان وأرمينيا.

في الداخل الروسي، لم يعد يُنظر إلى صِراع ناغورنو بأنّه مصدر ضغط أو مورد يمكن لروسيا أن تُعوّل عليه لخدمة مصالحها في الإقليم، بل على العكس، ومن خلال سعيها للتسويّة، حاولت روسيا أن نُبيّض السُمعة السيّئة التي لحقت بها بأنّها الداعم الرئيس للحركات الانفصالية وبأنّها دولةٌ مُزعزعة لاستقرار وأمن دول الفضاء ما بعد السّوفيتي. كما أنّ القادة الروس اعتبروا ولاء أرمينيا وأذربيجان لروسيا، وتمنّعهما عن الغرب عمومًا، مرهونٌ بالموقف الروسي من صِراع ناغورنو. فعلى الجانب الأرميني، أدركت روسيا بأنّ الاعتماد الاستراتيجي لأرمينيا على روسيا لا يزال مرهونًا بصراع ناغورنو، وأكثر تحديدًا بالفهم الأرميني للسيادة الوطنيّة وللموقع الذي تحتله ناغورنو في ذلك؛ فالثورة المخمليّة وإن حملت نفس مطالب الثورات التي حدثت في بقيّة دول الفضاء السّوفيتي السابق، كما في جورجيا وأوكرانيا، والتي بدت للمراقبين بأنّها الفرصة السانحة لتلحق أرمينيا بالفلك الأوروبي-الغربيّ إلا أنّها لم تغيّر الموقف الأرمينيّ من الصِراع، ولا رؤية القادة الأرمن لروسيا كضامن رئيسي لأمنهم في مواجهة صراعهم التاريخيّ وتركيا[2].

في السياق ذاته، تَمَأْسَسَتْ العلاقة بين الدولتين على نحوٍ وثيق خاصة في المجال العسكريّ؛ ويتعلّق الأمر بتوقيع أرمينيا وروسيا سنة 2000 على اتفاقٍ ثنائيّ بشأن إنشاء «مجموعة القوات المتحدة» تجمع بين قوات القاعدة الروسيّة رقم 102 والفيلق الخامس بالجيش الأرميني، كما تم تعزيز المجموعة بالصواريخ الباليستية قصيرة المدى من طراز «إسكندر-إي» التي أرسلتها روسيا لأرمينيا، وتعزّزت أيضاً بدمج شبكة الدفاع الجوي الروسيّة والأرمينية التي تشكّلت سابقًا عقب اتفاق بين البلدين في كانون الأول (ديسمبر) 2015[3].

(1) Kavus Abushov. Op. Cit., p. 78

(2) Ibid, p. 83

(3) Eduard Abrahamyan, «Russia and Armenia establish joint ground forces», The CACI

أدرك القادة الأذريّون، خاصة بعد الحرب الجورجيّة الروسيّة 2008 وفي ظلّ الانسحاب الأمريكي المُلاحظ من القوقاز، بأنّ لروسيا اليد الطولى في كل الإقليم القوقازي وفي شؤونه الأمنية، ومن ثم، فهي الفاعل الرئيس وليس الولايات المتحدة أو فرنسا أو باقي دول مجموعة مينسك التي عوّلت عليها سابقًا أذربيجان إما في قيادة عمليّة السلام أو عرقلتها. لذلك، اتجهوا نحو تبنى مجموعة من الخيارات المُعزّزة لثقة الروس بهم، خاصة في المجال العسكري، حيث اتجهت الدولة نحو زيادة مقتنياتها العسكريّة من روسيا ونحو المزيد من التدريبات العسكريّة المشتركة بينهما والتعاون بين سلطات إنفاذ القانون وحرس الحدود والخدمات الخاصة؛ فمنذ سنة 2011 ضاعفت أذربيجان وارداتها من الأسلحة، حيث بلغت قيمتها 2.432 مليار دولار مقابل وارداتها سنة 2008 التي بلغت 1.321 مليار دولار، ومنذ سنة 2011 وقيمة وارداتها من الأسلحة في ارتفاع؛ حيث بلغت سنة 2018 ما قيمته 2.905 مليار دولار، أما عن أغلب الموردّين فاحتلت روسيا المرتبة الأولى بنسبة 55 % وأوكرانيا المرتبة الثانيّة بنسبة 34 % وبيلاروسيا المرتبة الثالثة بنسبة 5 %[1].

تِبعًا لذلك، أصبحت أذربيجان بمنظور القادة الروس لاعبًا مهمًا يمكن التعويل عليه مستقبلًا لتعزيز الحضور الروسي في الإقليم، خاصة بعدما رُشحت الدولة لتؤدي دورًا مهماً في مشروع ‹ممر الغاز الجنوبي›، وهي المبادرة التي قدّمتها المفوضية الأوروبية سنة 2008 لمسار إمداد الغاز الطبيعي من قزوين ومناطق الشرق الأوسط إلى أوروبا، وكذلك دورها المهم فيما يتعلّق بإنجاح المبادرة الصينيّة ‹حزام الواحد وطريق الواحد›[2].

تغيّر الموقف الروسي وبدا أكثر وُضوحًا خلال حرب الأربعة أيام التي اندلعت بين أرمينيا وأذربيجان سنة 2016 وخلال حرب الأربع وأربعين يومًا التي اندلعت سنة 2020. وعلى غير عادتها لم تُبدِ روسيا أي موقف مُعادٍ أو تصعيديّ ضدّ أذربيجان، ولم تُفعّل المادة الرابعة من

---

Analyst, December 16t, 2016 https://www.cacianalyst.org/publications/analytical-articles/item/13416-russia-and-armenia-establish-joint-ground-forces.html (accessed July 15, 2023)

(1) Paul Holtom, «Arms transfers to Armenia and Azerbaijan, 2007–11,» in SIPRI Yearbook 2012: Armaments, Disarmament and International Security (Oxford: Oxford University Press, 2012), p. 287

(2) Anar Valiyev, «Azerbaijan Through the Prism of BRI: China's Mounting Interests and Influence in the Region», PONARS Eurasia, October 28, 2019 https://www.ponarseurasia.org/azerbaijan-through-the-prism-of-bri-china-s-mounting-interests-and-influence-in-the-region/ (accessed May 20, 2020)

المُعاهدة المُنشأة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي عوّلت عليها أرمينيا، والتي تنص على أنّ «أيّ عدوان على دولة عضو هو عدوان على جميع الدول الأعضاء... والذين يجب عليهم تقديم المساعدة اللازمة مباشرة، بما في ذلك العسكريّة، فضلاً عن تقديم الدعم بالوسائل المتاحة لهم وفقا للحق في الدفاع الجماعي عملا بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة»[1]. لقد بدا هذا الموقف الذي اتخذته روسيا من الصِراع ومن أرمينيا وأذربيجان في حرب ناغورنو الثانيّة أكثر وضوحًا.

شهدت الحرب الأخيرة في ناغورنو التي اندلعت سنة 2020 تغيرًا واضحًا في ميزان القِوى لصالح أذربيجان بسبب المساعدات العسكريّة الكبيرة التي تلّقتها من تركيا؛ والتي وُصف التدخل التركيّ على إثرها بأنّه الأكبر والأشرسُ على الإطلاق منذ اندلاع الصِراع برمّته، كما وُصفت تركيا وبأنّها ولأوّل مرّة تحدّت روسيا في فناءها الخلفي وأعلنت نفسها فاعلًا ذا كلمة في الشؤون الأمنية لجنوب القوقاز؛ لقد اتخذّ التدخل التركي في الصراع أشكالًا ثلاث، فقد تولّت مهام المشاركة في قيادة العمليات العسكريّة، ونشر قواتها الجوية، ومن خلال تجنيد المرتزقة وإرسالهم إلى الخطوط الأمامية في الحرب إلى الجانب الأذري[2].

ومع ذلك، خلال الأربع وأربعين يومًا من زمن الحرب لم تُرجّح روسيا كفّة أيٍّ من البلدين ولم تتدخّل لوقف الحرب، بل أنّ تدخّلها حدث عقِب انتهاء الحرب برعايتها لاتفاق إطلاق النّار مع الرئيس الأذري إلهام علييف ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020. أعاد التكفّل الروسيّ بالاتفاق، وعلى عكس المتوقّع، مركزيّة الدور الأمني لروسيا في جنوب القوقاز على مستويين؛ إذ أكّدت روسيا مرة أخرى بأنّها الراعي الوحيد لأيّ اتفاقٍ سلام قد يُعقد بين أطراف الصِراع، فلا وجود يُذكر لمجموعة مينسك ولا لتركيا في الاتفاق، كما أسّست لنفسها موضِع قدمٍ عسكريّ جديد في أذربيجان بعد آخر انسحاب لها سنة 2012[3]. وفقًا لاتفاق إطلاق النار، تمكّنت روسيا من نشر قوات حفظ سلام قِوامها 2000 جندّي روسيّ بمقربة من ستيباناكيرت الأرمينيّة، كما أقامت مراكز مراقبة على طول خط التماس في ناغورنو وعلى طول ممر لاتشين. لاحقًا وبطلبٍ من تركيا، أنشأ الطرفان في

(1) «Collective Security Treaty» https://en.odkbcsto.org/documents/documents/dogovor_o_kollektivnoy_bezopasnosti/ 5 (accessed May 15, 2023)

(2) Vicken Cheterian, «Friend and Foe: Russia–Turkey relations before and after the war in Ukraine,» Small Wars & Insurgencies, vol. 34, issue 7 (2023), p. 9

(3) غادرت روسيا أذربيجان عسكريًا سنة 2012 على إثر الخلاف الذي وقع بينهما بشأن سعر تأجير «محطة رادار قبالا» الروسيّة المتواجدة على الأراضي الأذريّة.

كانون الثاني (يناير) 2021 منشأة عسكرية مشتركة في جيامدينلي بأذربيجان لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النّار.

**2- الأزمات الأمنية في الشمال القوقازي وعقيدة حق التدخّل الروسيّة**

القادة الروس، وفي الوقت الذي سلّموا باستقلال دول جنوب القوقاز الثلاث وأيّدوا مطالب الانفصاليين فيها، رفضوا رفضًا قاطعًا استقلال جمهوريّات الشمال القوقازي ولعلّها نقطة الاختلاف الرئيسيّة، بأن عدت روسيا الشمال القوقازي خاضعًا كليّةً لروسيا ولسيادتها، وبأنّها جزءٌ لا يتجزّأ من أمنها القومي. لكن ما يجب التركيز عليه هو الطريقة التي أدار بها القادة الروس رغبة جمهوريّات الشمال القوقازي بالاستقلال بداية التسعينيات والتي أثّرت كثيرًا، ولا تزال، في تطوير وتكييف المؤسسة العسكريّة الروسيّة لإطارها التنظيمي ولآليات ما أسمته بـ «مكافحة التمرّد» و«مكافحة الإرهاب»، كما أثّرت كثيرًا في مسار النّزاعات في الشمال القوقازي وتكثيف الاعتمادية الأمنية المتبادلة بين شمال وجنوب القوقاز. لكنّ روسيا، وكعادتها، لطالما وضعت الباحثون في شؤون أمن الشمال القوقازي أمام معضلة التسميّة الصحيحة لنزاعاته؛ هل هي نزاعات تتعلق بقضايا القوميّة والإثنيّة، أم بقضايا الإرهاب والتطرف الديني أم بقضايا التمرّد؟

في فترة التسعينيات، شنّت روسيا اثنين من أكثر الحروب شراسة ودمويّة في الشيشان؛ الأولى سنة 1994 والثانيّة سنة 1996. فقد أمر يلتسين بشنّ الحرب الأولى بعد أن أعلن ‹حزب المؤتمر الوطني للشعب الشيشاني› بقيادة الجنرال السّوفيتي السابق جوهر دوداييف انفصال الشيشان عن روسيا، وتميّزت بمعارك كبرى للسيطرة على العاصمة غروزني، وانتهت بتوقيع اتفاق خاسافيورت في آب (أغسطس) 1996 منحت الشيشان بموجبه استقلاليّة ذاتية داخل الاتحاد الروسي. أما الحرب الثانيّة التي امتدت من سنة 1996 إلى غاية 1999 فكانت صراعًا على السلطة بين أصلان مسخادوف، الضابط السوفييتي السابق الذي انتخب رئيسًا للجمهوريّة، وشامل باساييف ذي التوجهات الإسلامية والذي قاد حرب عصابات ضد القوات الروسيّة لسنوات، والذي بعد غزوه داغستان في آب (أغسطس) 1999 اندلعت حرب الشيشان الثانيّة.

الوحشيّة التي تعامل بها الروس مع الشيشانيين حوّلت الصراع من كونه مطالبة بالاستقلال إلى قضيّة تلونت بلون التشدّد والتطرف. بل أصبح الشيشان وكل الشمال القوقازي أرضًا خِصبة للقاعدة ولمختلف التنظيمات الجِهاديّة، خاصة بعد وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم واعتماده سياسة «الشوشنة» (Chechnyasation)؛ وتعني الشوشنة، باختصار، وضع حلفاء

الكرملين في حكم الشيشان، وعزل وتشويه المعارضين وإلصاق تهم التمرد والإرهاب بهم لإبقاء الشيشان تحت المظلة الروسيّة. ومن مظاهر هذه السياسة دعّم بوتين لرمضان قديروف[1]، ليصبح رئيسًا للشيشان منذ سنة 2007 وأعانه على تثبيت حكمه. هذه السياسة، وإن نجحت نسبيًا في إنهاء الحروب الشرسة التي ميزت الشيشان طوال التسعينيات، وفي عودة الاستقرار نسبيًا إلى المنطقة، إلا أنّها ساهمت في انتشار حركات التمرد والجهاد إلى باقي جمهوريّات الشمال القوقازي لتصبح مكافحة الإرهاب/التمرّد العنوان الرئيس للسياسة الإقليميّة لروسيا في الشمال القوقازي حتى أصبحت المنطقة تلقّب بـــ «قوس الأزمات»، أي أنّها ما تزال تُكوّن تحديًا كبيرًا للاستقرار في الداخل الروسي وخارجه[2].

أسهمت هذه الأزمات أيضاً في التأكيد على وجود اعتمادية أمنيّة متبادلة بين أزمات الشمال القوقازي وباقي الأقاليم المجاورة؛ إذ ذكر بوتين عقب الحرب الروسيّة-الجورجيّة بأن «الهدف الروسي من شنّ عملٍ عسكري على جورجيا كان جزئيًا لقمع عدم الاستقرار في جمهوريّات شمال القوقاز الروسيّة ... وبأنّ بعض المنظمات غير الحكومية في جمهوريّات معينة أثارت مسألة الانفصال عن روسيا بحجة الافتقار إلى الحماية الممنوحة لأوسيتيا الجنوبية»[3].

في جنوب القوقاز، مثلًا، عُرفت أبخازيا وأوسيتيا الجنوبيّة بانتمائهما للشمال القوقازي من حيث هويتهما السياسيّة وحركة تجارتهما ومرورهما، كما أن الكيانات المسلحة غير الدولتيّة الموجودة على أراضيها، مثل «كوفندراليّة الشعوب القوقازيّة» تدخلّت من الشمال القوقازي إلى جورجيا وشاركت في الصراع الأبخازي خلال مرحلة الحرب التي اندلعت سنتي 1992-1993. هذا الارتباط بين الأبخاز والشركس (الأديجي) والمجموعات العرقية الأخرى في شمال القوقاز ضد جورجيا ساعد على حشد أجزاء واسعة من هذه المنطقة، قبل أن تصبح النزاعات

(1) Huseyn Aliyev, «The Year of a Strongman: Ramzan Kadyrov in 2017,» Russian Analytical Digest, June 18 2018 www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/RAD222.pdf (accessed January 24, 2022)

(2) Aglaya Snetkov, «Russia's North Caucasus: an Arc of Insecurity», CSS Analysis in Security Policy, June 2011 https://www.files.ethz.ch/isn/129846/CSS_Analysis_95.pdf (accessed March 02, 2023)

(3) Stacy Closson, «The north Caucasus after the Georgia-Russia Conflict,» Russian Analytical Digest, December 2008 https://www.files.ethz.ch/isn/129846/CSS_Analysis_95.pdf (accessed October 14, 2023)

والحروب في الشيشان هي المعرّف الرئيس للنزاعات في الشمال القوقازي، ومحور التركيز الأساسي للعمل الروسي الإقليمي. منطقة ‹جورج بانكيسي› الواقعة على الحدود بين جورجيا والشيشان، كذلك وبعد حوالي عشر سنوات، ظهرت كعنوان آخر لهذه الاعتمادية في سياق الحرب الروسيّة-الشيشانيّة الثانيّة، فقد كان الفقدان النسبي لجورجيا السيطرة على المنطقة بمثابة الدافع لتعاون أمني مكثف بين جورجيا والولايات المتحدة بعد عام 2002 [1].

أذربيجان، وبسبب حدودها مع داغستان ووجود إثنيّة «الليزغين» على أراضي داغستان التي تنتمي عمليًا إلى الأراضي الروسيّة، حصلت مواجهات بينها وبين سلطات جمهوريّة داغستان بسبب ظهور حركة وطنيّة لليزغن تدافع لصالح انفصالهم، كما كانت أذربيجان الوجهة الرئيسة للاجئين الشيشان سواء خلال حربهم الأولى مع روسيا (1994) أو الثانيّة (1996). ومع توسّع شبكة الحركات الجهاديّة في الجزء الشرقي من الشمال القوقازي، والإعلان عن ظهور ‹إمارة القوقاز الإسلامية›، التي تمثّل التيار السلفي الجهادي لمنطقة شمال القوقاز ذات الارتباطات الوثيقة بتنظيم القاعدة، أصبح التنظيم يمثّل تحديًا أمنيًا لكل من روسيا وأذربيجان. بالنسبة لروسيا، تبنّى التنظيم تنفيذه هجمات عديدة على الأراضي الروسيّة وخصوصًا الهجوم على مطار دوموديدوفو الدولي عام 2011. وبالنسبة لأذربيجان بوصفها الدولة الإسلامية الوحيدة في جنوب القوقاز، بما يعني سهولة تجنيد مواطنيها في مثل هذه المنظمات، ناهيك عن تأسيس الزعيم الداغستاني إلدار مولاشيف في عام 2008 تنظيم «جماعة سومجيت» (Sumgait Jamaat) نسبة إلى المنطقة التي ظهرت فيها والتي ثبت تعاونها الوثيق مع إمارة الشمال القوقازي وانتشارها إلى مناطق أخرى من أذربيجان[2].

في سوريا، وبعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش)، انتقلت روسيا إلى الحديث عن التخوّف من الامتدادات الإقليميّة لهذا التنظيم على أراضي الشمال القوقازي والعكس. فبعد الانقسام الأيديولوجي الذي حدث عام 2014 بين الجهاديين في الشمال القوقازي، بين الموالين للقاعدة والموالين لتنظيم داعش الذين شكّلوا التنظيم الجديد ‹أنصار السنة›، أعلنت السلطات الروسيّة بأنّه فقط وفي عام 2013 قاتل حوالي 2800 روسي في

(1) Uwe Halbach, «The North and the South in the Caucasus—Separated or Interlinked?,» Russian Analytical Digest, July 25, 2014 www.css.ethz.ch/publications/pdfs/RAD-153.pdf (accessed October 14, 2020)

(2) Mairbek Vatchagaev, «Azerbaijani Jamaat Cooperates with Caucasus Emirate,» The Jamestown Foundation, April 12, 2012 https://www.ecoi.net/de/dokument/1285459.html (accessed October 28, 2023)

صفوف تنظيم داعش في سوريا، وفي مقابل ذلك، فقد التنظيم (أنصار السنة) بعضًا من قبضته في الشمال القوقازي. وفي عام 2017، بلغ عدد الروس المنتمين إلى تنظيم داعش 3417، بما في ذلك 1200 من داغستان، 1700 من الشيشان، 183 من قبردينو بلقاريا، 200 من إنغوشيا، 70 من أستراخان و22 من أديغيا[1]. إنّ هذه الأعداد تُشير إلى أنّ عدم الاستقرار في الشمال القوقازي من شأنه أن يؤثّر بشكل سلبي في استقرار وأمن ليس فقط روسيا، ولكن كلّ الإقليم القوقازي.

## رابعًا، روسيا والأدوات غير العسكريّة لتحقيق الأمن في الإقليم القوقازي

في المجال القوقازي، استخدمت روسيا آليّاتٍ لتعزيز الرّوْسَنَة Russification شبيهةٍ بالتي استخدمتها في إقليم آسيا الوسطى. ونعني بالروسنة تلك السياسات التي تهدف لإعادة بعث الشعور القويّ بالانتماء إلى الفضاء الثقافي والحضاريّ الروسي، ولإبعاد الصورة السلبيّة لروسيا السّوفيتية التي ترسّخت في أذهان الشعوب القوقازيّة؛ بأنّها دولة امبرياليّة مارست قمعًا شديدًا ضد المدنيين في الحقبة السّوفيتية، وتدخلًا سافرًا في شؤونهم الداخليّة وتحفيزًا للنزعات الانفصاليّة فيها. لذلك، سنشرع في تقييم أبعاد القوّة الناعمة الروسيّة في جنوب القوقاز، مركّزين على الأبعاد الثقافيّة واللّغويّة والتعليميّة من جانب والدينيّة من جانبٍ آخر؛ لأنّها الأكثر وضوحًا في السياق القوقازي، وفي الأخير سنولي اهتمامًا بالبعد الاقتصاديّ وإن كان مختلفًا عمّا تعرّضنا إليه سابقًا في سياق دول آسيا الوسطى.

### 1- الأبعاد الثقافيّة واللغويّة والتعليميّة والدينيّة للقوة الناعمة الروسيّة في جنوب القوقاز

في الجانب الثقافيّ واللّغوي، افتتح في أرمينيا مستهلّ العام 2000 مراكز فرعية لبعض المؤسسات الروسيّة كمركز مؤسسة العالم الروسي سنة 2008، والمركز الروسي للعلوم والثقافة سنة 2009، كما أصبحت أرمينيا عضوًا في المؤسسة الحكومية الدوليّة للتعاون في التعليم والعلوم والثقافة، ناهيك عن توقيع الدولتان لاتفاقية ثنائيّة تأسست بموجبها «الجامعة الروسيّة-الأرمينيّة سنة 1999. أما اللغة الروسيّة، فانتقلت من كونها لغة مميزة وإلزامية خلال الحقبة السّوفيتية، إلى اللغة الأجنبية الأكثر انتشارًا في أرمينيا[2]. وفي جانب التعليم، ما يزال التقليد السائد فترة الحقبة السّوفيتية معمولًا به، والذي يقضي بأن يكون التحاق الأرمن أو

(1) Sufian N Zhemukhov, «Radical Islam in the North Caucasus», PONARS Eurasia Policy Memo 30, (August 2008). Accessed 122020/12/ https://cutt.us/PpjDW

(2) Anna Mkhoyan. Op. Cit., p. 694-696

النخب السّوفيتية بنظام التعليم العالي في روسيا أو سانت بطرسبرغ ضمانة قوية لنجاحهم. فالحكومة الأرمينيّة تضمّ من بين موظفيها المدنيين رفيعي المستوى العديد من المهنيين الحاصلين على تعليم سوفيتي أو روسي؛ مثلًا من عام 1991 إلى غاية عام 2012 تلقى جميع رؤساء الوزراء وأربعة وزراء خارجية من أصل ستة تعليمًا أرمينيا أو روسيًا (سوفيتيًا)[1].

في الحالة الجورجيّة، اعترفت جورجيا رسميًا من خلال «وثيقة مراجعة الدفاع الاستراتيجي الجديدة» في أيار (مايو) 2017 بأنّ القوة الناعمة الروسيّة تعدّ تهديدًا رئيسيًا لأمنها، ولعلّها المرة الأولى التي تشير فيها دولة ما إلى ذلك، ومن ثم، يمكن النظر إلى الأمر على أنّه نتيجة لما حققته الدعاية الروسيّة ونفوذها في الدولة خلال السنوات الماضية[2]. القوة الناعمة الروسيّة في جورجيا، على غرار تجسّدها من خلال عضويتها المختلفة في المؤسسات المذكورة في أعلاه وتأثير اللغة الروسيّة المحدود، لكنّها تجسّدت في مظهرين آخرين الأول سياسي والآخر ديني.

سياسيًا، كان الأمر من خلال الترويج الروسي لشرعيّة الأحزاب المعاديّة للغرب، التي وإن لم تكن مؤيّدة بالكامل لروسيا لكنّها دعت لعلاقات أوثق معها؛ كما حصل في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 حيث تجاوز «تحالف الوطنيين» العتبة الانتخابية بحصوله على 6 مقاعد في البرلمان ومقعد واحد في المجلس الأعلى لجمهوريّة أدجارا المتمتعة بالحكم الذاتي. إن أدجارا وإلى جانب كونها وجهة سياحية معروفة فهي تملك هويّة مميّزة خاصة بها أكثر توافقًا والهويّة الروسيّة[3].

دينيًا، من المتعارف عليه أنّ «الإيمان المشترك» كان ولا يزال عاملًا جامعًا بين البلدين منذ معاهدة جورجييفسك (1783) التي كرّست حماية الإمبراطورية الروسيّة لجورجيا. ورُغم توقف العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين بعد حرب 2008 إلا أنّ الدين احتفظ بدوره الوسيط بينهما. والحديث هنا عن الكنيسة الأرثوذكسية الجورجية (GOC) والكنيسة الأرثوذكسية الروسيّة (ROC) اللتان فتحتا المجال للكنائس لتؤدي أدوارًا سياسيّة. الأولى بتعاونها عن كثب مع الدولة الروسيّة والأخيرة بعملها كمنافس أخلاقي للحكومة الجورجية في إدارة القضايا

(1) Ibid., p. 697-699

(2) Giorgi Kanashvili, «Russian Soft Power in Georgia: Exploits, Limitations and Future Threats», Heinrich Böll Stiftung, October 16, 2017 https://ge.boell.org/en/201716/10//russian-soft-power-georgia-exploits-limitations-and-future-threats (accessed July 14, 2023)

(3) Ibid.

المحلية. فالكنيسة الأرثوذكسية الجورجية ما تزال تحتفظ بمستوى عالٍ من السلطة (تحوز ما نسبته 91 % من ثقة المجتمع الجورجي)، كما أن الاتفاق بينها وبين الدولة الجورجيّة سنة 2002 عزّز مكانتها القويّة في المجتمع، ومنحها امتيازات خاصة بما في ذلك الإعفاء الضريبي. تملك الكنيسة، كذلك، سلطة التأثير على السياسة الخارجيّة الجورجيّة بشكل غير مباشر من خلال سلطتها على الأحزاب السياسيّة التي غالبًا ما تسعى للحصول على الشرعيّة من البطريرك، وبطريقة غير مباشرة من خلال مشاركة البطاركة بشكل نشط في الحملات الانتخابية ومحاولتهم تغيير القرارات السياسيّة للدولة، كما كان الحال سنتي 2011 و2014 عندما احتجوا على تعديل القانون المدني بشأن تسجيل الأقليات الدينية ومعارضتهم قانون مناهضة التمييز بشأن الحقوق المتساوية للأقليات الجنسية والمساواة بين الجنسين[1].

تدخّل الكنيسة الأرثوذكسية الروسيّة في الشؤون الروسيّة أمرًا واضحًا، وأبرز مثال على ذلك الجلسات المنتظمة التي يعقدها فريق الخبراء من وزارة الخارجية الروسيّة مع ممثلين عنها منذ العام 2003. كما أنّها دَعَمَت مشاريع التكامل الروسيّة «كالاتحاد الاقتصادي الأوراسي» ومؤسسة «العالم الروسي» بوصفهما مشروعين للتكامل الثقافيّ والعالم الروسي. إنّ الهدف من وراء الاستثمار الروسي في المجال الديني الترويج للعودة الروسيّة إلى القيم التقليدية الممزوجة بفكرة «الحضارة الأرثوذكسية»؛ أي تقديمها بديلًا حضاريًا مغايرًا للغرب العلماني. كانت الكنيسة حسب هذا الفهم أداة مهمّة في بناء الهويّة الروسيّة وفي تصديرها للخارج، بل ومساهمًا رئيسًا في تحقيق الأمن الروحي المفترض للبلد فضلاً عن ربط أمنه الداخلي بالخارجي[2].

في أذربيجان، تجسّدت القوة الناعمة الروسيّة في قطاعيّ التعليم ومنظمات المجتمع المدني. وقبل الخوض في ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ العدد الكبير من المهاجرين الأذريين العاملين في روسيا (ما يقارب مليوني مهاجر)، خفّفوا من وطأة الصورة السلبيّة لروسيا، فهؤلاء ما يزالوا يرون في روسيا سوق عمل رئيسي لهم وتشجيعهم للجيل الجديد لتعلّم اللغة الروسيّة سيؤدي بدوره إلى تعزيز تأثير اللغة الروسيّة في بلدانهم. من ناحية المجتمع المدني، تم تأسيس «مدرسة قزوين للخبراء الشباب» بدعم مالي من صندوق ألكساندر غورشاكوف

(1) Salome Minesashvili, «Common faith in scrutiny: Orthodoxy as soft power in Russia–Georgia relations,» in Ansgar Jödicke (ed), Religion and Soft Power in the South Caucasus (London: Routledge, 2018), pp. 42-43

(2) Ibid.

الروسي للدبلوماسية العامة، و«الاتحاد السلافي التركي» في عام 2013 كمنظمة غير حكوميّة وفرع من «مركز ليف غوميليف الروسي» في عام 2012. الأخير الذي روّج للأفكار الأوراسيّة بالتركيز بشكل خاص على الهويّة الإسلامية والتركيّة ضمن السياق الجيوسياسي الأوسع لأوراسيا بوصفها «موطن الحضارة الجديدة»[1].

ركّزت روسيا أيضاً على قطاعين آخرين بشكل كبير، هما الإعلام والتعليم. في جانب التعليم، فإنّ إحضار الطلبة الأذربيجانيين إلى الجامعات الروسيّة أولويّة لموسكو. اكتسب هذا التوجه زخمًا بعد أن تقلّص الدعم الممنوح للتعليم الغربي بسبب إغلاق برنامج موسكي (Muskie) التابع للحكومة الأمريكيّة من قبل الكونغرس في 2012-2013، وإغلاق الحكومة الأذريّة برنامج المنح الدراسية للتعليم العالي في الخارج عام 2015، إذ أظهرت البيانات أنّ من بين 72000 طالبًا دوليًا في روسيا يمثل الأذريين ما نسبته 20 % منهم. كما أسّست الجامعات الروسيّة المختلفة فروعًا لها في أذربيجان منذ عام 2007، فضلاً عن المراكز الثقافية واللغوية الروسيّة في العديد من جامعات أذربيجان. وفي جانب اللغة الروسيّة، استعادت كذلك اللغة الروسيّة زخمها في أذربيجان بعد تقلّص النفوذ الروسي وإعلان اللغة الروسيّة كلغة أجنبية وليس رسميّة. لكن الأمر تغيّر خاصة بعد أن أصبحت وزارة التعليم الأذريّة تشرف بنفسها على جودة المواد المدرّسة باللغة الروسيّة، وأصبح يُنظر إلى التعلّم باللغة الروسيّة على أنه ذو جودة أعلى بكثير مما يدرسه التلاميذ في المدارس الأذربيجانية. ففي باكو مثلًا، ارتفع عدد التلاميذ الذين يدرسون مناهج اللغة الروسيّة من 4268 تلميذاً في عام 2013 إلى 55809 تلميذاً في عام 2016، كما توجد 16 مدرسة روسية في أذربيجان و38 مدرسة تقدم كلا مسارات أذربيجانيّة وروسيّة[2].

**2- الاقتصادُ بوصفه بعدًا من أبعاد القوة الناعمة لروسيا في جنوب القوقاز**

لا يمكن الحُكم وبيُسرٍ على الوجود أو التأثير الاقتصاديّ لروسيا في جنوب القوقاز، بسبب

(1) Zaur Shiriyev, «Betwixt and between: the reality of Russian soft-power in Azerbaijan», Heinrich Böll Stiftung, October 16, 2017 https://ge.boell.org/en/201716/10//betwixt-and-between-reality-russian-soft-power-azerbaijan (accessed May 16, 2023)

(2) وفي جانب الإعلام كان الهدف الأساس من التعزيز الأذربيجاني لحضور الإعلام الروسي تعزيز موقفها في حرب المعلومات التي خاضتها مع أرمينيا بشأن نزاع ناغورنو كاراباخ، وسائل الإعلام الروسية كانت كذلك مورداً بديلاً للطبقات المتوسطة الأذربيجانية المتعلمين باللغة الروسية وأحد أسباب ذلك أنّ الوسائط الإعلاميّة المقدّمة باللغّة الروسيّة كانت ذات جودة أعلى. انظر:

Zaur Shiriyev, «Azerbaijan's Relations with Russia Closer by Default?. Op. Cit,.

اختلاف دول القوقاز الثلاث بشأن درجة تبعيّتها الطاقويّة، وبالنظر كذلك إلى الشراكات الإقليميّة والدوليّة التي تفضّل العمل في إطارها. فباستثناء أرمينيا التي اتخذت قرارًا مفاجئًا بالانضمام للاتحاد الأوراسي[1]، رفضت جورجيا وأذربيجان الانضمام وعدتاه وسيلة ضغطٍ لتعزيز القوة والهيمنة الروسيّة في الإقليم. فضلاً عن ذلك، اعتبرت الدولتين أنّ انضمامهما للاتحاد سيعيق إستراتيجية تنويع الشركاء الاقتصاديين التي اعتمدتها؛ كنظيرتيهما أوزبكستان وتركمنستان في آسيا الوسطى. فجورجيا هي الدولة القوقازيّة الأكثر تأييدًا للانضمام للاتحاد الأوروبيّ وللحلف الأطلسيّ، إذ وقّعت مع الاتحاد الأوروبيّ اتفاقيّة شراكة سنة 2014 دخلت حيّز التنفيذ في تموز (يوليو) 2016، وأُنشأت بموجبها منطقة تجارة حرّة بين الطرفين بما يعني ذلك من مواءمة للتشريعات الجورجيّة والأوروبيّة في مجال اللوائح الجمركية وضوابط الجودة والمنافسة التي يفرضها منطق السوق الحرة[2].

في مجال المبادلات التجاريّة، نلحظُ اعتماديّة اقتصاديّة ضئيلة بين دول القوقاز الثلاث مقارنة بحجم مبادلاتها التجارية مع روسيا (انظر الشكل رقم 2-4)، فلا تزال روسيا ضمن قائمة أهم الشركاء التجاريين للدول الثلاث؛ إلى غاية منتصف سنة 2023، أُعتبرت روسيا الشريك التجاري الأول لجورجيا بقيمة 1.2 مليار دولار،[3] والشريك التجاري الثالث لأذربيجان بقيمة 336.3 مليون دولار[4] والشريك التجاري الأول لأرمينيا بقيمة 3.1 مليار دولار[5]. إلى جانب المبادلات التجاريّة،

(1) Golam Mostafa and Monowar Mahmood, «Eurasian Economic Union: Evolution, challenges and possible future directions,» Journal of Eurasian Studies, vol. 9, issue 2 (2018), p. 165

(2) Samir Balakishi, «Eurasian Economic Union: Russia's New Foreign Policy in the South Caucasus», Working Paper No. 20161/ presented to 'The Rise of Eurasia: New Perspectives on East-West Business and Economic Relations' Conference. Maastricht School of Management (2016), p. 10

(3) Emil Avdaliani, «Russia and Georgia: The 202324/ Trade and Investments Dynamics?» Russia Briefing, August 1, 2023 https://www.russia-briefing.com/news/russia-and-georgia-the-2023-24-trade-and-investments-dynamics.html/ (accessed July 16, 2023)

(4) Emil Avdaliani, «Russia and Azerbaijan: The 202324/ Trade and Investments Dynamics», Russia Briefing, July 26, 2023 https://www.russia-briefing.com/news/january-2023-russia-azerbaijan-bilateral-trade-up-62-4-yoy.html/ (accessed July 14, 2023)

(5) Emil Avdaliani, «Russia – Armenia: 202324/ Trade and Investments Dynamic,» Russia Briefing, July 25, 2023 https://www.russia-briefing.com/news/russia-armenia-2023-24-trade-and-investments-dynamic.html / (accessed July 12, 2023)

تحتكر روسيا بعضًا من القطاعات المهمّة في الدول الثلاث؛ كاحتكارها البُنى التحتيّة في مجال الاتصالات الهاتفية والطاقة، كوحدة دول الرابطة لعملاق الاتصالات الروسيّة (VimpelCom) التي تعمل في أرمينيا وجورجيا تحت علامة (Beeline). كما نجح عملاق الألمنيوم الروسي (شركة روسال) في التوسط في اتفاق ثلاثي مع أذربيجان وإيران بشأن بناء ممر للسكك الحديدية سنة 2016 [1]. إن التمظهر الأكبر للوجود/التأثير الاقتصادي لروسيا يوجد في أرمينيا؛ إذ تمتلك شركة الطيران الروسيّة سيبير 70 % من أصول شركة الطيران الأرمينية أرمافيا، ويمتلك البنك الروسي فنيشتورج بانك 70 % من بنك الادخار الأرمني، كما اشترت روسيا شبكة السكك الحديدية الأرمينيّة باستثمار قدره 570 مليون دولار، وهي تسيطر على غالبية عمليات التعدين في أرمينيا وحققت نجاحات كبيرة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية [2].

**الشكل رقم (2-4) واردات الدول القوقازية الثلاث من روسيا[3]**

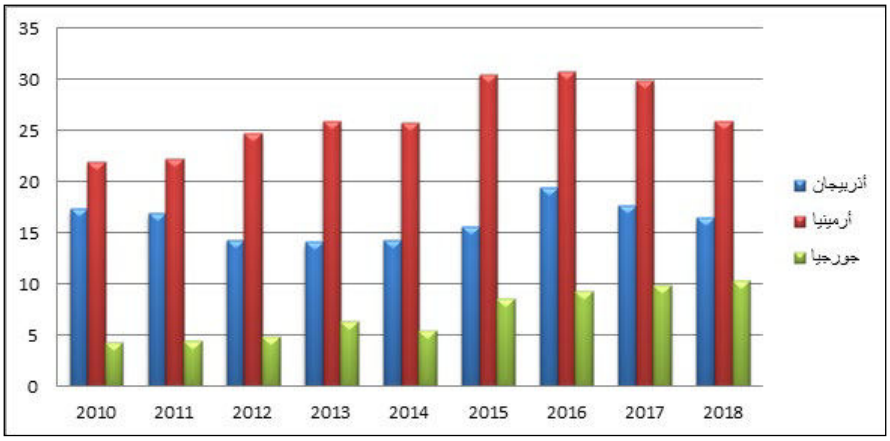


في المجال الطاقوي، ما يزال الفهم الوطني للأمن الطاقويّ لروسيا وللدول القوقازيّة

(1) James Nixey, «The Long Goodbye: Waning Russian Influence in the South Caucasus and Central Asia,» Briefing Paper, June 2012 https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Russia%20and%20Eurasia/0612bp_nixey.pdf (accessed July 12, 2023)

(2) Ipid,.

(3) World Integrated Trade Solution (WITS) https://wits.worldbank.org/Default.aspx?lang=en (accessed November 12, 2021)

الثلاث تؤطّر سياستها واستراتيجيّات في الإقليم، فضلاً عن أنها ما تزال الأساس الذي على إثره تتشكّل تفاعلاتها بصورتها العِدائيّة أو التعاونيّة. بالنسبة لروسيا، لا يتحقّق الأمن الطاقويّ للبلد إلا في حال ضمنت موقعها كموردٍ رئيس للطاقة وكفاعلٍ مهيمنٍ في سوق الطاقة العالميّ. أما دول القوقاز الثلاث، فما يزال التخلّص من الهيمنة الروسيّة في مجال استخراج ونقل وبيع مواردهما الطاقويّة في مقدمة أهدافهما في هذا المجال. إنّ الأهميّة الاستراتيجيّة للإقليم القوقازيّ لا تُحدّدها المخيّلة الجيوسياسيّة لروسيا فقط، ولكنّه السعيُ الأوروبيّ والأمريكيّ لتجنّب خطوط الإمدادات الروسيّة والإيرانيّة، وكذلك استكشافهم لإمكانيّة أن يتحوّل البحر الأسود إلى معبرٍ رئيسيّ لحركة الغاز والنفط من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أوروبا. وعليه، لا يعدّ الإقليم القوقازيّ موطن شبكة متداخلة من أنابيب الطاقة التي تربط الدول المصدّرة والمستهلكة للطاقة (أنظر الجدول رقم 2-5) وحسب، ولكنّها أذربيجان التي أصبحت منافسًا لروسيا في ما يتعلّق بتصدير مواردها الطاقويّة لمختلف الأسواق؛ القوقازيّة والأوروبيّة والعالميّة.

يبدو المسار طويلًا أمام أرمينها لتحقيق أمنها الطاقوي، فما يزال اعتمادها كبيرًا على واردات الغاز الروسيّة بنسبة 80 % ومن ثَمَّ إيران بنسبة 10 %، ناهيك عن الاستحواذ الكلي لشركة غازبروم لأصول شركتها الفرعية أرمينيا غازبروم؛ ومما يعنيه هذا الاستحواذ أيضاً السيطرة الروسيّة على خط أنابيب الغاز بين إيران وأرمينيا، والذي كان من المحتمل أن يجعل أرمينيا دولة عبورٍ مستقلّة في حال توريد الغاز الإيراني إلى الأسواق الأوروبيّة[1]. اشترت روسيا كذلك جميع محطات الطاقة الكهرومائية والنووية في أرمينيا، باستثناء محطتين، وذلك مقابل شطبها الديون الأرمينية عليها[2].

في قبالة ذلك، تمكّنت أذربيجان وجورجيا من تعزيز استقلالهما السياسي والاقتصادي عن روسيا بفضل خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، وخط أنابيب جنوب القوقاز اللذان يربطان بين أذربيجان الدولة المصدّرة وجورجيا دولة العبور الوسيطة وتركيا الدولة الإِسْكِلَة[3]، ويمرّان حصرًا على أراضيهما. فأذربيجان لوحدها تقوم، على حسب وزارة الطاقة الأذريّة، بنقلِ غازها الطبيعيّ إلى مختلف الدول المجاورة عبر خطوط أنابيب أربع، هي؛ خط أنابيب حاجيقبل-

(1) James Nixey, «The Long Goodbye. Ibid,.

(2) Ibid.

(3) إشارة الى المكانة المركزية التي تتمتع بها تركيا كدولة مرفأ لخطوط نقل الطاقة.

أستارا (إيران)؛ خط أنابيب حاجيجابول-غازاخ-ساجورامو (جورجيا)؛ خط أنابيب حاجيجابول-شيرفانوفكا-موزدوك (روسيا)؛ خط أنابيب باكو - تبليسي - أرضروم (جورجيا وتركيا)[1].

**جدول رقم 2-5 أهم أنابيب الطاقة في الإقليم القوقازي**

| خطوط النفط والغاز | الطول | القدرة |
|---|---|---|
| خط أنابيب باكو-سوبسا<br>Baku-Supsa Pipeline | 830 كلم | 145.000 برميل/اليوم |
| خط أنابيب باكو-نوفوروسيسك<br>Baku-Novorossiysk Pipeline | 1.330 كلم | 120.000 برميل/اليوم |
| خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان<br>Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline | 1,768 كلم | 10 مليون برميل/اليوم |
| خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين<br>Trans-Caspian Gas Pipeline | 1,641 كلم | 30 مليار متر مكعب |
| خط أنابيب النفط عبر بحر قزوين<br>Trans-Caspian Oil Pipeline | 700 كلم | 150.000 برميل/اليوم |
| خط أنابيب غاز نابوكو<br>Nabucco Pipeline | 3,300 كلم | 4.5 و13 مليار متر مكعب |
| خط أنابيب الغاز بين إيران وأرمينيا<br>Iran–Armenia gas pipeline | 140 كلم | 1.1 مليار متر مكعب سنويا |
| ممر الغاز الجنوبي/ Southern Gas Corridor<br>ويشمل:<br>خط أنابيب جنوب القوقاز<br>South Caucasus Pipeline<br>خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول<br>Trans-Anatolian Natural Gas Pipeline<br>خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي<br>Trans Adriatic Pipeline | <br><br>692 كلم<br><br>1.850 كلم<br><br>878 كلم | <br><br>8.8 مليار متر مكعب<br><br>16 مليار متر مكعب<br><br>10 مليار متر مكعب سنويا |

ينقلُ خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان حوالي 2-3% فقط من إجمالي إمدادات النفط العالمية، ولكنّه الهدف الجيوسياسيّ الأمريكي عمومًا لإنهاء الاعتماد الأذري على نظام خطوط الأنابيب السّوفيتي، ومنه إضعاف التأثير الروسي-الإيراني في الإقليم؛ لقد كانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون السبّاقة في الترويج لمشروع خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، كما تسلّمت مهام الإنفاذ قائمة من الشركات الغربيّة أشرفت عليها شركة بريتيش بتروليوم.

(1) يُنظر لموقع وزارة الطاقة الأذرية على الرابط التالي:
https://minenergy.gov.az/en/qaz/cenubi-qafqaz-boru-kemeri-cqbk

المشروع الآخر الذي يلقى دعمًا كبيرًا من الاتحاد الأوروبي هو «ممر الغاز الجنوبيّ»، الذي صنّفته المفوضيّة الأوروبيّة في مراجعتها الاستراتيجيّة الثانية للطاقة لسنة 2008 كأولويّة للأمن الطاقويّ الأوروبيّ، كما صنّفت أذربيجان وجورجيا دولًا محوريّة كذلك لإنجاح المشروع[1]. ويُعدُّ الممر أحد أكثر المشاريع تعقيدًا لشِسَعِ المساحة التي يغطيها والتي تتعدّى 3.500، ولتعدّد شركات الطاقة التي يجب أن تعمل كلٌّ منها على مشروعٍ منفصل. حيث كانت البداية توقيع تركيا وأذربيجان مذكّرة تفاهم سنة 2011 لإنشاء اتحاد شركات لبناء مشروع خط أنابيب عبر الأناضول الذي سيوصَلُ بخط أنابيب غاز جنوب القوقاز القائم، وفي المرحلة اللاحقة سيوصَلُ خط أنابيب عبر الأناضول الذي يمتد من الحدود التركية مع جورجيا إلى أدرنة إيبسالا على الحدود اليونانية التركية بخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي؛ الأخير الذي سيربط تركيا بإيطاليا عبر اليونان وألبانيا.

بقدر ما هي الآمال المعلّقة على ممر الغاز الجنوبيّ كبيرة بقدر ما يعتري تحقّقه الكامل تحديّات تقنيّة؛ فضلاً عن الجيوسياسيّة. في الجانب التقني، تحوم الشكوك حول قدرة أذربيجان على إنتاج الكميّة الكافية من الغاز للاستخدام الأوروبيّ، خاصة قدرتها على الموازنة بين ضغوط الطلب المحليّ والخارجي على الغاز؛ الأمر الذي اضطرّها وفي كثيرٍ من الأحيان لاستيراد الغاز من روسيا، كما أعلنت شركة غازبروم في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022[2]. وفي الإطار نفسه، قُدّم مقترحٌ آخر لتزويد الممر الجنوبي بالغاز من تركمنستان عبر خط أنابيب الغاز عبر قزوين، فبين أذربيجان وتركمنستان علاقات طاقويّة مميّزة آخرها الاتفاقيّة التي وقعتها أذربيجان وتركمنستان وإيران سنة 2021، تعهّدت تركمنستان بموجبها بتوريد ما بين 1.5 إلى 2 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا إلى شمال شرق إيران، وبتوريد كميّة مماثلة من الغاز من شمال غرب إيران إلى أذربيجان.[3]

يعد التحدّي الجيوسياسيّ هو الأكثر جديّة بسبب الرفض الروسيّ لأغلب الخطوط

(1) Tracey German, «Pipeline politics: the South Caucasus and European energy security,» in Meliha B. Altunisik and Oktay F. Tanrisever (eds), The South Caucasus – Security, Energy and Europeanization (NY: Routledge, 2018), pp. 85-90

(2) David O'Byrne, «Azerbaijan's Russian gas deal raises uncomfortable questions for Europe,» Eurasianet, November 22, 2022 (accessed August 20, 2023) https://eurasianet.org/azerbaijans-russian-gas-deal-raises-uncomfortable-questions-for-europe (accessed August 20, 2023)

(3) Ipid,.

المقترحة المتجاوزة لها، ورغبتها في العودة لاحتكار أسواق الطاقة الإقليميّة والأوروبيّة من خلال تقديمها مشاريع خطوط نقلٍ بديلة تعد بالمفهوم الاقتصاديّ أقلّ تكلفة وأكثر فعالية؛ وفقًا للمنطق الروسيّ، ترتكز خطوط الأنابيب الروسيّة (السيل الأزرق والسيل الجنوبي والسيل الشمالي وخط بورغاس-ألكساندروبولي) على حسابات اقتصاديّة-عقلانيّة لا سياسيّة كما المشاريع المقترحة من الجانب الأوروبي-القوقازي. يبدو أنّ المقترحات الروسيّة، وفي ظلّ الحرب الأوكرانيّة وتبعاتها الاقتصاديّة والطاقويّة، ستضطرُّ الأوروبيين والقوقازيين والآسيويين للترجيح بين ما هو سياسيّ وآخر اقتصاديّ لاختيار خطوط نقل الطاقة الأنفع لهم.

## الخُلاصة

تتشابهُ السياسات الأمنية والدفاعيّة لدول القوقاز وآسيا الوسطى كثيرًا، ذلك أنّ عمليّة رسمها وتنفيذها ما تزال تتأثّر بثلاثة عوامل هي: **أولًا**، أنّ دول القوقاز وآسيا الوسطى لم تُوطّد دَوْلَنَتَها بعدُ؛ أيّ أنّها لم تستكمل عمليّات بناء الدولة والأمّة التي استهلّتها مطلع التسعينات، ليصير الداخليّ بذلك سياقًا مفتاحيًا لفهم ديناميكا هذه السياسات. **ثانيًا**، أنّها دولٌ «سُلطويّة» لم يُفعّل قادتها معايير الحُكم الديمقراطيّ، فضلًا عن احتكارهم سُلطة صنع السياسات الأمنية والدفاعيّة لبلدانهم في ظلِّ الغياب القسريّ أو الطوعيّ لأيّ قوى معارضةٍ لهم. **ثالثًا**، أنّها دولُ محكومةٌ سياساتها الداخليّة والخارجيّة «بهاجس الأمن» وهو ما يتجلّى في سردياتها بشأن «الأمن «الوطني»؛ فالنّزَعَات الانفصاليّة في دول القوقاز مثلًا، وإنْ قُدّمت سببًا للتفرقة أكثر منها للتجميع، إلا أنّها حدّدت لدول القوقاز تصوّرًا مشتركًا للتهديد ولمصادره، ووضعت الشواغل الأمنية التقليديّة كالسيادة والسلامة الإقليميّة كأولوية مشتركة بينها. وكذلك دول آسيا الوسطى التي وحّدت أَمْنَنَتها للحركات الدينيّة، على اختلاف توجّهها؛ فالإقليم على حسب قادة دوله أصبح «مرتعًا للتطرّف الإسلامي»، و«في قلب الزَوبعة الجِهاديّة» و«المعقل الجِهاديّ المُقبل».

على الجانب الآخر، يرسمُ حدود الفاعليّة الأمنية لروسيا في الإقليمين أكثر من عامل داخليّ وخارجيّ؛ سواءً التصوّرات الروسيّة الجيوسياسيّة التي أطّرت الإقليمين كساحة للمنافسة الجيوسياسيّة مع الغرب (العدو التقليديّ لروسيا)، وكجغرافيّات إستراتيجية مهمّة لتلبية الحاجات الدّفاعيّة لروسيا؛ أو التصوّرات الحضاريّة التي حاولت أن تجمع روسيا على إثرها الشعوب القوقازيّة والآسيويّة ذات الثقافات والقيم والديانات المختلفة في بوتقةٍ حضاريّة واحدة؛ أو التصوّرات الاقتصاديّة التي جعلت التبعيّة الاقتصاديّة والطاقويّة للإقليمين أساسيّة لاستمراريّة الاقتصاد الروسيّ.

فضلاً عن ذلك، روسيا دولةٌ يحرّكها الهاجس الأمني، تمامًا كما دول القوقاز وآسيا الوسطى، وإن كان خِطاب «المظلوميّة الأمنية» أوضح في الحالة الروسيّة لتجذّر وتشعّب علاقاتها الأمنية والغرب عمومًا. لقد أبلغت جُلُّ وثائق السياسة الخارجيّة والأمنية الرسميّة عن تلازم الأمن الوطني الروسيّ بأمن دول الفضاء السّوفيتي سابقًا؛ فلا يزال احتمال ظهور قواعد عسكرية على مقربة مباشرة من الحدود الروسيّة، وتقويض تكامل دول رابطة الدول المستقلة، واندلاع وتصعيد الصراعات بمقربةٍ من الحدود الروسيّة، من أهمّ مصادر التهديد الدوليّة للأمن الروسي. لذلك، ومما أرسته هذه الوثائق أحقيّة روسيّة للتعامل والشؤون الأمنية لدول القوقاز وآسيا الوسطى.

إنّ أيّة محاولةٍ لفهم وتحليل «إشكاليّة الأمن في القوقاز وآسيا الوسطى لا بُدّ أن تؤخذ بالحُسبان، هذه العوامل مجتمعةً دون إهمال أيّ منها؛ وكذلك إمكانيّة تحقيق أمن واستقرار الإقليمين. فصحيحٌ أنّ أغلب التهديدات الأمنية القائمة في القوقاز وآسيا الوسطى داخليّة المنشأ، وأنّ السياسات الأمنية التي صمّمها قادة دول الإقليمين هي سياسات قصيرة المدى لحفظ النّظام بدلًا منها سياسات طويلة المدى لاستكمال البناء الدولتي، إلا أنّ للموضِع الطرفيّ الذي يحتله الإقليمين سواءً لروسيا أو لغيرها من الفواعل دورًا أيضاً في استمراريّة هذه التهديدات واستفحالها. ويُؤخذ الأمر كقاعدةٍ عامة؛ أيُّ تدخل خارجيّ مرتبط بالوصول للامتيازات التي يحوزها الإقليمان، جيوسياسيّة كانت أم اقتصاديّة، أكثر منهُ ارتباطًا بتسويّة نزاعاتها أو تحقيق أمنها وتنميتها، فضلاً عن أنّه يُضعفُ محاولات التكامل بين دولها بسبب تكريس منطق الاستقطابات والعداءات.

## قائمة المصادر


1 - Abushov, K. (2019). Russian foreign policy towards the Nagorno-Karabakh conflict: prudent geopolitics, incapacity or identity? East European Politics, 35(1), 72–92.

2 - Arakelyan, L. A. (2019). Caucasian chess or the greatest geopolitical tragedy of the twentieth century. In R. E. Kanet (Ed.), Routledge Handbook of Russian Security (pp. 309–320). NY: Routledge.

3 - Baev, P. (2004). Assessing Russia's cards: three petty games in Central Asia. Cambridge Review of International Affairs, 17(2), 269–283.

4 - Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and Powers: the structure of international security. Cambridge: Cambridge University Press.

5 - Cheterian, V. (2023). Friend and Foe: Russia–Turkey relations before and after the war in Ukraine. Small Wars & Insurgencies, 1–24. Cooley, A. (2012). Great Games, local rules: The new Great Power Contest in Central Asia. Oxford: Oxford University Press.

6 - Croissant, M. P. (1998). The Armenia-Azerbaijan conflict: causes and implications. USA : Praeger Publisher.

7 - Fierman, W. (2012). Russian in Post-Soviet Central Asia: A Comparison with the States of the Baltic and South Caucasus. Europe-Asia Studies, 64(6), 1077–1100.

8 - German, T. (2018). Pipeline politics: the South Caucasus and European energy security. In Meliha. B. Altunisik & O. F. Tanrisever (Eds.), The South Caucasus – Security, Energy and Europeanization. NY: Routledge.

9 - Gerrits, A., & Bader, M. (2016). Russian patronage over Abkhazia and South Ossetia: implications for conflict resolution. East European Politics, 32(3), 297–313.

10 - Hedenskog, J., Holmquist, E., & Norberg, J. (n.d.). Security in Central Asi: Russian policy and military. Stockholm: Swedish Defence Research Agency.

11 - Holtom, P. (2012). Arms transfers to Armenia and Azerbaijan, 2007–11. In SIPRI Yearbook 2012: Armaments, Disarmament and International Security. Oxford: Oxford University Press.

12 - Hudson, V. (2022). The impact of Russian soft power in Kazakhstan: creating an enabling environment for cooperation between Nur-Sultan and Moscow. Journal of Political Power, 15(3), 469–494.

13 - Kamrava, M. (2017). The Great Game in West Asia: Iran, Turkey and the South Caucasus. Oxford: Oxford University Press.

14 - Kilichova, N. (2022). Development aid in Central Asia: a «Chessboard» for great powers? In A. Mihr, P. Sorbello, & B. Weiffen (Eds.), Securitization and Democracy in Eurasia: Transformation and Development in the OSCE Region (pp. 77–94). Cham: Springer.

15 - Kleveman, L. (2003). The new Great Game: Blood and Oil in Central Asia. New York: Grove Pres.

16 - Larionova, M., Rakhmangulov, M., & Berenson, M. P. (2016). Russia: A Re-emerging Donor. In J. Gu, A. Shankland, & A. Chenoy (Eds.), The BRICS in international development. London: Palgrave Macmillan.

17 - Libman, A., & Obydenkova, A. (2019). Authoritarian regionalism in the world of International Organizations: Global Perspective and the Eurasian Enigma.

18 - Maintaining the Security Dilemma in the South Caucasus: Russia's Geostrategic Interests in Georgia. (2018). Sõjateadlane, 7, 137–157.

19 - Marat, E. (2010). The military and the state in Central Asia: From Red Army to Independence. NY: Routledge.

20 - Mesbahi, M. (1993). Russian foreign policy and security in central Asia and the Caucasus. Central Asian Survey, 12(2), 181–215.

21 - Minesashvili, S. (2018). Common faith in scrutiny: Orthodoxy as soft power in Russia–Georgia relations. In A. Jödicke (Ed.), Religion and Soft Power in the South Caucasus. London: Routledge.

22 - Mostafa, G., & Mahmood, M. (2018). Eurasian Economic Union: Evolution, challenges and possible future directions. Journal of Eurasian Studies, 9(2), 163–172.

23 - Nourzhanov, K. (2021). Russian Soft Power in Central Asia: Government Policy Helped by Resurgent Russophilia. In K. Nourzhanov & S. Peyrouse (Eds.), Soft Power in Central Asia: The Politics of Influence and Seduction.

24 - Olimov, M. (1999). The policy of Russia in Central Asia: a perspective from Tajikistan. In G. Chufrin (Ed.), Russia and Asia: The Emerging Security Agenda. Oxford: Oxford University Press.

25 - Omelicheva, M. Y. (2010). Counterterrorism policies in Central Asia. NY, Routledge.

26 - Pandey, S. K. (2007). Asia in the debate on Russian identity. International Studies, 44(4), 317–337.

27 - Pavlenko, A. (2008). Russian in post-Soviet countries. Russian Linguistics, 32(1), 59–80. https://doi.org/10.1007/s111851-9020-007-

28 - Pedersen, T. (1998). Germany, France and the Integration of Europe: A Realist interpretation. London: Pinter.

29 - Pedersen, T. (2002). Cooperative hegemony: power, ideas and institutions in regional integration. Review of International Studies, 28(4), 677–696.

30 - Peyrouse, S. (2011). Russia-Central Asia: Advances and Shortcomings of the Military Partnership. In S. J. Blank (Ed.), Central Asian Security Trends: Views from Europe and Russia. US Army War College Press.

31 - Peyrouse, S., & Blank, S. J. (2019). Russia' s Military Presence In Central Asia: Strategy, Capabilities, and Threats. In The Russian Military in Contemporary Perspective. US Army War College Press.

32 - Piet, R. B. (2015). Balance of Power Shifts and Energy Interests in Central Asia. In R. E. Kanet & M. Sussex (Eds.), Russia, Eurasia and the New Geopolitics of Energy: Confrontation and Consolidation. UK: Palgrave Macmillan.

33 - Šćepanović, J. (2020). Institutions, cooperation, and hegemony: a comparative analysis of Russia's cooperative hegemonic strategy in Central Asia's key institutional frameworks. Asian Security, 17(2), 236–261.

34 - Shadrina, E. (2020). Energy Integration in Eurasian Economic Union: Preliminary Study on progress and policy implications. In A. Akimov & G. Kazakevitch (Eds.), 30 Years since the Fall of the Berlin Wall: Turns and Twists in Economies, Politics, and Societies in the Post-Communist Countries (pp. 151–190). Singapore: Palgrave Macmillan.

35 - Studies, I. I. F. S. (2023). The military balance 2023.

36 - SUCU, A. E. (2017). The Importance of Russian Military Presence in Central Asia for Russia's Regional Security. Akademik Hassasiyetler, 4(8).

## الفصل الثالث

# جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز: الفواعل الإقليميّة والدوليّة

**أ. د. نوّار جليل هاشم[1]**

### تمهيد

جرى الإقرار بأهميّة منطقة آسيا الوسطى والقوقاز في السياسة العالمية تاريخيًّا من قِبل الباحث والمنظِّر السياسي «هالفورد ماكيندر»، حين رأى أنّ المنطقة تحمل أبعادًا جيوسياسية مهمة، وأنّ الريادة الحميدة ذات الرؤية الثاقبة يمكن أن تستغِل ذلـك لخلق توازن قاري مستدام. وبالرغم من ذلـك، فإن المنطقة تحولت إلى رقعة شطرنج تتصارع عليها القوى لبسط النفوذ والسيادة العالمية، وقد تتهاوى إلى غياهب فوضى أبدية. وفي ظل التطورات العالمية الأخيرة، باتت المنطقة بصدد التحول ومواجهة تحديات أمنية مشتركة، إذ إن التحديات الأمنية والاقتصاديّة والجيوسياسيّة في المنطقة مترابطة ومتشابكة، ولهذا، فهي بحاجة إلى حلول مشتركة ومتزامنة. فضلاً عن وفرة موارد الطاقة فيها، والموقع الجيوسياسي لها وكذلك خطر الإرهاب الدولي والتجارة الدوليّة المشتركة، إضافة إلى النزاع الأفغاني؛ كلها عوامل تغري القوى العالمية صاحبة النفوذ على التنافس في المنطقة. وعليه ستتناول الدراسة العوامل المؤثرة على الاعتبارات الإقليميّة والقوى العالمية في المنطقة وهي: (موارد الطاقة والمعادن الغنية، الروابط التاريخيّة والعرقية والثقافية والدينية، الاستقرار السياسي والأمن، الأقليات، الربط الإقليمي/الاقتصادي).

وبطبيعة الحال فإن بعض العوامل مهيمنة أكثر من غيرها، وفي هذا الصدد، هناك العديد من الجهات الفاعلة في المنطقة:

- الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي: الاستقرار السياسي والأمن، روسيا:

(1) الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية.

الاستقرار السياسي وأمن المنطقة والأقليات الروسيّة، الصين: غنية بالطاقة والموارد المعدنية؛ الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي/الربط الاقتصادي.

- تركيا وإيران: الروابط التاريخيّة والعرقية والثقافية والدينية؛ طاقة غنية فضلاً عن الموارد المعدنية.
- باكستان والهند: موارد الطاقة والمعادن الغنية؛ الإقليميّة/الاقتصاديّة. لذا فإن السؤال المطروح كيف ستتفاعل هذه القوى الإقليميّة والدوليّة في المنطقة وما موقف الدول المعنية بالدراسة من هذا التفاعل، في ضوء ما تمتلكه القوى الفاعلة في المنطقة من مقومات سياسية واقتصادية وعسكرية. وعليه، فإن فرضية الدراسة تذهب إلى إن التعاون في هذه المنطقة يجب أن يُرجَّح على التنافس؛ لأن المنطقة لا تتحمل وجود صراعات مستقبلية فيها.

## أولاً: الفواعل الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكيّة، روسيا، الصين، الاتحاد الاوروبي)

- **الولايات المتحدة الأمريكيّة**

يفسِّر بعض خبراء المصلحة الأميركية التزامهم تجاه آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين على أنها محاولة استراتيجية من جانب امريكا لاحتواء الطموحات الروسيّة ومجابهتها[1]. ويرى مستشار الأمن الأمريكي السابق بريجنسكي أن «أمريكا عالمية الأسبقية تعتمد بشكل مباشر على مدى فعالية هيمنتها على قارة أوراسيا، لذا كان الهدف الرئيس لأمريكا في المنطقة هو منع أي دولة من اكتساب القوة لهذه المساحة الجيوسياسيّة ولضمان الفاعلين الدوليين الآخرين والوصول الاقتصادي إلى المنطقة».[2] لذا فمنذ ظهور الجمهوريّات الخمس الجديدة بعد تفكك الاتحاد السّوفيتي في أوائل التسعينيات، كان للولايات المتحدة نهجٌ

(1) لطف الله لطف، ديناميكيات العلاقات في آسيا الوسطى: تهديدات الأمن ووعود الاقتصاد، تقارير، (مركز الجزيرة للدراسات يناير/كانون الثاني 2018).
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/68d21f652bd64ed798fe3821c85a4726_100.pdf

(2) Adem Çakır, Contemporary Rivalry in Central Asia: Challenges and Opportunities, Avrasya İncelemeleri Dergisi,Journal of Eurasian Inquiries Avrasya İncelemeleri Dergisi - Journal of Eurasian Inquiries 9, 1 (2020). p81.
DOI: 10.26650/jes.2020.005 Research Article / Araştırma Makalesi

مختلفٌ في تعاملها مع آسيا الوسطى، فعلى سبيل المثال، في أوائل التسعينيات، كان تركيز الولايات المتحدة في آسيا الوسطى ينصب على تعزيز الديمقراطيّة. وفي أواخر التسعينيات، تحول التركيز إلى الطاقة، وبعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التركيز أصبح على الإرهاب[1]. ولذلك، تفاوضت واشنطن مع دول آسيا الوسطى لنشر قواتها في المنطقة [2].

وعليه، ركزت المرحلة الأولى من تدخل الولايات المتحدة في آسيا الوسطى بعد 11 أيلول/ سبتمبر على مكافحة الإرهاب، مسلطةً الضوء على أحد الأعراض بدلاً عن الأسباب المحلية الكامنة لانعدام الأمن الإقليمي، مثل الحكومات الفاسدة وغير الخاضعة للمساءلة، والفقر المتفشي. فضلاً عن استخدام موضوع الطاقة في علاقات الولايات المتحدة مع دول آسيا الوسطى لخلق مزيد من الإصلاحات السياسيّة في هذه البلدان[3]. لذا يمكن تلخيص مصالح الولايات المتحدة في آسيا الوسطى في ثلاث كلمات بسيطة: الأمن والطاقة والديمقراطيّة [4].

وعند النظر إلى سياسة الولايات المتحدة في إدارة ترامب قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكيّة إنها تخطط لنشر استراتيجية أمريكية جديدة لآسيا الوسطى، إذ «كثّفت» علاقاتها الدبلوماسيّة الثنائية مع دول آسيا الوسطى الخمس، وسافر وفد أمريكي إلى قرغيزستان في 2019 لأول مرة منذ أربع سنوات، بينما استضافت وزارة الخارجية وزير الخارجية التركماني رشيد ميريدوف في العام نفسه، وقالت:»إن وزارة الخارجية ستستضيف وفود حكومية طاجيكية وأوزبكية لإجراء مشاورات سنوية، تعكس هذه المشاركة الإقليميّة والثنائية الأهداف والأولويات المضمنة في استراتيجية إدارة ترامب الجديدة لآسيا الوسطى، وسلطت الاستراتيجيّة الضوء على التزامنا بتعميق مشاركتنا السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة مع آسيا الوسطى».[5] علمًا إنّه كان هناك شعور بعض خبراء السياسة الخارجية الإقليميين

(1) Luke Coffey; US must put in the legwork to build ties with Central Asia, ARAB NEWS, March 3, 2023 https://www.arabnews.com/node/2261916

(2) Silvia Boltuc; Geopolitics of the U.S. strategy in Central Asia, Geopolitical Report 2785-2598 Volume 13 Issue 9, November 22, 2021SpecialEurasia https://www.specialeurasia.com/202122/11//us-strategy-central-asia/

(3) Elizabeth Wishnick; Russia, China, And The United States In Central Asia: Prospects For Great Power Competition And Cooperation In The Shadow Of The Georgian Crisis, February 2009, p.45 http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/

(4) A.K.M Iftekharul Islam, The U.S. Role and Policy in Central Asia: Energy and Beyond, The Arts Faculty Journal, July 2010-June 2011.p33

(5) Todd Prince; U.S. To Publish New Central Asia Strategy Amid Russian, Chinese

بالقلق من خطاب ترامب الانتخابي الداعي إلى إنهاء الحرب في أفغانستان، إذ كانوا يخشون من أن دول آسيا الوسطى قد لا تكون قادرة على الحفاظ على الاستراتيجيّة الدبلوماسيّة للموازنة بين الغرب وروسيا والصين.[1] وأشار الخطاب المعلن لانتخاب ترامب، إلى عدم الاهتمام المتزايد في المنطقة وعدم وجود تحول كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاهها في ذلك الوقت [2].

وبعد مجيئ إدارة بايدن قال منسّق الاتصالات الاستراتيجيّة في مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي خلال مؤتمر صحفي في 8 شباط (فبراير) 2023 في واشنطن، إن الولايات المتحدة تدرك أهميّة آسيا الوسطى في استراتيجيتها الخارجية عند التعامل مع قضايا تمتد من الإرهاب وأمن الطاقة إلى تغير المناخ، وردًّا على سؤال حول التغييرات التي طرأت على استراتيجية الولايات المتحدة بشأن آسيا الوسطى، بالنظر إلى أنها تم تبنّيها خلال الوجود الأمريكي في أفغانستان وتغير الوضع الجيوسياسي منذ ذلك الحين، قال كيربي «إن الولايات المتحدة ممتنة لدول آسيا الوسطى على دعمها ومساعدتها خلال الوجود الأمريكي في أفغانستان. لقد كنّا ممتنين لدول آسيا الوسطى على الدعم الذي قدّمه لنا الكثير منهم في أثناء قتالنا في أفغانستان».[3]

فضلاً عن ذلك قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي لمكتب شؤون جنوب ووسط آسيا دونالد لو بزيارة كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان بين 6-11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022، وأجرى لو اتصالات فيها وفي وقيرغيزستان. وفي أيار (مايو)2022 كذلك. يشير هذا إلى حقيقة أن زيارة لو الثانية لآسيا الوسطى بعد إصدار وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكيّة

---

Competition, Afghan Threat, Radio Free Europe, December 14, 2019 https://www.rferl.org/a/us-to-publish-new-central-asia-strategy-amid-russia-china-competition-afghan-threat/30325681.html

(1) Abulkhairkhan Zhunisbek ; New U.S. National Security Strategy and Central Asia, Eurasian Research Institute (ERI),2020 https://www.eurasian-research.org/publication/new-u-s-national-security-strategy-and-central-asia/

(2) Saud Hassan; Politics of Continuity and US Foreign Policy Failure in Central Asia, AUG 26 2020 https://www.e-ir.info/202026/08//politics-of-continuity-and-us-foreign-policy-failure-in-central-asia/

(3) Aida Haidar; US Foreign Strategy Recognizes Importance of Central Asia, Says US Official, THE ASTANA TIMES, 10 February 2023 https://astanatimes.com/202302//us-foreign-strategy-recognizes-importance-of-central-asia-says-us-official/

في تشرين الاول (أكتوبر) 2022 إلى اهتمام إدارة واشنطن المتزايد بآسيا الوسطى. وإن أحد الأسباب الرئيسة التي تجعل الولايات المتحدة تولي مثل هذه الأهميّة لآسيا الوسطى، والتي لها أهميّة جيواستراتيجية من حيث احتواء روسيا والصين، هو فكرة إبقاء هذين البلدين تحت السيطرة. في الوقت نفسه، يتمثل أحد أهداف الولايات المتحدة في إخراج مبادرة الحزام والطريق الصينية عن مسارها، والتي بدأت تتشكل في شكل مشاريع بنية تحتية في مواقع مختلفة. ووفقًا للولايات المتحدة، تشكل روسيا «تهديدًا فوريًا وهامًا للنظام الدولي الحر والمفتوح»، على النحو المعبر عنه في وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة. من ناحية أخرى، تعد الصين قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية متزايدة في الساحة الدوليّة، ويمكن القول إن الولايات المتحدة حاولت تعزيز نفوذها من خلال تقديم المساعدة المالية لحكومات المنطقة إلى جانب مبادرتها الاقتصاديّة. وكما أوضح (لو)، فإن أهداف البرامج تشمل دعم تطوير الأسواق في دول آسيا الوسطى والمساعدة في تصدير المنتجات المحلية إلى الأسواق الدوليّة. إضافة إلى ذلك، فهناك برنامج دعم لتوفير تعليم اللغة الإنجليزية للأشخاص في دول آسيا الوسطى. يمكن تفسير ذلك السيناريو على أنه محاولة من قبل الولايات المتحدة لدمج دول آسيا الوسطى بشكل كامل في المجتمع العالمي والإثبات لهذه البلدان أن هناك بدائل لروسيا والصين[1].

ومن نافلة القول إنّ الوزير بلنكين أخبر نظراءه في آسيا الوسطى «أن الولايات المتحدة ترى الصعوبات في آسيا الوسطى الناجمة عن الحرب التي شنّتها روسيا، ونحن نريد المساعدة. نشهد ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. نشهد ارتفاع معدلات البطالة. نرى صعوبات في استيراد وتصدير البضائع من وإلى المنطقة. ونرى أعدادًا كبيرة من المهاجرين يأتون من روسيا هربًا من التجنيد الإجباري» [2]. وشدد أيضاً على أن إدارة بايدن ستضع حقوق الإنسان والقيم في قلب سياساتها الخارجية، فضلاً عن السعي لجعل تلك السياسات أكثر صلةً بالطبقة الوسطى الأمريكيّة والاقتصاد الأمريكي وداعمة لها. [3]

(1) Göktuğ Çakiskan; The US's Growing Interest in Central Asia and Its New Economic Initiative, ANKASAM, 092022/12/ https://www.ankasam.org/the-uss-growing-interest-in-central-asia-and-its-new-economic-initiative/?lang=en

(2) Geopolitical Competition and Energy Security in Central Asia SFRC Sub-Committee Hearing, March 8, 2023 https://www.foreign.senate.gov/hearings/geopolitical-competition-and-energy-security-in-central-asia-03-01-23

(3) George Krol, Nargis Kassenova, How Will U.S. Policy toward Central Asia Look under

وإذا ما رجعنا إلى الاستراتيجيّة الجديدة للولايات المتحدة نرى إن التغيير الأول هو الاعتراف بأنه لا يمكن فصل العلاقة العامة عن أمن كل دولة في المنطقة، فإذا كانت امريكا غير مستعدة لمعالجة ذلك، فلا يمكن لها ولا للأوروبيين أن يتوقعوا تعاونًا عميقًا ومثمرًا. التغيير الثاني يتعلق بأفغانستان، يتمثل التحدي الجغرافي السياسي الرئيسي في آسيا الوسطى في إعادة فتح نافذة للتجارة مع جنوب وجنوب شرق آسيا[1]، لذا فإن هذه الاستراتيجيّة، التي تغطي المدة من 2019 إلى 2025، استندت إلى ست نقاط: تعزيز سيدة واستقلال دول آسيا الوسطى؛ محاربة الإرهاب توسيع والحفاظ على الاستقرار في أفغانستان؛ تشجيع التواصل بين أفغانستان وآسيا الوسطى؛ تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ ومساعدة اقتصادات المنطقة على أن تصبح أكثر شفافية وجاذبية للشركات الأمريكيّة.[2]

نرى من خلال ذلك إن آسيا الوسطى لا تزال مهمة من الناحية الاستراتيجيّة، على الرغم من خروج الولايات المتحدة من أفغانستان، إذ قال ليسلي سي فيجويري، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكيّة لشؤون آسيا الوسطى وباكستان: «لقد تغيرت أشياء كثيرة على مدى عقود، لكن أهدافنا الشاملة ظلت كما هي: السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي».. وأضاف أن دول آسيا الوسطى - التي تشمل كازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان - أصبحت أكثر قلقًا بشأن أمنها منذ سقوط كابل في أيدي طالبان. وبصفته المسؤول الأكبر في وزارة الخارجية عن المنطقة، قال:» إن واشنطن تدعم بثبات الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية». وقال «التعددية والحكم الديمقراطي هما حجر الأساس لمجتمع حر ومزدهر» نحن نواصل تعزيز سيادة القانون، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومحاربة الفساد»[3].

وإذا ما رجعنا إلى آليات التعاون بين الولايات المتحدة ودول المنطقة نرى أنّ التعليم مجال استراتيجي آخر حيث يمكن للولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى التعاون، لذا يمكن

---

the Biden Administration?, Harvard edu.March 16, 2021 https://daviscenter.fas.harvard.edu/insights/how-will-us-policy-toward-central-asia-look-under-biden-administration

(1) Central Asian Bureau for Analytical Reporting, What Should be the Next U.S. Strategy for Central Asia? An Interview with Frederick Starr,1\6\2022 https://cabar.asia/en/what-should-be-the-next-u-s-strategy-for-central-asia-an-interview-with-frederick-starr

(2) Peter Leonard; Perspectives | US strategy for Central Asia: An old recipe for a new situation, eurasianet.org, Feb 6, 2020. https://eurasianet.org/perspectives-us-strategy-for-central-asia-an-old-recipe-for-a-new-situation

(3) Navbahor Imamova; Experts Urge US to Update Its Central Asia Strategy, voanews, February 02, 2022 https://www.voanews.com/a/6424466.html

أن تساعد زيادة فرص التعليم في الولايات المتحدة وإعطاء الأولوية لزيادة تأشيرات الطلاب على وجه التحديد لمواطني آسيا الوسطى الذين يتابعون دراساتهم في الطاقة والمياه وعلوم البيئة في حلّ الكثير من صعوبات البنية التحتية في آسيا الوسطى. تعد عمليات التبادل التعليمي طريقة مجربة للترابط الثقافي والتفاهم بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، ولكنها يمكن أن تساعد أيضاً في التخفيف من الاعتماد على تطوير البنية التحتية في آسيا الوسطى من مبادرة الحزام والطريق في الصين[1].

أيضاً يمكن للولايات المتحدة تكثيف تعاونها في مجال الطاقة الخضراء في المنطقة، بما في ذلك في مجالات مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمجالات الناشئة مثل الهيدروجين الأخضر. وتهتم دول آسيا الوسطى بشدة بزيادة عمليات نقل التكنولوجيا في هذا القطاع، ويمكن أن يقطع التعاون والاستثمار الأمريكي الأكبر في هذا المجال شوطًا طويلاً نحو تعزيز النمو الاقتصادي مع تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق أهداف التحول المناخي. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لديها بالفعل برامج طاقة وبرامج اقتصادية أخرى قائمة في آسيا الوسطى، وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكيّة «استعدادها لدعم المشاريع بنشاط لتحسين مرونة القطاعات المعرضة للخطر والتحول إلى بيئة منخفضة الكربون و«الاقتصاد الأخضر» [2].

ومع ذلك فهناك العديد من التحديات لصانعي السياسة الأمريكيّة وهي أن الولايات المتحدة سوف تستمر في العثور على صعوبة في التأثير على أنظمة وشعوب المنطقة على الرغم من ازدياد النفوذ الأمريكي هناك على مدى السنوات العديدة الماضية، لكنه لا يزال كذلك محدودة للغاية. هناك أربعة عوامل تحدّ من نفوذ الولايات المتحدة: الجغرافيا السياسيّة، وخصائص النظام، التاريخ والثقافة، والقضايا الهيكلية.» [3]

(1) Salohiddin Kamolov; The US' Rare Opportunity in Central Asia, inkstickmedia, March 30th, 2022 https://inkstickmedia.com/the-us-rare-opportunity-in-central-asia/

(2) Eugene Chausovsky; For U.S. Engagement in Central Asia, Pragmatic Economic Cooperation is Key, Caspian policy center,Mar 21, 2023 https://www.caspianpolicy.org/research/security-and-politics-program-spp/for-us-engagement-in-central-asia-pragmatic-economic-cooperation-is-key

(3) U.S. Foreign Policy In Central Asia: Risk, Ends, and Means Author(s): Alan Lee Boyer, Source: Naval War College Review, Vol. 59, No. 1 (Winter 2006), pp. 91-118,Published by: U.S. Naval War College Press, p 97. Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.230726396698/

وعند الحديث عن منطقة جنوب القوقاز قد يُنظر إلى تضاؤل الأهميّة الأمريكيّة في جنوب القوقاز على أنه نذير لنظام جديد في آسيا الوسطى. إن انسحاب القوات الأمريكيّة من أفغانستان سيؤثر بعمق على «اللعبة الكبرى» المستمرة للتأثير في المنطقة. لكن يجب أن يكون للولايات المتحدة دور عسكري ووجود كافٍ لتثبيط محاولات الهيمنة العسكريّة وحماية دفع المنطقة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، مع الاحتفاظ بالمرونة لاختيار ما إذا كنت تريد التدخل في أي موقف أو صراع معين في المنطقة.

ركزت السياسة العسكريّة الأمريكيّة في عام 2015 على: 1- الاستمرار في دعم مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات 2- ترتيب حقوق إقامة مؤقتة ودائمة 3- دفع إصلاحات القوات المسلحة المحلية وقابلية التشغيل البيني كجزء من الشراكة من أجل السلام والعلاقات الثنائية بين الناتو 4- تعزيز الاتصالات والتعاون بين العسكريين والمدنيين في مجال الدفاع وإدارة الطوارئ من خلال برامج التعليم والتدريبات العسكريّة 5- الاستفادة من إنجازات شبكة NDN لتعزيز الشراكات 6- منع المزيد من العسكرة وسباق التسلح خاصة في بحر قزوين7- تشجيع النهج المحلية لإدارة الأمن الجماعي وبناء المؤسسات ذات الصلة كأعمدة للاستقرار الإقليمي والعالمي 8- تنمية العلاقات العسكريّة بين الحلفاء والشركاء مع جميع اللاعبين الرئيسيين لأغراض بناء الثقة والطوارئ التي قد تتطلب عملًا عسكريًا مشتركًا في دعم المصالح الأمنية الأمريكيّة. [1]

الآن سيتعين على واشنطن وإدارة بايدن التوصل إلى سبب جديد للتواجد في آسيا الوسطى، ستكون المعركة المتبقية على القوة الناعمة، في هذه اللعبة، تمتلك روسيا السبق، بإرث استعماري يتراوح من اللغة والثقافة إلى شبكات التعليم والأعمال، وقد تحدّت الصين هذا التراث، حيث أقامت عددًا لا يحصى من معاهد كونفوشيوس التي تعزز تعليم اللغة الصينية وتمجّد تفوق الثقافة الصينية، وسط مخاوف متزايدة من «صيننة» بكين لآسيا الوسطى، ووجدت موسكو أيضاً سببًا إضافيًا للقلق بشأن تركيا، التي قد تجذب دعواتها إلى القوميّة التركية الدول الناطقة بالتركية في المنطقة. ستغامر الولايات المتحدة الآن، وسوف تفعل ذلك في المقام الأول من خلال أجندة حقوق الإنسان [2].

(1) Roman Muzalevsky Mr.; China's Rise and Reconfiguration of Central Asia's Geopolitics: A Case for U.S. «Pivot» to Eurasia, US Army War College USAWC Press Monographs, Collaborative Studies, & IRPs 7-2015.p81-82 https://press.armywarcollege.edu/monographs

(2) Stefan Hedlund; Biden lacks strategy for Central Asia, Central Asia May 31, 2021 https://www.gisreportsonline.com/r/biden-central-asia/

وإذا ما نظرنا إلى السياسة المستقبلية للولايات المتحدة تجاه آسيا الوسطى والقوقاز فإنها يجب أن تقوم على فرضية أنها منطقة مصالح متقاربة وليست تنافسية، مَا يوفّر مساحة أكبر للسياسات التي لا تعمل في أغراض متقاطعة بل ومتكاملة. وبالتالي، حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا، يجب على واشنطن تسخير الوجود الروسي والصيني في المنطقة بشكل أفضل لصالحها. لا ينبغي بالضرورة أن تتسرع في افتراض أن الوجود الأمني لروسيا في آسيا الوسطى يمثل مشكلة بطبيعتها، نظرًا لخطر التوترات بين الأعراق وداخل المنطقة التي يمكن أن تخلق فراغات أمنية دائمة. في مثل هذه الظروف، قد تواجه أمريكا خيارًا صعبًا بين الحزم الروسي الأكبر وأي عدد من الجهات الفاعلة المحلية غير المقبولة، بما في ذلك الجماعات الإسلامية المتطرفة، التي تملأ تلك الفراغات. وبالمثل، لا ينبغي لواشنطن أن تحاول إعاقة مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الصينية. وأيضًا لا يمكن فرض التغيير الديمقراطي والحكم الرشيد في آسيا الوسطى من الخارج. كانت الجهود الأمريكيّة في هذا المجال غير ناجحة إلى حدٍ كبير بسبب عدم وجود تحالفات محلية واسعة من أجل التغيير وانعدام الثقة الشديد في دوافعها[1].

لذا ينبغي على الولايات المتحدة العمل على:1- الاعتراف بديناميكيات القوة الحالية في المنطقة، إذ تقع آسيا الوسطى على مفترق طرق للعديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الصين وروسيا ودول جنوب آسيا ودول الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، ويجب على الولايات المتحدة أن تتعامل مع أي استراتيجية في آسيا الوسطى بعقلية متعددة النواقل من أجل التعامل مع المنطقة بدقة أكبر، أي إشراك الصين في حوار حول آسيا الوسطى، لزيادة الثقة ومعالجة الاهتمامات المشتركة، وخاصة المخدرات والاتجار بالبشر، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والاستقرار في أفغانستان[2] 2- يمكن للولايات المتحدة أن توحّد الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير البنية التحتية الجديدة ومشاريع التنمية، ستتماشى هذه المشاركة المتزايدة مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز المرونة في المنطقة لموازنة الاستثمار الاقتصادي الصيني. 3- تطوير ودعم مبادرات أكثر جدوى وطويلة الأمد، مثل برامج التبادل المهني والأكاديمي، يعد استمرار تنسيق اجتماعات C5 + 1 أمرًا ضروريًا لتعزيز العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وآسيا الوسطى 4- تعزيز التعاون الإقليمي وتشكيل كتلة

(1) Eugene Rumer, Richard Sokolsky, Paul Stronsk i, U.S. Policy Toward Central Asia 3.0, Carnegie endowment for international peace, January 25, 2016. https:// carnegieendowment.org/201625/01//u.s.-policy-toward-central-asia-3.0-pub- 62556

(2) Elizabeth Wishnick; op. cit, p48-52.

دولية، يجب على الولايات المتحدة أن تشجع جمهوريّات آسيا الوسطى الخمس وأفغانستان على تطوير تلك الكتلة، على غرار الآسيان أو مجلس الشمال، لتحفيز الإنتاجية الإقليميّة وتقوية الأهداف الإقليميّة[1].

هذا فضلاً عن:

1 ـ دعم وتعزيز سيادة دول آسيا الوسطى واستقلالها من خلال المشاركة الأمريكيّة المستمرة في قضايا الاقتصاد والطاقة والأمن والديمقراطيّة والحوكمة.

2 ـ الحد من التهديدات الإرهابية في آسيا الوسطى، وأن الولايات المتحدة كانت تستكشف تأمين القواعد في آسيا الوسطى على أنّه جزء من استعدادها لإعادة تمركز القوات والخطة لحالات الطوارئ[2].

3 ـ توسيع والحفاظ على دعم الاستقرار في أفغانستان. وستصبح دول آسيا الوسطى شريكة مستقرة وآمنة ومشتركة للولايات المتحدة وستواصل دعم الجهود الدوليّة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان.

4 ـ تشجيع التواصل بين آسيا الوسطى وأفغانستان، وتعمل دول آسيا الوسطى على تطوير علاقات أوثق مع أفغانستان في مجالات الطاقة والاقتصاد والثقافة والتجارة والأمن الخطوط التي تساهم بشكل مباشر في الاستقرار الإقليمي[3].

- **روسيا**

أدى تفكك الاتحاد السّوفيتي السابق إلى تراجع تأثير موسكو في معادلة التوازن الاستراتيجي العالمي، مما كان له انعكاسات سلبية على علاقات موسكو الدوليّة والإقليميّة، وأدت إلى تراجع النفوذ الروسي عن كثير من مناطق الإرث السّوفيتي. وتعد آسيا الوسطى إحدى أهم المناطق الاستراتيجيّة التي بدأ فيها النفوذ الروسي في التراجع مباشرة بعد إعلان استقلالها عن الاتحاد السّوفيتي، حيث كانت أول من أعلنت عن استقلالها بعد ثلاثة أيام فقط من تفككه.

(1) Richard Hoagland; Balanced Geopolitics: International Actors In Central Asia, A Caspian Policy Center, POLICY BRIEF, CPC, policy brief April 2021,p16-17

(2) Alexander Cooley; International Ordering And Great Power Competition: Lessons From Central Asia, FOREIGN POLICY AT BROOKINGS, POLICY BRIEF | February 2023.p6-7

(3) United States Strategy for Central Asia 2019-2025, Advancing Sovereignty and Economic Prosperity, February 2020.p3-6

الملاحظ أن السياسة الخارجية الروسيّة تجاه هذه المنطقة لا تزال رهينة الخلفيات التاريخيّة ذات الارتباط بالموقع الجيوسياسي للمنطقة ومتطلبات الأمن القومي الروسي. فتاريخيًا تعد منطقة آسيا الوسطى منطقة نفوذ روسـي، درجت الأدبيات السياسيّة على وصفها بالحديقة الخلفية لروسيا[1]، وخاضعة لما تسميه هذه الأدبيات نفسها لمبدأ «مونرو الروسي» للتعامل مع الإفرازات الجيوسياسيّة. هذه السياسة تركزت على مجابهة تلك التحديات القادمة من الجنوب (حيث الصين والحركات الإسلامية) بالعودة إلى إعادة بعث الدور الروسي في المنطقة على جميع المستويات من خلال استراتيجية بمنظورين، أولهما «أوروبي-أطلنطي» والثاني «أوراسي جديد». فطبقًا للمنظور الأول ركزت روسيا على الاندماج مع الحضارة الغربية وتشجيع آسيا الوسطى على السير في ذات الاتجاه مع عدم التدخل النشيط لحماية مصالحها في آسيا الوسطى. ولكن منذ 1999 بدأت روسيا تتحول نحو رؤية أوراسية تركز على التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز. لقد شعرت روسيا بعد أحداث أيلول/سبتمبر أن أمنها القومي يتعرض لتهديدات جدّية بسبب عدم الاستقرار السياسي وتنامي الحركات الانفصالية والإسلامية في وسط آسيا[2]. هذه التحديات دفعت روسيا إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية في طاجاكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان في إطار التنافس الدولي على عسكرة آسيا الوسطى.

وعلى صعيد المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، عملت روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى، خاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي. وعليه, فإن السؤال المطروح هو: هل تحاول روسيا الهيمنة على آسيا الوسطى من خلال هذه السياسة؟ يرى (ألفين روبرشتاين) أنّ روسيا تهتم أساسًا بحماية مصالحها وعلى رأسها مصير الروس في تلك الدول، واستقرار الأمن في تلك المنطقة، وأن روسيا ضعيفة إلى حدٍ؛لأنها لا تهدد دول آسيا الوسطى، وأنّ أقصى ما يمكن أن نشهده هو ظهور «مبدأ مونرو روسي» في آسيا الوسطى، أساسه أن تحافظ روسيا على الأمن في آسيا الوسطى وتحميها من هيمنة الدول المجاورة. بينما يرى آرثر ساجاديف أن روسيا تحاول إعادة صياغة سياسات الهيمنة القيصرية والشيوعية

(1) قدوري عز الدين، استراتيجية روسيا الاتحادية والصين في آسيا الوسطى دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الشيخ العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص80-81.

(2) آسيا الوسطى.. ساحة صراع وتنافس دولي 12 سبتمبر، 2015، (موقع جريدة الوطن)

https://alwatan.com/details/76453

بشكل روسي عصري جديد، وأنها لم تتخل عن «أيديولوجية القوة الكبرى وسياسات الأخ الأكبر»[1].

تنطلق روسيا في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى من مجموعة من الأهداف والمصالح التي تسعى لتحقيقها في المنطقة والتي تتمثل فيما يأتي:

1 ـ احتواء العنف وعدم الاستقرار وحصار التطرف الإسلامي: تحرص روسيا على عدم وصول عمليات العنف التي قد تحدث في منطقة آسيا الوسطى إلى حدودها، وقد دفع الفراغ السياسي الاستراتيجي الذي نتج عن فشل الإيديولوجية الشيوعية والدعاية الغربية لترويج الراديكالية الإسلامية؛ لأنّ روسيا تنظر للأصولية كخطر رئيس يهدد مصالحها القوميّة، كما تعمل السياسة الخارجية الروسيّة للتأكد من تحقيق هدف رئيس، وهو أن لا يصل الإسلام السياسي إلى درجة القوة والانتشار، مما قد يعرض مصالحها لخطر شديد ويوجه ضربة للنفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى.

2 ـ منع النفوذ الأمريكي والأوروبي من التغلغل داخل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز: تحاول روسيا وباقي دول الكومنولث وضع التوازن السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى، وتحاول الحد من سعي الولايات المتحدة الأمريكيّة الدؤوب للانفراد بالمنطقة، ومحاولة جذب بلدان هذه المنطقة للسير في فلكها، وتشجيعها للتعاون مع الحلف الأطلسي بهدف تطويق روسيا جغرافيًا وعسكريًا لإضعافها دوليًا بوصفها مركزًا دوليًا مؤثرًا وإضعاف دورها في المنطقة. تعد موسكو استراتيجية الولايات المتحدة بمثابة خطة تهدف إلى إبعاد دول آسيا الوسطى عن روسيا والصين وإشراكها في مشاريع الأمن والطاقة الإقليميّة التي ترعاها الولايات المتحدة - في الاتجاه الأفغاني بشكل أساسي. وعليه ,قام وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بتقييم سلبي للأنشطة الأمريكيّة في المنطقة، قائلاً إن هدفهم الحقيقي هو «نشر جميع المشاريع بمشاركة آسيا الوسطى في الجنوب، باتجاه أفغانستان، ولكن من دون مشاركة روسيا»، ووفقًا لوسائل الإعلام الروسيّة، تخطط موسكو أيضاً لإجراء مفاوضات 5 + 1 مع دول آسيا الوسطى، إضافة إلى ذلك، تعتزم موسكو مواصلة تعزيز العلاقات الأمنية داخل

(1) المصدر نفسه.

منظمة معاهدة الأمن الجماعي وتسعى إلى تطوير التعاون العسكري بين المنظمة وأوزبكستان، إن لم يكن لإعادة أوزبكستان إلى حظيرتها[1].

3 ـ الحفاظ على التواجد العسكري في المنطقة خاصة طاجاكستان التي تعتمد بشكل كلي على روسيا في مجال الأمن والعسكر وتمويل قوات التدخل الروسيّة. كما عملت روسيا في سياستها الخارجية اتجاه الجوار القريب على إعادة دمج اقتصاديات دول آسيا الوسطى، وإنشاء قيادة عسكرية مشتركة وتعميق دور الجيش الروسي في السيطرة على حالات عدم الاستقرار حماية لمصالحها وفرض نفسها على أنها الشريك الأوحد لهذه الدول.

4 ـ خشية روسيا من الأخطار والنزاعات التي تحدث داخل هذه الدول من الامتداد إلى روسيا، لذا تسعى إلى معالجة الأوضاع في بيئتها الجغرافية أي داخل الجمهوريّات.

5 ـ الدفاع عن مصالح الأقليات الروسيّة الكبيرة داخل الجمهوريّات، وهذا ما تهدف إليه السياسة الخارجية الروسيّة. وتبني روسيا استراتيجيتها الإعلامية على هذا الخطاب، مستخدمة القوة الناعمة لتعزيز إجماعها في المنطقة. يشكل الروس العرقيون نسبة كبيرة من سكان آسيا الوسطى، وبالتالي، كون اللغة الروسيّة المنتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة، تعد وسائل الإعلام الروسيّة مصدرًا مهمًا للأخبار لجزء كبير من السكان. كما تحظى الشبكات الاجتماعية الروسيّة مثل Odnoklassniki و Vkontakte بشعبية كبيرة في آسيا الوسطى.[2]

6 ـ ضمان وجود مناطق عازلة للحفاظ على أمن روسيا ومصالحها الجيوبوليتيكية وضمان الاستقرار في المنطقة، وتجنب التوترات العرقية.

7 ـ بذل الجهود الكفيلة للحيلولة دون هيمنة أي دولة على المنطقة [3].

---

(1) Nurlan Aliyev; U.S. Presence in Central Asia: Realities and Perspectives, Published in Analytical Articles Wednesday, 27 May 2020, https://www.cacianalyst.org/publications/analytical-articles/item/13619-us-presence-in-central-asia-realities-and-perspectives.html

(2) Silvia Boltuc; op.cit

(3) للمزيد ينظر عمر عبدالله عفتان، التنافس الدولي على مصادر الطاقة في منطقة القوقاز ودول بحر قزوين وانعكاساته على المنطقة العربية، (مجلة الجامعة العراقية)، العدد 54 ج1، 2019.

8 ـ العمل على دعم وتطوير العلاقات بين الدول في إطار منظمات إقليمية لإبقاء السيطرة والنفوذ الروسي.

وعليه شدد رئيس وزارة الخارجية الروسيّة لافروف على أن «حجم العلاقات الاقتصاديّة التي يتم بناؤها الآن بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى لا يضاهي مع تداخلنا الاقتصادي، لكن الهدف الذي حدده [الغرب] هو لا لبس فيه - إضعاف روابطنا مع حلفائنا وشركائنا الاستراتيجيين بكل طريقة ممكنة»، ويتخذ الكثيرون في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي موقفًا لجعل الغاز من تركمانستان بديلاً للغاز الروسي.[1]

لم تحافظ دول آسيا الوسطى على العلاقات الاقتصاديّة مع روسيا فحسب، بل عززتها بالفعل منذ بدء الصراع الأوكراني، إذ نمت تجارة روسيا مع كازاخستان بأكثر من 10 % في الأشهر العشرة الأولى من عام 2022، بينما نمت بنسبة 40 % مع أوزبكستان في الأشهر التسعة الأولى. وهناك أسباب هيكلية وعملية لهذه العلاقات الاقتصاديّة المرنة. فمن الناحية الهيكلية، تتمتع دول آسيا الوسطى بعلاقات اقتصادية عميقة وطويلة الأمد مع روسيا، سواء كان ذلك في شكل البنية التحتية المتكاملة للطاقة والنقل أو المليارات من التحويلات التي يرسلها مهاجرو آسيا الوسطى العاملون في روسيا. ومن الناحية العملية، قد يؤدي تقليص العلاقات مع موسكو أو قطعها بشكل كبير إلى تقويض أو إضعاف حكومات آسيا الوسطى، لا سيّما أن الضغوط الاقتصاديّة أدت إلى عدم الاستقرار السياسي وحتى الاحتجاجات واسعة النطاق في دول مثل كازاخستان.[2]

وعند الحديث عن القوقاز فإن الصراع فيها يبدو أساسه اقتصادي وتلعب فيه الطاقة الدور الرئيس بدءًا من تطورات الأزمة[3]. وهنا يجب أن نتوقف على العلاقة بين أذربيجان وروسيا. فحتى إن لم تنضم باكو إلى هياكل الاندماج العسكري والسياسي التي أشادت بها روسيا، فقد نجحت في عدم إثارة الغضب الروسي، لا سيّما بعدم محاولتها التقرب من الغرب، وهو الخطأ

(1) A. A. Kokoshincorresponding author1,2 and Z. A. Kokoshinacorresponding author3, The Main Vectors of the US Foreign Policy Strategy in Central Asia, National Liberty OF Medicine, 2022 Dec 23, P. 5354-.https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9788862/

(2) Eugene Chausovsky; For U.S. Engagement in Central Asia, Pragmatic Economic Cooperation is Key, Caspian policy center, Mar 21, 2023 https://www.caspianpolicy.org/research/security-and-politics-program-spp/for-us-engagement-in-central-asia-pragmatic-economic-cooperation-is-key

(3) عمر عبدالله عفتان، المصدر السابق، ص386

الذي وقعت فيه، بالنسبة لموسكو، جورجيا وأرمينيا. كذلك، وخلافًا لعدد من جمهوريّات الاتحاد السوفياتي السابق، لم تشهد أذربيجان ثورة ملونة تتسم بفكر معاد للروسية لم تستسغه موسكو أبدًا. فالشعور بعداء تجاه روسيا ضعيف داخل المجتمع الأذربيجاني، بل لا تزال لغتها وثقافتها تحظيان بهيبة معينة، لا سيّما لدى النخبة المثقفة. وأخيرًا، فإن للعلاقات الاقتصاديّة ثقلها كذلك في الميزان الجيوستراتيجي. في المقابل، ارتكبت النخبة الحاكمة في أرمينيا الخطأ تلو الآخر، مساهمة بذلك في تقارب روسيا وأذربيجان. تتمثل الأخطاء الأولى فيما يمكن تسميته بـ»قومية الضعيف»، والتي تحجب عنه تقييمًا سليمًا للوضع الإقليمي الذي ما فتئ يتطور في غير صالحه. فقد بقيت هذه النخبة مركزة على مسألة الإبادة الجماعية لسنة 1915، رغم أنها حصلت في الإمبراطورية العثمانية لا الروسيّة ولم يكن الأذربيجانيون أبدًا طرفًا فيها، ورفضت القيام بأي تنازل في كاراباخ، حتى في المقاطعات التي استولت عليها. بل الأدهى من ذلك أن الوزير الأول الأرميني نيكول باشينيان، والذي وصل إلى السلطة في 2018 بفضل ثورة ملونة ضد الفساد وموالية للغرب لم تستسغها موسكو، ضرب عرض الحائط «مبادئ مدريد» 1، قائلًا إنه يجب ضم كاراباخ لأرمينيا، متجاهلًا 25 سنة من المفاوضات تحت رعاية مجموعة مينسك التي فوضتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحل النزاع. أمام هكذا تصلب من بلد صغير وضعيف اقتصاديًا وعسكريًا، بات من الصعب بالنسبة لموسكو المحافظة على دعم غير مشروط. لكن علاوة على تطور طرفي النزاع، فإن تحولات روسيا في حد ذاتها دفعتها للتخفيض من دعمها ليريفان، ما صبّ بطريقة غير مباشرة في صالح باكو.[1]

في بيئة معقدة وسلسة، سيظل ميزان القوى لصالح في وضع روسيا باعتبارها القوة الخارجية الأكثر بروزًا في آسيا الوسطى، من حيث 1) مستواها العالي في العلاقات السياسيّة، 2) تعاونها الأمني في المنطقة، 3) يمكن القول، مجموعة مشاريعها الاستثمارية في هذه البلدان[2].

من ناحية أخرى سعت الحكومة الروسيّة بعد أزمة أوكرانيا والقرم بالتحرك على زعماء جمهوريّات آسيا الوسطى في مسعى لتحقيق اهدفها بإقامة اتحاد أورو آسيوي من جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي السابق في إطار تكامل مبني على أسس جديدة منها:

- تحرص روسيا على منع قيام أية انقسامات عرقية في آسيا الوسطى خوفاً من انتقال

(1) بيرم بلجي، روسيا وتركيا في القوقاز. هل لا تزال موسكو «سيدة اللعبة»؟، (موقع اوريان 21)7 1تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 https://orientxxi.info/magazine/article4305

(2) Craig Oliphant; Russia's role and interests in Central Asia, SAFERWORLD October 2013. p1. https://www.files.ethz.ch/isn/172941/russias-role-and-interests-in-central-asia.pdf

عدواها إلى روسيا نفسها، وتسرب التطرف إلى جمهوريّات أخرى مسلمة في المنطقة، ومن ثم إلى القوقاز.

- ترى روسيا أن من مصلحتها التزام جمهوريّات آسيا الوسطى بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وعدم انتقال الخبرة والتكنولوجيا النووية إلى دول معادية[1].

- **الصين**

يتم تحديد العلاقة الحالية بين الصين وآسيا الوسطى من خلال العوامل الجغرافية والسياسيّة والاقتصاديّة والأمنية. هذا هو الأساس وراء سياسة الصين تجاه دول آسيا الوسطى. من الناحية الجغرافية، الصين وآسيا الوسطى دولتان متجاورتان. بالنسبة إلى دول آسيا الوسطى، الصين هي منفذ إلى البحر، بينما بلدان آسيا الوسطى يمكن أن تساعد الصين على إقامة اتصالات داخلية مع أوروبا وغرب آسيا، من الناحية السياسيّة، فإن الصين ودول آسيا الوسطى تمتلك علاقات طويلة الأمد، الآن، لدى الصين وآسيا الوسطى وجهات نظر متشابهة حول العديد من المشاكل الوطنية والدوليّة، وعلاقات سياسية مفيدة بينهم. من الناحية الاقتصاديّة، فإن الصين ودول آسيا الوسطى لديها المزايا التكميلية التي توفر إمكانية واسعة للتعاون، وبالنسبة للصين، فإن موارد الطاقة والمعادن والسلع الجلدية والسلع الأخرى وكذلك المواد الخام والأسواق المركزية لآسيا مهمة جداً. في الوقت نفسه، المستهلك الصناعي في الصين والمنتجات والأسواق الزراعية عامل جذب قوي لدول آسيا الوسطى. وفيما يتعلق بالأمن، تشترك الصين ودول آسيا الوسطى بمصالح مشتركة.[2]

وعليه ,لدفع تنمية العلاقات بين الصين إلى الأمام وآسيا الوسطى، طرح (هو جين تاو) أربعة اقتراحات. 1- تعميق الجوار الودود وزيادة الثقة السياسيّة المتبادلة من خلال تكثيف التبادلات رفيعة المستوى وإتقان آليات التعاون الإقليمي 2- تعزيز التنسيق الأمني والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتنفذ بجدية من خلال منظمة شنغهاي للتعاون والاتفاقيات الثنائية الأخرى 3- التمسك بمبدأ المنفعة المتبادلة والثقة لتسريع التعاون العملي من خلال توسيع الاستثمار 4- توسيع نطاق التبادل الثقافي وترسيخ الثقافة التقليدية الصداقات من خلال تشجيع الاتصالات بين الثقافية والإعلامية، والفئات الأكاديمية والسياحية والاجتماعية [3].

(1) بهلول جابر الحسيناوي، التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية، (مجلة حمورابي / بغداد)، العدد 33-34 السنة الثامنة شتاء - ربيع 2، 2020، ص199-200.

(2) SUN Zhuangzhi, The Relationship between China and Central Asia, p41 https://src-h.slav.hokudai.ac.jp/coe21/publish/no16_1_ses/03_zhuangzhi.pdf

(3) Ibid, P49.

بنت الصين استراتيجيتها على افتراض جوهري مفاده أن التنمية الاقتصاديّة هي المدخل الوحيد للتعامل مع مشكلات التطرف القومي والديني، ومن ثم أكدت على التعاون الاقتصادي الإقليمي التدريجي بين دول آسيا الوسطى وإقليم سيكيانغ الانفصالي، حيث وصلت قيمة التبادلات التجارية إلى مليارات دولارات. كما باشرت الصين بالعديد من المشاريع الثنائية مع دول آسيا الوسطى بمليارات الدولار، خاصة في مجالي النقل وبناء خطوط نقل النفط والغاز مثل مشروع نقل الغاز التركماني إلى الصين لمدة ثلاثين عامًا، على وفق اتفاق تم توقيعه في العاصمة عشق آباد 2006. وفي الأخير يمكن القول إن الصين تركز على الجانب الاقتصادي أملًا في أن تمهّد التطورات على المدى البعيد للقيادة الصينية للتعاون الأمني الأسيوي[1].

ولذلك خلال العقود الثلاثة الماضية، أصبحت الصين شريكًا رئيسيًّا لدول «ستان» لدرجة بدا معها من المستحيل تخيل التنمية المستقبلية للمنطقة دون التعاون مع بكين التي بدورها تنظر إلى المنطقة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من أمن واستقرار المناطق الغربية لها بسبب القرب الجغرافي، علاوة على ذلك، فإن موقع آسيا الوسطى يجعلها جزءًا من مشاريع العبور البري لمبادرة الحزام والطريق التي تربط الصين بأوروبا والشرق الأوسط، كما تدرك الصين مدى غنى تلك الأراضي بالموارد الطبيعية وخاصة في مجال الطاقة[2].

تشارك كازاخستان في الممر الاقتصادي الجديد للجسر البري الأوروبي الآسيوي التابع لمشروع SREB، والذي يربط الصين بأوروبا عبر روسيا، وتلقت البلاد استثمارات صينية كبيرة ووافقت على دمج مبادرة الحزام والطريق الصينية مع مبادرة نورلي زول الاستراتيجيّة، ووقعت في العقود الماضية اتفاقيات باستثمارات بلغت 33 مليار دولار. فضلاً عن إن كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان أعضاء إقليميون في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، كما حصلت الصين على قاعدة عسكرية استراتيجية في طاجيكستان، واكتسبت إمكانية مراقبة ممر واكان. وفيما يتعلق بالقوة الناعمة، فإن الحصول على وظيفة في الشركات التابعة للصين أسهل في معرفة اللغة الصينية، نتيجة لذلك، زاد نجاح المؤسسات الصينية في آسيا الوسطى، وتقدم بكين العديد من المنح الدراسية.[3]

وعليه ,فإن الصين جاذبة لدول آسيا الوسطى لأنها توفر لها نموًا اقتصاديًا، وعلى عكس

(1) قدوري عز الدين، المصدر السابق، ص56.

(2) فراس بورزان التنافس الدولي في آسيا الوسطى، هل هي لعبة كبرى جديدة؟ 5 اكتوبر / تشرين الأول 2022، (مركز الجزيرة للدراسات). https://studies.aljazeera.net/ar/article/5472

(3) Silvia Boltuc; op.cit

روسيا، فإن لديها اقتصادًا متنوعًا وقويًا يمكن من خلاله تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر - على الرغم من إن الفوائد الاقتصاديّة لهذه المشاريع غالبًا ما تعود إلى الصين. [1]

وتؤكد بكين أن حجم تجارتها مع كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وصل إلى 70 مليار دولار في 2022، وسجّل نمواً بنسبة 22 في المئة خلال الفصل الأول من 2023 بالمقارنة مع الفصل نفسه من العام الماضي. كما باتت آسيا الوسطى أساسية بالنسبة لمبادرة الحزام والطريق الصينية البالغة قيمتها تريليون دولار والتي تعد أبرز مشروع جيوسياسي في عهد شي جين بينغ[2].

ومن خلال ما تقدّم، تركز الصين جهودها لتحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال القوة الاقتصاديّة، وليس الأدوات العسكريّة أو الأمنية، على عكس موسكو، فالصين ليست حريصة على إبراز نفوذها الجيوسياسي أو ادعاء إلى المنطقة كجزء من «مجال نفوذها المتميز» وإنما الحفاظ على التأثير في بحر الصين الجنوبي أهم بكثير بالنسبة لبكين وعرض قوتها في آسيا الوسطى. كما تسعى إلى إنشاء منطقة استقرار حول منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي المضطربة والضعيفة التطور في غرب الصين، موطن سكان الأويغور المسلمين الأتراك. هذا يشير إلى أن مصالح الصين في المنطقة إلى حد كبير تنبع من حاجتها إلى إبقاء غرب الصين هادئًا، ولتنمية اقتصادها، وربطها بشكل أوثق ببقية الصين وخارجها. من الواضح أن جزءًا من هذه السياسة يتضمن أيضاً اكتساب نفوذ في الجوار الدولي لمساعدة بكين في التأثير على مقارباتها تجاه شينجيانغ وأقليات الأويغور في الشتات عبر آسيا الوسطى.[3]

---

(1) John E. Herbst and Andrew D’Anieri; The US can help Central Asia avoid China’s awkward embrace, atlantic council, May 20, 2023 https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-us-can-help-central-asia-avoid-chinas-awkward-embrace/

(2) الرئيس الصيني يعلن «حقبة جديدة» في العلاقات مع آسيا الوسطى، (العربي الجديد)، 18 مايو 2023. https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86%D8%AD%D9%82%D8%A8%D8%A9%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89

(3) Paul Stronski and Nicole Ng; COOPERATION AND COMPETITION Russia and China in Central Asia, the Russian Far East, and the Arctic, Carnegie Endowment for International Peace, 2018, p10.

الهدف الصيني الثاني في آسيا الوسطى هو إيجاد أسواق خارجية للشركات الصينية الناشطة في مجال البناء وتطوير البنية التحتية، مثل جزء من استراتيجية Go Out في الصين. ويخلق فرصًا للشركات الصينية والعاملين في الخارج، على الرغم من أن الشركات الروسيّة حريصة أيضاً على تقديم عطاءات على مختلف البنية التحتية لمشاريع في آسيا الوسطى، أيضاً القطاع مزدحم بالفعل باليابانيين، كيانات كورية جنوبية وتركية وكيانات أخرى، كثير منها أكثر تنافسية من نظرائهم الروس. هذا المجال المزدحم يساعد على تقليل احتمال الاحتكاك التجاري المباشر بين روسيا والصين. الهدف الثالث لبكين - والذي يظهر بشكل واضح في مبادرة الحزام والطريق - هو بناء وسائل النقل والشبكات التي يمكن أن تساعد في دعم تدفقات الصادرات الصينية؛ ترى الصين هذا على أنه مشروع طويل الأجل من شأنه أن يساعد في تطوير معظم مناطق الصين الغربية وربطها عبرَ شبكة من السكك الحديدية والطرق مع الأسواق العالمية الرئيسة في السنوات القادمة.[1]

ورغم هذه الدوافع الاقتصاديّة للتحرك الصيني نحو آسيا الوسطى فإن الجوانب السياسيّة والأمنية لهذا التحرك لا يمكن إغفالها، فأمنيًا استطاعت بكين أن تقنع دول آسيا الوسطى لممارسة ضغط على ناشطي المعارضة الإيغورية الذين يكافحون من أجل حريات أكثر في إقليم شنغيانغ)تركستان الشرقية(، والتي بقيت تنشط في آسيا الوسطى، حيث تم استيراد بعض هذه القيادات مؤخرًا مما أثار غضب الكثير من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان. ومع حلول عام 2016، طرأ تغيير على الاستراتيجيّة السابقة للصين باتجاه السعي لوجود عسكري وأمني صيني مباشر في المنطقة. ففي هذا الإطار، اكتسبت كلٌ من طاجيكستان وقرغيزستان أهميّة خاصة في المصالح الصينية الأمنية بسبب قربهما من منطقة شينجيانغ وأهميتهما لمشاريع البنية التحتية للنقل المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، وأصبح واضحًا بالنسبة لبكين أن وجود نفوذ لها في هذين البلدين وضمان استقرارهما الداخلي، هما شرطان رئيسان لإنجاز مشاريع مبادرة الحزام والطريق بنجاح في مناطق أبعد في آسيا الوسطى [2].

إلى جانب إطار منظمة شنغهاي للتعاون التي تجمع الصين ودول آسيا الوسطى مع روسيا والهند وباكستان وإيران، فإن الصين سعت لإيجاد سبل إضافية للحوار رفيع المستوى والتواصل الإستراتيجي مع هذه الدول عبر إطلاقها، عام 2020، آلية اجتماع دورية لوزراء الخارجية في الصين ودول «ستان» تحت اسم مجموعة الصين زائد دول الدول الخمس(C + C5) في ثاني

(1) Ibid, p.11

(2) فراس بورزان، المصدر السابق.

اجتماعات المجموعة الذي عُقد في شيان، في 12 أيار (مايو) 2021، تحت عنوان (الانضمام إلى مصير مشترك في المستقبل (، قدم الرئيس الصيني مقترحات لزيادة التعاون الإقليمي في المجال التنموي والتبادل التجاري والتوسع في الاستثمار في صناعة ونقل الطاقة ومجالات التكنولوجيا الفائقة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة، كما أعلن أن الصين ستقدم في السنوات الثلاث المقبلة 500مليون دولار أميركي مساعدة لهذه الدول لدعم مشاريع تنموية وطنية؛ كما ستقيم 5000 دورة تدريبية لمساعدة البلدان على تنمية الصحة وتخفيف حدة الفقر وتحسين الزراعة والتواصل، وتطوير المواهب المهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات في مختلف المجالات وكذلك تخطط في السنوات الخمس المقبلة، لتقديم 1200 منحة حكومية إلى دول آسيا الوسطى الخمس، وتنظيم أنشطة مثل مهرجانات سياحية وفنية وورشات تدريب للقادة الشباب هناك[1].

فيما يخص الجوانب ذات الصلة بالرؤى الاستراتيجيّة فإنَّه لا يمكن إغفال المخاوف الصينية من تنامي الوجود الأمريكي في المنطقة بشكل مباشر وعلى حدودها الغربية) قيرغيرستان-أوزبكستان (، من أجل ذلك عملت الصين على تقوية الروابط مع دول آسيا الوسطى وروسيا للحد من التغلغل في المنطقة والذي يتخفى وراء أقنعة تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصاديّة ونشر الديمقراطيّة، حيث تعتبر الصين هذه المسائل مبررات أمريكية للتدخل غير المقبول على الإطلاق في شؤونها الداخلية، فالتهديد المتنامي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكيّة عليها انطلاقًا من أراضي آسيا الوسطى يتمثل في الاستثمار الأمريكي في النزعة الانفصالية في إقليم التبت وسينكيانغ. كما يشكّل أمن الطاقة الاستراتيجي أحد الرهانات السياسيّة للصين، والتحديات الخطيرة للتواجد الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي دفع الصين إلى اعتبار أمن الطاقة من أكبر المصالح الصينية التي يجب الدفاع عنها، وإضافة إلى هذه الدوافع فهناك عوامل أخرى فرضت على صانع القرار الصيني هذا الاهتمام المركزي بالمنطقة أبرزها ما يأتي:

1 ـ مخاوف بكين من تأثير صعود النزعة القوميّة والدينية في دول آسيا الوسطى الإسلامية، وما يتصل بها من صراعات على استقرار إقليمها الغربي المتاخم لهذه الدول)إقليم سينكيانغ) والمعروف تاريخيًا باسم تركستان الشرقية، حيث تعيش غالبية مسلمة ترتبط بروابط إثنية وثقافية ولغوية مع سكان آسيا الوسطى، وتنشط نحو خمس حركات انفصالية إسلامية بحسب اعتراف نادر من بكين سنة 2003.

(1) المصدر نفسه.

2 ـ القلق من امتلاك بعض دول آسيا الوسطى لترسانة من الأسلحة النووية والباليستية الموروثة من الحقبة السوفياتية ولاسيّما كازاخستان التي ورثت الجزء الأكبر منها بعد روسيا، وعملت بكين وقتها علاقات مع قوى أخرى لدرء مخاطر وجود تلك الأسلحة في أيدي كيانات ناشئة ومضطربة أمنيًا على القرب من أراضيها، الأمر الذي أفضى إلى توقيع بكين عام 1995 على معاهدة منع الانتشار النووي وتخلصها من أسلحة الدمار الشامل.

3 ـ حرص بكين على لعب دور في تنمية اقتصاديات المنطقة وربطها بالاقتصاد الصيني ليس؛ لأن ذلك من شأنه ضمان الاستقرار وكبح جماع التطرف بدافع الفقر والإحباط وتأمين إمدادات الطاقة من آسيا الوسطى إلى الصين دون معوقات فحسب، وإنما أيضاً بسبب ما سيتمخض عن التنمية من أسواق للصادرات الصينية، وبالتالي مصادر جديدة وقوية للدخل، ومن ناحية أخرى فإن التنمية وما يرافقها من استقرار يعني إمكانية استغلال الصين لآسيا الوسطى كمعبر أقصر لتجارتها مع دول الإتحاد الأوربي التي تشهد نموًا مضطردًا في السنوات الأخيرة، واستعمال دول المنطقة لمنافذ الصين البحرية في التصدير إلى اليابان وكوريا [1].

- **الاتحاد الأوروبي**

بعد تفكك اتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السوفياتية، وعلى الرغم من النجاح القليل، دعمت دول الاتحاد الأوروبي الجهود التي من شأنها أن تشجع جمهوريّة آسيا الوسطى على الانتقال إلى النمط الغربي السياسي والاقتصادي، الاتحاد الأوروبي لا يزال يمول المشاريع التي من شأنها أن تسهم في تعزيز المؤسسات الديمقراطيّة وسيادة القانون وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر، كما يولي الاتحاد الأوروبي أهميّة إلى المنطقة وتطوير التعاون في مكافحة التهديدات مثل التطرف الديني، انتشار الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات. ويمثّل الانقطاع الجغرافي للاتحاد الأوروبي عن المنطقة عقبة أمام المزيد من الاقتصاد التعاون والوصول إلى موارد الطاقة في المنطقة، لذلك يتطلع الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى الاستفادة من الاتصال المعزز بالمنطقة في شكل مبادرة الحزام والطريق في الصين. [2]

(1) قدوري عز الدين، المصدر السابق، ص58-60.

(2) Adem Çakır, op.cit p75-94..DOI: 10.26650/jes.2020.005 Research Article / Araştırma Makalesi

هناك برنامجان قيد التشغيل سابقًا تابعان للاتحاد الأوروبي يستمران في العمل: TRACECA ممر النقل في أوروبا (Central Asia-TRACECA) يهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصاديّة والتجارة والاتصالات بين أوروبا القوقاز وآسيا؛ INOGATEنقل النفط والغاز عبر الولايات إلى أوروبا، الذي يتعامل مع مشاكل إمدادات الطاقة في أوروبا عن طريق موارد النفط والغاز في بحر قزوين [1].

تأسيسًا على ما تقدَّم أشار وزير الخارجية الألماني السابق فرانك فالتر شتاين ماير، إلى أنه يجب أن تتحدد سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة في عاملين: آسيا الوسطى سوق ضخم وفي الوقت نفسه، مصدر كبير للطاقة لأوروبا ومنذ ذلك الحين، يعمل الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى في إطار هذه الاستراتيجيّة. وعليه, يحاول الاتحاد الأوروبي اجتذاب ما هو عملي لتنفيذ برامجها: موارد المنظمات الدوليّة - الأمم المتحدة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنظمة الدوليّة للهجرة وصندوق النقد الدولي..إلخ. ومنذ عام 2006، يعمل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لآسيا الوسطى في المنطقة حول تقديم المساعدة لآسيا الوسطى في مكافحة الاتجار بالمخدرات والفقر، القانون، تطوير التدريب على الإنفاذ، وبناء طرق جديدة، وخطوط أنابيب النفط والغاز [2].

وركز الاتحاد الاوروبي على موضوع نشر الديمقراطيّة، والمفترض أنّ هذه الديمقراطيّة تستهدف المساعدة في الانتخابات والأحزاب السياسيّة وجماعات المجتمع المدني، بهدف ترجيح كفة التوازن لصالح الديمقراطيين في الدول غير الديمقراطيّة. في هذا التفسير، لا ترتبط الديمقراطية فقط بـ إجراء انتخابات «حرة ونزيهة» ولكن يجب أن تنطوي على تحول مجتمعي أوسع ينطوي على بناء الدولة والأمة أولاً وقبل كل شيء. وقد جمع الاتحاد الأوروبي هذه التصورات في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز مع التركيز على الدعم التنموي في كليهما، بينما ركز في المقام الأول بشأن الاستقرار والحد من الفقر والتنمية الاقتصاديّة في طاجيكستان وأوزبكستان، وقد اتبع ذلك بالتنسيق مع دعم العمليات الديمقراطيّة والانتخابية في جورجيا وقيرغيزستان[3].

(1) Kanat Kaldybekovich Bazarbayeva, Zulpiharova Elmirab, Central Asian Knot Of World Politics, 2nd Cyprus International conference on Educational Research, (CY-ICER 2013), Procedia - Social and Behavioral Sciences 89 (2013) 98 – 111, Available online at www. sciencedirect,p106

(2) Ibid,p106

(3) Nicklas Norling and Svante Cornell; The Role Of The European Union In Democracy-

في عام 2019، اعتمد الاتحاد الأوروبي رسالة مشتركة إلى البرلمان والمجلس الأوروبي بعنوان «الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى: فرص جديدة لشراكة أقوى» من بين أهدافها: حشد مجموعة واسعة من سياسات وأدوات الاتحاد الأوروبي، وتوجيه برمجة تنمية الاتحاد الأوروبي التعاون والمساعدة، تكثيف التعاون مع آسيا الوسطى على الحدود المتكاملة الحديثة الإدارة، وتوسيع جهود التعاون الإقليمي إلى أفغانستان، والبحث عن مزيد من السبل لتكثيف التعاون مع المنطقة في مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات، مما يعزّز أجندة إقليمية للمياه والسلام والازدهار، وعند الرجوع إلى الأسباب الرئيسة لاهتمام الأوروبيين بالنمو الاقتصادي والاستقرار والأمن في آسيا الوسطى نجد:

- تتيح آسيا الوسطى للاتحاد الأوروبي إمكانية الوصول إلى آسيا دون المرور عبر الأراضي الروسيّة، وتعمل آسيا الوسطى حاليًا على تمكين القطارات الصينية والأوروبية من نقل البضائع بين بلدانها، إضافة إلى شراكتهم الاقتصاديّة، في المقابل، تجني دول آسيا الوسطى عائدات إضافية من خلال رسوم العبور، والتي تعود بالفائدة على مشاريع تطوير البنية التحتية الخاصة بهم.
- يستورد الاتحاد الأوروبي مصادر الطاقة من آسيا الوسطى، وبالتالي تطوير العلاقات الاقتصاديّة بين دولتين، وتوفر كازاخستان حوالي 8 % من نفط الاتحاد الأوروبي. أيضاً يعمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي بنشاط في المنطقة لتقديم القروض والدعم المالي لدول آسيا الوسطى. وقدم بين عامي 1991 و2011، الاتحاد الأوروبي حوالي 7.15 دولار مليار دولار في شكل قروض واعتمادات لتلك، وعليه ,تلعب آسيا الوسطى دورًا حيويًا في دور الناتو لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، وخاصة في حركة القوات للدول، علاوة على ذلك يشارك الاتحاد الأوروبي في تعزيز أمن آسيا الوسطى من خلال وقف تدفق المخدرات من أفغانستان، ولتسهيل ذلك، أنشأ الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الوسطى منصة منفصلة رفيعة المستوى بين عامي 2013 و2019، وخصص الاتحاد الأوروبي 1.2 مليار دولار مساعدات للمنطقة لتسهيل هذه العملية، أيضاً دبلوماسية القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي في مجال التعليم، إذ

Building In Central Asia And The South Cauasus, 2016 International Institute for Democracy and Electoral Assistance, International IDEA, p4-5 www.idea.int

يحاول الاتحاد الأوروبي أيضاً تعزيز الديمقراطيّة وتحسين حقوق الإنسان في دول آسيا الوسطى بمساعدة من التعليم، وتقدم المنح الدراسية للطلاب من المنطقة، وتساعد الجامعات الإقليميّة من خلال زيادة برنامج إيراسموس بلس حول تنفيذ مشاريعهم لتحديث جامعاتهم فرص للعلماء لتنفيذ أبحاثهم بمساعدة Horizon و-Erasmus plus وMarie برامج Skłodowska-Curie وتم تقديم ما لا يقل عن 250 منحة دراسية لطلاب آسيا الوسطى للحصول على درجة الماجستير في جامعات الاتحاد الأوروبي. وبلغت التجارة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى (2019، بالدولار الأمريكي) 86 مليار كازاخستان 29 مليار قرغيزستان 516 مليون طاجيكستان 255 مليوناً تركمانستان 1.1 مليار أوزبكستان 3.2 مليار دولار[1].

هذا يعني أن الاتحاد الأوروبي أعلن عزمه على إقامة علاقات متكافئة ليس فقط مع دول آسيا الوسطى الرئيسية - كازاخستان وأوزبكستان، ولكن أيضاً مع البلدان الأقل تقدمًا في المنطقة. ومن خلال الإشارة إلى الأهميّة الاستراتيجيّة، والتأكيد على أن «الاتحاد الأوروبي لديه مصلحة قوية في آسيا الوسطى المسالمة والديمقراطيّة والمزدهرة اقتصاديًا». وتحدد استراتيجية الشراكة الجديدة باتباع خطوات معينة: إقامة حوار سياسي إقليمي دائم بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى على مستوى وزراء الخارجية؛ إدخال «مبادرة التعليم الأوروبية» ودعم في تطوير مشروع «طريق الحرير» في آسيا الوسطى؛ تفعيل «مبادرات سيادة القانون في الاتحاد الأوروبي»؛ والحوار الدائم مع كل دولة في آسيا الوسطى حول حقوق الإنسان، بهدف تحقيق نتائج محددة؛ وأداء على أساس منتظم في «حوار الطاقة» مع دول آسيا الوسطى [2].

وقّع الاتحاد الأوروبي وأذربيجان مذكرة تفاهم وشراكة استراتيجية في مجال الطاقة كجزء من محاولة تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، وبالمثل، فإن سلسلة التوريد المتغيرة المطالب التي أثارها وباء كورونا أولاً والتي تسارعت بسبب الحرب التي حدثت على الاتحاد الأوروبي أعادت التفكير في الطرق اللوجستية لتجنب العبور عبر روسيا، وهناك خط الأنابيب المقترح عبر قزوين بدعم من الاتحاد الأوروبي، الذي يتوق لتأمين الوصول إلى آسيا الوسطى عبر خط أنابيب يتجاوز روسيا وإيران أيضاً. وعلى سبيل المثال، في 2022، قدمت شركة الشحن

(1) Nicklas Norling and Svante Cornell; op.cit

(2) فراس بورزان، المصدر السابق.

الدنماركية Maersk خدمة السكك الحديدية البحرية الجديدة طريقًا يربط بين آسيا وأوروبا عبر ما يسمى بالممر الأوسط عبر جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. وفي مجال الأمن، كان الاتحاد الأوروبي نشطًا أيضاً، فعقب اجتماع بين الرئيسان، نيكول باشينيان رئيس وزراء أرمينيا وإلهام علييف رئيس أذربيجان، على هوامش أول قمة للمجموعة السياسيّة الأوروبية، وافق البلدان على نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المدنية على طول حدودهم، وعلى الرغم من خلافاتهم، لا سيّما في السياسة الخارجية وقضايا الأمن الحالية فإن الوضع مهيّأٌ نظريًا للتعاون الوثيق بين تركيا والاتحاد الأوروبي، كما توقع بعض المحللين[1].

يجب على واشنطن أن تشجع الاتحاد الأوروبي على لعب دور أكثر حزماً في المجال الأمني، بما في ذلك برامج الشراكة من أجل السلام التابعة لحلف الناتو والعلاقات الثنائية لأعضائه. إن الانسحاب العسكري الكامل للولايات المتحدة من أفغانستان والمنطقة يعزز فقط هذا الهدف. إن إشراك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من شأنه أن يساعد الولايات المتحدة في صرف النظر عن معارضة أكثر صراحة من الصين وروسيا لزيادة التعاون العسكري بين دول الناتو ودول آسيا الوسطى، كما أنه سيساعد واشنطن على خفض التكاليف المرتبطة بعبئها العسكري العالمي والمساهمة في أي ترتيبات أمنية تكون سارية في المنطقة بعد الانسحاب من أفغانستان. إن المشاركة الإقليميّة للاتحاد الأوروبي أمر بالغ الأهميّة لواشنطن، ويجب أن تقوم الدبلوماسيّة الأمريكيّة بعمل أفضل في إقناع الاتحاد الأوروبي بتولي دور أمني إقليمي موسع في ظل الحرب في أوكرانيا، التي وقعت على أعتاب الاتحاد الأوروبي، وإمكانية نشوب صراع بين الدول في آسيا الوسطى[2]

## ثانياً: الفواعل الجنوبية المؤثرة (تركيا، إيران)

- **تركيا**

منذ التغيرات العالمية التي حدثت منذ أواخر الثمانينيات فصاعدًا، وجدت تركيا نفسها، بسبب روابطها التاريخيّة والثقافية والعرقية واللغوية القوية، في قلب المنطقة الأوراسية - وهي نقطة محورية في الجغرافيا السياسيّة العالمية. يمكن القول إن ظهور ثماني دول

(1) Sinem Adar, Turkeys Eurasian Ambitions At A Time Of Geopolitical Uncertainty, CEPS EXPLAINER, 2022, p3. https://cdn.ceps.eu/wp-content/uploads/20222022/11/-05_Turkeys-Eurasian-ambitions.pdf

(2) Roman Muzalevsky; op.citp85-86

مستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز إلى شمال شرق تركيا في نهاية الحرب الباردة، عزز دورها في العالم، ووفّر لتركيا فرصًا ومخاطر محتملة في المنطقة[1]، إذ لطالما رأى السياسيون الأتراك، لاسيّما الرئيس السابق تورغوت أوزال، أنَّ على تركيا توسيع نفوذها وأن تعمل على تعزيز أهميتها الاستراتيجيّة للغرب، واعتبر أنَّ وسط آسيا هو ميدانها الأساسي. [2]

وتجدر الإشارة إلى أن الاختراق السريع الذي قامت به تركيا في هذه المنطقة لم يكن ليتم بسهولة دون المساندة الأمريكيّة غير المشروطة، لتكون قوة استقرار في المنطقة وعاملاً موازناً لإيران. وفي هذا السياق يندرج القرار الأمريكي في شباط (فبراير) 1992 بالاعتماد على تركيا لتنظيم عملية «إعادة الأمل» لمساعدة الجمهوريّات الاشتراكيّة السابقة بآسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما دفع إيران لتصف تركيا بأنها «عميل للولايات المتحدة الأمريكيّة يسعى إلى فرض نموذج غربي على جمهوريّات آسيا الوسطى بهدف محو شخصيتها الإسلامية».[3]

وتراهن تركيا على الانتماء العرقي الذي يجمعها مع جمهوريّات وسط آسيا لتحويل منظمة الدول التركية من أهدافها القائمة على التعاون التقليدي إلى عالم تركي بمصير مشترك اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، ويمكن أن يتحوّل إلى قطب إقليمي مؤثر، خاصة أنّ دوله تحوز مواردَ طبيعية متنوعة. ويقع المقر الرئيس لمنظمة الدول التركية في إسطنبول، وتضمّ كلًا من تركيا وأذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان[4].

---

(1) Mustafa Aydın; Turkish Policy toward the Caucasus: Some General Considerations, Institut français d'études anatoliennes Institut français d'études anatoliennes Fransız Anadolu Araştırmaları Enstitüsü, https://books.openedition.org/ifeagd/1543

(2) هدى رزق، النفوذ التركي في آسيا الوسطى والقوقاز يصطدم بإيران وروسيا، (موقع الميادين)، 6 تشرين الأول 2021

https://www.almayadeen.net/articles/ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %86 %D9 %81 %D9 %88 %D8 %B0 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AA %D8 %B1 %D9 %83 %D9 %8A %D9 %81 %D9 %8A %D8 %A2 %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %88 %D8 %B3 %D8 %B7 %D9 %89 %D9 %88 %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %82 %D9 %88 %D9 %82 %D8 %A7 %D8 %B2 %D9 %8A %D8 %B5 %D8 %B7 %D8 %AF %D9 %85 %D8 %A8 %D8 %A5 %D9 %8A %D8 %B1 %D8 %A7 %D9 %86 %D9 %88 %D8 %B1 %D9 %88 %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A7

(3) عمار جفال، عرض وتحليل - علي القحيص، التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، (جريدة الرياض الالكترونية)، 19 مايو 2005م - العدد 13478

(4) انشغال روسيا بالحرب يفتح أمام أردوغان أبواب آسيا الوسطى، (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية)،13 - أكتوبر, 2022 https://mawsuea.net/294464/

ومن هنا، اعتمدت الاستراتيجيّة التركية تجاه دول آسيا الوسطى على عدَّة أدوات؛ **الأولى** تمثَّلت في تقديم أنقرة نفسها كوطن أم لشعوب المنطقة، خصوصًا منطقة آسيا الوسطى، التي تُعَدّ قوى إسلامية ذات ثقل سياسي واقتصادي في القارة الآسيوية، لدرجة أن تركيا لا تطلق على تلك المنطقة مصطلح آسيا الوسطى، وإنما تسميها تركستان تأكيدًا لهويتها الثقافية[1]. واعتمدت تركيا على صورتها المزعومة لدى جمهوريّات آسيا الوسطى المسلمة، بوصفها أنموذجًا للدولة العلمانية المنفتحة ثقافيًا، وهو ما تسعى أنظمة الحكم في الجمهوريّات الإسلامية إلى محاكاته منذ استقلالها عن الاتحاد السّوفيتي.

بينما تأتي **الأداة الثانية** لتركيا عبر الأداة الثقافية، التي استخدمت فيها أنقرة القواسم اللغوية المشتركة بينها وبين شعوب وسط آسيا، إذ لعبت بورقة اللغة في مجلس الدول الناطقة بالتركية، الذي يضم أربع دول من آسيا الوسطى؛ قرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان -كمراقب- وعلى الرغم من كون هذا المجلس يواجه معارضةً كبيرة داخل دول آسيا الوسطى المعتزَّة بهُويتها الثقافية الخاصة البعيدة عن الهويّة التركية، لكن تركيا لا تزال تهدف لاستغلال هذا المجلس لخدمة مصالحها الاقتصاديّة والتجارية مع دول تلك المنطقة. ومن هنا، استند النهج التركي إلى القوة الناعمة؛ للسيطرة على شعوب تلك المنطقة، من خلال الجانب الثقافي، إذ لا تزال تركيا تستخدم ورقة اللغة المشتركة، كما يتبدّى في خطابات الرئيس التركي أردوغان وحديثه عن «الوحدة التركية»، أو في الأهداف المرجوة من «مجلس الدول الناطقة بالتركية»، الذي ضمّ أذربيجان من جنوب القوقاز، وتركيا، إضافة إلى أربع دول من آسيا الوسطى؛ قرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان المُنضمّة في 2019، وتركمانستان التي ما زالت تحضر اجتماعات المنظمة بصفة «مراقب» فقط. ومع أن فكرتي «اللغة التركية» المشتركة و«الجالية التركية» تجدان ممانعة مجتمعية، بالذات لدى القوميين داخل دول الإقليم الحريصة على هويتها الثقافية واللغوية المتمايزة عن الهويّة والقوميّة التركية، فإن المبتغى من تكتلٍ كهذا هو بلا شك طموح تركي براغماتي، يرمي إلى التكامل الاقتصادي والتجاري لا إحياء المفاهيم القديمة أو المزاعم التاريخيّة من «وحدة الشعوب التركية».[2]

في حين ترتكز **الأداة الأخيرة** لتركيا على تعزيز الروابط الاقتصاديّة مع دول المنطقة، إذ إنَّ مبتغى التكامل الاقتصادي التركي يتمثَّل في احتكار الفرص الاستثمارية بآسيا الوسطى،

(1) آسيا الوسطى.. المصدر السابق.

(2) سلمان الوادعي، تركيا وإيران في آسيا الوسطى... ما تحت الرماد أسخن من الشعلة، (العربية Independent) سبتمبر 2021.

ومشاريع البنية التحتية، وزيادة معدلات التبادل التجاري مع دول الإقليم، لاسيّما أنَّ الأسواق هناك من الوجهات الأساسية المستهلكة للبضائع التركية؛ لذا تتزايد أهميّة آسيا الوسطى لتركيا في كون السيطرة على ممراتها تتيحُ السيطرة على الممرات البرية والجوية، التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين؛ وبالتالي على الأسواق الإقليميّة[1].

فقد ارتفعت صادرات تركيا إلى كازاخستان من 460 مليون دولار في عام 2005 إلى 979 مليون دولار في عام 2020، وإلى قرغيزستان من 90 مليون دولار إلى 416 مليون دولار في الفترة نفسها، وفي عام 2020، استوردت تركمانستان المنتجات التركية بقيمة 786 مليون دولار، مقابل 181 مليون دولار في 2005، بينما أصبحت أوزبكستان المركز الرئيسي كوجهة آسيوية للصادرات التركية. وزادت من 2005 إلى عام 2020، واردات أوزبكستان من تركيا من 151 مليون دولار إلى 1.15 مليار دولار. مع هذا فإن العلاقات التجارية مع تركيا لا تزال متواضعة نسبيًا. ففي عام 2019، تمثل تجارتها مع كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان أقل من 3% من إجمالي حجم التجارة التركي مع العالم،[2] وعليه مع جهودها الحثيثة لزيادة حجم التجارة مع جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، تهدف أنقرة إلى تحقيق أمرين في وقتٍ واحد. أولًا، تريد أن تقدم الشركات التركية ذات الفرص الجديدة في الخارج، وعلى هذا النحو، تحافظ على سياستها في دعم في الانتخابات هناك بدءًا من عام 2023، بالإضافة إلى ذلك، أبرزت الحرب تطلعات القيادة التركية للاستفادة منها في عمليات إعادة تشكيل سلسلة التوريد العالمية. وتعتقد أنقرة إن ذلك يوفر موقعًا لتركيا بين أوروبا وآسيا للبلاد وميزة تنافسية في أن تصبح «قاعدة لوجستية وإنتاجية»[3].

وعند الحديث عن دول القوقاز تتوافق العلاقات بين تركيا وأرمينيا أيضاً مع الخط الجديد للسياسة الخارجية التركية. إن هذا التحسن المحتمل في العلاقات بين تركيا وأرمينيا مهم لعدة أسباب. أولاً، قد يسمح لأنقرة بالتوسط بين أرمينيا وأذربيجان. ثانيًا، سيمثل أيضاً نجاحًا كبيرًا في السياسة الخارجية لتركيا ويعزز دور أنقرة الإقليمي. ثالثًا، ستظهر نظرة على خريطة

(1) غدي حسن قنديل، التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى، مجلة الدراسات الإيرانية دراسات وأبحاث علمية متخصصة، (المعهد الدولي للدراسات الايرانية)، السنة السادسة – العدد الخامس عشر – أبريل 2022.

(2) Toni Alaranta, Kristiina Silvan; Turkey In Central Asia Possibilities And Limits Of A Greater Role, FIIA BRIEFING PAPER, 2022.p5 https://www.fiia.fi/wp-content/uploads/202201//bp328_toni-alaranta-kristiina-silvan_turkey-in-central-asia.pdf

(3) Sinem Adar, op.cit,p2

المنطقة أن أرمينيا يمكن أن تكون موقعًا محتملاً لخط أنابيب نابوكو المستقبلي. علمًا أن هناك قرابة عرقية مع أذربيجان وما أعقب ذلك من ضغوط داخلية لدعم باكو في صراعها مع يريفان؛ ولها علاقة مشحونة تاريخيًا مع أرمينيا.[1]

هناك منطقة نزاع أخرى واهتمام صانعي القرار في السياسة الخارجية التركية هي جورجيا، إذ تصاعدت التوترات طوال ربيع 2008، بين جورجيا وروسيا، وأعلن أردوغان وقتها عن مبادرة دبلوماسية كبرى بعنوان «منصة الاستقرار والتعاون في القوقاز» ستجمع المنظمة بين أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وروسيا وتركيا، مع الأمم المتحدة كراعٍ، وسيكون هدفها تعزيز السلام والديمقراطيّة والاستقرار في المنطقة. [2]

بيْد أنَّ كلَّ تلك الأدوات لم تمنع الصعوبة التي لاقتها أنقرة مؤخَّرًا بتوسيع نفوذها في آسيا الوسطى لأكثر من عامل؛ **الأول** هو أنَّ حكام آسيا الوسطى لم يكونوا متحمسين للنموذج التركي بزعمه تحقيقَ الديمقراطيّة وخلقهِ اقتصادَ سوقٍ عالمي، **والثاني** يتعلق بقوة النفوذ الروسي في المنطقة، الذي أثبت أنه أقوى وأكثر ديمومةً من النفوذ التركي، إذ تأثَّرت دول آسيا الوسطى بقوة بالهويّة الثقافية الروسيّة بسبب الروابط التاريخيّة، في حين أنّ السبب **الثالث** يرتبط بالعائق الاقتصادي وانشغال أنقرة بالأزمة الاقتصاديّة التي تزداد حدَّتها. كلُّ هذه العوامل، قلَّلت من قدرة تركيا على إحراز التفوُّق السياسي والاقتصادي المنشود في آسيا الوسطى[3].

وعليه, هناك خمسة أسئلة محددة تستحق المزيد من الاستكشاف عند التنبؤ بنوعها عن الدور الذي قد تلعبه تركيا:

1 ـ إذا استمرت العلاقات الاقتصاديّة التركية ومنها الطاقة في آسيا الوسطى في التعمق، فهل ستتدخل بشكل حتمي في قضايا النزاع والأمن كوسيلة للحماية أم في محاولة لإرضاء الأنظمة الحاكمة، أم تتجنب التدخل في القضايا الحساسة واتخاذ موقف «محايد»؟

(1) Bayram Balci, Strengths and Constraints of Turkish Policy in the South Caucasus, https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-03460282 Submitted on 1 Dec 2021,p51-52

(2) M. Efe Çaman and M. Ali Akyurt; Caucasus and Central Asia in Turkish Foreign Policy:The Time Has Come for a New Regional Policy, TURKISH JOURNAL OF INTERNATIONAL RELATIONS, Vol. 10, No. 2-3, Summer-Fall 2011.P58. www.alternativesjournal.net

(3) غدي حسن قنديل، المصدر السابق.

2 ـ كيف ستوازن تركيا بين دعمها المعلن للمؤسسات الديمقراطيّة، مفهومة لدعم الاستقرار على المدى الطويل وإدارة الصراع، مع ما يبدو نهجًا عمليًا يركز على التعاون الاقتصادي والطاقة مع الأنظمة غير الديمقراطيّة؟ هل «النموذج التركي» له صدى في آسيا الوسطى اليوم؟

3 ـ إذا اختارت تركيا الانخراط في قضايا الصراع، فهل ستستخدم ميزانيتها المتزايدة للمساعدة في تعزيز السلام وبناء الدولة في آسيا الوسطى، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف؟ ما الأدوات الأخرى التي ستستخدم لتعزيز الاستقرار؟

4 ـ مع الانسحاب الكبير لقوات الناتو، ما هو الوضع الخطير إنْ تدهور الاستقرار في أفغانستان فهل يعني انخراط تركيا في قضايا الأمن لمنطقة آسيا الوسطى؟

5 ـ تتمتع تركيا بعلاقات تجارية متنامية مع الصين، واعتمادها في مجال الطاقة مع روسيا، وتحالف أمني تقليدي مع الولايات المتحدة، يجب أن تبدأ هذه القوى التنافس بقوة مع بعضها بعضًا في آسيا الوسطى، ما مدى أهميّة «المحور» الذي ستتخذه تركيا، وكيف ستموضع نفسها؟ [1].

وعليه، ينبغي أن تنتهج تركيا سياسات استراتيجية عملية منها: (1) إن هذه الدول نفسها سوف لن تقبل أي هيمنة إقليمية. (2) إن إدارة موسكو ولا سيّما في عهد فلاديمير بوتين لن تسمح لأيّة دولة بالسيطرة على منطقة آسيا الوسطى التي تعتقد أنها فناء خلفي قوي.(3) بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا (2016)، هناك تزايد في التقاء المصالح بين أردوغان وبوتين، يمكنهم العمل معًا فيما يتعلق بالتنمية في منطقة آسيا الوسطى. (4) يجب أن تحاول الإدارة في أنقرة حلّ النزاع بين أرمينيا وأذربيجان التي يمكن أن تقدما لها مباشرة الوصول إلى منطقة آسيا الوسطى. (5) في مجال السياسة، لا ينبغي للحكومة التركية أن تنغمس في العملية الديمقراطيّة في منطقة آسيا الوسطى. (6) يمكن لتركيا أن تعزز علاقاتها الاقتصاديّة مع الدول الآسيوية من خلال تقديم مساعدات اقتصادية كافية لهم ومساعدتهم في استغلال مواردهم الطبيعية. (7) يجب أيضاً التأكيد على أنه إلى جانب القواسم المشتركة، هناك أيضاً اختلافات في الثقافة [2].

(1) Thomas Wheeler; Turkey's role and interests in Central Asia, SAFERWORLD OCTOBER 2013, p11-12, www.saferworld.org.uk

(2) Zeeshan Fida; Central Asia's Place in Turkey's Foreign Policy, Policy Perspectives, Vol. 15, No. 1 (2018), pp. 113-125 Published by: Pluto Journals Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.13169/polipers.15.1.0113, p122-123

إن بحث تركيا عن زيادة الاستقلال الاستراتيجي وتفضيل دول آسيا الوسطى لسياسة خارجية متعددة القطاعات من شأنها أن تمكّنها من مقاومة هيمنة أي قوى هو العامل الوحيد الأكثر أهميّة على المدى الطويل الذي يجلب تركيا ودول المنطقة إلى تعاون أوثق. ومع ذلك، فإن افتقار أنقرة إلى القوة الاقتصاديّة القوية، وامتداد سياستها الخارجية فوق طاقتها، يعني أنه ستكون هناك عقبات عندما يتعلق الأمر بصعود تركيا. إضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن كلاً من تركيا والجمهوريّات التركية غالبًا ما تتحدثان بحرارة عن العلاقات الثنائية القائمة على التراث العرقي والثقافي المشترك، تظل تركيا مجرد خيار واحد من بين خيارات أخرى حيث تحاول دول المنطقة تنويع خيارات سياستها الخارجية.[1]

عندها ستكون الخريطة السياسيّة المتوقعة للمنطقة لعام 2050 مماثلة لتوقعات فريدمان، في كتابه إن دعم الولايات المتحدة لتركيا كقوة موازنة لسياساتها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط أمر ضروري، إن دعم الولايات المتحدة لتركيا كقوة موازنة معاكسة لسياساتها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط هو جزء أساس من استراتيجيتها العالمية، من أجل خلق قوة معاكسة للتأثير الاستراتيجي الروسي على النفط والغاز، وعليه, فإن الدعم الأمريكي لموارد الدعم الأمريكي لتركيا أمر بالغ الأهميّة [2].

ويرى المراقبون أن الرئيس التركي نجح في استثمار انشغال روسيا بالحرب والتحرك في مجالها الحيوي، بالتركيز على الجمهوريّات الإسلامية التي تمتلك إمكانيات كبرى، خاصة في مجال الطاقة، والسعي لتوطيد علاقاتها البينية داخل «العالم التركي» الذي يسعى أردوغان لتحويله إلى قوة اقتصادية كبيرة خادمة لاقتصاد بلاده، وهي منطقة مثار تنافس بين روسيا وتركيا، بالرغم مما يبدو في الفترة الأخيرة من تهدئة بينهما بسبب تطورات الحرب الروسيّة – الأوكرانية. وتعمل أنقرة على الاستفادة من الأزمة التي نشبت بين الغرب وروسيا بسبب الحرب التي شنتها الأخيرة على أوكرانيا، وتقليص إمدادات الغاز الروسي نحو أوروبا، لتكون بوابة لمرور غاز آسيا الوسطى إلى أوروبا.[3]

---

(1) Toni Alaranta, Kristiina Silvan; op.cit,p8

(2) Ahmet Salih İkiz, Economic Expectations for Turkey, Central Asia and Caucasus Beyond 2050, INTERNATIONAL CONFERENCE ON EURASIAN ECONOMIES 2015, SESSION 6A: International Relations,p123.

(3) انشغال روسيا بالحرب يفتح أمام أردوغان أبواب آسيا الوسطى، (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية)،- 13 أكتوبر,2022 https://mawsuea.net/294464/

- **إيران**

عند الحديث عن عوامل السياسة الخارجية الرئيسية اتجاه آسيا الوسطى تسترشد سياسة إيران تجاه المنطقة بخمسة عوامل رئيسة:

أولاً: الأمن القومي الإيراني. ثانياً: منع النشاط المناهض للنظام الأذربيجاني الإيراني والأقليات التركمانية. ثالثًا: العلاقات الإيرانية مع أطراف ثالثة، وعلى رأسها تركيا وروسيا. رابعاً: دور إيران القيادي وتكاملها الإقليمي والنقل وتجارة الطاقة الطرق. خامسًا وأخيرًا الفوائد الاقتصاديّة[1].

وعليه، ويمكن تلخيص التواجد الإيراني في المنطقة في: التقارب الجغرافي، بحر قزوين الواقع على الحدود الشمالية لإيران، وبالتالي تشترك إيران مع تركمانستان وكازاخستان في أراضيها، وكذلك الحدود المشتركة مع تركمانستان. يوفر هذا القرب الجغرافي ميزة مهمة لإيران في علاقاتها مع جمهوريّات آسيا الوسطى، من حيث الاستعداد للعمل كحلقة وصل بين هذه الجمهوريّات والعالم الخارجي من خلال إنشاء مجموعة من شبكات النقل البري سواء على الطرق أو السكك الحديدية.[2]

وعليه، انطلقت إيران في مقارباتها الخارجية تجاه آسيا الوسطى من مقتضيات الأمن والتنافس الإقليمي، إذ بادرت بالاعتراف بدول الإقليم منذ استقلالها، علّها تحقق هدفين اثنين، الأول محاولات قطع الطريق على القوى الإقليميّة الأخرى من أن تستغل الفجوات السياسيّة وتحظى بنفوذ ثقافي أو أيديولوجي له وزنٌ في ما تعده إيران مجالاً حيوياً باتجاه الشمال من محيطها الجغرافي. والثاني يحاول جاهداً تقليل المخاطر الأمنية الناجمة من اختراقات القوى الدوليّة مثل الولايات المتحدة الأميركية أو روسيا، وكذلك قوى إقليمية أخرى مثل تركيا ودول الخليج، وأيضاً كيان إسرائيل المحتل. فضلاً عن ذلك تنبهت إيران إلى الخلل المنهجي لديها، وعدّلت من سياساتها لتتحول إلى بناء الشراكات الاقتصاديّة وزيادة معدلات التجارة كمداخل براغماتية نحو الإقليم الوسط آسيوي. وحققت إيران بهذا مكاسب اقتصادية وقفزات تجارية

(1) Brenda Shaffer; Iran's policy toward the Caucasus and Central Asia, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Joint Cente, Feature Article August 17, 2022, p2

(2) Saltanat Jakubayeva, Duman Zhekenov; Geopolitical interest of Iran in Central Asia, Al-Farabi Kazakh National University See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/346094765, September 2019, p43 file:///C:/Users/Alticany/Downloads/Geopolitical_interest_of_Iran_in_Central_Asia.pdf

ملموسة في شراكاتها مع دول مثل تركمانستان المحاذية لها، وطاجيكستان، وأوزبكستان، فضلاً عن بلوغ تجارتها لمستويات لا بأس بها مع قرغيزستان وكازاخستان. ولأنّ دول آسيا الوسطى ذات جغرافية حبيسة ومنحسرة عن الوصول إلى المياه والبحار المفتوحة، فأهم مقترحات التنمية التي تطرحها إيران هي توفير ممر للطاقة لنقل صادرات دول المنطقة عبر الأراضي الإيرانية باتجاه الخليج العربي، ومن ثم إلى الأسواق العالمية جمعاء. ويبقى أن نشير إلى وطأة العقوبات الأميركية المفروضة على إيران منذ منتصف عام 2018، والتي مثلت تطويقاً للاقتصاد الإيراني وحدّت من سبل نمو العلاقات الاقتصاديّة مع دول آسيا الوسطى [1]

وعلى الرغم من ميزة الجوار الجغرافى المباشر مع دول آسيا الوسطى، إلا أن علاقاتها لا تخلو من عوائق، يعود بعضها إلى اختلاف المشارب الثقافية والبعض الآخر إلى تخوّف هذه الدول من امتداد الأصولية الإسلامية إليها.

وعلى سبيل المثال فعلى الصعيد الثقافي اتبعت إيران منهجًا حذرًا لسببين، الأول: هو عدم اشتراكها في الجذور الثقافية مع دول المنطقة. والثاني: يعود إلى خشيتها أن يتم تفسير أي نشاط ثقافي واسع لها على أنه محاولة لنشر الأصولية الإسلامية، وهو ما قد ينعكس سلبًا على استراتيجيتها وأهدافها في المنطقة. وبناء على ذلك ركزت إيران جانبًا كبيرًا من تفاعلاتها الثقافية مع طاجيكستان، فتم تأسيس منظمة اللغة الفارسية. كذلك وقّعت اتفاقية للتعاون في مجال البث الإذاعي والتليفزيوني معها، تصل بموجبها المواد الإعلامية الإيرانية إلى الأخيرة. وحرصًا منها على النفاذ إلى الجمهوريّات الأخرى ذات الأصول التركية دخلت إيران في منافسة مع تركيا في إحياء الرموز التاريخيّة، وخاصةً ما يتصل منها بالتراث الفارسي، من قبيل ذلك التعاون الإيراني التركماني في جمع وتوثيق الرموز الثقافية الفارسية في الفترة ما بين القرنين التاسع والثاني عشر الميلاديين، كما نجحت في إقناع أوزبكستان في إدخال مقرر لتعليم اللغة الفارسية في عدد من مدارسها ومعاهدها العليا [2].

---

(1) سلمان الوادعي، تركيا وإيران في آسيا الوسطى... ما تحت الرماد أسخن من الشعلة، (20عربية Independent) سبتمبر 2021.

(2) ياسمين السيد هاني، توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى، (مركز الحضارة للدراسات والبحوث)، 6 سبتمبر، 2016

https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7

ومن المرجح أن تسعى إيران إلى استغلال موقعها الجغرافي في مواجهة آسيا الوسطى عند التفكير في طرق تصدير جديدة لنفطها وغازها. كما ستتنافس مع آسيا الوسطى على الاستثمار الأجنبي، وبالنظر إلى حجمها وموقعها وإمكاناتها في مجال الطاقة، فمن المحتمل أن تتمتع ببعض المزايا الرئيسة في ذلك. ويُعد احتمال عودة إيران للخروج من عزلتها واستئناف العلاقات مع جيرانها في آسيا الوسطى تطورًا جديدًا في الجغرافيا السياسيّة للمنطقة ويقدم فرصًا وتحديات جديدة. (1)

وفي ضوء هذا، اعتمدت إيران في منهجيتها الجديدة على عدَّة أدوات، **الأولى** تعلقت باستغلال الأبعاد الثقافية والدينية المشتركة للتقارب من تلك الدول، غير أنّ تلك الوسيلة كان هدفها الأكبر الضغط على الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها في المنطقة، بينما ارتبطت **الأداة الثانية** للمقاربة الإيرانية بتعزيز العلاقات الخارجية مع هذه الدول، بعد إدراك طهران أنَّ التقارب الديني يواجه مخاوف كبيرة من تنامي الدور الإيراني وسط آسيا، فيما كانت **الأداة الثالثة** لتعزيز نفوذ إيران في دول آسيا الوسطى هي التعامل بواقعية مع تلك الدول، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي، وتقوية شبكة المصالح المتبادلة بين الجانبين(2).

وعليه، فإن إيران تمتلك فرصًا لتوسيع نطاق تأثيرها نحو آفاق جديدة، والتموضع في صلب عمليات انتقالية اقتصادية وسياسية طويلة الأمد. وفيما تسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جاهدَين لاستنباط خيارات حيوية من أجل الضغط على روسيا، قد يتبيّن أن الأزمة الأوكرانية هي ذات فائدة لطهران لإعادة ضبط استراتيجيتها الآخذة في التطور في هذه المنطقة الشاسعة والغنيّة بالموارد.(3)

أما في القوقاز فقد ارتكزت السياسة الإيرانية تجاها على عدد من العوامل، ووضعت نصب عينيها على تحقيق مجموعة من الأهداف وفي مقدمتها:

1 ـ تعزيز مصالح إيران الاقتصاديّة في دول منطقة القوقاز، وتنمية التعاون مع هذه الدول، والاستفادة منها كأسواق جديدة للصادرات الإيرانية وكمعبر أيضاً إلى البحر الأسود ثم إلى دول أوروبا، فضلاً عن استثمار موقع إيران الجغرافي كحلقة وصل بين

(1) Eugene Rumer; op.cit

(2) غدي حسن قنديل، المصدر السابق، ص6.

(3) آغا حسين، الانقطاع في العلاقات الغربية-الروسية على خلفية الأزمة الأوكرانية قد يتيح لإيران فرصة لتعزيز مكانتها في أوراسيا، (موقع معهد كارنيجي للدراسات)،7 تموز/يوليو 2022
https://carnegieendowment.org/sada/87458

منطقة القوقاز والخليج العربي والاستفادة منه كطريق لعبور صادرات دول القوقاز إلى دول الخليج العربي ثم إلى دول العالم.

2 ـ تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي في دول القوقاز، والحيلولة دون نشوب الصراعات العرقية والتي قد تهدد وتنعكس على أمن إيران واستقرارها، إذ ما يقلقها ليس ما تشير إليه من فتح الطريق أمام تثبيت قواعد إسرائيلية، تتجسّس عليها من مناطق الحدود مع أذربيجان، ولا مجموعات مفترضة لداعش تستهدف أمنها القومي عبر الأراضي الآذرية، بل احتمال موافقة باكو على إنشاء قواعد عسكرية تركية روسية رسميّة داخل أراضيها في إطار التنسيق الإقليمي الجديد [1].

3 ـ الخروج من العزلة السياسيّة الدوليّة المفروضة على إيران، عن طريق البحث عن شركاء إقليميين بين دول منطقة القوقاز وهو ما تجسد أساسًا في روسيا الاتحاديّة وأرمينيا، كاتجاه مضاد للسياسة الأمريكيّة التي اعتمدت على تركيا وأذربيجان في توسيع نفوذها في هذه المنطقة وتأتي جمهوريّة أذربيجان في مقدمة الاهتمامات الإيرانية لاعتبارات أساسية تمس بالوحدة الإيرانية وأهمها: التداخل الاثني، إذ يوجد نحو 6 ملايين أذري في إيران، 60 % منهم لا يتكلمون الفارسية، إضافة إلى الحدود المشتركة وانتشار المذهب الشيعي. وتتخوف إيران من إحياء المطالب التاريخيّة بتوحيد الشعب الأذري، ولذا اتسم تحركها برفض الطرح التاريخي حول تقسيم (أذربيجان الكبرى)، وتغليب البعد المذهبي الديني على البعد القومي، والتدخل الدبلوماسي من أجل تسوية النزاعات، لا سيّما النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والدعم المالي للعديد من المنظمات الثقافية والاجتماعية وحتى السياسيّة العاملة في أذربيجان، حتى إن سلطات باكو اتهمت إيران بالعمل على فرض النموذج السياسي الإيراني.[2] وهذا هو السبب الرئيس في حالة العلاقات السيئة بين إيران وأذربيجان [3].

---

(1) سمير صالحة، إيران: هل تعلن الحرب في القوقاز؟ (ترك برس)، 7 أكتوبر 2022
https://www.turkpress.co/node/85564

(2) عمار جفال، عرض وتحليل - علي القحيص، التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، (جريدة الرياض الالكترونية)، 19 مايو 2005م - العدد 13478.

(3) Iranian Influence In The South Caucasus And The Surrounding Region, Hearing Before The Subcommittee On Europe And Eurasia Of The Committee On Foreign Affairs House

وأيضًا إقامة علاقات مع جورجيا على الرغم من إن هذا التعاون صعب للغاية، على النقيض من أذربيجان وأرمينيا، فجورجيا ليست لديها قواسم مشتركة مع إيران، ولكن هناك العديد من الاعتبارات الحافزة على البلدان وأن تتعاون مع جورجيا وتحتاج إلى تنويعها على المستوى الإقليمي والعلاقات الدوليّة، وعلى الأخص التأثير الروسي الموازن، ومع ذلك هناك علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدان التي كانت متطورة في السنوات الأخيرة [1].

أما بالنسبة إلى العلاقات الثقافية الإيرانية مع جنوب القوقاز فهناك الروابط الثقافية الكبيرة بين إيران ودول جنوب القوقاز. وساهمت الميول الصوفية في المنطقة ذات الأصل الإيراني في انتشار اللغة الفارسية في الأدب الكلاسيكي لدولها. وكان للصوفية تأثيرٌ عميقٌ على هذه المجتمعات في العديد من المجالات بما في ذلك السلوكيات الاجتماعية وأسلوب حياة الأسرة والتقاليد والفن وما إلى ذلك، وخلقت هذه النزعات لاحقًا هوية مشتركة تتجلى أيضاً في المجتمع الإيراني[2].

وعليه، فإن إيران ستواصل السعي للحصول على توسيع نفوذها في المنطقة، لحرمان الدول المتنافسة من المكاسب، ومنع انتشار الصراعات الدائرة في المنطقة ومحاولة ذلك تجنب الأحداث في القوقاز من التأثير على الأعراق داخل إيران، على وجه الخصوص بين الأذربيجانيين هناك، وبالتالي، قد تظل أوروبا والولايات المتحدة على خلاف حول دور إيران في منطقة بحر قزوين [3]. وتبقى العوامل الرئيسة في سياسة إيران تجاه المنطقة دفاعية: منع الأحداث في المنطقة من التأثير سلبًا على أمنها القومي والساحة السياسيّة المحلية[4].

باختصار، تخوض إيران وتركيا حاليًا منافسة خفية ولكن أعمق من أجل النفوذ في جنوب القوقاز، بما في ذلك مجال مشاريع العبور الجديدة المحتملة. ويعلم الإيرانيون أن رفع

---

Of Representatives One Hundred Twelfth Congress Second Session December 5, 2012. Serial No. 112–192, p52 http://www.foreignaffairs.house.gov/ or http://www.gpo.gov/fdsys/

(1) Mohammad-Reza Djalili; Iran and the Caucasus: Maintaining Some Pragmatism, Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes, Vol. 1, No. 3 (September 02), pp. 54-55 https://www.jstor.org/stable/10.230726322953/

(2) Mohammad Jafar Javadi Arjmand, Iran and Turkey in the South Caucasus: Competition and Cooperation, Journal of Iran and Central Eurasia Studies 1, 1 (Spring 2018): 15-31, p24

(3) Brenda Shaffer; op. cit, p22

(4) Ibid.

العقوبات أمرٌ ذو أهميّة بالغة؛ لقدرتهم على أن يصبحوا مركز عبور إقليمي. وترحب إيران بالتأكيد بمثل مصدر الدخل هذا. حيث إن عائدات الطن الواحد من البضائع التي تمر عبر إيران تساوي عائدَيْن برميل نفط مُصدَّر. لكن مأزق طهران أكبر من عدم قدرتها على تحويل جغرافيتها إلى مصدر دخل من خلال التحول إلى مركز عبور. فبالرغم من الجهود الأخيرة التي بذلتها باكو وطهران للتركيز على التعاون الاقتصادي المفيد للطرفين عندما يكون ذلك ممكنًا، فهناك حاجة إلى حوار سياسي أوسع. وفوق كل شيء، تحتاج إيران إلى بذل المزيد من الجهد للترويج للدور البنّاء الذي يمكن أن تلعبه كوسيط بين أذربيجان وأرمينيا[1].

ومن ثمَّ، يتضح مما سبق أنّ عناصر التعاون والتنافس متشابكة بشكلٍ وثيق في العلاقة التركية-الإيرانية في آسيا الوسطى، وقد يرى الجانبان أهميّة إدارة تلك العلاقة المعقَّدة؛ لمنع أي تصعيد محتمل ينتج عنه تغيير في التوازن بين هاتين القوتين في آسيا الوسطى، وهو ما يمكن أن يعزِّز عدم الاستقرار في القارة الآسيوية بالكامل، هذا بجانب أنَّ آسيا الوسطى ليست منطقة ذات أهميّة سياسية كبيرة بالنسبة لإيران، تحديدًا مع المقارنة بمصالحها الاقتصاديّة مع الجمهوريّات الخمس. فضلاً عن هذا، فإنَّ النفوذ الروسي في تلك المنطقة يفوق النفوذ الإيراني-التركي، إذ تظل روسيا القوة الأكثر تأثيرًا في وسط آسيا، على الرغم من محاولاتهما إيجاد موطئ قدمٍ لهما هناك، وهذا قد يقود هذين البلدين إلى التعاون في آسيا الوسطى[2].

### ثالثاً: المنظمات الدوليّة والإقليميّة

تميل دول آسيا الوسطى إلى أن تكون أكثر ارتباطًا بالمنظمات الإقليميّة لما بعد الاتحاد السّوفيتي بقيادة روسيا، ولكن في جنوب القوقاز، تكون المشاركة في هذه المنتديات غير متكافئة، وبصرف النظر عن جورجيا، فإن جميع دول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى أعضاء في كومنولث الدول المستقلة (CIS) منذ عام 2009، ما عدا جورجيا التي اختارت الانسحاب من جميع منظمات التعاون الإقليمي التي تقودها روسيا. ومن بين دول جنوب القوقاز، تشارك أرمينيا فقط في منطقة التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن

(1) إيران وتركيا ومستقبل جنوب القوقاز: (ميدل ايست نيوز)، 2022-05-09.
https://mdeast.news/ar/202209/05//%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%B2

(2) غدي حسن قنديل، المصدر السابق، ص86-88.

الجماعي (CSTO) وجميع دول آسيا الوسطى باستثناء تركمانستان أعضاء في هذه الجماعات، على الرغم من أن أوزبكستان أعلنت مؤخرًا عن نيتها الانسحاب من منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ولم تعرب أيٌّ من دول القوقاز عن رغبتها في أن تكون جزءًا من الاتحاد الجمركي الذي تقوده موسكو، والذي تأسس في عام 2007، أو في خطوتها التالية من التكامل، المنطقة الاقتصاديّة المشتركة، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2012. أذربيجان عضو في منظمة التعاون الإسلامي (IOC)، إلى جانب جميع دول آسيا الوسطى الخمس. تشارك دول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى في «الاتفاقية الأساسية متعددة الأطراف التي يدعمها الاتحاد الأوروبي بشأن النقل الدولي من أجل تنمية ممر أوروبا والقوقاز وآسيا» (TRACECA)،. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء بنية تحتية لإحياء طريق الحرير القديم وربط دول المنطقة بالأسواق العالمية.[1] وهناك جملة من تلك المنظمات وكما يأتي:

- **بنك الاستثمار الآسيوي**

أصبحت جميع دول آسيا الوسطى، باستثناء تركمانستان، أعضاءً إقليميين في البنية التحتية الآسيوية بنك الاستثمار (AIIB)، الذي أسسته الصين في عام 2016 وسط مقاومة من الولايات المتحدة، ومع مساعدة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، تهدف الصين إلى تأمين الدفعات المالية لمبادرة الحزام والطريق، وقد ساعد هذا أيضاً كازاخستان وقيرغيزستان، وتعزز طاجيكستان وأوزبكستان تعاونهما الاقتصادي مع الصين، وقد ساعدت القروض التي تم الحصول عليها من البنك الآسيوي للاستثمار في تطوير البنى التحتية في آسيا الوسطى، فعلى سبيل المثال، قدّم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام 2016 قرضًا بقيمة 27.5 مليون دولار لطريق دوشانبي-أوزبكستان الحدودي كمشروع تنمية في طاجيكستان. وفي عام 2019 «وافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على قرض بقيمة 46.7 مليون دولار للبناء وتشغيل محطة طاقة رياح بقدرة 100 ميغاوات في جنوب كازاخستان. وتم تخصيص أول مشروع للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية من خلال قرض قيمته 82 مليون دولار في أوزبكستان لتحسين البنية التحتية. وفي عام 2020، وافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على قرضين إضافيين بقيمة إجمالية 550.5 مليون دولار لأوزبكستان، أحدهما لتحسين الطرق الرئيسة العابرة للحدود في منطقة بخارى والثاني لتوفير الوصول إلى المياه

(1) Tika Tsertsvadze; European National Policies Series – The South Caucasus and Central Asia, EUCAM National Policy Series / No. 4 July 2012. https://eucentralasia.eu/european-national-policies-series-the-south-caucasus-and-central-asia/

الموارد في المنطقة نفسها، وهناك سبب آخر لتلقي كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان قروضًا للتخفيف من التأثير السلبي لـ COVID-19. ووافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على قرض بقيمة 79.08 مليون دولار لكازاخستان وبقيمة 33100 مليون دولار بالنسبة لأوزبكستان، و50 مليون دولار لقيرغيزستان. وهناك بنوك صينية أخرى نشطة أيضاً في آسيا الوسطى، على سبيل المثال، قدّم بنك التنمية الصيني (CDB) قرضًا بقيمة 8.1 مليار دولار لتركمانستان بهدف تطوير حقل Galkynysh للغاز الطبيعي. وحصلت كازاخستان على 5 مليارات دولار من بنك التصدير والاستيراد الصيني كما قدّم بنك التنمية الصيني عدة مليارات من الدولارات إلى كازاخستان لتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وفي كازاخستان، بلغ إجمالي استثمارات الصين حتى نهاية آذار (مارس)2019 15.3 مليار دولارًا، وردت كازاخستان باستثمار 4.25 مليار دولار في الصين[1].

- **حلف شمال الاطلسي**

منذ نهاية عام 2001 وتحديدًا بعد نهاية الحرب على أفغانستان برز دور الحلف بوصفه أحد اللاعبين الاستراتيجيين الجدد في آسيا الوسطى. ونتج عن هذا التطور تزايد مصالح الحلف وانخراطه النشط في مجالات الأمن في آسيا الوسطى. بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001، تم تكليف الحلف بمهمة قيادة قوات المساعدة الأمنية الدوليّة (إيساف) في أفغانستان في 2003. وترجع البدايات الأولى لتواجد الحلف في المنطقة إلى ما قبل هجمات سبتمبر، حيث بدأت جهوده في منتصف التسعينيات لإشراك حكومات هذه المنطقة في المسائل الدفاعية ضمن استراتيجية الزحف الهادئ لاحتواء روسيا. فقد شاركت جميع دول آسيا الوسطى في مجلس الشراكة الأوربية- الأطلسية التابع لحلف شمال الأطلسي وبرنامج الشراكة من أجل السلام.

ومن الأجندة التي يسعى حلف الناتو إلى فرضها على حكومات ودول المنطقة في علاقات التعاون والشراكة من أجل السلام، نجد العمل على إدخال الإصلاحات السياسيّة والاجتماعية والاقتصاديّة ودعم حقوق الإنسان والديمقراطيّة، وتؤكد الوثيقة الإطارية لبرنامج الشراكة من أجل السلام التزام المشاركين «بالحفاظ على المجتمعات الديمقراطيّة وحماية حريتها من

(1) Mher Sahakyan; The New Great Power Competition in Central Asia: Opportunities and Challenges for the Gulf, Disclaimer: The views expressed in this publication are solely those of the author and do not necessarily reflect the views of the Anwar Gargash Diplomatic Academy, an autonomous federal entity, or the UAE Government.p11-12

القهر والقمع والتمسك بمبادئ القانون الدولي». الأمر الذي أنشأ مناخًا من عدم الثقة بين الحلف والأنظمة الحاكمة في المنطقة. وهو ما عرّض العلاقات الثنائية إلى توترات شديدة مثلما حدث للعلاقات الأطلسية-الأوزبكية على خلفية أحداث أنديجان في أيار (مايو)2005 [1].

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

يمكن لدول الخليج ولا سيّما السعودية والإمارات الاستفادة من العلاقات مع دول آسيا الوسطى وتقوية مواقفهم الخاصة، من خلال:

1- يمكن لمجلس التعاون ومنظمة شنغهاي للتعاون إنشاء آلية حوار لتشجيع الاقتصاد والسياسة والأمن والمشاورات واستكشاف سبل التعاون بين المنطقتين. 2- يمكن لمجلس التعاون الخليجي أيضاً تشجيع منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة حلف شمال الأطلسي على إنشاء آلية تشاور لمناقشة قضايا الأمن في آسيا الوسطى وأفغانستان. 3- على الإمارات العربية المتحدة تشجيع أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان على التقدم بطلب للحصول على عضوية مبادرة: WLP فهذا من شأنه أن يعزز الشراكة مع الكيانات اللوجستية الرئيسة، وتقويتا كمركز تجاري يربط بين أوروبا وآسيا ويعزز التجارة بين الأسواق النامية. 4- يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة النظر في بدء مفاوضات لربط الاتحاد الاقتصادي والاجتماعي مع منظمة التضامن النسائي للتعلم، وهذا من شأنه أن يقوي قدراتها في كازاخستان وقيرغيزستان وأرمينيا وبيلاروسيا وروسيا، والتي ستعزز أيضاً التعددية. 5- يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي إما بشكل جماعي أو فردي المشاركة في مشروع الهند INSTC، والذي يشمل روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأرمينيا، من بين أعضاء آخرين. 6- نظراً لوجود أهداف مشتركة بين روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وإيران والصين ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الأمن السيبراني، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في إنشاء منصة خاصة لمناقشة إنشاء سياسة موحدة لمواجهة التهديدات والفرص المحتملة [2].

قد تجد دول مجلس التعاون الخليجي فتح فرص جديدة لها في آسيا الوسطى، من خلال الهويّة الإسلامية، وقد أتاح ذلك لها نافذة للتواصل مع المنطقة. على سبيل المثال عرضت المملكة العربية السعودية 400000 مصحف باللغة الكازاخستانية ودعت المسلمين للحج في مكة، وعرضت الكويت بناء مسجد في كازاخستان وعملت منظمة التعاون الإسلامي (OIC)

(1) آسيا الوسطى.. ساحة صراع وتنافس دولي 12 سبتمبر، المصدر السابق.

(2) Mher Sahakyan; op.cit,p23-24

كمنصة مهمة للتعاون في مختلف المجالات، بعد أن أصبحت دول آسيا الوسطى أعضاءً في منظمة التعاون الإسلامي في التسعينيات. وتأسس في عام 2014 مجلس التعاون الاقتصادي مع آسيا الوسطى وأذربيجان تحت رعاية المملكة العربية السعودية، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين جامعة الدول العربية ودول وسط آسيا وأذربيجان لتشجيع التعاون متعدد القطاعات، العامل الثاني الذي يسهم في زيادة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا الوسطى هو التكامل الاقتصادي بينهما، إذ تعد دول مجلس التعاون الخليجي الغنية برؤوس الأموال نقطة جذب كبيرة لمنطقة آسيا الوسطى المتعطشة لتطوير البنية التحتية [1].

أخيرًا، هناك فرصة للتعاون في مجال الأمن، وقد أظهرت الإمارات والسعودية وقطر اهتمامًا كبيرًا بالتعاون مع منظمة شنغهاي للتعاون، وناقش دبلوماسيون من دول مجلس التعاون الخليجي والصينيين ومنظمة شنغهاي للتعاون، التطورات السياسيّة والأمنية في المنطقة، والتقى في أواخر عام 2019 وفد من جامعة الدول العربية مع دبلوماسيين من دول مجلس التعاون الخليجي، ووافق الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، فلاديمير نوروف، على تعزيز التعاون الأمني. ويمكن للعديد من المبادرات الناشئة في أوراسيا أن تكون بمثابة قنوات نقل مهمة لربط مناطق الخليج وآسيا الوسطى كطرق النقل والاستثمارات فعلى سبيل المثال، تمتلك موانئ دبي العالمية حصة 51 % في خورجوس وحصة 49 % في مناطق أكتاو الاقتصاديّة الخاصة، وكلاهما في كازاخستان، طريق كاراجندا - نور - سلطان السريع، وهو الممر الاقتصادي الآخر لـ SREB، الذي لديه القدرة على العمل كبديل، ومتعدد الوسائط لدول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى. [2]

حتى الآن استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي بنشاط في آسيا الوسطى، فبين عامي 2005 و2019، كان تدفق الأموال من الإمارات العربية المتحدة إلى كازاخستان يبلغ 2.1 مليار دولار، علاوة على ذلك، فهناك مشاريع تبلغ قيمتها حوالي 10 مليارات دولار قيد التنفيذ. وفي أواخر عام 2020، اتفقت الدولتان على تنفيذ 20 مشروعًا إضافيًا بقيمة 6.1 مليار دولار، وخلال زيارة إلى الإمارات في عام 2019، تمكن الرئيس الأوزبكستاني شوكت ميرزيوييف من تلقي مشاريع بأكثر من 10 مليارات دولار كما أنشأ البلدان صندوق استثمار مشترك بقيمة 3 مليارات دولار بين عامي 2005 و2018، واستثمرت سلطنة عُمان 253.2 مليون دولار في كازاخستان، إذ تمتلك شركة النفط الحكومية العُمانية 20 % من حقول النفط الكازاخستانية

(1) Nicklas Norling and Svante Cornell; op.cit

(2) Ibid.

Zhemchuzhina وDunga، وقدّم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصاديّة العربية قرضًا بقيمة 25 مليون دولار أمريكي إلى طاجيكستان في عام 2018 لتمويل مشروع طريق قلياب-كاليخومب. وفي عام 2019، استثمرت قطر 384.5 مليون دولار في بناء مجمع سكني فاخر ومسجد في طاجيكستان، وتفاوضت وزارة الطاقة الأوزبكستانية مع السعودية على اتفاقيات بقيمة 2.5 مليار دولار لشركة أكوا باور، وفي السياق ذاته قدّم الصندوق السعودي للتنمية 40 مليون دولار لتركمانستان لصالح بناء خط أنابيب TAPI 123. وبالتالي، فإن موارد الطاقة الهائلة لكلتا المنطقتين وموقعهما الاستراتيجي الذي يربط بين الشرق والغرب والشمال، يوفر فرصًا كبيرة لتعزيز التعاون في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والنقل.[1]

- **منظمة شنغهاي**

قد يتغيّر مركز الثقل داخل منظمة شنغهاي للتعاون ليعكس الاختلال المتزايد في القوة داخل المنطقة بين روسيا والصين، يمكن القول إن الأمن العسكري هو المجال الوحيد الذي تواصل فيه روسيا لعب دور فريد ورائد في آسيا الوسطى، وتمثل علاقات موسكو عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي مع كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان رابطًا خاصًا لآسيا الوسطى، وتعوض القاعدتان الروسيتان في طاجيكستان وقيرغيزستان إضافة إلى منشأة الإطلاق الفضائية في كازاخستان بعض أوجه القصور الروسيّة في المجال الاقتصادي، وتساعد موسكو على موازنة نفوذ الصين في شؤون آسيا الوسطى.

ومع ذلك، فإن السؤال المطروح هو إلى متى ستعتمد الصين على روسيا لتكون المزود الرئيس للأمن في آسيا الوسطى. حتى في المجال العسكري، فإن التوقعات بالنسبة لروسيا للحفاظ على ريادتها في آسيا الوسطى ليست مشجعة، فالأساس المنطقي الرئيسي للوجود العسكري الروسي في المنطقة هو الحماية من خطر انتشار عدم الاستقرار من أفغانستان وتأمين منطقة عازلة على طول المحيط الجنوبي لروسيا. ومع ذلك، فإن قدرة روسيا والتزامها بلعب دور مدير الأمن في آسيا الوسطى ليست كذلك نتيجة مفروضة. كما ذكرنا سابقًا، عندما اندلع العنف في عام 2010 بين الإثنية القرغيزية والأوزبكية، وناشدت حكومة قرغيزستان موسكو طلبًا للمساعدة، تجاهل الكرملين مناشداتها واختار البقاء بعيدًا عن الاشتباكات. وعلى الرغم من تحسّن القدرات العسكريّة، فإن موارد روسيا للتدخل في النزاعات العرقية أو الطائفية محدودة. ولا شك في أنّ الصراع في شرق أوكرانيا والتدخل العسكري الروسي في

(1) Mher Sahakyan; op.cit,p27

سوريا استنزف هذه الموارد. وقد أثار هذا الأخير أيضاً نقاشًا حادًا بين المعلقين الروس حول مخاطر وتكاليف التدخل الروسي في هذه الأنواع من الصراعات الفوضوية والممتدة، خاصة منذ قيام الدولة الإسلامية بإسقاط طائرة تجارية روسية فوق سيناء في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015[1].

ومن جهتها نجحت منظمة شنغهاي في استقطاب دول آسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديمقراطيّة، فكثيرًا ما يعلن زعماء جمهوريّات آسيا الوسطى تصريحاتهم ضد الانتقادات الغربية والأمريكيّة من العاصمة الصينية بكين.[2]

- **منظمة التعاون الاقتصادي**

لقد تم إحياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت عام 1985، وتضم تركيا وإيران وباكستان، وقد عملت طهران على انضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان. ويتطلع القادة الإيرانيون إلى أن تصبح هذه المنظمة سوقاً إسلامية كبيرة تضم 250 مليون نسمة على مساحة 4 ملايين كيلومتر مربع. وتأسيس مجلس التعاون لبحر قزوين في نيسان (أبريل) 1992، بهدف تسهيل المبادلات التجارية والملاحة وتطوير الموانئ والتنقيب واستغلال الموارد البحرية. إضافة إلى تأسيس منظمة ثقافية إقليمية للشعوب الناطقة بالفارسية، تضم إيران وطاجيكستان وبعض المجموعات من الفصائل الأفغانية. تحقق هذه المبادرات لإيران مكاسب عدة، أهمها منافسة التطلعات الطورانية لتركيا والداعية إلى تجميع الشعوب التركية، وفتح المجال للجمهوريّات ذات الأغلبية المسلمة للخروج تدريجياً من دائرة النفوذ الروسي، والتخفيف من حدة التطلعات القوميّة العابرة للحدود، وتقليص تدخل القوى المعادية في المنطقة وخاصة احتمالات توسع الناتو فيها [3].

- **منظمة المؤتمر الإسلامي**

اتبعت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ودول مجلس التعاون الخليجي أدوات دينية للتعاون مع دول المنطقة، فعلى سبيل المثال، موّلت قطر بأكثر من100 مليون دولار أمريكي لبناء مسجد دوشانبي المركزي في طاجيكستان، أحد أكبر المساجد في آسيا الوسطى. كما دعمت بناء مسجد نور أستانا في كازاخستان، وموّلت الإمارات بناء مسجد

(1) Eugene Rumer, op.cit

(2) United States Strategy for Central Asia 2019-2025, op. cit, p2.

(3) عمار جفال، المصدر السابق.

كاتدرائية شيمكنت، الواقع في جنوب كازاخستان من خلال الندوة العالمية للشباب الإسلامي (WAMY)، التي لديها مكتب في بيشكيك، المملكة العربية السعودية (جنبًا إلى جنب مع الإمارات العربية المتحدة)، ساعدتا بناء مسجد سليمان توو في أوش قرغيزستان، والذي تم الانتهاء منه في 2012، إضافة إلى ذلك، بدأت WAMY بمشروع إقامة مبنى تعليمي، ومجمع ومسجد ثقافي في قرغيزستان. كل هذا يوحي بأن وسط آسيا ليست فقط مساحة للمنافسة الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنية ولكن الأمور الدينية ممكن أن تلعب على نحو متزايد من جميع أنحاء العالم الإسلامي[1].

ومع ذلك، كانت هذه المنظمات بشكل عام غير فعالة في توليد التعاون الحقيقي بين دول آسيا الوسطى وكانت إلى حدٍ كبير أدوات للقوى الإقليميّة للحفاظ على نفوذها أو زيادته. وعليه ,هناك مقترح حول انشاء منظمة متعددة الأطراف تدعمها القوى الكبرى يمكن أن تنتج تعاونًا في المجالات التي تفتقر إليها حاليًا، مثل الإصلاح الاقتصادي، الحكم، ومراقبة الحدود، والتي بدورها من شأنها تحسين التجارة، ومكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب. مثل هذا الهيكل يمكن أن يساعد الدول الآسيوية على أن تدير بشكل سلمي وجماعي الاضطرابات السياسيّة في المنطقة عن طريق منظمة مستقلة ومتعددة الأطراف ستكون أيضاً منتدى طبيعيًا يمكن للقوى الكبرى أن تمنح وتجمع الموارد للاستجابة لها في مثل هذه الحالة الطارئة، وبذلك تقلُّ احتمالية قيام القوى الفردية باتخاذ إجراءات بمفردهم[2].

## رابعاً: العلاقات البينيّة: جدليّات التعاون والتنافس

ترتبط دول آسيا الوسطى بعضها ببعض عن طريق الجغرافيا وبحكم التاريخ أيضاً [3]، وقد مرّت المنطقة بأربع مراحل متميزة: 1- استقلال ما بعد الاتحاد السّوفيتي وبناء الدولة

(1) Mohammed Alrmizan; Turkish Foreign Policy in Central Asia in the Era of Erdoğan: The Convergence of Pan-Turkism, Pragmatism, and Islamism, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1443 - May 2022.p35

(2) Alan Lee Boyer; U.S. Foreign Policy In Central Asia: Risk, Ends, and Means Source: Naval War College Review, Vol. 59, No. 1 (Winter 2006), pp. 105-106 Published by: U.S. Naval War College Press Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.230726396698/

(3) Martha Brill Olcott; Rivalry and Competition in Central Asia, URASIA EMERGING MARKETS FORUM JANUARY 23-25, 2010 THUN, SWITZERLAND, P1 Further details on the Forum and its meetings may be seen on our website at http://www.emergingmarketsforum.org

1991-2001. 2- الهيمنة الأمريكيّة والقبول الواسع لـ القواعد الأمريكيّة (2001-2004) 3- طلب مشاريع الأوامر المضادة والتنافسية (2004-2014) 4- المراجعة الصاعدة من قبل الصين وروسيا، تكثيف المشاركة الإقليميّة، والحظر النشط لطلبات القواعد الأمريكيّة الجديدة 2014-2021.[1]

ورغم الإمكانات الضخمة التي تملكها هذه الدول خصوصًا في مجال الطاقة، فإن القرارات السياسيّة للنخبة الحاكمة حرمت شعوب هذه المنطقة من الاستفادة من هذه الموارد، على مستوى الدول نفسها أو على مستوى المنطقة ككل. فحين تنعم كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان بذخائر نفطية وغازية كبيرة تعاني طاجيكستان وقرغيزستان من نقص شديد في الطاقة لا سيّما في الشتاء، ولم تجد هذه الدول تعاونًا حقيقيًا لعملية الدمج الاقتصادي والتنمية المشتركة، ما يرفع مستوى المعيشة والدخل للجميع. ولقد أدت السياسات الاقتصاديّة الخاصة بكل دولة إلى فتح ملفات أخرى ساخنة أهمها ملف المياه التي تبدو كلٌ من طاجيكستان وقرغيزستان تقايضان فيه الدول ذات المخزون النفطي والغازي الضخم. وقد حذرت تقارير دولية مهتمة في مجال المياه من نشوب نزاعات في آسيا الوسطى حول المياه إذا لم تتفق هذه الدول على إعادة توزيع النسب، حيث تشكّل قرغيزستان وطاجيكستان 90 % من مصادر مياه المنطقة، في حين تشكل أوزبكستان وكزاخستان أكبر جهتين مستخدمتين للمصادر المائية. ويبقى ملف التعاون الثقافي والاجتماعي من الملفات المنسية بين هذه الدول، حيث سعت الدول لترسيخ الهويّة القوميّة بشكل كبير خلال 15 عامًا الماضية وأصبحت تماثيل الشخصيات التاريخيّة لهذه المنطقة تعلو الميادين وصورهم تعلو العملات وأسماؤهم تزين الشوارع. وأصبح البحث عن هوية أولوية يغطي على المشتركات التاريخيّة لهذه الدول خصوصًا الإسلام كمشترك أساسي يجمع كل هذه القوميات والعرقيات المختلفة.[2]

(1) Alexander Coley; International Ordering And Great Power Competition: Lessons From Central Asia, FOREIGN POLICY AT BROOKINGS, POLICY BRIEF | FEBRUARY 2023.p2

(2) مطيع الله تائب، العلاقات البينية لدول آسيا الوسطى.. ملامح شكلها الاستعمار، (الجزيرة بودكاست)، 2007/7/15

https://www.aljazeera.net/200715/07// %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B9 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %82 %D8 %A7 %D8 %AA- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A8 %D9 %8A %D9 %86 %D9 %8A %D8 %A9- %D9 %84 %D8 %AF %D9 %88 %D9 %84- %D8 %A2 %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A7- %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %88 %D8 %B3 %D8 %B7 %D9 %89

أيضاً الهجرة هي قضية مهمة لآسيا الوسطى، إذ يعيش بين 10% و16% من السكان النشطون اقتصاديًا في آسيا الوسطى خارج بلدهم الأصل، في المقام الأول في الاتحاد الروسي وكازاخستان، لذلك لا يمكن التقليل من أهميّة الهجرة، فهي تتحول إلى أداة للضغط السياسي، وهناك طلب متزايد على الخدمات العامة (مثل الصحة والتعليم والتوظيف وما إلى ذلك) والمرافق في المدن الكبرى[1].

وعليه ,فقد ساهمت عوامل عدة في تضاؤل آفاق التعاون الإقليمي بين دول هذه المنطقة، يمكن إيجازها في الآتي:

- تشابه قواعد الإنتاج الاقتصادي بينها، حيث إنها إما منتجة للنفط والغاز الطبيعي أو للقطن، وهو ما يقلل من مصداقية التكامل الاقتصادي بينها، باعتبار أن الدول المتشابهة اقتصاديًا تتنافس أكثر ما تتكامل، وتسعى للبحث عن شركاء من الخارج، وليس من داخل المنطقة التي تنتمي إليها. وتفتقد منطقة آسيا الوسطى لقيادة إقليمية واضحة تحول دون حدوث فراغ، إذا ما تراجع الغطاء الأمني الروسي تحت مظلة معاهدة الأمن الجماعي، وفي هذا السياق سيتصاعد التنافس الأمريكي الصيني على النفوذ الاقتصادي والتعاون الأمني، مما سيوفر لدول المنطقة حيز مناورة بين الشركاء المتنافسين، وتسعى الصين لإحلال النفوذ الروسي وتحييد الدور الأمريكي. [2]
- وجود تنافس لا يخطئه مراقب حول دور القائد الإقليمي في المنطقة وعلى وجه التحديد بين كازاخستان الأكبر من حيث المساحة الجغرافية والموارد الاقتصاديّة وأوزبكستان أكبر الدول من حيث السكان وأقدمها من ناحية الميراث التاريخي. وقد ساهمت بعض المشكلات الحدودية علاوة على وجود أقليات سكانية من كل دولة داخل الدول الأخرى في مفاقمة شكوك هذه الدول حول نوايا دولتي المنطقة الكبيرتين وبخاصةً أوزبكستان التي تُتهم أحيانًا بالتدخل في شؤون دول الجوار، وقد نتج عن التنافس الأوزبكي الكازاخي عزوف واحدة من دول المنطقة وهي تركمانستان عن الدخول في أية علاقة إقليمية جماعية مع دول المنطقة والاكتفاء بتطوير علاقاتها معهم على أساس ثنائي،

(1) CENTRAL ASIA REGIONAL STRATEGY 20212025-, IOM UN MIGRATION,

(2) Nurlan Aliyev; U.S. Presence in Central Asia: Realities and Perspectives, Published in Analytical Articles, Wednesday, 27 May 2020, https://www.cacianalyst.org/publications/analytical-articles/item/13619-us-presence-in-central-asia-realities-and-perspectives.html

كما بعدت أذربيجان عن أي روابط جماعية مع مسلمي آسيا الوسطى بحجة أنها تنتمي لمحيط جغرافي مختلف هو القوقاز.

- وتتمتع جورجيا وأذربيجان بعلاقات ثنائية قوية نسبيًا مع دول آسيا الوسطى، وعلى الرغم من اندماج أرمينيا بشكل وثيق في المنظمات الإقليميّة ما بعد الاتحاد السّوفيتي، إلا أنها تتمتع بتعاون ثنائي ضئيل مع المنطقة. القرب الجغرافي للمنطقتين مهم في مشاريع البنية التحتية للنقل والطاقة الحالية والمخطط لها[1]. أما طاجيكستان وقرغيزستان وإن دخلا مع أوزبكستان وكازاخستان في بعض الترتيبات الإقليميّة الجماعية، إلا أن ذلك لم يشفع لهما في تجنب قبضة دولتي آسيا الوسطى القويتين عليهما.
- العائق الروسي: إذ ينتابُ موسكو الشكّ في بلورة أيّة كتلة إقليمية إلى جنوبها، خشية أن يحمل ذلك تهديدًا لأمن وسلامة الجالية الروسيّة الكبيرة المقيمة في المنطقة (حوإلى 8 مليون فرد) أو أن يحرمها من التواجد إستراتيجياً في منطقة تعدّها حيويّة لأمنها القومي، بحجة تجفيف عناصر الأصولية الإسلامية عند المنبع قبل أن تمتد إلى الأقاليم ذات الأغلبية المسلمة داخل الاتحاد الروسي نفسه مثل الشيشان وأنجوشيا وداغستان وقره شاى والشركس [2].

أيضاً يجب أن تحسب آسيا الوسطى حساب ثلاث مشاكل مقلقة، الأولى هو الوضع المعلق للحكومة الجديدة في أفغانستان، والتي سيؤدي فشلها السياسي أو انهيارها الاقتصادي إلى إنهاء كل تقدمها في مجال النقل، ثانياً، يفتقرون إلى درجة التعاون والتنسيق البيني اللازمين لجعل جهودهم المشتركة أكثر من مجموع مشاريعهم الفردية، ثالثًا والأهم، أنهم لا يملكون بشكل فردي ولا جماعي الموارد اللازمة لإنجاز مشروعهم، ولن يفعلوا ذلك ما لم يكن هناك مؤسسات مالية دولية لمساعدتهم، وما لم تتحرك جهودهم إلى الأمام، فقد تُجبر جميع دول آسيا الوسطى الخمس بشكل لا رجعة فيه على الدخول في مدارات روسيا أو الصين أو كليهما، ولإحباط مثل هذا السيناريو، يجب على واشنطن وحلفائها أن يدركوا أنهم إذا سمحوا لممرات النقل من آسيا الوسطى إلى الجنوب بالبقاء مغلقة وغير مطوّرة، فإنهم سيُخضعون فعليًا الدول الخمس ذات السيادة في المنطقة لمناقصات روسيا أو الصين[3].

---

(1) Tika Tsertsvadze; op.cit,p25.

(2) ياسمين السيد هاني، المصدر السابق.

(3) S. Frederick StarrS. Starr; Rethinking Greater Central Asia: American and Western Stakes

أيضاً هناك مشاكل أخرى تُلقي الضوء على العوامل الداخلية الرئيسة للقلق بشأن مستقبل الدول في آسيا الوسطى والقوقاز:

- الصراعات العرقية في المنطقة ستؤدي إلى تهديد الاستقرار الإقليمي والتنمية المزدهرة، وحل النزاع هو خطوة مهمة لتلك الدول في منطقة الأمن الغذائي، حيث لم يتم التوصل بعد إلى تسويات مستقرة للنزاع، هذا وثيق الصلة بمصير مقاطعة كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا. وتشكّل قضية طاجيكستان مثالاً على ذلك بالنسبة لدول آسيا الوسطى الأخرى التي تشعر بالقلق من احتمال انتشار الصراع.
- البيئة: إن الاهتمامات البيئية وثيقة الصلة بكلٍ من آسيا الوسطى والقوقاز، وتعدّ حالة بحر آرال عاملاً مقلقًا بشكل خاص لرفاهية الناس الذين يعيشون بجوار شواطئه المتقلصة الآن، إن المبيدات الحشرية والاستخدام المفرط للمواد الكيميائية الأخرى التي يحتمل أن تكون ضارة والتي كانت تستخدم إلى حد كبير خلال الحقبة السّوفيتية لزيادة إنتاج المحاصيل الأساسية مثل القطن في أوزبكستان هي المسؤولة اليوم عن إفقار التربة الهشة في آسيا الوسطى. وبالمثل، فإن انخفاض الإنتاج الزراعي في جورجيا بسبب نظام الإنتاج المكثف للغاية في السنوات السابقة مسؤول اليوم عن المنتجات الزراعية ذات الجودة الرديئة. ونظرًا لحرمانها من المشتري الرئيس في الأوقات السابقة مثل الاتحاد السّوفيتي، لا يمكن للمنتجات المنافسة بسهولة في سوق دولية شديدة التنافسية، مثل حالة إنتاج الشاي في جورجيا.
- تطوير المؤسسات الديمقراطيّة: خطوة ضرورية لتطوير النظام البيئي والاجتماعي تبدو درجة الاستمرارية في الحكم الاستبدادي من أبرز عناصر التشابه بين الحقبة السّوفيتية والبيئة السياسيّة الحالية في معظم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز. وفي مثل هذه البيئة الاستبدادية، تعدّ التفاوتات الاقتصاديّة أو عدم اليقين فيما يتعلق بالخلافة السياسيّة لزعماء البلدان من عوامل الخطر الداخلي الكبير الذي يهدد الاستقرار الوطني والإقليمي.

in the Region and How to Advance Them, Silk Road Paper,2022. https://silkroadstudies.org/publications/silkroad-papers-and-monographs/item/13454-rethinking-greater-central-asia-american-and-western-stakes-in-the-region-and-how-to-advance-them.html

أما الفساد المنتشر بين الأعضاء النخبة الحاكمة فهو سمة من سمات الاقتصادات الحالية والهياكل السياسيّة التي تعيق الآمال في التنمية الصحية لاقتصادات ومجتمعات هذه الدول[1].

إلى جانب ذلك فهناك ثلاثة آثار مهمة واضحة بالفعل: أولاً، يبرز اندلاع الاضطرابات التي تهدد النظام الخطر المتمثل في أن المزيد من عدم الاستقرار قد يفاجئ حكومات آسيا الوسطى والولايات المتحدة، وعلى الرغم من اختلافاتهم، فإن الدول الخمس غير الساحلية - كازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان - تشترك في أسلوب حكم استبدادي، قرغيزستان هي الدولة الوحيدة حتى الآن التي شهدت تغييرًا في النظام مدفوعًا بالاحتجاج، فقط لتشهد ظهور فصائل نخبوية جديدة، كما قد يكون هو الحال أيضاً في كازاخستان، ويمكن أن تندلع صراعات السلطة بين النخب في أوقات عدم الاستقرار. وستدافع شبكات النخبة التي استفادت من الأنظمة الفاسدة لحماية نفسها من التغيير المفاجئ في القيادة. ثانياً، أدى طلب الرئيس الكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف للمساعدة العسكريّة من منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تسيطر عليها روسيا (CSTO) إلى تعزيز نفوذ موسكو طويل الأمد في المنطقة، ومثل دول آسيا الوسطى الأخرى، عملت كازاخستان على موازنة علاقاتها الخارجية لمنع أيّة دولة من الهيمنة عليها. ثالثًا، تكشف ردود الفعل الروسيّة والصينية على الاضطرابات في كازاخستان مدى توافق مصالحهما في الاستقرار في آسيا الوسطى، على الرغم من بعض التنافس بينهما على النفوذ في المنطقة [2].

وعليه، ينبغي على دول آسيا الوسطى العمل على:

- تشكيل شراكة إقليمية في آسيا الوسطى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) أو مجلس الشمال، ستعمل هذه الشراكة المتعددة الأطراف على تحقيق توازن جماعي بين القوى العظمى في المنطقة. إن القوة التي يمكن أن توفرها الشراكة الإقليميّة في مكافحة الهيمنة الخارجية من شأنها أن تساعد في دعم الاستقلال الذاتي ومصالح آسيا الوسطى.

(1) Marco Denes; Developments In Central Asia And The Caucasus: A Short Over View, ISTITUTO AFFARI INTERNAZIONALI DOCUMENTI IAI,1999,p2-3

(2) Beth Sanner; Washington Must Step Up Its Engagement in Central Asia, foreignpolicy.com, January 27, 2022. https://foreignpolicy.com/202227/01//central-asia-kazakhstan-unrest-united-states-russia-china-csto/

- الاستفادة من مصالح القوى الكبرى الأخرى لعقد صفقات أكثر فائدة مع روسيا، إذ تعتمد الأخيرة على العمال المهاجرين من آسيا الوسطى لتكملة أعداد العاملين المتناقصة، ويجب على حكومات آسيا الوسطى الاستفادة من مشاركتها المتزايدة مع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الصين والاتحاد الأوروبي، لتوقيع صفقات من شأنها توفير ضمانات لسكانها المغتربين والحصول على امتيازات في لوائح التجارة والسفر.
- الانخراط بحذر مع الصين في مشروعات الاستثمار في مبادرة الحزام والطريق، إذ تتيح المشاريع الاستثمارية الصينية فرصة لدول آسيا الوسطى لتحديث المؤسسات وتطوير البنية التحتية، ومع ذلك، يجب أن يظلوا حذرين حتى لا يقعوا في فخ الديون مع الصين ويصبحوا معتمدين على المصالح الاقتصاديّة الصينية.
- الاستمرار في إجراء الإصلاحات من أجل التحرير الاقتصادي، فعلى سبيل المثال قامت كازاخستان بإصلاح وتحرير قطاعيها المالي والمصرفي في أوائل التسعينيات، ونفّذ الرئيس الأوزبكي شوكت ميرزيوييف عدداً كبيراً من الإصلاحات لتحرير اقتصاد أوزبكستان، يشجع التحرير واستقرار السوق على صفقات الاستثمار المربحة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وسوف يسمح ذلك لحكوماتهم بالتخفيف من آثار الاستثمار الصيني في المنطقة.
- مواصلة دعم التحولات الاقتصاديّة والاجتماعية، والتركيز بشكل خاص على تنمية القطاع الخاص وسيادة القانون والفساد وسهولة الاستخدام التجارة عبر الحدود داخل المنطقة[1].
- توفير الأمن والاستقرار لأفغانستان لضمان الأمن الإقليمي، يتعين على دول آسيا الوسطى مواصلة دعم محادثات السلام التي تجريها الحكومة الأفغانية وإعادة دمج أفغانستان المستقرة في آسيا الوسطى[2]. ويعرب العديد من سكان آسيا الوسطى عن سخرية عميقة تجاه أمريكا، ويلقون باللوم عليها في الإخفاقات في أفغانستان ويتهمونها بدفع روسيا

(1) Risk assessment and mitigation in Central Asia:implications for foreign direct investment and the Belt and Road Initiative, European Bank for Reconstruction and Development,2017, p30 www.ebrd.com

(2) Richard Hoagland; Balanced Geopolitics: International Actors In Central Asia, A CASPIAN POLICY CENTER POLICY BRIEF, CPC, policy brief April 2021,p15-16

لمهاجمة أوكرانيا، قد يعكس ذلك الدعاية الروسيّة، لكن حتى المتعاطفين معها يشككون في التزامها..[1]

- التعرف على الدور المتطور لمنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في معالجة المصادر الرئيسية للمخاطر في جميع أنحاء العالم المنطقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المخاطر السياسيّة والأمنية، وتحديد أفضل السبل للمشاركة واستكمال الإجراءات التي تدعم التكامل الإقليمي البيني، وتحسين التجارة والأعمال، والتعاون الإقليمي في مجال التمويل. تركيز الجزء الأكبر من الجهود المتعلقة بالأمن على مبادرات لمعالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصاديّة وتحسين المشاركة المجتمعية.

وفي نهاية المطاف، فإن التنمية المستدامة والتوقعات الأمنية لكل دولة من دول آسيا الوسطى عميقة تتشابك مع استقرار جيرانها والتنمية الاقتصاديّة. فضلاً عن المساهمة في كل دولة، فإن مبادرة الحزام والطريق الصينية لديها القدرة على الإسراع على نطاق أوسع التكامل الإقليمي مع وسط وجنوب آسيا. ومع ذلك، سيكون هذا أكثر فعالية عند الشراكة مع أخرى، سواء على مستوى الدولة أو مع المؤسسات متعددة الأطراف، لفهم المخاطر واستباقها. بدون هذا، قد يكون تعقيد وتنوع المسعى أكثر من اللازم[2].

أيضاً فإن آسيا الوسطى هي مساحة معقدة وغير معروفة بشكل كبير، تتطلب التفكير والتحليل، إذ أدت الحرب في أوكرانيا إلى زعزعة التوازن بين الصين وروسيا في هذا الجزء ما بعد الاتحاد السّوفيتي، وهي منطقة تتكون من دول ضعيفة ومترابطة، وواجهت روسيا تحديات لوجودها الاقتصادي والسياسي في منطقة ذات صلة من منظور جيوسياسي ومن منظور الموارد؛ قد تكون الالتزامات الناجمة عن الحرب قد عجلت من هذا الاتجاه، يضاف إلى ذلك الفراغ الجيوسياسي في المنطقة الناجم عن خروج الولايات المتحدة من أفغانستان. مما يحول أفغانستان من مركز محتمل للتجارة القارية مرة أخرى إلى عائق أمام نقل البضائع والخدمات والطاقة في كل تجاه، لكن هذا الوضع المأساوي ليس ثابتًا ولا نهائيًا.[3] في غضون

(1) Navbahor Imamova; Top Diplomat Recommits to Pillars of US Policy in Central Asia, voanews July 07, 2022 3:54 PM. https://www.voanews.com/a/top-diplomat-recommits-to-pillars-of-us-policy-in-central-asia/6649529.html

(2) Risk assessment and mitigation in Central Asia:implications for foreign direct investment and the Belt and Road Initiative, op.cit, p30

(3) S. Frederick StarrS. Starr; op. cit

ذلك، ينمو الوجود الصيني في نسخة جديدة من صعوده السلمي على المستوى المحلي بطريقة واضحة، وإن الفرصة المتاحة للعملاق الآسيوي لا يمكن إنكارها [1].

**الخُلاصة**

من خلال ما تقدم نجد أنّ منطقة وسط آسيا وجنوب القوقاز من المناطق المهمة في العالم، لما تمتلكه من مقومات اقتصادية كبيرة، فضلاً عن أهميتها السياسيّة والعسكريّة، ما جعل المنطقتين تشهدا تنافسًا شديدًا بين القوى الإقليميّة والدوليّة، وعليه ,توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1 ـ تمتلك الولايات المتحدة إمكانات لتعزيز قوتها الناعمة، هذا فضلًا بطبيعة الحال عن قوتها الصلبة أيضاً، بشكل يتفوق على الصين وباقي الدول الفاعلة فيها، والمرجح أن تعمل على تعزيز قوتيها الناعمة بصورة أساسية والصلبة، وهذا بالتأكيد سيزيد من المصاعب لدى الصين وروسيا وباقي الدول الفاعلة في المنطقة.

2 ـ دعم سيادة دول آسيا الوسطى والتشجيع على التعاون الإقليمي فيما بينها وحماية الاستثمارات الأميركية، كانت هي أولويات الولايات المتحدة، وغالبًا لن تتغير هذه الأولويات خاصة أن الولايات المتحدة لا تملك فرصة حقيقية لإيجاد موطئ قدم عسكرية لها أو لحلف شمال الأطلسي في المنطقة لمراقبة نشاطات المجموعات الإرهابية التي قد تعود إلى أفغانستان. لذلك، من المرجح أنها سوف تستمر في التواصل عبر منصة C5 + 1 وعلى مستوى ثنائي ودعم دول آسيا الوسطى عبر المساعدات وتشجيع حلفائها مثل الاتحاد الأوروبي واليابان على زيادة استثماراتهم فيها.

3 ـ تمكنت روسيا من استعادة دورها السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقتين، ولن تعطي المجال لقوى غيرها أن تتدخل فيهما، كما فعلت في اوكرانيا وجورجيا.

4 ـ تمثل آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا الجوار القريب الذي تحرص أن تكون فيه صاحبة النفوذ الأكبر، لكنها تدرك أن نفوذها الاقتصادي وقوتها الناعمة تتآكل تدريجيًّا؛ لذلك

(1) Federico Aznar Fernández-Montesinos, Geopolitical movements in Central Asia, IEEE Analyst, Analysis, Instituto Español de Estudios Estratégicos,Paper56,2022/ 2022/09/16,p2 .https://www.ieee.es/

فضَّلت أن توجِد صيغة تعاون تكاملية مع الصين، تتيح لها التوازن معها عبر توزيع الأدوار بين القوتين في منطقة آسيا الوسطى فيكون الدور العسكري والأمني منوطًا بروسيا والدور الاقتصادي والتنموي من حصة الصين.

5 ـ تركيز الصين في آسيا الوسطى منصبّ على التعامل مع ما تعدّه تحديًا أمنيًّا مرتبطًا باستقرار مقاطعة شينجيانغ، وفضلت في هذا السياق اتباع خطوات تدريجية وهادئة في بناء وجودها الأمني في كلٍ من قرغيزستان وطاجيكستان، وهي في ذات الوقت حريصة على تجنب إثارة الروس من تراجع مكانتهم في جوارهم القريب، إضافة إلى ذلك تعدّ الصين آسيا الوسطى، وتحديدًا كازاخستان، منطقة حيوية ومركزية لضمان نجاح مبادرة الحزام والطريق.

6 ـ لقد انطلقت السياسة الإيرانية تجاه منطقة القوقاز من عدة اعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية، وتمكّنت إيران من خلالها بناء علاقات جيدة مع دول هذه المنطقة لاسيّما مع أرمينيا، التي وسّعت من علاقاتها وتعاونها مع إيران حتى وصلت مرحلة الشراكة، على النقيض من العلاقات الإيرانية – الأذربيجانية، التي اتسمت في معظم الأوقات بالتوتر وعدم الاستقرار، بسبب القضايا والمشاكل بينهما ولاسيّما قضية تقاسم ثروات بحر قزوين، والأقلية الآذرية في إيران، ورغم ذلك فقد سعت إيران باتجاه الانفتاح نحو أذربيجان وتحسين العلاقات معها، بهدف استثمار ثرواتها النفطية في بحر قزوين، وقد خضعت علاقات إيران مع دول منطقة القوقاز لتأثير التنافس الإقليمي والدولي وصراع فرض النفوذ لاسيّما بين روسيا الاتحاديّة والولايات المتحدة الأمريكيّة، ومحاولات الهيمنة والحصول على أكبر مشاريع الاستثمار الاقتصاديّة في هذه المنطقة.

- يمكن القول إنّ الجاذب للاهتمام في علاقة إيران بتركيا هو تفاوت العلاقات بين حدَّة الصراع وقوة التحالف؛ ما يجعلنا أمام حالة من الغموض تكتنفُ تلك العلاقات المتبادلة بين البلدين، وتستدعي التساؤل حول العوامل المؤثِّرة على المنافسة الإقليميّة بين البلدين في آسيا الوسطى، التي تتعلَّق بالأساس بحدود القوة الخارجية ومدى تأثير الهويّة في تشكيل السياسة الخارجية لكلا البلدين تجاه مستجدات المنطقة والمنافسة الاقتصاديّة؛ إذ لم يكُن التنافس بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ في آسيا الوسطى لضمان التوسُّع والتأثير السياسي وحسب، لكن كذلك من أجل المصالح الاقتصاديّة،

وبناء عمقٍ إستراتيجي يخدم أهداف الدولتين؛ ما قد يستدعي من تركيا وإيران تغليب مصالحهما القوميّة على الصراع التاريخي بين البلدين. وتتوقف سياسات الدولتين في منطقة القوقاز على عوامل عدّة , أهمها حلّ التناقضات الداخلية، والقدرة على تلبية حاجات الدول الناشئة المتطلعة إلى دوريهما، ومواجهة نفوذ القوى الكبرى، وخاصة الأمريكي، والروسي الذي لا يزال المحدد الأبرز لسياسات المنطقة.

- كازاخستان وأوزبكستان هما الدولتان اللتان تمتلكان الفرص الأكبر لتحقيق نمو اقتصادي واستقرار سياسي أكثر من بقية الدول في المنطقة، لذلك من المرجح أن تواصل كازاخستان وأوزبكستان السعي إلى تنويع روابطهما التجارية والاستثمارية وموازنة علاقاتهما مع كلٍ من روسيا والصين.
- يبدو مستقبل العلاقات البينية لهذه الدول متحددًا في ظل المشاريع الاقتصاديّة الضخمة التي تنتظرها المنطقة في مجال الطاقة ونقلها إلى الخارج عبر الأنابيب المقترحة، وكذلك حركة توصيل المنطقة بالجنوب عبر شبكة طرق وسكك حديدية وأنابيب، ما يدفع الدول إلى إبداء المزيد من المرونة في ملفاتها السياسيّة لرفع قدراتها الاقتصاديّة، وربما تشهد دول مثل كزاخستان وقرغيزستان وحتى طاجيكستان هامشًا أكبر من الحريات المدنية التي تدفع مؤسسات المجتمع المدني للتواصل داخل المنطقة وربما تشهد تركمانستان هامشًا من الحريات حسب توقعات المراقبين، مَا يفتح المجال لعودتها إلى رقعة شطرنج آسيا الوسطى بشكل أكبر.

## قائمة المصادر

**المصادر العربية:**

1 ـ بهلول جابر الحسيناوي، التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجيّة، مجلة حمورابي، العدد 33-34، السنة الثامنة شتاء - ربيع 2، 2020.

https://carnegieendowment.org/sada/87458 https://hadaracenter.com/ %D 8 %A7 %D9 %84 %D8 %B4 %D8 %B1 %D9 %82 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 % A5 %D8 %B3 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %85 %D9 %8A %D9 %88 %D8 %A2 %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %88 %D8 %B3 %D 8 %B7 %D9 %89 %D8 %A3 %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %B3 %D9 %85 %D9 % 8A %D9 %86- %D8 %A7

2 ـ آسيا الوسطى.. ساحة صراع وتنافس دولي 12 سبتمبر، 2015، موقع جريدة الوطن https://alwatan.com/details/7645

3 ـ آغا حسين، الانقطاع في العلاقات الغربية-الروسيّة على خلفية الأزمة الأوكرانية قد يتيح لإيران فرصة لتعزيز مكانتها في أوراسيا، موقع معهد كارنيجي للدراسات،07 تموز/يوليو 2022

4 ـ انشغال روسيا بالحرب يفتح أمام أردوغان أبواب آسيا الوسطى، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجيّة، 13 أكتوبر،2022

https://mawsuea.net/294464/

5 ـ إيران وتركيا ومستقبل جنوب القوقاز، ميدل ايست نيوز، 2022-05-09

https://mdeast.news/ar/202209/05// %D8 %A5 %D9 %8A %D8 %B1 %D8 %A7 %D9 %86 %D9 %88 %D8 %AA %D8 %B1 %D9 %83 %D9 %8A %D8 %A 7 %D9 %88 %D9 %85 %D8 %B3 %D8 %AA %D9 %82 %D8 %A8 %D9 %84 % 7

D8 %AC %D9 %86 %D9 %88 %D8 %A8 %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %82 %D9 %88 %D9 %82 %D8 %A7 %D8 %B2

6 ـ بيرم بلجي، روسيا وتركيا في القوقاز. هل لا تزال موسكو «سيدة اللعبة»؟، موقع اوريان 21، 7 1تشرين الثاني (نوفمبر) 2020

https://orientxxi.info/magazine/article4305

7 ـ حنان دريسي، السياسة الأمريكيّة في منطقة بحر قزوين: الاهداف والمحددات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة العدد 6، 2015

8 ـ الرئيس الصيني يعلن «حقبة جديدة» في العلاقات مع آسيا الوسطى، العربي الجديد، 18مايو 2023

https://www.alaraby.co.uk/politics/ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B1 %D8 % A6 %D9 %8A %D8 %B3 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B5 %D9 %8A %D9 %86 %D9 %8A %D9 %8A %D8 %B9 %D9 %84 %D9 %86 %D8 %AD %D9 %82 %D 8 %A8 %D8 %A9 %D8 %AC %D8 %AF %D9 %8A %D8 %AF %D8 %A9 %D9 %81 %D9 %8A %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B9 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %82 %D8 %A7 %D8 %AA %D9 %85 %D8 %B9 %D8 %A2 %D8 %B3 %D9 %8A % D8 %A7 %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %88 %D8 %B3 %D8 %B7 %D9 %89

9 ـ سلمان الوادعي، تركيا وإيران في آسيا الوسطى... ما تحت الرماد أسخن من الشعلة، 20عربية Independent سبتمبر 2021.

10 ـ سمير صالحة، إيران: هل تعلن الحرب في القوقاز؟ ترك برس، 7 أكتوبر 2022

https://www.turkpress.co/node/85564

11 ـ عمار جفال، عرض وتحليل - علي القحيص، التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، جريدة الرياض الالكترونية، 19 مايو 2005م - العدد 13478

12 ـ عمر عبدالله عفتان، التنافس الدولي على مصادر الطاقة في منطقة القوقاز ودول بحر قزوين وانعكاساته على المنطقة العربية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 54 ج1، 2019.

13 ـ غدي حسن قنديل، التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى، مجلة الدراسات

الإيرانية دراسات وأبحاث علمية متخصصة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة السادسة – العدد الخامس عشر – أبريل 2022.

14 ـ فراس بورزان، التنافس الدولي في آسيا الوسطى: هل هي لعبة كبرى جديدة؟ 5 اكتوبر / تشرين الأول 2022، مركز الجزيرة للدراسات

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5472

15 ـ قدوري عز الدين، إستراتيجية روسيا الاتحاديّة والصين في آسيا الوسطى دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، جامعة الشيخ العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، قسم العلوم السياسيّة، 2019

16 ـ لطف الله لطف، ديناميكيات العلاقات في آسيا الوسطى: تهديدات الأمن ووعود الاقتصاد، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات،18يناير/كانون الثاني 2018

17 ـ مطيع الله تائب، العلاقات البينية لدول آسيا الوسطى.. ملامح شكلها الاستعمار، الجزيرة بودكاست 2007/7/15

https://www.aljazeera.net/200715/07// %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B9 %D 9 %84 %D8 %A7 %D9 %82 %D8 %A7 %D8 %AA %D8 %A7 %D9 %84 %D8 % A8 %D9 %8A %D9 %86 %D9 %8A %D8 %A9 %D9 %84 %D8 %AF %D9 %88 %D9 %84 %D8 %A2 %D8 %B3 %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %A7 %D9 %84 %D 9 %88 %D8 %B3 %D8 %B7 %D9 %89

18 ـ هدى رزق، النفوذ التركي في آسيا الوسطى والقوقاز يصطدم بإيران وروسيا، موقع الميادين، 6 تشرين اول 2021

19 ـ ياسمين السيد هاني، توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 6 سبتمبر، 2016

**المصادر الإنكليزية (الكتب والمواقع الإلكترونية)**

1 ـ A. A. Kokoshincorresponding and Z. A. Kokoshinacorresponding, The Main Vectors of the US Foreign Policy Strategy in Central Asia, National Liberty OF Medicine, 2022 Dec 23.

2 ـ A.K.M Iftekharul Islam, The U.S. Role and Policy in Central Asia: Energy and Beyond, The Arts Faculty Journal, July 2010-June 2011.p33

3 ـ Abulkhairkhan Zhunisbek ; New U.S. National Security Strategy and Central Asia, Eurasian Research Institute (ERI),2020

4 ـ Adem Çakır, Contemporary Rivalry in Central Asia: Challenges and Opportunities, Avrasya İncelemeleri Dergisi,Journal of Eurasian Inquiries Avrasya İncelemeleri Dergisi - Journal of Eurasian Inquiries 9, 1 (2020): p81. DOI: 10.26650/jes.2020.005 Research Article / AraŞtırma Makalesi

5 ـ Ahmet Salih İkiz, Economic Expectations for Turkey, Central Asia and Caucasus Beyond 2050, INTERNATIONAL CONFERENCE ON EURASIAN ECONOMIES 2015, SESSION 6A: International Relations.

6 ـ Aida Haidar; US Foreign Strategy Recognizes Importance of Central Asia, Says US Official, THE ASTANA TIMES, 10 February 2023 https://astanatimes.com/202302//us-foreign-strategy-recognizes-importance-of-central-asia-says-us-official/

7 ـ Alan Lee Boyer; U.S. Foreign Policy In Central Asia: Risk, Ends, and Means Source: Naval War College Review, Vol. 59, No. 1 (Winter 2006), Published by: U.S. Naval War College Press Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.230726396698/

8 ـ Alexander Coley; International Ordering And Great Power Competition: Lessons From Central Asia, FOREIGN POLICY AT BROOKINGS, POLICY BRIEF | FEBRUARY 2023.

9 ـ Alexander Cooley; International Ordering And Great Power Competition: Lessons From Central Asia, FOREIGN POLICY AT BROOKINGS, POLICY BRIEF | February 2023.

10 ـ Bayram Balci, Strengths and Constraints of Turkish Policy in the South Caucasus,https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-03460282 Submitted on 1 Dec 2021,

11 ـ Beth Sanner; Washington Must Step Up Its Engagement in Central Asia, foreignpolicy.com, January 27, 2022.

12 ـ Brenda Shaffer; Iran's policy toward the Caucasus and Central Asia, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Joint Center,Feature Article August 17, 2022.

13 ـ CENTRAL ASIA REGIONAL STRATEGY 20212025-, IOM UN MIGRATION,

14 ـ Central Asian Bureau for Analytical Reporting , What Should be the Next U.S. Strategy for Central Asia? An Interview with Frederick Starr,1\6\2022

15 ـ Craig Oliphant; Russia's role and interests in Central Asia, SAFERWORLD October 2013. https://www.files.ethz.ch/isn/172941/russias-role-and-interests-in-central-asia.pdf

16 ـ Elizabeth Wishnick; Russia, China, And The United States In Central Asia: Prospects For Great Power Competition And Cooperation In The Shadow Of The Georgian Crisis, February 2009,p45 http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/

17 ـ Eugene Chausovsky; For U.S. Engagement in Central Asia, Pragmatic Economic Cooperation is Key, Caspian policy center, Mar 21, 2023

18 ـ Eugene Chausovsky; For U.S. Engagement in Central Asia, Pragmatic Economic Cooperation is Key, Caspian policy center, Mar 21, 2023.

19 ـ Eugene Rumer, Richard Sokolsky, Paul Stronsk i, U.S. Policy Toward

Central Asia 3.0, Carnegie endowment for international peace, January 25, 2016.

20 ـ Federico Aznar Fernández-Montesinos, Geopolitical movements in Central Asia, IEEE Analyst, Analysis, Instituto Español de Estudios Estratégicos,Paper562022/09/16 ,2022/, https://www.ieee.es/ file:///C:/Users/Alticany/Downloads/Geopolitical_interest_of_Iran_in_Central_Asia.pdf

21 ـ Geopolitical Competition and Energy Security in Central Asia SFRC Sub-Committee Hearing, March 8, 2023

22 ـ George Krol, Nargis Kassenova, How Will U.S. Policy toward Central Asia Look under the Biden Administration?,Harvard edu.March 16, 2021. https://daviscenter.fas.harvard.edu/insights/how-will-us-policy-toward-central-asia-look-under-biden-administration

23 ـ Göktuğ Çakiskan; The US's Growing Interest in Central Asia and Its New Economic Initiative, ANKASAM, 092022/12/

https://cabar.asia/en/what-should-be-the-next-u-s-strategy-for-central-asia-an-interview-with-frederick-starr

https://carnegieendowment.org/201625/01//u.s.-policy-toward-central-asia-3.0-pub- 62556

https://cdn.ceps.eu/wp-content/uploads/202205-2022/11/_Turkeys-Eurasian-ambitions.pdf

https://eucentralasia.eu/european-national-policies-series-the-south-caucasus-and-central-asia/

https://eurasianet.org/perspectives-us-strategy-for-central-asia-an-old-recipe-for-a-new-situation

https://foreignpolicy.com/202227/01//central-asia-kazakhstan-unrest-united-states-russia-china-csto/

https://inkstickmedia.com/the-us-rare-opportunity-in-central-asia/

https://press.armywarcollege.edu/monographs

https://silkroadstudies.org/publications/silkroad-papers-and-monographs/item/13454-rethinking-greater-central-asia-american-and-western-stakes-in-the-region-and-how-to-advance-them.html

https://src-h.slav.hokudai.ac.jp/coe21/publish/no16_1_ses/03_zhuangzhi.pdf

https://www.ankasam.org/the-uss-growing-interest-in-central-asia-and-its-new-economic-initiative/?lang=en

https://www.caspianpolicy.org/research/security-and-politics-program-spp/for-us-engagement-in-central-asia-pragmatic-economic-cooperation-is-key

https://www.caspianpolicy.org/research/security-and-politics-program-spp/for-us-engagement-in-central-asia-pragmatic-economic-cooperation-is-key

https://www.e-ir.info/202026/08//politics-of-continuity-and-us-foreign-policy-failure-in-central-asia/

https://www.eurasian-research.org/publication/new-u-s-national-security-strategy-and-central-asia/

https://www.fiia.fi/wp-content/uploads/202201//bp328_toni-alaranta-kristiina-silvan_turkey-in-central-asia.pdf

https://www.foreign.senate.gov/hearings/geopolitical-competition-and-energy-security-in-central-asia-03-01-23

https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9788862/

https://www.voanews.com/a/6424466.html

https://www.voanews.com/a/top-diplomat-recommits-to-pillars-of-us-policy-in-central-asia/6649529.html

24 ـ Iranian Influence In The South Caucasus And The Surrounding Region, Hearing Before The Subcommittee On Europe And Eurasia Of The Committee On Foreign Affairs House Of Representatives One Hundred Twelfth Congress Second Session December 5, 2012.Serial No. 112–192, http://www.foreignaffairs.house.gov/ or http://www.gpo.gov/fdsys/

25 ـ John E. Herbst and Andrew D'Anieri; The US can help Central Asia avoid China's awkward embrace, atlantic council, May 20, 2023 https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-us-can-help-central-asia-avoid-chinas-awkward-embrace/

26 ـ Kanat Kaldybekovich Bazarbayeva, Zulpiharova Elmirab, Central Asian Knot Of World Politics, 2nd Cyprus International conference on Educational Research, (CY-ICER 2013), Procedia - Social and Behavioral Sciences 89 (2013) 98 – 111, Available online at www.sciencedirect.

27 ـ Luke Coffey; US must put in the legwork to build ties with Central Asia, ARAB NEWS,March 3, 2023 https://www.arabnews.com/node/2261916

28 ـ M. Efe Çaman and M. Ali Akyurt; Caucasus and Central Asia in Turkish Foreign Policy: The Time Has Come for a New Regional Policy, TURKISH JOURNAL OF INTERNATIONAL RELATIONS, Vol. 10, No. 23-, Summer-Fall 2011. www.alternativesjournal.net

29 ـ Marco Denes; Developments In Central Asia And The Caucasus: A Short Over View, ISTITUTO AFFARI INTERNAZIONALI DOCUMENTI IAI,1999.

30 ـ Martha Brill Olcott; Rivalry and Competition in Central Asia, URASIA EMERGING MARKETS FORUM JANUARY 23-25, 2010 THUN, SWITZERLAND, Further details on the Forum and its meetings may be seen on our website at http://www.emergingmarketsforum.org

31 ـ Mher Sahakyan; The New Great Power Competition in Central Asia:Opportunities and Challenges for the Gulf, Disclaimer: The views expressed in this publication are solely those of the author and do not necessarily reflect the views of the Anwar Gargash Diplomatic Academy, an autonomous federal entity, or the UAE Government.

32 ـ Mohammad Jafar Javadi Arjmand, Iran and Turkey in the South Caucasus: Competition and Cooperation, Journal of Iran and Central Eurasia Studies 1, 1 (Spring 2018): 15-31.

33 ـ Mohammad-Reza Djalili; Iran and the Caucasus: Maintaining Some Pragmatism, Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes, Vol. 1, No. 3 (September 02). https://www.jstor.org/stable/10.230726322953/

34 ـ Mohammed Alrmizan; Turkish Foreign Policy in Central Asia in the Era of Erdoğan: The Convergence of Pan-Turkism, Pragmatism, and Islamism, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1443 - May 2022.

35 ـ Mustafa Aydın; Turkish Policy toward the Caucasus: Some General Considerations, Institut français d'études anatoliennes Institut français d'études anatoliennes Fransız Anadolu Araştırmaları Enstitüsü, https://books.openedition.org/ifeagd/1543

36 ـ Navbahor Imamova; Experts Urge US to Update Its Central Asia Strategy, voanews, February 02, 2022

37 ـ Navbahor Imamova; Top Diplomat Recommits to Pillars of US Policy in Central Asia, voanews July 07, 2022 3:54 PM

38 ـ Nicklas Norling and Svante Cornell ; The Role Of The European Union

In Democracy-Building In Central Asia And The South Cauasus, 2016 International Institute for Democracy and Electoral Assistance, International IDEA, www.idea.int

39 ـ Nurlan Aliyev; U.S. Presence in Central Asia: Realities and Perspectives, Published in Analytical Articles Wednesday, 27 May 2020.https://www.cacianalyst.org/publications/analytical-articles/item/13619-us-presence-in-central-asia-realities-and-perspectives.html

40 ـ Nurlan Aliyev; U.S. Presence in Central Asia: Realities and Perspectives, Published in Analytical Articles, Wednesday, 27 May 2020, https://www.cacianalyst.org/publications/analytical-articles/item/13619-us-presence-in-central-asia-realities-and-perspectives.html

41 ـ Peter Leonard; Perspectives | US strategy for Central Asia: An old recipe for a new situation, eurasianet.org, Feb 6, 2020.

42 ـ Richard Hoagland; Balanced Geopolitics: International Actors In Central Asia,A Caspian Policy Center, POLICY BRIEF, CPC, policy brief April 2021.

43 ـ Richard Hoagland; Balanced Geopolitics: International Actors In Central Asia, A CASPIAN POLICY CENTER POLICY BRIEF, CPC, policy brief April 2021.

44 ـ Risk assessment and mitigation in Central Asia:implications for foreign direct inves.tment and the Belt and Road Initiative, European Bank for Reconstruction and Development,2017, www.ebrd.com

45 ـ Roman Muzalevsky Mr.; China's Rise and Reconfiguration of Central Asia's Geopolitics: A Case for U.S. «Pivot» to Eurasia, US Army War College USAWC Press Monographs, Collaborative Studies, & IRPs 7-2015.

46 ـ S. Frederick StarrS. Starr; Rethinking Greater Central Asia: American and Western Stakes in the Region and How to Advance Them, Silk Road Paper,2022.

47 ـ Salohiddin Kamolov; The US' Rare Opportunity in Central Asia, inkstickmedia, March 30th, 2022

48 ـ Salohiddin Kamolov; The US' Rare Opportunity in Central Asia, inkstickmedia, March 30th, 2022 https://inkstickmedia.com/the-us-rare-opportunity-in-central-asia/

49 ـ Saltanat Jakubayeva, Duman Zhekenov; Geopolitical interest of Iran in Central Asia, Al-Farabi Kazakh National University See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/346094765, September 2019.

50 ـ Saud Hassan; Politics of Continuity and US Foreign Policy Failure in Central Asia, AUG 26 2020

51 ـ Silvia Boltuc; Geopolitics of the U.S. strategy in Central Asia, Geopolitical Report 27852598- Volume 13 Issue 9, November 22, 2021SpecialEurasia https://www.specialeurasia.com/202122/11//us-strategy-central-asia/

52 ـ Sinem Adar, Turkeys Eurasian Ambitions At A Time Of Geopolitical Uncertainty, CEPS EXPLAINER,2022.

53 ـ SUN Zhuangzhi, The Relationship between China and Central Asia.

54 ـ Thomas Wheeler; Turkey's role and interests in Central Asia, SAFERWORLD OCTOBER 2013,www.saferworld.org.uk

55 ـ Tika Tsertsvadze; European National Policies Series – The South Caucasus and Central Asia, EUCAM National Policy Series / No. 4 July 2012.

56 ـ Todd Prince; U.S. To Publish New Central Asia Strategy Amid Russian, Chinese Competition, Afghan Threat,Radio Free Europe, December 14, 2019 https://www.rferl.org/a/us-to-publish-new-central-asia-strategy-amid-russia-china-competition-afghan-threat/30325681.html

57 ـ Toni Alaranta, Kristiina Silvan; Turkey In Central Asia Possibilities And Limits Of A Greater Role,FIIA BRIEFING PAPER,2022.

58 ـ U.S. Foreign Policy In Central Asia: Risk, Ends, and Means Author(s): Alan Lee Boyer, Source: Naval War College Review, Vol. 59, No. 1 (Winter 2006), pp. 91118-,Published by: U.S. Naval War College Press, Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.230726396698/

59 ـ United States Strategy for Central Asia 20192025-,Advancing Sovereignty and Economic Prosperity, February 2020.

60 ـ Zeeshan Fida; Central Asia's Place in Turkey's Foreign Policy, Policy Perspectives, Vol. 15, No. 1 (2018), pp. 113-125 Published by: Pluto Journals Stable URL: https://www.jstor.org/stable/10.13169/polipers.15.1.0113.

## الفصل الرابع

# جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز: التحولات السياسيّة والاقتصاديّة

**أ. د. حسين أحمد السرحان[1]**

### تمهيد

تضمّ منطقة آسيا الوسطى والقوقاز عدداً من البلدان التي طرأت عليها تحولات سياسيّة واقتصاديّة بعد انهيار الاتحاد السّوفيتي السابق في مطلع تسعينيّات القرن الماضي والتي كوّنت نقطة تحول مهمة في النظام الدولي. وشهدت العديد من بلدان العالم تحولات في فلسفتها السياسيّة والاقتصاديّة الأمر الذي انعكس على أنظمتها، لتتحول إلى أنظمة تتماهى مع النظم السياسيّة والاقتصاديّة في العالم الغربي من قبيل التعددية السياسيّة (على المستوى السياسي) وآليات السوق على (المستوى الاقتصادي). وكان من بينها بلدان آسيا الوسطى والقوقاز التي كانت تحت مظلة الاتحاد السّوفيتي السابق. وفضلاً عمّا ورثته من الاتحاد السّوفيتي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، فإنها شهدت تحولات سياسية واضحة، قادت إلى تحولات اقتصادية جذرية على صعيد السياسات العامة. مع الملاحظة أنّ أبعاد وتداعيات تلك التحولات تختلف من بلدٍ إلى آخر بفعل اختلاف مستوى التركة السّوفيتية واختلاف حجم الموارد الاقتصاديّة البشرية والطاقة، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار بفعل الصراعات والخلافات الداخلية المتباينة من بلدٍ لآخر.

متغيّرا الطاقة والجغرافية (الموقع)، كانا مؤثرين كثيراً على مسيرة التحولات السياسيّة والاقتصاديّة، فضلاً عن تأثيرهما في طبيعة التفاعلات الإقليميّة والدوليّة. وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من التغيير في المنطقة والنظام الدولي، بدت المؤشرات الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنية تعطي صورة واضحة إلى ما آلت إليه هذه الدول على المستويات كافة.

(1) جامعة كربلاء - مركز الدراسات الاستراتيجية.

نحاول في هذا الجزء تتبع التحولات الاقتصاديّة والسياسيّة في هذه البلدان التي تضم منطقتين: آسيا الوسطى والقوقاز. وتشتمل دول آسيا الوسطى: تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، فيما تضم دول القوقاز: أرمينيا وجورجيا وأذربيجان.

## اولاً: الموقع الجغرافي

تمثّل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة جغرافية واحدة، فآسيا الوسطى «ترانساوكسانيا» هو الاسم الذي كانت تعرف به حتى بداية القرن العشرين، وهي ترجمة لاتينية للاسم الذي أطلقه العرب عندما فتحوا تلك المنطقة في القرن الهجري الأول وهو (بلاد ما وراء النهر). أما القوقاز أو «القفقاس» منطقة جبلية عظيمة الامتداد، كثيرة الارتفاع، صعبة الاجتياز، قليلة الممرات، تمتد على مسافة 1200 كم لتصل بين البحرين: الأسود والخزر (قزوين)، وهي الحد الفاصل بين أوروبا وآسيا.

تقع المنطقة بالقرب من وسط القارة الاوراسية، وتعد ذات أهميّة جيوسياسية، حيث إنها محاطة بروسيا والصين، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، وتشمل دولًا ذات وفرة كبيرة من موارد الطاقة والمعادن مثل: النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم والمعادن النادرة.

تقع منطقة القوقاز غرب بحر قزوين، وهي منطقة جبلية تتكون من جنوب شرق روسيا (شمال القوقاز) وأرمينيا وأذربيجان (بما في ذلك منطقة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها) وجورجيا (جنوب القوقاز)[1]، وقد تباينت المساحات الجغرافية للبلدان في آسيا الوسطى والقوقاز (أنظر شكل رقم 4-1) وكذلك تباينت في عدد السكان (أنظر جدول رقم 4-1).

(1) ظهر التفسير الجيوسياسي المعاصر لمصطلح «القوقاز» عندما احتلت روسيا المنطقة. صاغ حضورها مصطلحات «عبر القوقاز». (جزء من المنطقة يقع خارج سلسلة جبال القوقاز الرئيسية إذا تم مشاهدته من روسيا) و«شمال القوقاز» (المنطقة الواقعة شمال القوقاز وسلسلة الجبال). في الوقت نفسه، ينبغي القول إن التقاليد الروسية سادت على الممارسة الدولية لتحديد المنطقة. انظر:

Vladimer Papava, EURASIA VERSUS CENTRAL CAUCASO-ASIA: ON THE GEOPOLITICS OF CENTRAL CAUCASO – ASIA, CICERO FOUNDATION GREAT DEBATE PAPER No. 098/, The Cicero Foundation, The Netherlands, December 2009, p4. https://www.cicerofoundation.org/wp-content/uploads/Vladimer_Papava_On_the_Geopolitics_of_Central_Caucaso_Asia.pdf

**شكل (4-1) الخارطة السياسيّة لآسيا الوسطى والقوقاز**

**المصدر:**

Library of Congress, Map of the Caucasus and Central of Asia, https://www.loc.gov/item/2009584329/

**جدول (4-1) المساحة الكلية لدول آسيا الوسطى والقوقاز**

| الدولة | المساحة بـ (Km2) |
|---|---|
| كازاخستان | 2,724,900 |
| قرغيزستان | 199,900 |
| طاجاكستان | 143,100 |
| تركمانستان | 488,100 |
| أوزبكستان | 447,400 |
| أرمينيا | 29,743 |
| أذربيجان | 86,600 |
| جورجيا | 69,700 |

**المصدر:**

The Free Encyclopedia, Central Asia and Caucasus, https://en.wikipedia.org/wiki/ Caucasus https://en.wikipedia.org/wiki/Central_Asi

## ثانياً: التحولات الاقتصاديّة في بلدان آسيا الوسطى

كان الانتقال من الاقتصاد الموجه أكثر تعقيدًا وصعوبة مما كان متوقعًا في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز؛ إذ كانت دول آسيا الوسطى هي الأفقر والأقل تطوراً في الاتحاد السّوفيتي (السابق)، وكان على كلتا المجموعتين أن تبدأ من درجات متدنية في تنميتها في التسعينيّات من القرن الماضي. كان التقدم في إصلاحات السوق، والتطوير المؤسسي، والإصلاح الديمقراطي محدودًا. وأدت محاولات إصلاح الاقتصاد الكلي إلى الاستقرار الاقتصادي، ولكن لم تقابلها تطورات على المستوى المحلي. وبفعل الاقتراض المكثف من المؤسسات المالية الدوليّة، أثقلت الإصلاحات دول المنطقة بأعباء ديون عالية لا يمكن تحمّلها. وبقيت الحكومات ضعيفة وسيئة الالتزام بأولويات الإصلاح الاقتصادي، وتُحجم عن المشاركة في جهود الإصلاح السياسي أو الإقليمي. ويهدد عدم الاستقرار في آسيا الوسطى، وخطر الفشل في توطيد السلام في أفغانستان، والصراعات العرقية المستعصية في جنوب القوقاز، بإحراز مزيد من التقدم[1].

(1) Fiona Hill, The Prospects for Long-Term Economic and Social Stability in Central Asia and the South Caucasus, Brookings Institution, Washington, 2002, P1. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/201606//jetro2002.pdf

وقبل توضيح مسيرة التحولات الاقتصاديّة في دول آسيا الوسطى والقوقاز، ينبغي توضيح مسار الاستقلال لهذه الدول.

قبل عام 1991، كانت دول آسيا الوسطى القوقاز من المناطق النائية الهامشية، ولم تلعب أي دور رئيس في العلاقات بين القوى الإقليميّة الرئيسة في الاتحاد السّوفيتي، وتركيا، وإيران، والصين. كما لم يكونوا، على عكس أوكرانيا أو دول البلطيق، عاملاً في علاقة الحرب الباردة بين الاتحاد السّوفيتي (السابق) والولايات المتحدة الاميركية. لكن في تسعينيات القرن الماضي، تزامن انهيار الاتحاد السّوفيتي مع إعادة اكتشاف موارد الطاقة في بحر قزوين، ونتج عن ذلك سلسلة من الاضطرابات السياسيّة العنيفة.

إنّ حقيقة التقسيّمات الإدارية التي ورثتها الدول كحدود دولية من الاتحاد السّوفيتي السابق في عام 1991 قد تم إنشاؤها كلها من قبل موسكو على أساس مبدأ فرق تسد وقادت إلى العديد من الصراعات. ومن دون أن تلعب موسكو دور الحكم، أصبحت هذه الحدود أداةً لانقسامات جامحة واشتدت الخلافات حولها، ما أدى إلى تمزيق الجماعات العرقية، وطرق التجارة والاتصالات، وكسر الترابط الاقتصادي والسياسي. وعلى مدى السنوات العشر الماضية من الاستقلال، اشتدت الانقسامات السياسيّة بين دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وفي الوقت نفسه، ظلت الحدود (التي كانت في السابق خطوطًا على الخريطة) مليئة بالثغرات أمام التجارة غير المشروعة (بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات) وانتشار الأمراض المعدية.[1]

بشكل عام، أدت الطبيعة الاستبدادية وشبه السلطوية للحكم السياسي في المنطقة إلى أن تكون هذه المجتمعات الأكثر ثباتًا من بعض الدول الأخرى المستقلة حديثًا. واحدة من العواقب الخطيرة للسياسات المتشددة هي أن طبقة من رواد الأعمال المستقلين كانت بطيئة في التطور. هذا صحيح بشكل خاص في تركمانستان وأوزبكستان، حيث كانت هناك مقاومة كبيرة للإصلاح الاقتصادي الجذري. يؤدي الافتقار إلى النخبة الاقتصاديّة مع قاعدة سلطة مستقلة إلى خلق طلب مكبوت في كلٍ من هذه البلدان ويجعل من الصعب التنبؤ بكيفية ظهور صراعات الخلافة التي لا مفر منها[2].

(1) Fiona Hill, Op. Cit, p.2.

(2) United States of America, National Intelligence Council, Conference Report, «Central Asia and the South Caucasus: Reorientations, Internal Transitions, and Strategic Dynamics», October 2000: https://irp.fas.org/nic/central_asia.html

لم يكن الاستقلال سلساً مع آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. فبفقدان موسكو كمركز ثقل، خسرت الدول أيضاً الإعانات السّوفيتية الحاسمة للميزانيات والشركات والأسر والمواد الاولية للصناعات، وأسواق منتجاتها وطرق النقل والاتصالات مع العالم الخارجي. ويقدر البنك الدولي أنه نتيجة لهذه الاضطرابات، شهدت دول آسيا الوسطى وحدها تدهور اقتصاداتها بين عامي 1990-1996 بنسبة 20-60 % من الناتج المحلي الإجمالي. أدى ذلك في بعض الدول، مثل طاجيكستان وقيرغيزستان، إلى تراجع الحكومة عن العديد من جوانب الحياة اليومية، لا سيّما عن توفير شبكة أمان اجتماعي. وفي المقابل، أدى ذلك إلى «البدائية» الواضحة للدول، إذ أصبحت طاقات السكان مركزة على الكفاف الأسري بدلاً عن التعبئة وراء الإصلاحات الاقتصاديّة والسياسيّة الحاسمة. ونتيجة لذلك، تآكلت تدريجيًا حتى إنجازات الحقبة السّوفيتية في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية والتنمية الصناعية.[1] لكن رغم التقدم المحدود الذي حققته دول آسيا وجنوب القوقاز على مستوى استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي الا أنّ مؤشرات التراجع بدأت تظهر تدريجياً.

وفي المدة من عام 1991 إلى عام 1998، انخفض مستوى النشاط الاقتصادي بشكل كارثي - بنسبة 39 % في كازاخستان وقرغيزستان، و45 % في تركمانستان، و66 % في طاجيكستان. وكان الاستثناء من هذا هو أوزبكستان، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بأقل من 10 % خلال المدة ذاتها. ورغم أن هذا البلد أظهر بعض العلامات التي تشير إلى نمو اقتصادي متواضع، فأن هذه المكاسب مضللة إلى حد كبير: فقد كانت أوزبكستان تعمل في واقع الأمر على إعادة بناء النموذج الاقتصادي السوفييتي، وهي السياسة التي لن تؤدي في الأرجح إلا إلى الركود، وربما حتى الانهيار. وتتكشف هذه الأزمة الاقتصاديّة على خلفية النمو الديموغرافي المستمر.

لقد وصل إفقار عموم السكان في المنطقة إلى أبعادٍ خطيرة حقاً؛ فقد وصلت الفجوة بين الطبقة الهشة من النخبة الحاكمة فاحشة الثراء وبين الأغلبية التي تعيش تحت خط الفقر إلى مستويات عالية. وكانت العوامل الرئيسة التي ساهمت في النمو الاقتصادي في دول آسيا الوسطى هي التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، والقروض، والائتمانيات الأجنبية. إذ تعتمد اقتصادات دول المنطقة بشكل كبير على التجارة الخارجية، ويمثل حجم التجارة الخارجية في هذه البلدان ما بين 60 إلى 70 % من الناتج المحلي الإجمالي. في جميع البلدان، الواردات تفوق الصادرات. لذا، فأن ديناميكيات اقتصادات آسيا الوسطى تتحدد بالكامل حسب الظروف

(1) Fiona Hill, Op. Cit, p.3.

السائدة في أسواق المواد الخام العالمية. وأدى الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للنفط والمعادن والقطن إلى تحسن الوضع الاقتصادي في آسيا الوسطى في عام 2000 مقارنة بالسنتين السابقتين. ولكن لا ينبغي للمرء أن يتعجل في التوصل إلى أي استنتاجات بشأن استقرار نموذج المواد الخام هذا: ففي أيّة لحظة، قد يؤدي الانخفاض المفاجئ في الأسعار العالمية إلى تفجير أزمة اقتصادية.[1]

في أوزبكستان وقرغيزستان، توفر الزراعة فرص العمل لنحو 45 % من إجمالي قوة العمل، وتنتج ما بين ثلث إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل جزءاً كبيراً من الصادرات التي تدر العملة الصعبة لغاية بداية القرن الحادي والعشرين. وفي كلٍ من البلدين، تميزت السياسة الاقتصاديّة في واقع الأمر ضد القطاع الزراعي، الذي تحول إلى مصدر للاحتياطات لاستبدال الواردات في الصناعة (أوزبكستان)، أو الذي يستخدم لصالح الوسطاء التجاريين (قرغيزستان). إن نسبة موارد الميزانية والائتمان والاستثمار للقطاع الزراعي لا تتوافق مع دوره وأهميته في اقتصاديات دول آسيا الوسطى.

لقد أدى تفكك الاتحاد السوفييتي في الواقع إلى تسريع هذا التفكك الإقليمي. لقد سمحت حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي بأن تصبح الاختلافات في الإمكانات الاقتصاديّة لكل دولة في آسيا الوسطى واضحة بشكل واضح. تتبع دول آسيا الوسطى استراتيجيات اقتصادية غير متوافقة إلى حد كبير. ففي حين نفذت كازاخستان وقيرغيزستان سياسة تهدف إلى تقليص الدور التنظيمي الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد، سلكت أوزبكستان وتركمانستان مساراً معاكساً. وينبغي أن يكون من الواضح بشكل مؤلم أن هذا الخلاف المؤسسي لا يمكن أن يساهم في عملية التقريب بين هذه الدول الخمس في المجال الاقتصادي. وبهذا المعنى أصبح عام 1999 عام المواجهة الاقتصاديّة غير المسبوقة بين دول آسيا الوسطى، إذ اندلعت النزاعات في تلك المجالات التي تتقاطع فيها المصالح الاقتصاديّة للدول المختلفة: التجارة، والطاقة، والنقل، والمياه.

وفي أوائل عام 1999، بدأت دول آسيا الوسطى بفرض قيود ورسوم جمركية مشددة على الواردات داخل المنطقة. وأقامت كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان حواجز تجارية ضد بعضها ببعضٍ. ووصل الأمر إلى النقطة التي اتهم فيها رئيس قرغيزستان أكاييف جيرانه بتنظيم حصار تجاري ضد دولته. وفي الوقت نفسه، اندلعت «حرب المواصلات» بين كازاخستان من جهة وأوزبكستان وقيرغيزستان من جهة أخرى. وتقطع أوزبكستان بانتظام إمدادات الغاز

(1) United States of America, National Intelligence Council, Op. Cit.

الطبيعي إلى جنوب كازاخستان وقيرغيزستان. وإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت قرغيزستان، بوصفها دولة منابع الأنهار الرئيسة في المنطقة، إمدادات مياه الري إلى جنوب كازاخستان في ربيع عام 1999. وقد فعلت ذلك بعد فشل كازاخستان في توصيل الفحم، كما نص على اتفاق بين البلدين.

### ثالثاً: التحولات الاقتصاديّة في بلدان جنوب القوقاز

منذ أكثر من ثلاثة عقود، أعلنت دول جنوب القوقاز – أرمينيا وأذربيجان وجورجيا استقلالها وانتقلت إلى مرحلة جديدة من تطورها التاريخي. لوحظ ان مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي كانت معقدة ومؤلمة إلى حد ما. فمن ناحية، أدى انقطاع روابط الإنتاج في الجمهوريّات الاتحاديّة السابقة إلى أزمة اقتصادية عميقة، ومن ناحية أخرى، ونتيجة للموقف المتناقض للقوى الكبرى تجاه هذه المنطقة، أصبح جنوب القوقاز منطقة ذات ثلاث دول. تطورت الصراعات العرقية إلى مواجهات عسكرية مفتوحة. إن بلدان جنوب القوقاز هي دول صغيرة، وبالتالي، فأن دورها في الاقتصاد العالمي غير مهم. ومع ذلك، فهي تحتل موقعًا جيوسياسيًا وجيوستراتيجيًا مهمًا في المنطقة. فهي تقع على حدود المنطقة الأمنية لعموم أوروبا. وهنا تتقاطع مصالح روسيا والولايات المتحدة، وكذلك مصالح الدول الإقليميّة وغير الإقليميّة الأخرى. وتوفر المدن الساحلية الصغيرة مزايا مهمة إلى حد ما كمركز عبور في آسيا الوسطى، وهذا يمكن أن يساهم أو يتداخل مع تطوير الاتصالات بين الغرب والشرق. وتمتلك جمهوريّة أذربيجان احتياطات من النفط والغاز، وتستخدم لنقلها خطوط الأنابيب التي تمر عبر جورجيا. وتعدّ خطوط الأنابيب هذه بديلاً لخطوط الأنابيب الروسيّة، وبالتالي فإن روسيا ليست مهتمة بوجود منافسين.

ومنذ الاستقلال، بدأت مرحلة انتقالية مع التحولات الجذرية – الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام السوق. وقد أثر التحول على الاقتصاد ومؤسسات ووظائف الدولة، والسياسة الداخلية والخارجية، والخدمات الاجتماعية، وما إلى ذلك. ونتيجة للتحول، تم القضاء على الهياكل السياسيّة والاقتصاديّة القديمة، وبدأ التعاون النشط مع العديد من البلدان في العالم. في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافية وغيرها، وأصبح البلدان الثلاثة أعضاء في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من المنظمات الدوليّة الأخرى. وبدأت علاقاتهم مع العالم الخارجي ترتكز على ملامح المرحلة الانتقالية، وعلى الدور التاريخي للقوقاز وموقعها الجيوسياسي. ورغم مرور ثلاثة عقود منذ إعلان الاستقلال، ولكن لا تزال هناك مشكلات اقتصادية خطيرة في هذه الدول، وتدار هياكل الدولة ومؤسساتها بشكل غير فعال.

كانت المرحلة الأكثر صعوبة في تاريخ دول ما بعد الاتحاد السّوفيتي في جنوب القوقاز هي الأعوام 1991-1995، عندما حدثت تغييرات جوهرية في الهياكل السياسيّة والاقتصاديّة، وتم تعزيز حقوق وحريات المواطنين في التشريعات، وتغيرات كبيرة في الجوانب الاجتماعية التي كانت قيد التطوير. وكانت جورجيا وأذربيجان في وضع صعب بشكل خاص، وفي أرمينيا كانت الأمور أفضل نسبياً. وبعامّة فأن صعوبات عمليات التحول ترجع إلى الظروف التالية:[1]

1: الاضطرار إلى حل مشكلة «الانتقال الثلاثي:

أ. من الدولة الشمولية السوفييتية إلى الديمقراطيّة.

ب. من الاقتصاد المخطط وملكية الدولة الكاملة إلى اقتصاد السوق والملكية الخاصة.

ج. من جمهوريّات الدولة الكبيرة إلى دولة ذات سيادة ذات اقتصادات صغيرة. علاوة على ذلك، فأن التناظرية لهذا التحول في العالم لم تكن موجودة.

2: بدأت عمليات التحول على خلفية انفصال علاقات الإنتاج بين الجمهوريّات في الاتحاد السوفييتي، والانخفاض الحاد في الإنتاج، وانخفاض الاستثمار، والتضخم المفرط، وما إلى ذلك.

3: تم تحديد حالة وهيكل واتجاه تطور الاقتصادات الوطنية من خلال التراث السوفييتي: حيث أنشئت على أساس تقسيم اتحاد العمل، وساهمت مرافق التصنيع المتكاملة في الترابط والاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية لجمهوريّات الاتحاد. وكان مستوى تعاونهم حوالي 75-80 %.

4: تعتمد عمليات التحول على مستوى عال من اللامركزية، وأشكال مختلفة من الملكية وأنواع طرق ممارسة الأعمال. وأدى الافتقار إلى الخبرة في العمل في مثل هذه الظروف في بلدان جنوب القوقاز إلى حدوث أخطاء، ونتيجة لذلك أدى التحول إلى أزمة سياسية واقتصادية، والتي كان لا بد من حلها عن طريق التغييرات الهيكلية و«العلاج بالصدمة».

إنّ عمليات التحول إلى آليات السوق في جميع دول جنوب القوقاز كانت بموجب توصيات صندوق النقد الدولي، على أساس السياسات الاقتصاديّة الليبرالية، ومتطلباتها هي:

• تحرير الأسعار والتعريفات الجمركية على السلع والخدمات.

(1) KORGANASHVILI Larisa Dmitrievna, SOCIO-ECONOMIC TRANSFORMATIONS IN SOUTH CAUCASUS COUNTRIES: REALITIES AND PROSPECTS, 2014: https://www.researchgate.net/publication/303543937_SOCIOECONOMIC_TRANSFORMATIONS_IN_SOUTH_CAUCASUS_COUNTRIES_REALITIES_AND_PROSPECTS

• الحد الأقصى من عجز الموازنة وتفكيك البرامج الاجتماعية.

• التخلي عن ممارسة الإقراض المستهدف والقروض «الرخيصة».

• إنشاء وتطوير السوق المالية.

• الخصخصة التدريجية لممتلكات الدولة والحد الأقصى من مشاركة الدولة في الحياة الاقتصاديّة للبلاد.

• إلغاء الدعم الحكومي للصناعات وغيرها.

قبلت دول جنوب القوقاز في الوقت نفسه تقريبًا شروط ومعايير الأنشطة الاقتصاديّة التي اقترحها صندوق النقد الدولي. ونتيجة لتنفيذها، تمكنت من التغلب على الأزمة الاقتصاديّة القائمة وتحقيق النمو الاقتصادي. في عام 2012، كان أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أذربيجان - 7228 دولارًا أمريكيًا للفرد. تتخلف جورجيا وأرمينيا عن أذربيجان مرتين تقريبًا، في جورجيا 3,508 دولارًا أمريكيًا للفرد وفي أرمينيا 3,338 دولارًا أمريكيًا للفرد.)[1](ينظر الجدول رقم (4-2). كذلك لعب الاستثمار الاجنبي دور في عملية التحول في بلدان جنوب القوقاز، وهذا ربما يفسر انخفاض الكلفة الاجتماعية والاقتصاديّة لوصفة صندوق النقد الدولي «العلاج بالصدمة».

**جدول (4-2) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للمدة 1990-2012**

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) دولار امريكي | | | النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي % | | | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أرمينيا | أذربيجان | جورجيا | أرمينيا | أذربيجان | جورجيا | أرمينيا | أذربيجان | جورجيا |
| 1990 | 2,256,838,858 | 8,858,006,036 | 7,737,994,864 | - | - | -14.8 | 637 | 1,237 | 1,611 |
| 1991 | 2,068,526,522 | 8,792,365,811 | 6,337,314,652 | -11.7 | -0.7 | -21.1 | 589 | 1,209 | 1,310 |
| 1992 | 1,272,577,522 | 4,991,350,458 | 3,691,110,628 | -41.8 | -22.6 | -44.9 | 369 | 676 | 757 |
| 1993 | **1,201,313,196** | 3,973,027,397 | 2,701,180,604 | -8.8 | -23.1 | -29.3 | 357 | 530 | 550 |
| 1994 | 1,315,158,670 | 3,313,739,674 | **2,513,870,709** | 5.4 | -19.7 | -10.4 | 400 | 436 | 517 |
| 1995 | 1,468,317,350 | **3,052,467,522** | 2,693,731,880 | 6.9 | -11.8 | 2.6 | 456 | 397 | 569 |
| 1996 | 1,596,968,913 | 3,176,749,593 | 3,094,915,506 | 5.9 | 1.3 | 11.2 | 503 | 409 | 670 |
| 1997 | 1,639,492,424 | 3,962,710,163 | 3,510,540,844 | 3.3 | 5.8 | 10.5 | 523 | 506 | 775 |
| 1998 | 1,893,726,437 | 4,446,396,218 | 3,613,500,142 | 7.3 | 10.0 | 3.1 | 608 | 562 | 805 |
| 1999 | 1,845,482,181 | 4,581,222,442 | 2,800,024,342 | 3.3 | 7.4 | 2.9 | 597 | 574 | 629 |

(1) KORGANASHVILI Larisa Dmitrievna, Op. Cit.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1,911,563,665 | 5,272,617,196 | 3,057,453,461 | 5.9 | 11.1 | 1.8 | 621 | 655 | 692 |
| 2001 | 2,118,467,913 | 5,707,618,247 | 3,219,487,823 | 9.6 | 9.9 | 4.8 | 692 | 704 | 734 |
| 2002 | 2,376,335,048 | 6,236,024,951 | 3,395,778,661 | 13.2 | 10.6 | 5.5 | 780 | 763 | 779 |
| 2003 | 2,807,061,009 | 7,275,766,111 | 3,991,374,540 | 14.0 | 11.2 | 11.1 | 925 | 884 | 922 |
| 2004 | 3,576,615,240 | 8,680,511,918 | 5,125,273,877 | 10.5 | 10.2 | 5.9 | 1,182 | 1,045 | 1,187 |
| 2005 | 4,900,436,759 | 13,245,421,881 | 6,411,147,323 | 13.9 | 26.4 | 9.6 | 1,625 | 1,578 | 1,470 |
| 2006 | 6,384,457,744 | 20,982,270,733 | 7,761,900,179 | 13.2 | 34.5 | 9.4 | 2,126 | 2,473 | 1,765 |
| 2007 | 9,206,277,479 | 33,049,380,918 | 10,172,260,738 | 13.7 | 25.0 | 12.3 | 3,079 | 3,851 | 2,318 |
| 2008 | 11,662,017,845 | 48,852,482,960 | 12,799,337,250 | 6.9 | 10.8 | 2.3 | 3,917 | 5,575 | 2,920 |
| 2009 | 8,648,015,305 | 44,291,490,421 | 10,766,836,277 | -14.1 | 9.3 | -3.8 | 2,914 | 4,950 | 2,441 |
| 2010 | 9,260,285,762 | 52,905,998,879 | 11,638,236,643 | 2.1 | 5.0 | 6.3 | 3,125 | 5,843 | 2,614 |
| 2011 | 10,138,077,996 | 63,403,650,746 | 14,434,619,972 | 4.7 | 1.0 | 7.0 | 3,420 | 6,912 | 3,220 |
| 2012 | 9,910,387,657 | 67,197,738,735 | 15,829,300,979 | 7.1 | 4.5 | 6.0 | 3,338 | 7,228 | 3,508 |

**المصدر:**

KORGANASHVILI Larisa Dmitrievna, SOCIO-ECONOMIC TRANSFORMATIONS IN SOUTH CAUCASUS COUNTRIES: REALITIES AND PROSPECTS, 2014: https://www.researchgate.net/publication/303543937_SOCIOECONOMIC_TRANSFORMATIONS_IN_SOUTH_CAUCASUS_COUNTRIES_REALITIES_AND_PROSPECTS

لقد تغلبت بلدان جنوب القوقاز على عقبات اقتصادية واجتماعية كبرى في العقود الأخيرة. لقد تم إحراز تقدم كبير في مواجهة الفقر وإقامة مجتمع الطبقة المتوسطة. وتختلف البلدان الثلاثة في كثير من النواحي، ولكنها تواجه أيضاً تحديات مماثلة في تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وتشمل هذه التحديات الضغوط الديموغرافية والحاجة إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية، من أجل الاندماج بشكل أفضل في الأسواق العالمية، وتحقيق تحسينات الرفاهية الاجتماعية التي تم تحقيقها بصعوبة.

كانت مسارات التنمية التي اعتمدتها كل حكومة في البلدان الثلاثة مختلفة إلى حد كبير. إذ أطلقت حكومة جورجيا إصلاحات بعيدة المدى في مجال الحكم والسياسة الاقتصاديّة في أعقاب الثورة الوردية في عام 2003، مما أدى إلى بناء سمعة جورجيا بوصفها واحدة من أكثر دول ما بعد الاتحاد السوفييتي متفقة مع آليات للسوق. في حين كان النمو في أذربيجان

مدفوعا في المقام الأول بالموارد الطبيعية، أولاً، وبالاستثمار الأجنبي اللازم لإنشاء البنية التحتية النفطية، ثم بإنتاج وتصدير النفط والإنفاق العام بشكل رئيس على البنية التحتية والبناء. وقد أدى انخفاض أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية إلى ركود النمو. وفي أرمينيا، كانت الإصلاحات والنمو يسيران جنباً إلى جنب قبل الأزمة المالية. ومع ذلك، كان النمو مدفوعا بشكل رئيس بالتدفقات الخارجية القوية من التعدين، والتحويلات المالية، والاستثمارات الأجنبية من الاتحاد الروسي. وقد تقلصت هذه المصادر بشكل حاد بعد الأزمة المالية، ما أدى إلى انخفاض النمو.[1]

وتواجه بلدان جنوب القوقاز الآن تحديات جديدة في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في الحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك وتلبية تطلعات الطبقة المتوسطة الناشئة. وتشمل التحديات التي تواجهها أرمينيا إعادة توجيه نموذج التنمية لاغتنام فرص التصدير، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ومعالجة قيود الاتصال، وتخفيف الضغوط الديموغرافية التي يفرضها تقلص عدد السكان. وفي أذربيجان، تمتع عدد السكان، الذي يتزايد باطراد، بنمو اقتصادي كبير مدفوع بالنفط، ولكن الافتقار إلى التنويع الاقتصادي، والتوسع الحضري المحدود، والفوارق الكبيرة بين المناطق الاقتصاديّة، كلها عوامل تضغط على القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. ويبدو أن تحسين إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة وتعزيز المؤسسات أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام. وفي جورجيا، ينطوي التحدي الرئيس على تعديل نموذج النمو وترجمة النمو الاقتصادي الجيد الأداء نسبياً إلى جهود أسرع وأكثر استدامة للحد من الفقر. وسيكون رفع إنتاجية العمل، والتكامل مع الاقتصاد العالمي، وتنشيط المناطق الريفية الراكدة، أهميّة أساسية لتحقيق هذا الهدف.[2]

وفي بلدان جنوب القوقاز الثلاثة، يشكل تحقيق الرخاء الشامل والمستدام للجميع تحدياً مشتركاً. وعلى الرغم من التحسن في مؤشرات الفقر وغيرها من مؤشرات الرفاه، فإن قطاعات كبيرة من السكان تعيش في مناطق تتميز بركود التنمية. لقد كان الرخاء غير متوازن ولم يصل إلى كل الشعوب أو إلى كل المناطق والمحافظات. وقد استفادت العديد من الأسر بشكل مؤقت من ارتفاع الدخل، لتعود إلى الفقر من جديد. ليس من الواضح دائمًا أن شباب اليوم يحصلون على تعليم أفضل مما حصل عليه آباؤهم قبل جيل مضى. ولا تزال قطاعات عدّة من

(1) World Bank Group, South Caucasus in Motion, January 2019, P. IXI: https://documents1.worldbank.org/curated/en/614351556553124178/pdf/South-Caucasus-in-Motion.pdf

(2) World Bank Group, Op. Cit. p. xx.

السكان مستبعدة جغرافيا من فرص العمل والتجارة وتصبح مندمجة في فوائد التنمية. وفي سياق العديد من التحديات الديموغرافية والظروف الخارجية غير المواتية، فإن ترسيخ طبقة متوسطة قوية سيتطلب مصادر جديدة وأكثر تنوعا للنمو، وزيادة الوصول إلى وظائف أفضل وأكثر إنتاجية، وإيجاد سبل للاحتفاظ بالمكاسب الماضية والاستفادة منها.[1]

ويكوِّن النمو الاقتصادي السريع وانخفاض معدلات الفقر إنجازات كبيرة لبلدان جنوب القوقاز على مدى العقود الماضية. ومع ذلك، فإن المتوسطات الوطنية والمقاييس الثابتة للرفاهية يمكن أن تخفي فوارق مهمة قد تظهر عبر المكان والزمان، وبالتالي تتجاهل نضالات واحتياجات مختلف المناطق الجغرافية والمجموعات السكانية للاستفادة من إمكاناتها والمشاركة في فوائد التنمية. وتمثل التحولات المتقلبة صعوداً وهبوطاً في جهود الحد من الفقر والتحصيل التعليمي في جنوب القوقاز تحذيراً من عدم تحديد السياسات المناسبة لتأسيس حراك اجتماعي واقتصادي قوي. يتيح تقييم الحراك الاقتصادي والاجتماعي فَهْم ما إذا كان الحد من الفقر يعكس تحسينات تدريجية ومستدامة في مستويات معيشة السكان، أو تحركات أكثر تقلبًا وتكلفة للأسر داخل وخارج الفقر. وفي سياق الخصائص الطبوغرافية الصعبة، يؤدي ضعف الاتصال والتحديات الديموغرافية - بما في ذلك تقلص عدد السكان وتدفقات الهجرة إلى الخارج - إلى توليد تباينات مكانية تقيد المشاركة الاقتصاديّة لقطاعات كبيرة من السكان في جنوب القوقاز. وإن فهم ومعالجة القيود المفروضة على التنقل المكاني يزيد من إمكانية التفاعل مع الأشخاص والمناطق والأسواق الأخرى.

## رابعاً: المؤشرات الاقتصاديّة الكليّة في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز

شهدت بلدان القوقاز وآسيا الوسطى تباطؤا مزمناً في معدلات نمو الناتج وتقارباً أبطأ مع البلدان ذات الدخل المرتفع في أعقاب الأزمة المالية العالمية، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وتشير الدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية إلى أن عدم كفاية التنمية المالية (انخفاض فرص الحصول على التمويل، ونقص أدوات التمويل، وارتفاع أسعار الإقراض، وما إلى ذلك) هو أحد أبرز عوائق النمو.

أحرزت بلدان القوقاز وآسيا الوسطى تقدماً في التنمية المالية بعد الاستقلال في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. ومع ذلك، كان هذا التقدم متفاوتا بين البلدان فيما يخص المؤشرات المالية المحددة. ونتيجة لذلك، فقد تباين مستوى التنمية المالية بين بلدان آسيا

(1) Ibid, p. xx.

الوسطى والقوقاز مع مرور الوقت. وهناك أيضاً أداء مختلط في تلك البلدان مقارنة بمتوسط التنمية المالية في الأسواق الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل النظيرة[1].

وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية للتنمية المالية، فقد تم إحراز معظم التقدم فيما يتعلق بالمؤسسات المالية، في حين لا تزال الأسواق المالية متخلفة في معظم بلدان منطقة آسيا الوسطى والقوقاز (باستثناء كازاخستان). أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية للتنمية في المؤسسات المالية، فأن عمق الوساطة المالية لا يزال ضئيلاً نسبياً، وكان أداء معظم تلك البلدان أقل من متوسط أداء الأسواق الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل في هذا الصدد خلال الفترة 1993-2019. وقد تم إحراز المزيد من التقدم من حيث إمكانية الوصول إلى التمويل، حيث يتفوق أداء معظم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز مطلع العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين على متوسط الأسواق الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل. هناك أداء متباين من حيث الكفاءة، التي تقلبت بشكل كبير مع مرور الوقت، بين بلدان آسيا الوسطى والقوقاز، وبين ما يتعلق بمتوسط الأسواق الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل.[2] تتمتع بلدان أفريقيا الوسطى وآسيا الوسطى ذات المستوى المنخفض نسبياً من التنمية المالية بمجال لزيادة معدلات نموها السنوية بنسبة تتراوح بين 0.5 و2.5 في المئة عن طريق الوصول إلى مستوى التنمية المالية في البلدان الحدودية لدول القوقاز وآسيا الوسطى. ويمكن تحقيق هذا التحسن من خلال تدابير خاصة بكل بلد تستهدف المؤشرات الفردية للتنمية المالية التي تغطي عمق الوساطة المالية وإمكانية الوصول إليها وكفاءتها.

كان النمو مرتفعاً بشكل ملحوظ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.1 % في المنطقة، وهو أعلى بكثير من توقعات النمو البالغة 3.6 % إذ كان النمو المتوقع بنسبة 4.2 % في أيلول/سبتمبر 2021 قبل الحرب الروسيّة الاوكرانية. وفي المنطقة، كان النمو هو الأعلى في الاقتصادات المستوردة للنفط والغاز، حيث وصل إلى 12.6 % في أرمينيا و10.2 % في جورجيا[3] وهناك بعض الأسباب الشائعة وراء هذه المراجعات

(1) International Monetary Fund, Financial Development and Growth in the Caucasus and Central Asia, IMF Working Paper, WP/22134/, July 2022, p. 9. https://www.imf.org › wpiea2022134-print-pdf

(2) International Monetary Fund, Financial Development and Growth in the Caucasus and Central Asia, Op. Cit. p 10.

(3) Jules Hugot, The Economic Impact of the Russian Invasion of Ukraine on the Caucasus and Central Asia: Short-Term Benefits and Long-Term Challenges, Asian

الإيجابية الرائعة. قد تكون الحجة الأكثر وضوحًا هي أن أداء الاقتصاد الروسي كان أفضل بكثير مما توقعه صندوق النقد الدولي في أبريل 2022، إذ إن روسيا تُعَد أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة، حيث تمثل نحو 10 % من الصادرات و55 % من التحويلات المالية. وقد يكون هناك سبب آخر يتمثل في الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية، لأنّ المنطقة تعتمد إلى حد كبير على مصدري السلع الأساسية. ومع ذلك، بالنسبة لأسعار النفط على الأقل، قام صندوق النقد الدولي في الواقع بتخفيض متوسط توقعاته لعام 2022 من 107 دولارات أمريكية للبرميل في نيسان (أبريل) إلى 98 دولارًا أمريكيًا للبرميل في تشرين الأول (أكتوبر) 2022. علاوة على ذلك، انخفضت أسعار الذهب والنحاس والمنتجات الزراعية ــ وجميعها، وإن كان بدرجة متفاوتة، تشكل فئات تصدير مهمة لمختلف بلدان المنطقة ــ بنسبة 15 % إلى 25 % منذ نيسان (أبريل). ربما تكون السلعة الوحيدة التي ارتفع سعرها أكثر من المتوقع في الربيع هي الغاز الطبيعي، لكنها فئة تصدير مهمة فقط لأذربيجان وجزئيًا لكازاخستان. كذلك من بين الأسباب الحقيقية وراء الأداء المتفوق الهائل لآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز هو ان دول المنطقة استفادت من تدفق المهاجرين (وأموالهم) من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا، ما عزَّز الطلب المحلي في جميع أنحاء المنطقة. إن تقدير أعداد المهاجرين ليس بالأمر السهل (لأنه غالباً ما يكون من الصعب فصلهم عن السياح)، لكن السلطات في كل دولة تقدر ما لا يقل عن بضع عشرات الآلاف من الأشخاص الذين وصلوا بنية البقاء على المدى المتوسط. بل إن عدداً أكبر من الأشخاص فتحوا حسابات مصرفية وقاموا بتحويل الأموال إلى آسيا الوسطى والقوقاز، معتبرين إياها ولايات قضائية صديقة نسبياً لكل من روسيا والغرب (في سياق العقوبات المالية الغربية ضد روسيا). ويختلف حجم التأثير الاقتصادي الإيجابي لتدفق الأشخاص ورؤوس الأموال من بلد إلى آخر، اعتماداً على عدد المهاجرين نسبة إلى حجم سكان البلد. وفي هذا الصدد، لوحظ التأثير الأهم حتى الآن في جورجيا وأرمينيا.[1]

كذلك، زادت التحويلات المالية من روسيا إلى المنطقة بشكل غير متوقع وبشكل ملحوظ خلال عام 2022. وفي بعض البلدان (مثل جورجيا وأوزبكستان)، قفزت التحويلات المبلغ عنها من روسيا بنسبة 75 % أو أكثر في الأشهر الأخيرة. وكان هذا في تناقض صارخ مع

Development Bank (ADB), Manila, April, 2023: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/863591/ado-april-2023-special-topic.pdf

(1) Eldar Vakhitov, Central Asia and the Caucasus – Defving gravity, Bond Vigilantes blog, Nov. 2022, https://bondvigilantes.com/blog/202211//central-asia-and-the-caucasus-defying-gravity/

فترات الركود السابقة في روسيا، والتي أدت إلى انخفاض ملحوظ في التحويلات المالية. ربما يكون أحد التفسيرات هو أن الركود هذه المرة أثر في الأغلب على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية في الاقتصاد الروسي (مثل التصنيع والخدمات المالية، التي فُرضت عليها أشد العقوبات). ومن ناحية أخرى، ظلت القطاعات الأقل اعتماداً على التكنولوجيا وذات القيمة المضافة المنخفضة (مثل البناء والزراعة) ــ حيث يميل أغلب المهاجرين إلى العمل ــ صامدة، مما سمح لهم بالاحتفاظ بوظائفهم. قد يكون السبب الآخر المحتمل وراء الزيادة في التحويلات هو القيود المفروضة على سحب العملات الصعبة من البنوك في روسيا، ما دفع بعض المهاجرين إلى التحول للتحويلات النقدية (وهو أمر يصعب تتبعه) إلى استخدام النظام المصرفي. علاوة على ذلك، بعد ارتفاعه في شهر آذار (مارس)2022، أصبح سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الروبل أقوى هذا العام (مقارنة بالعام الماضي)، مما أدى إلى زيادة قيمة التحويلات بالدولار الأمريكي. وأخيرًا، قد تكون بعض الزيادة في التحويلات المسجلة في البيانات الرسمية ناتجة في الواقع عن عائدات التصدير أو تدفقات رأس المال.

كذلك، ونظراً للعقوبات التجارية التي فرضها الغرب على روسيا والتي قيدت بشدة الصادرات والواردات، عملت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز كبديل جزئي. وقد تمكن بعض المصدرين الإقليميين من زيادة حصتهم في السوق في روسيا، في حين استفاد المستوردون أيضاً من قدرتهم على شراء السلع الأساسية والسلع الأخرى بأسعار أقل، حيث أصبحت الأسواق الغربية مغلقة إلى حد كبير أمام روسيا. وأحد الأمثلة على ذلك هو جورجيا، التي زادت بشكل كبير صادراتها الغذائية إلى روسيا وارداتها النفطية من روسيا. فضلاً عن ذلك، من المحتمل أن بعض الدول أعادت تصدير بعض السلع التي استوردتها من الغرب إلى روسيا (والتي لم يعد من الممكن تصديرها إلى روسيا مباشرة بسبب العقوبات أو لأسباب لوجستية). والأهم من ذلك، على الرغم من أن دول المنطقة لم تنضم إلى العقوبات الغربية بنفسها، إلا أنها بذلت جهدًا لمراعاة هذه العقوبات بصرامة وتجنب أن تصبح أهدافًا لأية عقوبات ثانوية من قبل الغرب. وقد ساعد هذا بالتأكيد على تحسين معنويات المستثمرين العالميين تجاه آسيا الوسطى والقوقاز[1].

## خامساً: النفط والطاقة في بلدن آسيا الوسطى والقوقاز

تتأتى الأهميّة الجيوبولتيكية لمنطقة آسيا الوسطى من موقعها الجغرافي وأهميته السياسيّة والأمنية للمنطقة والمناطق المحيطة، ومن احتياطاتها من النفط والغاز وذلك يتباين

(1) Eldar Vakhitov, Op. Cit.

بين دولة وأخرى. وبفعل هذه الاحتياطات الضخمة أصبحت محل للصراع والتنافس الدولي بين الاقطاب العالمية والإقليميّة، فضلاً عن أسباب أخرى، إذ تمتلك موارد كبيرة للطاقة تؤهلها لأنْ تؤدي دورًا مهمًا في أمن الطاقة على المستوى العالمي.

إنّ ظهور النفط والغاز والمعادن الاخرى في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز يعود إلى القرن التاسع عشر. وخلال القرن العشرين لعب نفط المنطقة دوراً استراتيجياً رئيساً في السياسات العالمية، وتعدد انماط الاحتواء بين القوى الخارجية.

ويرى كُثُرٌ أنّ آسيا الوسطى والقوقاز ستكون الحدود التالية للنفط والغاز. وإن احتياطات الطاقة الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة، إلى جانب وضعها السياسي الفريد بوصفها ثماني دول مستقلة حديثاً خرجت من تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، كانت سبباً في دفع هذه البلدان إلى دائرة الضوء في وسائل الإعلام والمناقشات السياسيّة الغربية. وكان الوعي المتزايد سبباً في تحفيز المزيد من المشاركة الغربية العامة والخاصة في تنمية المنطقة. ومنذ استقلال جمهوريّات آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لعبت موارد النفط والغاز دوراً فعالاً في مساعدتها على المشاركة في عملية العولمة. وأصبحت موارد الطاقة ضرورية للمشاركة في عملية العولمة. وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي، اعتقد المراقبون أن العولمة يمكن أن تقدم لآسيا الوسطى «فوائد عديدة» في مجال الطاقة.

الاحتياطات الهيدروكربونية في المنطقة كبيرة، إذ تتراوح احتياطات النفط المؤكدة بين 15 مليار إلى 31 مليار برميل، أي حوالي 2.7 % من إجمالي احتياطات النفط العالمية المؤكدة. وتبلغ احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة من 230 إلى 360 تريليون قدم مكعب وتمثل حوالي 7 % من إجمالي احتياطات الغاز المؤكدة في العالم. ويؤكد بعض الجيولوجيين أن أرقام الاحتياطيات المؤكدة في آسيا الوسطى والقوقاز، والتي يشار إليها عادة باسم حوض قزوين، منخفضة بشكل مضلل؛لأن مناطق ضخمة من المنطقة لم يتم استكشافها بعد. وقد تؤكد عمليات الاستكشاف المستقبلية أن المنطقة تحتوي على ما يتراوح بين 60 مليار إلى 140 مليار برميل من النفط.[1] إن أكثر من نصف الاحتياطات النفطية المؤكدة في منطقة بحر قزوين ونحو 80 % من الاحتياطات النفطية المحتملة المقدرة تقع في دولة واحدة ـ

(1) Amy Myers Jaffe, Unlocking the Assets: Energy and the Future of Central Asia and the Caucasus, the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, United States, 1998, http://large.stanford.edu/publications/coal/references/baker/studies/assets/docs/UnlockingtheAssets_MainStudy.pdf

كازاخستان. تمتلك تركمانستان احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، لكن بعدها عن الأسواق الاستهلاكية الرئيسة قد يعني أنه سيكون من الصعب تطوير هذه الاحتياطات تجاريًا.

إنّ المسافة الهائلة بين احتياطات آسيا الوسطى والقوقاز من المناطق الرئيسة المستهلكة للطاقة في العالم تنطوي على عبء مالي كبير لجلب هذه الموارد إلى السوق. وعلى وجه الخصوص، فأن بلدان المنطقة التي تتمتع بأكبر إمكانات تصديرية، وهي كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، هي بلدان غير ساحلية. وعلى العكس من المنافسين في المناطق الكبيرة الأخرى الغنية بالنفط مثل الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وحتى روسيا، لا يمكنهم ببساطة شحن النفط بالناقلات من الموانئ المحلية. وبدلاً عن ذلك، يتعين عليهم الاعتماد على خطوط الأنابيب الباهظة الثمن التي تم بناؤها عبر الأراضي الأجنبية كوسيلة رئيسية للنقل.

ومن وجهة نظر أمن الطاقة، فأن البلدان المستهلكة تستفيد عندما يأتي إنتاج النفط العالمي من قاعدة متنوعة قدر الإمكان. ويقلل هذا التنوع من الاعتماد على أي بلد أو مركز جغرافي معين، وبالتالي يقلل من احتمال حدوث اضطراب واسع النطاق من أي منطقة واحدة. وقد أظهرت التجربة أن الحفاظ على الأسعار المعتدلة يمكن تحقيقه بسهولة أكبر عندما تكون هناك منافسة معقولة في السوق داخل وخارج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). ولهذا يمكن تساهم منطقة آسيا الوسطى والقوقاز في تعزيز تنوع مصادر الطاقة وبالتالي المساهمة في استقرار الاسعار. لذا تتجه الاقتصادات المستهلكة للطاقة صوت المنطقة ومنحها الفرصة عبر توجيه الاستثمارات في الصناعات النفطية وابرام اتفاقيات لتسهيل نقل النفط والغاز وايصاله إلى الاسواق العالمية.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، شاركت جمهوريّات آسيا الوسطى في مجموعة واسعة من جهود بناء الدولة التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات جديدة خلال التسعينيات. ومن بين تلك الجهود محاولة التعافي من الانهيار الاقتصادي ومواجهة التحديات الأمنية وتعزيز الاستقلال الوطني. وكان استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، بناءً على نماذج مختلفة للتنمية ودعوات للاستثمارات الأجنبية جزءًا من هذه الجهود أيضاً. على الرغم من أن تقديرات احتياطيات الهيدروكربونات الإقليميّة كانت غير مؤكدة في ذلك الوقت، الا أن المنظمات الدوليّة والقوى والصناعات، فضلاً عن القادة المحليين، سرعان ما كانوا على استعداد للاستفادة من «إمكانات» احتياطات الطاقة في آسيا الوسطى، سواء كانت «استثنائية» أو «ضخمة». «واعدة» أو «كبيرة» أو «غنية». [1]

(1) World Bank, Trends in developing economies extracts, Volume 1, Eastern Europe

وبالنسبة للمستثمرين والمستهلكين الخارجيين، فإن احتياطات النفط والغاز غير المستغلة في آسيا الوسطى، على الرغم من محدوديتها، كانت موضع ترحيب بوصفها مساهمة قيّمة في أسواق الطاقة العالمية وتنويع الإمدادات. وعلى العموم، فهي تمثل أكثر من 2 % من احتياطيات النفط العالمية، وأكثر من 10 % من احتياطات الغاز - وهي أرقام صغيرة نسبياً بالمقارنة مع الدول المجاورة أو دول الشرق الأوسط. وتعدّ كازاخستان، باحتياطاتها المؤكدة البالغة 30 مليار برميل، لاعباً رئيساً في قطاع النفط (تحتل المرتبة الحادية عشرة في العالم). وتقع هذه الاحتياطات جزئياً في الأجزاء الغربية من البلاد، وأبرزها في ثلاثة حقول عملاقة: تنغيز، وكاشاجان، وكراشاجاناك. أما تركمانستان، فهي موقع رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم: يقدر بـ 688 تريليون قدم مكعب، موزعة عبر حقول دولت آباد ويولوتان-عثمان في الشرق. ومثل أوزبكستان، تتخلف أذربيجان كثيرا عن الركب. ومع امتلاكها أقل من 1 % من احتياطات النفط والغاز العالمية، فقد فتحت رغم ذلك حقولها في بحر قزوين - حقل النفط الأذربيجاني - شيراج - جونيشلي، وحقل شاه دنيز للغاز - أمام الاستثمارات الأجنبية.[1]

كان الرئيس الكازاخستاني السابق نور سلطان نزاربابيف يرأس دولة ذات «إمكانات كبيرة» للتنمية الاقتصاديّة، ومن الطبيعي أن يبحث عن «مجموعة متنوعة من المستثمرين». وكانت كازاخستان بالفعل أول جمهوريّة ما بعد الاتحاد السوفييتي تتوصل إلى اتفاق بعيدا عن الاتحاد السوفييتي، مع شركات النفط والغاز الرائدة في العالم. وبفضل التشريع الليبرالي إلى حد ما، انفتحت البلاد بسرعة أمام تدفق هائل من رأس المال الأمريكي. ومن ثم أصبحت شيفرون أكبر منتج للنفط الخاص في البلاد. في أبريل 1993، أنشأت كازاخستان شركة Tengizchevr oil (TCO)، وهي مشروع مشترك مع شركة Chevron، من أجل تطوير حقل Tengiz للنفط. وبعد ثلاث سنوات، وفي خطوة لتأمين مدخلات مالية جديدة، باعت كازاخستان جزءًا من أسهمها لشريك جديد: موبيل. وفي هذا الصدد،

---

and Central Asia, Washington D.C., World Bank, 1993, pp. 36, 38, 80 & 89. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/342351468038143807/eastern-europe-and-central-asia

(1) وتمتلك روسيا وإيران 6 % و9 % من النفط العالمي على التوالي، إضافة إلى 18 % و17 % من احتياطات الغاز. أما منطقة الشرق الأوسط فتسيطر على 47 % من النفط العالمي و40 % من احتياطات الغاز. للمزيد انظر:

British Petroleum Statistical Review of World Energy, July 2018. Disponible en: https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2018-full-report.pdf

قام نور سلطان نزاربايف بتقييم 25 عامًا من وجود TCO في البلاد، ورحب مؤخرًا بـ «مساهمة [TCO] الكبيرة في تنمية اقتصاد [كازاخستان]». وفي وقت لاحق، في تشرين الثاني (نوفمبر) 1997، قامت شركة تكساكو (التي اندمجت) أبرمت شركة شيفرون مع شيفرون في عام 2001 اتفاقية تقاسم الإنتاج (PSA) مع كازاخستان، وبذلك انضمت إلى شركة Agip الإيطالية وشركة British Gas لتطوير حقل غاز (KPO Karachaganak). وفي الوقت نفسه، وقعت موبيل (التي أُعلن عن اندماجها مع إكسون في عام 1998) مع كازاخستان اتفاقية تقاسم الإنتاج في شمال بحر قزوين. ثم شكلت مع Agip وBG وBP وShell وTotal اتحادًا دوليًا (NCOC) لاستكشاف الشواطئ الشمالية لبحر قزوين. وهنا تم اكتشاف حقل كاشاجان العملاق في عام 2000. بالنسبة لنور سلطان نزاربايف، أصبح الحقل منذ ذلك الحين «أحد المشاريع الكبرى في كازاخستان المستقلة».[1]

ورغم أن كازاخستان وفرت لقطاع الطاقة القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل الأميركي، فإنها قادت أيضاً سياسة خارجية عملية متعددة الاتجاهات تهدف إلى بناء شراكة مع القوى المجاورة، وخاصة روسيا والصين. كان الحفاظ على التعاون مع روسيا أمرًا ضروريًا للزعيم الشيوعي السابق نور سلطان نزاباييف. وكانت دولة كازاخستان المستقلة حديثاً مندمجة بشكل كبير في النظام الاقتصادي السوفييتي السابق، وكانت شبكات النقل على الحدود مع روسيا حيوية لاحتياجاتها التصديرية المستقبلية. ثم قامت كازاخستان بإحضار الشركات الروسيّة من أجل ضمان التنمية الوطنية من خلال الاستقرار الإقليمي. ولهذا السبب دخلت شركة لوك أويل المملوكة للقطاع الخاص في مشروعي تينجيز وكاراتشاجاناك في كانون الأول (ديسمبر) 1997. أما بالنسبة للصين فإن طلبها المتزايد على الطاقة وحدودها المشتركة مع كازاخستان لا تؤدي إلا إلى تشجيع التفاعل المتنامي بين الاقتصادات التكميلية. يعود التغلغل الصيني في قطاع النفط والغاز الكازاخستاني إلى حزيران (يونيو) 1997، في الوقت الذي حصلت فيه شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) على حصة 60 % في شركة أكتوبي موناي غاز ورخصة إنتاج للحقول البرية في منطقة أكتوبي. وقد عززت شركة النفط الوطنية الصينية مكانتها بشكل كبير منذ ذلك الحين، وخاصة من خلال التحرك نحو الموارد البحرية لبحر قزوين، حيث استحوذت أخيرا على حصة في حقل كاشاجان في أيلول/سبتمبر 2013. ونتيجة لهذه الاستثمارات الأجنبية،

(1) Nursulan Nazarbayev speech at the 25 years anniversary of TCO in Kazakhstan,» TCO News, November 21, 2019.: https://www.chevron.com/worldwide/kazakhstan

كانت التنمية الاقتصاديّة في كازاخستان في الأساس على أساس التوسع في قطاع النفط والغاز في البلاد.[1]

ومنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فصاعداً، قادت كازاخستان الغنية بالنفط والغاز سياسة أكثر حزماً على المستويين الوطني والدولي. وعلى الصعيد الداخلي، سعت الجمهوريّة إلى استعادة السيطرة على الموارد الوطنية من أجل استعادة التوازن بين مصالح الدولة والمصالح المتعددة الجنسيات. في آب (أغسطس) 2000، أنشأ رئيس كازاخستان صندوقًا وطنيًا في محاولة لتحقيق الاستقرار والحفاظ على عائدات النفط، بأصول بلغت حوالي 60 مليار دولار في أوائل عام 2018. وفي شباط (فبراير) 2002، عززت الدولة قبضتها على قطاع الطاقة عبرَ دمج الشركات المتفرقة. الشركات المملوكة للدولة في شركة واحدة هيKMG) KAZMUNAIGAS)، المشغل الوطني لاستخراج وإنتاج وتكرير ونقل المواد الهيدروكربونية. وبين عامي 2010 و2018، قامت بتعديل قانون ومدونة باطن الأرض، وكذلك قوانين دعم البرامج والإدارة، من أجل إحكام قبضتها على الموارد والإيرادات.[2] على الساحة الدوليّة، كانت الطاقة أحد العوامل التي أسهمت في زيادة ظهور كازاخستان ومشاركتها في المنظمات الدوليّة. لقد كان « أمن الطاقة» أحد الأولويات القصوى للسياسة الخارجية لكازاخستان للمدة 2014-2020، وأساسًا للتعاون المكثف مع أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والاتحاد الأوروبي، وحتى إحدى الحجج التي تم طرحها إلى الأمام لتشكيل «جوهر الحملة الانتخابية لكازاخستان» لمنصب عضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2017-2018.[3]

وفي أذربيجان، ساهمت الأهداف الاقتصاديّة والسياسيّة في تشكيل مفاوضات النفط والغاز مع المستثمرين الأجانب. وكما قال مستشار الدولة الأذربيجاني السابق ورئيس شركة

(1) Peyrouse, S., «Chinese Economic Presence in Kazakhstan», China Perspectives, No. 3, 2013. pp. 43-45. https://journals.openedition.org/chinaperspectives/6229

(2) Orazgaliyev, S., «State intervention in Kazakhstan's energy sector: Nationalisation or participation?», Journal of Eurasian Studies, vol. 9, No. 2, 2018 pp. 143-151. https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1016/j.euras.2018.06.001

(3) Cornell, S., Asserting Statehood: Kazakhstan Role in International Organizations, Washington D.C., Central Asia Caucasus Institute - Silk Road Studies Program, 2015. https://www.silkroadstudies.org/publications/silkroad-papers-and-monographs/item/13178-asserting-statehood-kazakhstans-role-in-international-organizations.html

النفط الأذربيجانية ثابت باغيروف: «كانت أذربيجان تدرك تمامًا أهميّة عقود النفط للاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلاد» في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. في ذلك الوقت، كان يرأس أذربيجان الزعيم الموالي لتركيا والمناهض لروسيا أبو الفاز الشيبي، وكان قلقًا بشكل أساس بشأن صراع ناغورنو كاراباخ الذي يهدد سلامة أراضيها. وسرعان ما استخدمت السلطات الأذربيجانية «بطاقة النفط» لبناء علاقات مع الغرب وموازنة النفوذ الروسي في المنطقة، وهو ما اعتبرته أحد الأسباب الرئيسة لهزيمتها أمام الأرمن المحليين. ومن بين الشركات الغربية، فازت شركة النفط الأمريكيّة، أموكو، لأول مرة بمناقصة في عام 1991 لاستكشاف حقل النفط الأذربيجاني، تليها شركة بي بي-ستات أويل وبنزويل-رامكو في عام 1992، اللتين شكلتا اتحادات لتطوير حقلي شيراج وغونيشلي على التوالي. على الرغم من أنها «سعت إلى تحقيق أهداف سياسية»، إلا أن هذه الاتفاقيات الأولية اعتبرت أيضاً «واعدة بفوائد اقتصادية واضحة» وأظهرت «استعداد أذربيجان للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي».[1]

أُستُخدِمَ المزيج نفسه من العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة لإبرام اتفاقيات نهائية لتقاسم إنتاج النفط والغاز في أذربيجان. وفي أعقاب المزيد من الهزائم العسكريّة في ناجورنو كاراباخ والإطاحة بالرئيس إلتشيبي، استولى زعيم الكيه جي بي السابق حيدر علييف على السلطة في حزيران (يونيو) 1993. وبدلاً عن استعداء روسيا، سعى إلى تخفيف التوترات واستعادة التعاون. وفي مجال الطاقة، سمح لشركة لوك أويل - إلى جانب الشركات الغربية الكبرى - بالمشاركة في المشروعين الرئيسين في البلاد. وفي ايلول/سبتمبر 1994، كانت الشركة الروسيّة - إلى جانب شركاء بريطانيين وأمريكيين وأتراك ونرويجيين وسعوديين - من بين المستثمرين الأجانب العشرة الذين وقعوا «عقد القرن» لتطوير حقل النفط الأذربيجاني - جيراق - جونيشلي. وفي حزيران (يونيو) 1996، استحوذت شركة لوك أويل على حصة في الكونسورتيوم المسؤول عن حقل غاز شاه دنيز، على غرار حصة الشركات الفرنسية والإيرانية والتركية. وكانت حصص الشركات البريطانية والنرويجية أعلى بكثير. وقد مكنت هذه العقود أذربيجان من إقامة اتصالات سياسية وثيقة مع الدول الأجنبية.

(1) Bagirov, S., «Azerbaijan Strategic Choice in the Caspian region», en G. Chufrin (ed.), The Security in the Caspian Sea Region, Oxford Oxford University Press, 2001, p. 180.

انظر ايضا:

Sabit Bagirov, Azerbaijan's strategic choice in the Caspian region, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Book, Stockholm: https://www.sipri.org/sites/default/files/files/books/SIPRI01Chufrin/SIPRI01Chufrin10.pdf

كما أنها أثارت أيضاً، من وجهة نظر اقتصادية، «شعوراً بالتفاؤل والأمل واضحاً على أعلى المستويات الحكومية.[1]

وعلى العكس من كازاخستان وأذربيجان، كانت السنوات الأولى لنظام سابارمراد نيازوف الدكتاتوري مسؤولة إلى حد كبير عن عزلة تركمانستان العالمية. اعتمدت تركمانستان على الأراضي والبنية التحتية الروسيّة لتصدير غازها إلى أوكرانيا، وقد احتضنت روسيا لمدة طويلة على الرغم من التراجع والتقدم في العلاقات بينهما. وعلى الرغم من التقليل من أهميّة دور الشركات الأجنبية في البداية، فقد تم تجنيد بعضها لتطوير موارد النفط والغاز التركمانية. وفي وقت مبكر من عام 1991، توصلت شركة بريداس الأرجنتينية إلى اتفاق لاستكشاف احتياطيات الغاز البرية التركمانية، قبل أن تستولي الحكومة على آبارها في عام 1996. وشركة دراجون أويل الإماراتية وشركة بتروناس الماليزية، اللتان تعملان في مجال النفط البحري التركماني منذ عام 1993 و1996 على التوالي، كانتا أكثر نجاحاً. كما تمكنت الشركتان البريطانيتان Monument Oil وBurren (التي استحوذت عليهما شركة ENI في عام 2008) من تأمين مراكزهما في عام 1996، عندما وقعتا اتفاقية مشاركة في المشروعات لتطوير منطقة Nebit Dag البرية. لكن شركة إكسون موبيل الأمريكيّة، التي حاولت شق طريقها إلى الأسواق في عامي 1998 و2010، انسحبت أخيرا من تركمانستان في عام 2014.[2]

وقد أدت وفاة نيازوف في كانون الأول (ديسمبر) 2006 وانتخاب قربان قولي بيردي محمدوف رئيساً إلى خلق فرص جديدة للاستثمار الأجنبي في تركمانستان. دخلت الشركات الأوروبية مثل شركة RWE الألمانية وشركة Wintershall-BASF ببطء إلى سوق النفط البحري التركماني في الفترة 2008-2009. لكن انفتاح البلاد أفاد في الغالب شركة النفط الوطنية الصينية. وفي تموز/يوليو 2007، مُنحت شركة النفط الوطنية الصينية تصريحاً

(1) Kamrava, M., «State-Building in Azerbaijan: The Search for Consolidation», Middle East Journal, vol. 55, No. 2, 2001, p. 226. https://www.researchgate.net/publication/292493744_Statebuilding_in_Azerbaijan_The_search_for_consolidation

(2) Burghart, D., Sabonis-Helf, T., Central Asia in the Era of Sovereignty: The Return of Tamerlane?, London, Lexington Books, 2018, pp. 463-465. https://www.academia.edu/41405538/Uncorrected_Proofs_Kazakhstan_s_Dilemma_on_Eurasian_and_Central_Asian_Integrations_in_Daniel_L_Burghart_and_Theresa_Sabonis_Helf_eds_Central_Asia_in_the_Era_of_Sovereignty_The_Return_of_Tamerlane_Lanham_MD_Lexington_2018_395_414

لاستخراج رواسب باتيارليك في وادي نهر آمو داريا في شمال شرق البلاد، وبالتالي أصبحت أول شركة أجنبية تشارك في قطاع الغاز البري في تركمانستان. وقبل كل شيء، فازت شركة النفط الوطنية الصينية بمناقصة في كانون الأول (ديسمبر) 2009 لتشغيل حقل غاز جنوب يولوتان/غالكينيش - ثاني أكبر حقل للغاز في العالم. ونتيجة لذلك، أصبحت شركة الغاز الصينية اللاعب الرئيس في تركمانستان.[1]

وإلى جانب توقيع اتفاقيات النفط والغاز مع المستثمرين الأجانب، سعت جمهوريّات آسيا الوسطى إلى ممارسة حقوقها السيادية بشكل كامل فيما يتعلق بموارد بحر قزوين والتأكد من الاعتراف بها على الرغم من النزاعات الإقليميّة. ومع تفكك الاتحاد السوفييتي، ارتفع عدد الدول المشاطئة لبحر قزوين من دولتين (الاتحاد السوفييتي وإيران) إلى خمس دول، بما في ذلك أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. عند حصولها على الاستقلال، طعنت هذه الجمهوريّات في شرعية معاهدتي 1921 و1940 الملزمتين بروسيا وإيران، والتي اعتبرت بحر قزوين بحيرة داخلية وموارده الطبيعية كسلعة مشتركة يتم تقاسمها بالتساوي بين الدول المطلة على البحر. وبدلاً عن ذلك، حددوا المنطقة على أنها بحر مغلق سيتم تقسيمه على قطاعات وطنية تمنح الدول الساحلية حقوقًا اقتصادية حصرية وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. تمت تسوية المصالح المتضاربة بين الجمهوريّات المطلة على بحر قزوين جزئيًا على أساس ثنائي في المدة من 1998 إلى 2014. ولكن بعد عقدين من المفاوضات المشحونة، وقع أصحاب المصلحة الخمسة اتفاقا تاريخيا في آب (أغسطس) 2018 أضفى الطابع الرسمي على الحقوق السيادية والحصرية للأطراف والاستخدامات الجماعية والمسؤوليات. تمهد هذه الاتفاقية الطريق لبناء خطوط أنابيب تحت البحر وقد تساهم في تعزيز أهميّة بحر قزوين - الذي قدمه الرئيس التركماني حينها باعتباره «أحد المراكز الرئيسة للعمليات الجيوسياسيّة والجغرافية الاقتصاديّة».[2] وطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت جمهوريّات آسيا الوسطى غير الساحلية تُعتبر تدريجيًا شريكًا استراتيجيًا للقوى المستهلكة للطاقة. وقد أعربت أوروبا وآسيا عن اهتمامهما المتزايد بالنفط والغاز في بحر قزوين لتلبية حاجتهما إلى تنويع مصادر إمدادات الطاقة سواء من روسيا أو من الشرق الأوسط.

(1) Ibid, p.465.

(2) Kubiak, M., «Caspian Summit: Consequences for the Region», Warsaw Institute, Special Report, 2018. https://warsawinstitute.org/caspian-summit-consequences-region/

وفي ورقتها الخضراء لعام 2000، دعت المفوضية الأوروبية إلى إيجاد مصادر بديلة للواردات من بلدان أبعد، مثل تلك الموجودة في منطقة بحر قزوين، حيث تم تقييم تكاليف الإنتاج والنقل على أنها «مجدية اقتصاديا»، والتي اعتبرت «مهمة للغاية» لأوروبا. ونتيجة لذلك، حث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على «تكثيف الروابط المتبادلة» مع جمهوريّات بحر قزوين.[1] وقد أدى هذا الهدف إلى تنفيذ ممر الغاز الجنوبي المدمج في استراتيجية أمن الطاقة الأوروبية.[2] وفي آسيا، ساعدت الزيادة الكبيرة في الطلب على الطاقة في الصين، وقربها الجغرافي من آسيا الوسطى وقدرتها على تعبئة التمويل الكافي، على بناء مجموعة من وسائل نقل الطاقة. الطرق التي كانت جزءًا من استراتيجية «طريق الحرير الجديد». واستنادًا إلى الربحية الاقتصاديّة، فأن بناء جيل جديد من خطوط أنابيب تصدير النفط والغاز مكّن جمهوريّات آسيا الوسطى ليس فقط من فتح أراضيها، ولكن أيضاً من تعزيز مواقعها الجيوسياسيّة، فيما يتعلق بالقوى الإقليميّة والدوليّة.[3]

كانت جمهوريّات آسيا الوسطى في البداية غير ساحلية ومعزولة؛ لذلك قاموا أولاً بتصدير النفط والغاز من خلال البنى التحتية القائمة التي تعود إلى المرحلة السّوفيتية وتربط أراضيهم بالاتحاد الروسي. منذ تشرين الأول (أكتوبر) 1996، تنقل أذربيجان جزءًا من نفطها من باكو إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود. ومنذ عام 2010، قامت أيضاً بعكس التدفقات وتصدير الغاز الخاص بها إلى روسيا عبر خط أنابيب باكو-نوفو فيليا. خارج شبكة السكك الحديدية الواسعة، تمكنت كازاخستان من استخدام خط الأنابيب من أوزين وأتيراو إلى سامارا، وهو منفذها الأول والرئيسي في روسيا حتى عام 2001. ومنذ ذلك الحين، تم تشغيل الخط الثاني، خط أنابيب سي بي سي، من تنغيز وأتيراو إلى نوفوروسيسك وأصبح طريق التصدير الرئيس للبلاد، حيث كانت قدرات النقل في البداية أعلى مرتين من الخط السابق. أما تركمانستان، فهي متصلة بروسيا عبر أوزبكستان وكازاخستان عبر خط أنابيب الغاز مركز آسيا الوسطى (CAC). ومن ثم، تم تصدير ما يقرب من 90 % من الغاز التركماني إلى

(1) European Commission, Green Paper, Toward a European Strategy for the Security of Energy Supply, Brussels, European Commission, 2000. https://aei.pitt.edu/11841//enegy_supply_security_gp_COM_2000_769.pdf

(2) European Commission, European Energy Security Strategy, Brussels, European Comission, 2014. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52014DC0330

(3) Niquet, V., «China and Central Asia», China Perspectives, No. 67,2006, p. 2. https://journals.openedition.org/chinaperspectives/1045

أوكرانيا عبر روسيا حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولأسباب اقتصادية وسياسية على حد سواء، ظلت الطرق الشمالية الروسيّة لمدة طويلة ضرورية لقدرات التصدير لدول بحر قزوين.[1]

وعلى الرغم من أن مركزها المهيمن قد تعرض للتحديات على مر السنين، إلا أن روسيا لا تزال تتمتع «بتأثير دائم» على صادرات النفط والغاز في آسيا الوسطى.[2] ومن المسلم به أن وجودها كان في تراجع في تركمانستان بسبب النزاعات المستمرة حول أسعار الغاز وكمياته. ليتم بيعها على الحدود ومن ثم تصديرها إلى أوكرانيا. وفي كانون الثاني (يناير) 2016، اختارت شركة غازبروم التوقف عن شراء الغاز التركماني نتيجة لزيادة التوترات الثنائية، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الأوكرانية. لكن في تشرين الأول (أكتوبر) 2018، ناقش «الشريكان التقليديان» إمكانية استئناف تدفقات الطاقة.[3] وقد يكون تعاون روسيا مع أذربيجان محدودًا ومستقرًا، لكن مشاركتها مع كازاخستان تعززت خلال العقد الماضي. وفي حزيران (يونيو) 2011، قرر الشريكان توسيع قدرة النقل عبر خط أنابيب شركة CPC من أجل استيعاب إنتاج النفط المستقبلي، بما في ذلك الكميات من حقل كاشاجان. وتم الانتهاء من أعمال التوسعة على هذا الخط بالكامل في تشرين الأول (أكتوبر)2017، ما أدى إلى مضاعفة كميات النفط المنقولة عبر الأنابيب من كازاخستان إلى روسيا. بشكل عام، لا يزال بإمكان روسيا استخدام دورها كدولة عبور لتعزيز التكامل الإقليمي في منطقة ما بعد الاتحاد السّوفيتي، وخاصة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EEU) الذي تأسس في أيار (مايو) 2014.[4]

(1) Bohr, A., «Regionalism in Central Asia: new geopolitics, old regional order», International affairs, vol. 80, No. 3, 2004, p. 498. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1468-2346.2004.00394.x

(2) Skalamera, M., «Russia's Lasting Influence in Central Asia», Survival, vol. 59, No. 6, 2019, p. 132. https://www.scielo.org.mx/pdf/tla/v13n472594/-0716-tla-13-47-368.pdf

(3) Gazprom: Turkmenistan is traditional partner of Russia in gas sphere», Turkmenistan Today, 2018.

انظر للمزيد:

Stuart Elliott, Russia's Gazprom aims to resume Turkmenistan natural gas imports in Jan 2019, S&P Global Commodity Insights, London, 2018, https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/101118-russias-gazprom-aims-to-resume-turkmenistan-natural-gas-imports-in-jan-2019

(4) Nurgaliyeva, L., «Kazakhstan economic soft-balancing policy vis-à-vis Russia: From the Eurasian Union to economic cooperation with Turkey», Journal of Eurasian

وفي الوقت نفسه، شرعت جمهوريّات آسيا الوسطى في استراتيجية خطوط أنابيب متعددة المتجهات تهدف إلى «موازنة ناعمة» لنفوذ روسيا مع تركيا وأوروبا والصين. وقد تكوّنت هذه الاستراتيجيّة عبرَ التطورات الاقتصاديّة والسياسيّة طويلة المدى في المنطقة. فمن ناحية، كانت البنى التحتية لخطوط الأنابيب التي تسيطر عليها روسيا تقوم بإيصال النفط الكازاخستاني والغاز التركماني إلى العملاء، الدول المستقلة حديثاً والتي «كانت في كثير من الأحيان غير قادرة على الوفاء بالمدفوعات، وبالتالي تقع في متأخرات كبيرة». فروسيا، باعتبارها مصدراً للنفط والغاز، تنافس دول بحر قزوين في أسواق الطاقة، مع تضارب المصالح بين هذه الدول المجاورة. وكان الاعتماد الحصري على شبكة خطوط الأنابيب الروسيّة سببًا في تقليص القدرة التفاوضية التي يتمتع بها زعماء آسيا الوسطى ــ وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتفاوض على أسعار المبيعات. ولكل هذه الأسباب، أصبح تنويع طرق تصدير النفط والغاز المصممة لتجاوز روسيا أحد ركائز الأمن ودبلوماسية خطوط الأنابيب في دول آسيا الوسطى.[1]

وقد مكّن بناء خطوط أنابيب النفط والغاز عبر تركيا أذربيجان من أن تصبح «شريكًا مهمًا في مجال الطاقة للاتحاد الأوروبي».[2] وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2006، وقعت أذربيجان شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، مما جعل هذا القطاع «أولوية مشتركة». «في تعاونهم. وفي هذه المناسبة، تم الاستشهاد بخط أنابيب BTC بوصفه «طريقًا جذابًا اقتصاديًا» لوصول كميات كبيرة من نفط بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية. في عام 2017، غطت أذربيجان أكثر من 4% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من واردات النفط. إضافة إلى ذلك، تم وضع إنتاج الغاز الأذربيجاني ونقله إلى أسواق الاتحاد الأوروبي «على رأس جدول الأعمال». وفي كانون الثاني (يناير) 2011، دعم الطرفان تطوير الغاز الأذربيجاني، ممر الغاز الجنوبي بوصفه «هدفًا استراتيجيًا» و«نقطة انطلاق في زيادة أمن

Studies, vol. 7, No. 1, 2016, pp. 92-105. https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1016/j.euras.2015.10.008

(1) Akiner, S., «Turkmenistan's Pipeline Strategy: Building a Diversified Export Infrastructure», The Astana Times, 2015. https://astanatimes.com/201511//turkmenistans-pipeline-strategy-building-a-diversified-export-infrastructure/

(2) European External Action Service, «EU-Azerbaijan Relations», Energy cooperation: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_lt/4013/EU-Azerbaijan%20relations

الطاقة الأوروبي». ونتيجة لذلك، تم تمديد خط أنابيب SCP إلى الحدود التركية اليونانية في حزيران (يونيو) 2012، مع إنشاء خط أنابيب عبر الحدود. وخط أنابيب الغاز الطبيعي الأناضولي (TANAP)، الذي تم افتتاحه في حزيران (يونيو) 2018. ويهدف مشروع خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (TAP) إلى إنشاء الرابط الأخير مع أوروبا من خلال ربط أذربيجان بإيطاليا عبر تركيا واليونان وألبانيا والبحر الأدرياتيكي. بدأت أعمال البناء في نيسان (أبريل)2001 ومن المقرر أن يكتمل في عام 2020. وبفضل موقعها وبنيتها التحتية، يمكن لأذربيجان أن ترفع مكانتها بشكل أكبر بأن تصبح مركز عبور لصادرات النفط والغاز من كازاخستان وتركمانستان إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

كذلك، حققت تركمانستان تقدماً كبيراً في تعزيز تجارة الغاز وشبكاته مع الهند، ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين. في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، بدأت شركة بريداس Bridas الأرجنتينية مشروع خط أنابيب لنقل الغاز من تركمانستان إلى الهند عبر أفغانستان وباكستان - خط أنابيب تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند (TAPI). لقد حالت الاضطرابات الأمنية والسياسيّة لفترة طويلة دون تطوير هذا المشروع، الذي حظي باهتمام متجدد في السياق الإقليمي الجديد بعد عام 2001. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2002، وقعت تركمانستان وأفغانستان وباكستان اتفاقية إطارية لإحياء بناء خط الأنابيب، بموافقة الهند في أيار (مايو) 2006. وتلا ذلك إبرام اتفاق حكومي دولي بين الدول الأربع المشاركة في كانون الأول (ديسمبر) 2010.[2] ومع ذلك، لا تزال التحديات الأمنية مستمرة. وفي بلدان العبور، أدت التوترات السياسيّة بين باكستان والهند، والمخاوف الاقتصاديّة المتعلقة بتكلفة المشروع وقدرته على الاستمرار إلى تأخير تنفيذه. في كانون الأول (ديسمبر) 2015، وبدعم من بنوك التنمية الآسيوية والإسلامية، بدأت تركمانستان أخيرًا أعمال البناء على أراضيها وأكملت قسمها في شباط (فبراير) 2018. واعتمادًا على التوسعات المستقبلية في أفغانستان وباكستان، يمكن فتح وصول تركمانستان إلى السوق الهندية ممر جديد بين الشمال والجنوب يتماشى تماما مع سياسة الهند لعام 2012 «ربط آسيا الوسطى».[3]

(1) Kuchins, A., Mankoff, J., and Barkes, O., Azerbaijan in a Reconnecting Eurasia, Foreign Economic and Security Interests, csis Report, Rowman and Littlefield, 2016, p. 32 & 35. https://www.csis.org/analysis/azerbaijan-reconnecting-eurasia

(2) Tapi Project», Afghanistan's Ministry of Mines and Petroleum.: http://mom.gov.af/en/page/1378/shiberghan-gas-project

(3) Pirani, S., «Let's not exaggerate: Southern Gas Corridor prospects to 2030», Oxford

وأخيراً، سعت تركمانستان إلى تنويع طرق تصدير الغاز وأسواقها نحو إيران، إذ لا يزال البناء النهائي لخط أنابيب الغاز إلى الهند والمستوى المستقبلي للطلب الصيني على الغاز غير مؤكد. وفي هذا السياق، برزت إيران كقوة مجاورة يمكن لموقعها أيضاً أن يفتح أبواب جمهوريّات آسيا الوسطى على الرغم من عزلتها الدوليّة. منذ تسعينيات القرن الماضي، قامت تركمانستان ببناء ثلاثة خطوط أنابيب للغاز مع إيران. تم افتتاح الخط الأول في كانون الأول (ديسمبر) 1997 ويقوم بتزويد المناطق الشمالية من إيران ذات الكثافة السكانية العالية بالغاز، ولكنها بعيدة عن مناطق الإنتاج الإيرانية. وبدأ تشغيل الخط الثاني في كانون الأول/ ديسمبر 2000، وافتتح الخط الثالث في كانون الثاني (يناير) 2010، لنقل الغاز التركماني من حقل دوليت آباد إلى مصفاة غاز خانجيران في إيران. ومثل تركمانستان، ترتبط أذربيجان بإيران من خلال خط أنابيب تم بناؤه في العهد السّوفيتي[1].

واستنادًا إلى هذه البنى التحتية، وإذا رفع العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي ضد إيران، ستتمكن يمكن لجمهوريّاتي آسيا الوسطى أن تقترب أكثر من إيران، لا سيّما بهدف تطوير عمليات تبادل النفط والغاز في المنطقة.

## سادساً: الطاقة والسلطة والديمقراطيّة

على الرغم من أن موارد النفط والغاز كانت أدوات مفيدة في السياسة الخارجية لجمهوريّات آسيا الوسطى لزيادة ظهورها السياسي وتعاونها الاقتصادي، إلا أنها أثرت سلبًا على السياسة الداخلية والانتقال إلى الديمقراطيّة. على المستوى العالمي، ووفق إلى البيانات الإحصائية، يرى معظم علماء السياسة أن «النفط والمعادن لها تأثيرات قوية مناهضة للديمقراطية». هناك ثلاث آليات تفسر الادّعاء بأن النفط يعيق الديمقراطيّة:[2]

أولاً، تستطيع «الدول الريعية» أن تستخدم التدفقات الوفيرة من عائدات النفط لخفض

---

Institute for Energy Studies, 2018, pp. 11-14. https://www.oxfordenergy.org/publications/lets-not-exaggerate-southern-gas-corridor-prospects-2030/

(1) Heinrich, A. & Pleines, H., Export Pipelines from the CIS Region, Geopolitics, Securitization, and Political Decision Making, Stuttgart, 2014, p. 55. https://cup.columbia.edu/book/export-pipelines-from-the-cis-region/9783838205397

(2) Ross, M., «What Have We Learned about the Resource Curse», Annual Review of Political Science, vol. 18, No. 1, p. 240. https://www.annualreviews.org/doi/pdf/10.1146/annurev-polisci-052213-040359

الضرائب وزيادة الإنفاق، وهو ما من شأنه أن يمكّنها من تخفيف الطلب على المساءلة، وشراء المنافسين المحتملين، وتخفيف الضغوط المطالبة بالحقوق السياسيّة.

ثانياً، قد تسمح عائدات النفط للحكومات بتمويل قوات أمنية أكبر، وقمع المعارضة السياسيّة. ثالثاً، لا يمكن للثروة الاقتصاديّة والتنمية أن تؤدي إلى التحول الديمقراطي من دون إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية، بما في ذلك التعليم.

ونتيجة لذلك، توجد الآن أدلة كثيرة على أن... النفط يميل إلى إنتاج «لعنة الموارد السياسيّة». وبشكل أكثر دقة، «فإنَّه يميل إلى جعل النظام الاستبدادي أكثر استدامة، وبالتالي أقل احتمالا للانتقال إلى الديمقراطيّة. ولكن بالنسبة للبعض الآخر فأن النفط من الممكن أن يصبح أيضاً «ميزة نسبية» للاستثمار في رأس المال البشري، ومكافحة الفقر، ورعاية التصنيع، وبالتالي تفضيل ظهور قوى اجتماعية جديدة قد تدفع نحو الإصلاحات السياسيّة.[1]

وعلى المستويين الرسمي والخطابي، يفخر زعماء آسيا الوسطى باستخدام عائدات النفط والغاز لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لجمهوريّاتهم. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، صرح إلهام علييف بوضوح أن أذربيجان «تمكنت من تحويل الذهب الأسود إلى رأس مال بشري». قبل أكثر من عشر سنوات، حدد الرئيس الأذربيجاني الحد من الفقر وتنمية رأس المال البشري كأهداف رئيسة لاستراتيجية البلاد طويلة المدى لإدارة عائدات النفط. وعلى نفس المنوال، أكد على مساهمة سوفاز في برنامج الدولة للحد من الفقر لعام 2008. يهدف إنفاق سوفاز بشكل واضح إلى تحسين الظروف الاجتماعية للاجئين وتعليم الشباب الأذربيجاني في الخارج.[2] وبشكل أكثر عمومية، قدمت أذربيجان عقد القرن، وسياسة الطاقة والنمو الاقتصادي، كعناصر أساسية لتنمية البلاد «لصالح الشعب»، ونظام الرعاية الصحية، والتعليم، والمساعدة الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، انتهجت سياسة تهدف إلى تشكيل مجتمع ديمقراطي وعلاقات عامة شفافة». وفي كازاخستان، استخدم الرئيس نزاربابييف إلى حد كبير خطاب الإصلاح والتحول

(1) Gurses, M., «State-sponsored development, oil and democratization», Democratization Journal, vol. 16, No. 3,2009 , pp. 508-529.https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/13510340902884622/?needAccess=true&role=button

(2) من عام 2007 إلى عام 2015، مول برنامج SOFAZ (International Forum of Sovereign Wealth Funds) تعليم 3302 طالب أذربيجاني في الخارج، الذين كانوا مسجلين في المؤسسات الأكاديمية - بشكل رئيسي في المملكة المتحدة (29 %)، وتركيا (22 %)، وألمانيا (12 %). للمزيد، انظر: تقرير سوفاز 2016: https://www.ifswf.org/content/sofaz-2016-annual-report

الديمقراطي لاسترضاء الغرب. وفي أيار (مايو)2018، أشاد مطولًا بشركاء TCO لإيلاءهم «اهتمامًا خاصًا للمشاريع الاجتماعية في المنطقة»، بما في ذلك إنشاء الآلاف من الشركات وفرص العمل في العديد من مجالات الاقتصاد، وبناء المستشفيات والمدارس وأنظمة إمدادات المياه. والشبكات الكهربائية التي ساهمت في تطوير الجمهوريّة. [1] وأخيرًا، أكد رئيس تركمانستان على دور الطاقة والموارد الطبيعية في أهداف التنمية المستدامة للبلاد في ايلول 2018.[2]

لكن الارتباط السلبي القوي بين الثروة النفطية والتحول الديمقراطي كان في واقع الأمر هو السمة المميزة للدول الريعية والفاسدة في آسيا الوسطى. وعلى هذا النحو، تم تمويل ميزانية جمهوريّات آسيا الوسطى بشكل أساسي من عائدات تصدير النفط وتعتمد عليها بشكل كبير. وفي أذربيجان، زادت حصة تحويلات SOFAZ في إيرادات ميزانية الدولة ثلاثة أضعاف من عام 2006 إلى عام 2016.[3] وفي هذا الصدد، يعد قطاع النفط والغاز أحد أكبر مصادر الفساد في المنطقة. ومن ثم، قرر التحالف المسمى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) في آذار (مارس)2017 تعليق عضوية أذربيجان لعدم استيفاءها الكامل «للإجراءات التصحيحية المتعلقة بمساحة المجتمع المدني»، على الرغم من التقدم السابق في هذا الصدد.[4]

لقد ساهمت ثروة النفط والغاز في تعزيز أنظمة حكم الأقلية في آسيا الوسطى، والتي اتسمت بالأبوية الجديدة وشبكات المحسوبية.[5] وقد وفرت عائدات تصدير المواد

(1) Nursulan Nazarbayev speech at the 25 years anniversary of TCO in Kazakhstan,» TCO News, 10 de mayo, 2018: http://www.tengizchevroil.com/

(2) Turkmenistan Today, 21 December, 2018.

(3) SOFAZ Annual Report 2016, Op. Cit, p. 39.

(4) انظر قرار مجلس إدارة مبادرة EITI بتاريخ 9 آذار 2017. تم إنشاء مبادرة EITI، وهي ائتلاف من الحكومات والشركات ومجموعات المجتمع المدني ومنظماته، في حزيران 2003 استجابة لتوسيع الأدبيات حول لعنة الموارد التي توضح بالتفصيل كيفية ارتباط فوائد النفط والغاز بالتنمية المستدامة. وزيادة الفقر والفساد. تركز المبادرة على الشفافية والحوار كنقطة انطلاق لمعالجة هذه اللعنة. للمزيد ينظر: https://eiti.org/our-history

(5) Franke, A., Gawrich A. & Alakbarov, G., «Kazakhstan and Azerbaijan as Post-Soviet Rentier States: Resource Incomes and Autocracy as a 'Double Curse' in Post-Soviet Regimes», Europe-Asia Studies, vol. 61, No. 1,2009, pp. 109140-.https://www.tandfonline.com/doi/full/10.10800966813080253297 7/

الهيدروكربونية موارد حيوية لزعماء آسيا الوسطى لتمويل العلاقات بين الراعي والعملاء، وتأمين الولاء، والتمسك بالسلطة. وحتى لو كان من الصعب تحديد مثل هذه الآليات غير الرسمية، فقد أثار العديد من الخبراء والمنظمات غير الحكومية هذه القضية ونبهوا صناع القرار. وفي أذربيجان، «لقد أصبح الاعتقاد السائد أن الخطوط الفاصلة بين السياسة والاقتصاد وبين المجالين العام والخاص غير واضحة».[1] وعلى وجه الخصوص، منذ أن أصبح إلهام علييف رئيساً في عام 2003، «أدى تدفق النفط إلى تغذية الرعاية الرئاسية».[2] إن أعضاء البرلمان غالباً ما يكونون أتباعاً وأقارب لحكومة القِلة، في حين أن الإدارة تعج بالمحسوبية المتجذرة. ونتيجة لذلك، «تتغلغل شبكات المحسوبية في جميع مجالات الحياة العامة وتعيق آفاق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية على المدى الطويل» في أذربيجان. وبالطريقة نفسها «يحافظ النفط الوفير على تروس آلة المحسوبية الكازاخستانية». وفي واقع الأمر، فإن رعاية نزاربابيف واسعة النطاق جعلت المؤسسات السياسيّة «غير ذات صلة على نحو متزايد» في كازاخستان. وفي تركمانستان أيضاً، استخدمت القيادة عائدات تصدير المواد الهيدروكربونية على نطاق واسع لتأمين الدعم السياسي. وهنا «تستخدم النخبة دولارات الغاز لسداد أموال شبكات المحسوبية التي تسعى بدورها إلى إدامة الوضع الراهن».[3]

كما عززت عائدات النفط والغاز الأنظمة الاستبدادية في آسيا الوسطى عن طريق المساعدة في تمويل قوات الأمن وزيادة القمع السياسي. لقد كانت السجلات السياسيّة للجمهوريّات الإقليميّة بالفعل مصدر قلق متزايد لمنظمات حقوق الإنسان. وفقاً لمؤسسة فريدوم هاوس، لا تزال تركمانستان - حتى في عهد الرئيس بيردي محمدوف - «دولة بوليسية» و«بلد عبادة

(1) Guliyev, F., «Political Elites in Azerbaijan», en A. Heinrich & H. Pleines (eds.), Challenges of the Caspian Resource Boom. Domestic Elites and Policy-Making, Houndmills, Palgrave Macmillan, 2012, p. 124. https://www.researchgate.net/publication/256047647_Chapter_9_Political_Elites_in_Azerbaijan

(2) Sylvana Habdank-Kołaczkowska, Nations in Transit 2013: Azerbaijan, Freedom House pp. 4-5. https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/NIT%202013%20Booklet%20-%20Report%20Findings.pdf

(3) Bohr, A., «Turkmenistan: Power, Politics and Petro-Authoritarianism», Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, 2016, pp. 5 & 59. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2016-03-08-turkmenistan-bohr-summary.pdf

الشخصية» حيث تُنكر الحقوق السياسيّة والحريات المدنية بشكل شبه كامل.[1] وتتعرض الجماعات الدينية للاضطهاد، ولا يتم التسامح مع المعارضة السياسيّة. بالنسبة لمنظمة هيومن رايتس ووتش، فأن تركمانستان «تظل واحدة من أكثر دول العالم انغلاقًا وحكمًا قمعيًا».[2]

في عام 2017، أصبح الاستبداد «أكثر رسوخًا من أي وقت مضى» في أذربيجان، حيث اتخذت الدولة «خطوات غير مسبوقة» للحد من حرية التعبير، وتكثيف حملة القمع ضد النقد والمعارضة. وينطبق هذا أيضاً على كازاخستان، حيث تدهورت سجلات حقوق الإنسان بشكل أكبر، خاصة في قطاعي الإعلام والمجتمع المدني. في عام 2017، تم تقويض حقوق العمال بشكل كبير عندما أغلقت المحكمة اتحاد نقابات العمال المستقلة، وهي أكبر منظمة نقابية في البلاد. بشكل عام، تخضع جميع دول آسيا الوسطى لأنظمة استبدادية.[3] إذ ان تركيز السلطة وزيادة الإنفاق العسكري قد يؤدي بالفعل إلى منع الانقلابات، أو منع تغيير النظام، أومنع الانهيار، وهو ما يفسر العلاقة بين الثروة النفطية واستمرارية الأنظمة الاستبدادية.

فمثلاً، حكم نور سلطان نزاربابيف وعائلته كازاخستان لمدة ثلاثة عقود تقريبًا حتى آذار (مارس)2019. وتم انتخاب نزاربابيف سكرتيرًا أول للحزب الشيوعي في عام 1989 ورئيسًا للجمهوريّة في كانون الأول (ديسمبر) 1991 - وهو المنصب الذي يمكن أن يشغله مدى الحياة وفقًا لـلتعديلات الدستورية 2007 التي نصت على إمكانية انتخاب الرئيس لفترتين متتاليتين مدة كل منهما خمس سنوات كحد أقصى، لكنها أضافت أن هذه القيود لا تنطبق على الرئيس الأول للجمهوريّة.[4] وعلى مر السنين، قام بمركزية السلطة إلى حد أنه أعيد انتخابه رئيسًا في أبريل 2015 بنسبة 97.7 % من الأصوات في الجولة الأولى. وفي جهوده لتجنب أي نوع من الثورات مثل تلك التي شهدتها جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا، راقب نور سلطان نزاربابيف القوات المسلحة عن كثب. منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،

(1) Freedom House, Nations in Transit 2018, Turkmenistan. https://freedomhouse.org/country/turkmenistan/nations-transit/2018

(2) Human Right Watch, Country Summary, Turkmenistan, January 2018: https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/turkmenistan

(3) Freedom House, Nations in Transit 2018, Kazakhstan. https://freedomhouse.org/country/kazakhstan/nations-transit/2018

(4) Kazakhstan: Newly Adopted Constitutional Amendments Introduce New Governance Model and Strengthen Role of Parliament, https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2022-07-20/kazakhstan-newly-adopted-constitutional-amendments-introduce-new-governance-model-and-strengthen-role-of-parliament/

خصصت كازاخستان حوالي 1 % من ناتجها المحلي الإجمالي و4.5 % من الإنفاق الحكومي على النفقات العسكريّة، والتي زادت أربعة أضعاف تقريبًا من عام 2001 إلى عام 2017. كما قام بتعيينات منتظمة في الجيش لضمان احتفاظه بالسيطرة على القوات المسلحة [1]

من الممكن أن تفسر الجغرافيا السياسيّة والاقتصاد الجغرافي جزئياً عدم إحراز تقدم في تحول جمهوريّات آسيا الوسطى إلى الديمقراطيّة. وإلى حد ما، ربما يكون التعاون مع شركات وبلدان النفط الغربية قد حفز النخب السياسيّة في أذربيجان وكازاخستان على تأييد بعض الإصلاحات الاقتصاديّة والسياسيّة، بما في ذلك المعايير الديمقراطيّة، على الأقل بشروط رسمية. وعلى النقيض من ذلك، كانت لدى تركمانستان حوافز أقل لتعزيز الشفافية؛لأن شركاءها في مجال الطاقة ـ روسيا والصين في الأساس ـ كان لديهم أجندة استراتيجية أو موجهة نحو الأعمال بشكل صارم. ولكن على المدى الطويل، اقتصرت الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي على السياسات الحكومية في آسيا الوسطى على المناشدات المتكررة والتشجيع لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو الحقوق السياسيّة والحريات المدنية. وعلى الرغم من الحوار الطموح لدعم التحول الديمقراطي، ظل الغرب يواجه تحديات كبيرة في تنفيذ الإصلاحات السياسيّة في المنطقة. ومن الناحية العملية، «تتحرك دون ثقلها في منطقة تتمتع فيها روسيا والصين بنفوذ أكبر بكثير».[2]

لقد حصلت دول جنوب القوقاز الثلاث ـ أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، على استقلالها عن الاتحاد السوفييتي في عام 1991، في محاولة لاحتضان الحريات الجديدة وإرساء الديمقراطيّة. وفي الوقت الحالي، تسعى كل من أرمينيا وجورجيا إلى تعزيز التحول الديمقراطي في كل منهما. أدى الإحباط من الفساد، وانعدام سيادة القانون، وضعف مستويات المعيشة - وكلها سمات مميزة للمجتمعات غير الديمقراطيّة، إلى حركات احتجاج شعبية جلبت القادة الإصلاحيين الأصغر سنا إلى السلطة في جورجيا في عام 2003 وفي أرمينيا في عام 2018. وقد أدت المؤسسات الديمقراطيّة في جورجيا، وقد استغرقت وقتاً أطول للتوطيد، وأصبحت

(1) Gurassovo, A., «Leadership Shuffle in the Kazakh Armed Forces: What is Behind these Changes?», Eurasia Daily Monitor, 2018

(2) Bossuyt, F., «The European Union's Political and Security Engagement with Central Asia: How to Move Forward», The Central Asia-Caucasus Analyst, 2017. https://www.cacianalyst.org/publications/feature-articles/item/13464-the-european-union%E2%80%99s-political-and-security-engagement-with-central-asia-how-to-move-forward.html

أكثر استقراراً، حتى مع تعثر سجلها الديمقراطي، وتراجعه في بعض المناطق في السنوات الأخيرة. لا يزال التحول الديمقراطي في أرمينيا يواجه تحديات هائلة، على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة رئيس الوزراء نيكول باشينيان لتعزيز المؤسسات الديمقراطيّة. إن الثورة الأخيرة في أرمينيا، وبطء عملية ترسيخ الديمقراطيّة في جورجيا، تتعارض مع وجهات النظر السائدة التي تزعم أن الديمقراطيّة تتراجع على مستوى العالم. والتحدي الذي يواجه أرمينيا هو التأكد من استمرار إصلاحاتها.[1]

## سابعاً: بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ومنظمة شنغهاي للتعاون

منذ إنشائها في عام 2001، ركزت منظمة شانغهاي للتعاون بشكل أساس على قضايا الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب الإقليمي، والانفصالية العرقية، والتطرف الديني. وحتى الآن، تشمل أولويات منظمة شنغهاي للتعاون أيضاً التنمية الإقليميّة. وأصبحت منظمة شنغهاي للتعاون مراقبًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 2005. وفي أبريل 2010، وقعت أمانتا الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون إعلانًا مشتركًا بشأن التعاون. كما أقامت أمانة منظمة شنغهاي للتعاون شراكات مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، والمنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)، فضلاً عن تعاونها المستمر مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الجريمة (UNODC)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT). وتحافظ إدارة الشؤون السياسيّة وبناء السلام (DPPA)، وكذلك UNRCCA (مركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى) على اتصالات منتظمة مع مسؤولي منظمة شنغهاي للتعاون. وتركز أنشطة التعاون على التطورات الأمنية في المنطقة والقضايا الرئيسة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ومنذ عام 2017، قامت إدارة حماية البيانات والأمن بتعيين ضابط اتصال لدى منظمة شنغهاي للتعاون في بكين.[2]

لقد شهد الاجتماع السنوي لمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) على وجود كتلة

(1) Karena Avedissian, Fact Sheet: The State of Democracy in the South Caucasus, EVN Report magazine, EVN Foundation, Republic of Armenia, 2020: https://evnreport.com/understanding-the-region/fact-sheet-the-state-of-democracy-in-the-south-caucasus-part-i/

(2) Ibid,

جيوسياسية بديلة تضم جهات فاعلة قوية غير غربية، مثل روسيا والصين والهند وإيران، والتي أصبحت بالتأكيد عضواً كامل العضوية في المنظمة في الرابع من تموز (يوليو) 2023. في هذا التطور، تم تهميش دول آسيا الوسطى (التي كانت من بين مؤسسي المنظمة) وتحقيق مصالحها الاستراتيجيّة بشكل تدريجي، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن منظمة شانغهاي للتعاون انتقلت تدريجياً من البعد الإقليمي إلى البعد الآسيوي «الأوسع» بانضمام الهند وباكستان والآن إيران. والواقع أن توسع منظمة شنغهاي للتعاون أدى إلى نتيجتين مهمتين: أولاً، فقدت منظمة شنغهاي للتعاون تدريجياً بعدها الأصلي بوصفها كتلة أمنية إقليمية، وذلك لأنه عندما تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها في عام 2001 كان الهدف الرئيس لمنظمة شنغهاي للتعاون هو محاربة ما يسمى «الشرور الثلاثة» (التطرف، والانفصالية، والإرهاب) والاتجار بالمخدرات، فضلاً عن تعزيز الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي بين الأعضاء، وهم كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وروسيا والصين. منذ البداية، تبنت منظمة شانغهاي للتعاون نهجًا غير تدخلي في الأزمات الإقليميّة التي شارك فيها أعضاؤها كما هو الحال في كازاخستان (2022)، وقيرغيزستان (2005، 2010، 2020)، وأوزبكستان (2005) وكذلك في الصراع الذي يحتمل أن يكون خطيرًا ولم يتم حله. والتي تضم حاليا طاجيكستان وقرغيزستان، وكلاهما عضو في منظمة شانغهاي للتعاون.[1]

كانت آسيا الوسطى تمثل تقليدياً محور أنشطة منظمة شانغهاي للتعاون، ولكن بعد انضمام الهند وباكستان وإيران، تم توسيع المظلة الجغرافية للمنظمة إلى ما وراء حدود آسيا الوسطى. بالنسبة للأعضاء الرئيسيين المؤثرين (روسيا وإيران، وبدرجة مختلفة وأقل، الصين والهند)، تعدّ منظمة شانغهاي للتعاون نوعًا من الأداة الجيوسياسيّة لمواجهة الغرب (الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي) ولكن هذا النهج لا تشاركه الدول الآسيوية التي تتعاون مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة في المجال العسكري والأمني وتتطلع أيضاً إلى الاستثمارات الأمريكيّة والأوروبية.[2]

ومع وجود مصالح مشتركة في مجال النفط والغاز، فضلاً عن المخاوف المشتركة بشأن

(1) Fabio Indeo, Central Asian countries and the Shanghai Cooperation Organization, NATO Defense College Foundation, Rome, July 2023, https://www.natofoundation.org/central-asia/central-asian-countries-and-the-shanghai-cooperation-organization/

(2) Ibid,.

تزايد الإرهاب الناشئ من أفغانستان، هناك قضايا مشتركة للمناقشة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. وقد اتخذت كازاخستان موقفاً نشطاً بشأن عدد من القضايا المدرجة على جدول الأعمال داخل منظمة شنغهاي للتعاون.. في شباط (فبراير) 2013، دعا وزير خارجية كازاخستان، إرلان إدريسوف، الناتو إلى إقامة حوار مع منظمة شنغهاي للتعاون، مؤكدا أن هذه المنظمة ليست كتلة مناهضة للناتو وأن أهدافها كانت حميدة. وفي أيلول/سبتمبر 2014، خلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2013 في مدينة دوشانبي في طاجيكستان، لفت رئيس كازاخستان نزاربابييف انتباه دول منظمة شنغهاي للتعاون إلى عدد من التهديدات الملحة للأمن الإقليمي من أجل المساعدة في حل قضايا الحدود القائمة، وكذلك ضمان أمن الإمدادات الغذائية كأحد المجالات الرئيسة للتعاون الاقتصادي. إلى ذلك، أشار إلى قضية نقص المياه الملحة في المنطقة والتي أثرت في استقرار وأمن المنطقة.[1]

خلال الاجتماع الافتراضي في تموز (يوليو) 2023 لمنظمة شنغهاي للتعاون، ركز رؤساء آسيا الوسطى خطاباتهم على القضايا الاقتصاديّة والحاجة إلى إصلاح المنظمة. وأكد الرئيس الكازاخستاني توكاييف والرئيس القيرغيزي جباروف أنه منذ أكثر من 20 عامًا، فشلت منظمة شانغهاي للتعاون في تعزيز مشاريع التعاون الإقليمي. اقترح رئيس أوزبكستان ميرزيوييف وثيقة ــ ميثاق حسن الجوار والثقة والشراكة عبر الحدود لمنظمة شنغهاي للتعاون ــ والتي من شأنها أن تساعد في تحديد أولويات المنظمة وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في المشهد الجيوسياسي المتغير. علاوة على ذلك، فان فكرة تعزيز الحوار الاقتصادي المتجدد الذي يغطي الصناعات المبتكرة (الرقمنة والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، والأدوية) تبدو واعدة للغاية بالنسبة لتطور منظمة شنغهاي للتعاون في المستقبل.[2]

يختلف مستوى حرية دول آسيا الوسطى في تحقيق مصالحها الوطنية داخل منظمة شنغهاي للتعاون وفي ظل وجود قوتين رائدتين، روسيا والصين، تتنافسان فيما بينهما، وبالتالي فإنهما غير قادرين على حكم الدول الأعضاء الأخرى من جانب واحد، فإن منظمة شنغهاي للتعاون تشكل المنبر الأفضل لدول آسيا الوسطى. إنّ منظمة شنغهاي للتعاون في

(1) Marcel de Hass, Relations of Central Asia with the Shanghai Cooperation Organization and the Collective Security Treaty Organization, The Journal of Slavic Military Studies, Routledge Taylor & Francis Group, Vol. 30, No 1, Jan. 2017, p.3. https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.108013518046.2017.1271642/?needAccess=true&role=button

(2) Fabio Indeo, Ob., Cit.,

المقام الأول منظمة فضفاضة، فهي توفر منصة للترتيبات الثنائية لأعضائها، وبالتالي توفر قدراً كبيراً من الحرية لدول آسيا الوسطى[1]

في المحصلة، واستنادا إلى المصالح والأهداف الاستراتيجيّة للدول الأعضاء الكبيرة في المنظمة وتباين مصالح الدول الاخرى، يلاحظ أن التعاون بين أعضائها والمراقبين يفتقر إلى حد كبير إلى الأهداف المشتركة. ومن الواضح أن جدول أعمال المنظمة الواسع النطاق وتنوع أعضائها يضعف قدراتها المحتملة. وداخل منظمة شنغهاي للتعاون، فإن الدول الأعضاء والمراقبين لديهم أجندة خاصة بهم، استناداً إلى المصالح الوطنية وليس المصالح المشتركة. على سبيل المثال، تسعى الصين إلى أسواق (آسيا الوسطى) لمنتجات اقتصادها المتوسع ومصادر الطاقة للحفاظ على استمرار اقتصادها، وروسيا حريصة على استعادة مكانتها القيادية داخل رابطة الدول المستقلة، وبالتالي أيضاً في آسيا الوسطى، فضلاً عن مكانتها كقوة عظمى في العالم.

كما أنّ الساحة الدوليّة، وبعض أنظمة آسيا الوسطى تنظر إلى منظمة شنغهاي للتعاون، وخاصة حماية روسيا والصين، ضمانة لبقائها. ويوضّح هذا الخليط من الأهداف المتباينة أن الدول الأعضاء في المنظمة ليس لديها الكثير من القواسم المشتركة.

## الخُلاصة

بعد تفكك الاتحاد السّوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من أنّها متباينة من حيث الموارد والإمكانات الاقتصاديّة، إلا أنّها واجهت بلدان آسيا الوسطى والقوقاز تركة متباينة بين ما هو جيد وغير جيد على مستوى الموارد والبنى التحتية والنظم السياسيّة والسياسات الاقتصاديّة، فضلاً عن مستويات متباينة من التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية. وتدريجياً واجهت تلك البلدان تلك التركة وعملت على تعزيزيها وتحويلها إلى فرصة للتنمية (وخاصة الدول ذات الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن وغيرها)، وتم، بمساعدة المنظمات الدوليّة والدول الغربية، على اجراء التغييرات السياسيّة التي تباينت من دولة إلى أخرى، وكذلك الاصلاحات الاقتصاديّة تجاه فلسفة جديدة في السياسات الاقتصاديّة بالاعتماد على آليات السوق حتى وصفت تلك البلدان انها دخلت عصر العولمة الاقتصاديّة بشكل متباين أيضاً بين تلك البلدان.

من الناحية الاقتصاديّة، فقد فتحت هذه الدول أسواقها الاقتصاديّة، وخاصة قطاع

(1) Marcel de Hass, Ob., Cit., p. 15.

الهيدروكربونات لديها، وبذلك أصبحت شركاء استراتيجيين أو محتملين لمجموعة واسعة من القوى المستهلكة ودول العبور مثل تركيا وأوروبا وروسيا والصين والهند وبلدان أخرى. ومن خلال الاتفاقيات المتعلقة باستخراج النفط والغاز وإنتاجهما وتصديرهما، نجح زعماء المنطقة في تعزيز الدول المستقلة حديثاً على الساحة الدوليّة. لقد وجدت أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان بالفعل مكانها على خريطة العالم، واتخذت مكانة أعلى مع إعادة تواصلها مع العالم. وعلى الرغم من أن بناء البنية التحتية الجديدة لنقل الطاقة يعكس الاعتماد المتبادل والتعاون المكثف بدلاً عن التكامل الإقليمي، فإن الدور الذي تلعبه جمهوريّات آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي قد يتزايد في شكل ممر بري بين أوروبا وآسيا.

على مدى العقود الماضية، استخدم بعض زعماء آسيا الوسطى عائدات النفط والغاز لمقاومة الإصلاحات الرامية إلى التحول إلى الديمقراطيّة وتعزيز قبضتهم على السلطة، وبالتالي تمهيد الطريق للتحول إلى الاستبداد. واصبحت المؤشرات الاقتصاديّة والاجتماعية أسيرة تلك التحولات السياسيّة والاقتصاديّة. لذا فإن تجربة التحول الاقتصادي والسياسي في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز فيها من الدلالات الكثيرة التي توضح طبيعة التداخل بين السياسة والاقتصاد، فضلاً عن دور النفط والاكتشافات والاستثمارات النفطية في طبيعة تفاعل تلك الدول في البيئة الإقليميّة والدوليّة. وبفعل انتهاجها اليات السوق كسياسات اقتصادية، والديمقراطيّة كفلسفة حكم (بشكل متباين بين الدول)، فضلاً عن متغير النفط، اصبحت تلك البلدان طرف مهم في خارطة التفاعلات الإقليميّة والدوليّة.

## قائمة المصادر


1 ـ World Bank Group, South Caucasus in Motion, January 2019: https://documents1.worldbank.org/curated/en/614351556553124178/pdf/South-Caucasus-in-Motion.pdf

2 ـ Vladimer Papava, EURASIA VERSUS CENTRAL CAUCASO-ASIA: ON THE GEOPOLITICS OF CENTRAL CAUCASO – ASIA, CICERO FOUNDATION GREAT DEBATE PAPER No. 098/, The Cicero Foundation, The Netherlands, December 2009. https://www.cicerofoundation.org/wp-content/uploads/Vladimer_Papava_On_the_Geopolitics_of_Central_Caucaso_Asia.pdf

3 ـ United States of America, National Intelligence Council, Conference Report, «Central Asia and the South Caucasus: Reorientations, Internal Transitions, and Strategic Dynamics», October 2000: https://irp.fas.org/nic/central_asia.html

4 ـ United Nation, Shanghai Cooperation Organization, https://dppa.un.org/en/shanghai-cooperation-organization

5 ـ The Shanghai Cooperation Organization, http://eng.sectsco.org/cooperation/20170110192193/.html

6 ـ Tapi Project», *Afghanistan's Ministry of Mines and Petroleum*.: http://mom.gov.af/en/page/1378/shiberghan-gas-project

7 ـ Stuart Elliott, Russia's Gazprom aims to resume Turkmenistan natural gas imports in Jan 2019, S&P Global Commodity Insights, London,

2018,https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/101118-russias-gazprom-aims-to-resume-turkmenistan-natural-gas-imports-in-jan-2019

8 ـ State Oil Fund of the Republic of Azerbaija (SOFAZ) report: https://www.ifswf.org/content/sofaz-2016-annual-report

9 ـ Skalamera, M., «Russia's Lasting Influence in Central Asia», *Survival*, vol. 59, No. 6, 2019. https://www.scielo.org.mx/pdf/tla/v13n47-2594/0716-tla-13368-47-.pdf

10 ـ Sabit Bagirov, Azerbaijan's strategic choice in the Caspian region, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Book, Stockholm:https://www.sipri.org/sites/default/files/files/books/SIPRI01Chufrin/SIPRI01Chufrin10.pdf

11 ـ Ross, M., «What Have We Learned about the Resource Curse», *Annual Review of Political Science*, vol. 18, No. 1.

12 ـ Pirani, S., «Let's not exaggerate: Southern Gas Corridor prospects to 2030», *Oxford Institute for Energy Studies*, 2018. https://www.oxfordenergy.org/publications/lets-not-exaggerate-southern-gas-corridor-prospects-2030/

13 ـ Peyrouse, S., «Chinese Economic Presence in Kazakhstan», *China Perspectives*,No.3,2013.https://journals.openedition.org/chinaperspectives/6229

14 ـ Orazgaliyev, S., «State intervention in Kazakhstan's energy sector: Nationalisation or participation?», *Journal of Eurasian Studies*, vol.9,No2,2018.https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1016/j.euras.2018.06.001

15 ـ Nurgaliyeva, L., «Kazakhstan economic soft-balancing policy vis-à-vis Russia: From the Eurasian Union to economic cooperation with Turkey», *Journal of Eurasian Studies*, vol. 7, No. 1, 2016. https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1016/j.euras.2015.10.008

16 ـ Marcel de Hass, Relations of Central Asia with the Shanghai Cooperation Organization and the Collective Security Treaty Organization, The Journal of Slavic Military Studies, Routledge Taylor & Francis Group, Vol. 30, No 1, Jan. 2017,. https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/13518046.2017.1271642/?needAccess=true&role=button

17 ـ Kuchins, A., Mankoff, J., and Barkes, O., *Azerbaijan in a Reconnecting Eurasia, Foreign Economic and Security Interests*, csis Report, Rowman andLittlefield,2016.https://www.csis.org/analysis/azerbaijan-reconnecting-eurasia

18 ـ Kubiak, M., «Caspian Summit: Consequences for the Region», *Warsaw Institute*, Special Report, 2018. https://warsawinstitute.org/caspian-summit-consequences-region/

19 ـ KORGANASHVILI Larisa Dmitrievna, SOCIO-ECONOMIC TRANSFORMATIONS IN SOUTH CAUCASUS COUNTRIES: REALITIESANDPROSPECTS,2014:https://www.researchgate.net/publication/303543937_SOCIO-ECONOMIC_TRANSFORMATIONS_IN_SOUTH_CAUCASUS_COUNTRIES_REALITIES_AND_PROSPECTS

20 ـ Kazakhstan: Newly Adopted Constitutional Amendments Introduce New Governance Model and Strengthen Role of Parliament, https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/202220-07-/kazakhstan-newly-

adopted-constitutional-amendments-introduce-new-governance-model-and-strengthen-role-of-parliament/

21 ـ Karena Avedissian, Fact Sheet: The State of Democracy in the South Caucasus, EVN Report magazine, EVN Foundation, Republic of Armenia, 2020: https://evnreport.com/understanding-the-region/fact-sheet-the-state-of-democracy-in-the-south-caucasus-part-i/

22 ـ Kamrava, M., «State-Building in Azerbaijan: The Search for Consolidation», *Middle East Journal*, vol. 55, No. 2, 2001. https://www.researchgate.net/publication/292493744_State-building_in_Azerbaijan_The_search_for_consolidation

23 ـ Jules Hugot, The Economic Impact of the Russian Invasion of Ukraine on the Caucasus and Central Asia: Short-Term Benefits and Long-Term Challenges, Asian Development Bank (ADB), Manila, April, 2023: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/863591/ado-april-2023-special-topic.pdf

24 ـ International Monetary Fund, Financial Development and Growth in the Caucasus and Central Asia, IMF Working Paper, WP/22134/, July 2022. https://www.imf.org ›wpiea2022134-print-pdfhttps://www.annualreviews.org/doi/pdf/10.1146/annurev-polisci-052213-040359

25 ـ Heinrich, A. & Pleines, H., *Export Pipelines from the CIS Region, Geopolitics, Securitization, and Political Decision Making*, Stuttgart, 2014.https://cup.columbia.edu/book/export-pipelines-from-the-cis-region/9783838205397

26 ـ Gurses, M., «State-sponsored development, oil and democratization», *Democratization Journal,* vol. 16, No. 3,2009. https://www.tandfonline.

com/doi/epdf/10.1080135103409028846 22/?needAccess=true&role=button

27 ـ Gurassovo, A., «Leadership Shuffle in the Kazakh Armed Forces: What is Behind these Changes?», *Eurasia Daily Monitor*, 2018

28 ـ Guliyev, F., «Political Elites in Azerbaijan», en A. Heinrich & H. Pleines (eds.), *Challenges of the Caspian Resource Boom. Domestic Elites and Policy-Making*, Houndmills, Palgrave Macmillan, 2012,. https://www.researchgate.net/publication/256047647_Chapter_9_Political_Elites_in_Azerbaijan

29 ـ Gazprom: Turkmenistan is traditional partner of Russia in gas sphere», *Turkmenistan Today*, 2018.

30 ـ Freedom House, Nations in Transit 2018, Turkmenistan. https://freedomhouse.org/country/turkmenistan/nations-transit/2018

31 ـ Freedom House, Nations in Transit 2018, Kazakhstan. https://freedomhouse.org/country/kazakhstan/nations-transit/2018

32 ـ Franke, A., Gawrich A. & Alakbarov, G., «Kazakhstan and Azerbaijan as Post-Soviet Rentier States: Resource Incomes and Autocracy as a 'Double Curse' in Post-Soviet Regimes», Europe-Asia Studies, vol. 61, No. 1,2009. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.10800966813080253297 7/

33 ـ Fiona Hill, The Prospects for Long-Term Economic and Social Stability in Central Asia and the South Caucasus, Brookings Institution, Washington, 2002. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/201606//jetro2002.pdf

34 ـ Fabio Indeo, Central Asian countries and the Shanghai Cooperation Organization, NATO Defense College Foundation, Rome, July 2023,

https://www.natofoundation.org/central-asia/central-asian-countries-and-the-shanghai-cooperation-organization/

35 ـ European External Action Service, «EU-Azerbaijan Relations», *Energy cooperation*: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_lt/4013/EU-Azerbaijan %20relations

36 ـ European Commission, *Green Paper, Toward a European Strategy for the Security of Energy Supply*, Brussels, European Commission, 2000. https://aei.pitt.edu/11841//enegy_supply_security_gp_COM_2000_769.pdf

37 ـ European Commission, *European Energy Security Strategy*, Brussels, European Comission, 2014. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52014DC0330

38 ـ Eldar Vakhitov, Central Asia and the Caucasus – Defving gravity, Bond Vigilantes blog, Nov. 2022, https://bondvigilantes.com/blog/202211//central-asia-and-the-caucasus-defying-gravity/

39 ـ Cornell, S., *Asserting Statehood*: *Kazakhstan Role in International Organizations*, Washington D.C., Central Asia Caucasus Institute - Silk Road Studies Program, 2015. https://www.silkroadstudies.org/publications/silkroad-papers-and-monographs/item/13178-asserting-statehood-kazakhstans-role-in-international-organizations.html

40 ـ Burghart, D., Sabonis-Helf, T., *Central Asia in the Era of Sovereignty*: *The Return of Tamerlane?*, London, Lexington Books, 2018. https://www.academia.edu/41405538/Uncorrected_Proofs_Kazakhstan_s_Dilemma_on_Eurasian_and_Central_Asian_Integrations_in_Daniel_L_Burghart_and_Theresa_Sabonis_Helf_eds_Central_Asia_in_

the_Era_of_Sovereignty_The_Return_of_Tamerlane_Lanham_MD_Lexington_2018_395_414

41 ـ Bossuyt, F., «The European Union's Political and Security Engagement with Central Asia: How to Move Forward», *The Central Asia-Caucasus Analyst*, 2017. https://www.cacianalyst.org/publications/feature-articles/item/13464-the-european-union %E2 %80 %99s-political-and-security-engagement-with-central-asia-how-to-move-forward.html

42 ـ Bohr, A., « Turkmenistan: Power, Politics and Petro-Authoritarianism», Chatham House, the Royal Institute of International Affairs,2016.https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/201608--03-turkmenistan-bohr-summary.pdf

43 - Bohr, A., «Regionalism in Central Asia: new geopolitics, old regional order», *International affairs*, vol. 80, No. 3, 2004. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.14682346.2004.00394-.x

44 - Bagirov, S., «Azerbaijan Strategic Choice in the Caspian region», en G. Chufrin (ed.), *The Security in the Caspian Sea Region*, Oxford Oxford University Press, 2001.

45 - Amy Myers Jaffe, Unlocking the Assets: Energy and the Future of Central Asia and the Caucasus, the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, United States, 1998,

46 - http://large.stanford.edu/publications/coal/references/baker/studies/assets/docs/UnlockingtheAssets_MainStudy.pdf

47 - Akiner, S., «Turkmenistan's Pipeline Strategy: Building a Diversified Export Infrastructure», *The Astana Times*, 2015. https://astanatimes.com/201511//turkmenistans-pipeline-strategy-building-a-diversified-export-infrastructure/

48 - World Bank, Trends in developing economies extracts, Volume 1, Eastern Europe and Central Asia, Washington D.C., World Bank, 1993. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/342351468038143807/eastern-europe-and-central-asia

49 - Nursulan Nazarbayev speech at the 25 years anniversary of TCO in Kazakhstan,» *TCO News,* November 21, 2019.: https://www.chevron.com/worldwide/kazakhstan

50 - Nursulan Nazarbayev speech at the 25 years anniversary of TCO in Kazakhstan,» *TCO News*, 10 de mayo, 2018: http://www.tengizchevroil.com/

51 - Niquet, V., «China and Central Asia», *China Perspectives*, No. 67,2006. https://journals.openedition.org/chinaperspectives/1045

52 - Sylvana Habdank-Kołaczkowska, Nations in Transit 2013: Azerbaijan, Freedom House pp. 4-5. https://freedomhouse.org/sites/default/files/202002-/NIT %202013 %20Booklet %20- %20Report %20Findings.pdf

53 - Human Right Watch, Country Summary, Turkmenistan, January 2018: https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/turkmenistan

54 - British Petroleum Statistical Review of World Energy, July 2018. Disponible en: https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2018-full-report.pdf

## الفصل الخامس

# جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز في المنظور الأمريكي والروسي بعد الحرب الروسيّة الأوكرانية

**أ. م. د. علي عبد الخضر المعموري**[1]

### تمهيد

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السّوفيتي، لم تكن الساحة الدوليّة مهيّأة تماماً لقيادة الولايات المتحدة للعالم، إذ بدأت تحديات جديدة أتت في سياق مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فروسيا التي ورثت تركة الاتحاد السّوفيتي لم تكن متقبّلة للواقع الذي فرض عليها في هذه المرحلة، لا سيّما فيما يتعلق باستقلال دول كانت تحت سيطرتها كما هو الحال في دول آسيا الوسطى والقوقاز، إذ بقت نظرة روسيا لتلك الدول نظرة المسيطر والمهيمن عليها. وينطبق الأمر نفسه على الدول الأخرى التي نالت استقلالها بعد تفكك الاتحاد السّوفيتي ومن ضمنها أوكرانيا التي أصبحت أولى الدول فيما يتعلق بمحاور التنافس الأميركي الروسي على القوة والنفوذ.

أدت عملية غزو روسيا لجارتها أوكرانيا إلى اجراء تغييرات في أجزاء من النظام العالمي، تمثل بعضها في تشكيل مجموعة من التكتلات الجديدة لم يشهدها العالم منذ الحرب الباردة. لقد زادت الحرب من حدة النزاعات والمواجهة المحتدمة، فضلاً عن الاتجاه العالمي الحالي للدول، ومع بدء تشكيل كتل تتمحور حول واشنطن وموسكو تحولت آسيا الوسطى والقوقاز ساحات معركة على النفوذ بينهم كما دخلت على خط الازمة تلك الدول الإقليميّة الأخرى التي تدعم كلا الطرفين في حرب الوكالة في أوكرانيا، سواء من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية أو إبرام صفقات في التجارة أو التعاون العسكري أو الدبلوماسي.

(1) الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية.

لقد جاءت الحرب في أوكرانيا لتزيد الأمر تعقيداً، إذ اهتزت شرعية النفوذ الروسي على الجمهوريّات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى والقوقاز وفتحت الباب على مصراعيه للاضطلاع بدور جديد كوسيط بالنسبة لهذه الدول، وهذا ما لا ترضى به روسيا بأيِّ حال من الأحوال. أظهر الغزو الروسي لأوكرانيا أنّ إهمال دول آسيا الوسطى والقوقاز قد يشكّل عبئاً جديداً على روسيا، إذ لم تكن الإنجازات الاقتصاديّة الروسيّة مع بلدان آسيا الوسطى لتتحقق دون مناخ سياسي مناسب مع هاتين المنطقتين، والتي أصبحت روسيا، في ظل ظروف ما بعد الازمة الأوكرانية، تنظر اليهما بعين الاحتواء لا فرض الهيمنة.

ولبحث موضوع جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز في المنظور الروسي بعد الحرب الأوكرانية، سيتم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة محاور: يتناول المحور الأول:الموقف المعلن من الحرب الأوكرانية، ويبحرُ المحور الثاني: في الواقع الجديد الذي فرضته الحرب والسعي من أجل تفادي السيناريو نفسه، أما المحور الثالث فقد خُصِّص للموقف الروسي للتوجه الأمريكي نحو الجمهوريّات بعد الحرب.

## أولاً: الموقف المعلن من الحرب الروسيّة الأوكرانية

بدأت سلسلة الأحداث الممهدة للغزو الروسي عندما تحدّث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 9 كانون الأول (ديسمبر) 2021 عن التمييز ضد الناطقين بالروسيّة خارج روسيا، قائلًا: «*يجبُ أن أقول إنَّ الخوف من روسيا هو خطوةٌ أولى نحو الإبادة الجماعية. أنتَ وأنا نعرف ما يحدث في دونباس من المؤكّدِ أنّه يشبه إلى حد كبير الإبادة الجماعيّة*». وفي حدث آخر، أدانت روسيا قانون اللغة الأوكرانية، إذ صرَّح بوتين لوسائل الإعلام يوم 15 شباط (فبراير) 2022 بالقول: «ما يجري في دونباس هو بالضبط إبادة جماعيّة».[1] وفي وقتها وصفت السفارة الأمريكيّة في أوكرانيا أن عملية الادعاء بالإبادة الجماعية الروسيّة بأنّه «كذب مستنكر»، في حين قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكيّة (نيد برايس)، إنَّ موسكو تدّعي مثل هذه المزاعم كذريعة من أجل غزو أوكرانيا [2].

وفي 21 شباط (فبراير) 2022، وبعد الاعتراف بـ (جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشع

(1) Vasilyeva ،Nataliya (19 February 2022). «Russians accuse Ukrainians of genocide as they pave way for potential invasion».

(2) Philp, Catherine; Wright, Oliver; Brown, Larissa (22 February 2022). «Putin sends Russian tanks into Ukraine». The Times.

بيتين)، أمرَ بوتين بإرسال القوات الروسيّة، بما في ذلك الآليات الثقيلة إلى (دونباس)، فيما وصفته روسيا «بمهمّة حفظ السلام»، إدعى الجيش الروسي إنّه قتل خمسة ممّن وصفهم (بالمخرّبين الأوكرانيين)، والذين قاموا بعبور الحدود إلى روسيا، وهو ادعاءٌ نفاه في حينها بشدة وزير الخارجية الأوكراني(دميترو كوليبا)، كما أكدت عدة وسائل إعلام في حينها دخول القوات الروسيّة فعلًا إلى مدينة دونباس.[1]

صرَّح الرئيس الأمريكي جو بايدن في 22 شباط (فبراير) 2022 أنَّ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا قد حدث فعلاً، فيمَا قال الأمين العام لحلف الناتو) ينس ستولتنبرغ (ورئيس الوزراء الكندي )جاستن ترودو(. صرَّح وزير الخارجية الأوكراني كوليبا في حينها بأنه «لا يوجد شيءٌ اسمه غزو صغير أو متوسط أو كبير الغزو هو غزو»، بعد ذلك جاء تصرَيّح الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (جوزيب بوريل) بالقولِ «إن القوات الروسيّة وصلت إلى الأراضي الأوكرانية في ما لم يكن غزوًا كاملًا سَمَحَ مجلس الاتحاد في اليوم نفسه وبالإجماع المطلق لبوتين باستخدام القوة العسكريّة خارج روسيا، أمر الرئيس زيلينسكي بدورهِ هنا بتعبئة جنود الاحتياط الأوكرانيين، بينما لم يأمر بالتعبئة العامّة بعد»[2].

وبعد الغزو وما رافقه من أحداث، أعلنت أوكرانيا في 23 شباط (فبراير)2022 حالة الطوارئ والنفير العام على مستوى الدولة جميعها، باستثناء بعض الأراضي المحتلّة في دونباس، وهنا دخلت الحالة العامة حيّز التنفيذ، وفي المنتصف من الليل بدأت روسيا الاتحاديّة في نفس اليومِ في إخلاء سفارتها في كييف، وقامت أيضاً بإنزال العلم الروسي من أعلى المبنى. وتعرَّضت مواقع البرلمان والحكومة الأوكرانيين، إلى جانب المواقع المصرفية، لهجمات، ومن ثم في الساعات الأولى من يوم 24 شباط (فبراير) 2022، ألقى زيلينسكي خطابًا متلفزًا والذي وُصف بـ «العاطفي»، إذ خاطب فيه مواطني روسيا باللّغة الروسيّة وناشدهم لمنع الحرب[3].

**بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حرصت دولة روسيا الاتحاديّة، الوريث الشرعي له، على الاستمرار بالعلاقات الاستراتيجيّة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز التي استقلت عنه**

(1) «Russian troops in east Ukraine an 'invasion,' White House declares - National». Global News, 2022-02-22.

(2) Zinets, Natalia; Williams, Matthias (22 Feb 2022). «Ukrainian president drafts reservists but rules out general mobilization for now». Reuters.

(3) Kingsley ،Thomas (23 February 2022). «Ukraine to introduce a state of emergency and tells its citizens to leave Russia immediately». The Independent.

**(كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزستان، طاجيكستان، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)؛ إذ أدت دوراً مهماً في إنهاء الحرب الأهلية التي استمرت طويلاً في طاجيكستان، وكذلك توسطت من اجل حل النزاعات الحدودية بين دول تلك المنطقة، وكذلك استمرت بوصفها المورد الرئيس إن لم يكن الوحيد للمعدات العسكريّة، فضلاً عن كونها المورد الرئيس للمواد الغذائية، فضلاً عن الروابط الثقافية والتاريخيّة التي تتمتع بها روسيا الاتحاديّة مع تلك الدول. على الرغم من كل ذلك، أدى اندلاع الحرب الأوكرانية إلى ظهور بعض المؤشرات المقلقة بالنسبة للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز**[1].

تتمتع العلاقة بين الاتحاد الروسي وبلدان آسيا الوسطى والقوقاز بتاريخ كبير، إذ حافظت روسيا على روابط وثيقة بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، والتي لا تقتصر فقط على القضايا السياسيّة والاقتصاديّة والأمنية، بل تعدت ذلك إلى الروابط الثقافية، فضلاً عن وجود العمالة المهاجرة ومجتمع من الجاليات المقيمة في روسيا. لذلك تحرص الاخيرة على أن تكون هي صاحبة النفوذ الأكبر في تلك المنطقة، والتي لا يمكن في يوم من الأيام أن تجعل نفسها خارج المحيط الجيوسياسي الحيوي لها[2].

نظراً إلى روسيا التي كانت متخوفة من احتمالية زعزعة موقفها الأمني والسياسي أمام تلك الدول التي كانت تعدها امتداداً لمصالحها الحيوية وامنها القومي، فقد تعمدت موسكو إلى فرض سياج آمني في مجمل محيطها الأوراسي، ابتداءً من آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبا، تحت غطاء ما تم تسميته بـ «العالم الروسي»، وهذا ما أكدت عليه في الوثيقة الجديدة للسياسة الخارجية الصادرة في 5 أيلول/سبتمبر 2023 والتي وضعت تحت عنوان «السياسة الإنسانية»، والذي يجعل روسيا تدعم في تدخلها للدفاع عن المجتمعات الناطقة باللغة الروسيّة لتحقيق ما يمكن تسميته السياسة الانسانية، كما أكدت تلك الوثيقة على وجوب تقوية تحالفات الاتحاد الروسي مع ما يسمى بـ «الدول السلافية»، وكافة بقاع دول الفضاء السّوفيتي السابق، ولا سيّما دول آسيا الوسطى والقوقاز، والذي تعده موسكو الفناء الخلفي الذي يبدأ منه تحقيق أمنها القومي. تشير روسيا إلى مهمتها «التاريخيّة» بالإشارة إلى الحالة الطبيعية للأزمة الأوكرانية العالمية والرغبة من قبل ما سمته موسكو بـ»الغرب الجماعي» في

(1) منى سليمان، كيف اثر الصراع الأوكراني على نفوذ روسيا في آسيا الوسطى؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسين، 2022/10/20، تاريخ الدخول: 2023/11/16، https://apa-inter.com/post.php?id=5083#

(2) Указ Президента Российской Федерации от 02.07.2021.http://publication.pravo.gov.ru/Document/View/0001202107030001

تدمير الاتحاد الروسي، وهذا ما ورد في التصريحات التي جاءت على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وكذلك وزير خارجيته سيرجي لافروف[1].

تميز موقف دول آسيا الوسطى والقوقاز بعدم الاتزان من حيث اتخاذ موقف صارم بشأن الحرب الروسيّة الأوكرانية، إذ لم يكن هناك إدانة واضحة من قبل جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز ضد روسيا منذ بداية الحرب الأوكرانية، لكن كان هناك توجه واضح نحو الحياد من هذه الحرب، وهو ما يعد في الحقيقة تغير جوهري في طبيعة العلاقة السائدة بين هذه الدول وروسيا، مَا دعا عدد من الباحثين؛ لأن يراه بداية للخروج الفعلي لدول آسيا والقوقاز من الهيمنة الروسيّة المطلقة.

في مقابل ذلك، ومن خلال التصريحات التي أطلقها مسؤولون في دول آسيا الوسطى والقوقاز، رفضت تلك الدول فرض أيّة عقوبات اقتصادية على روسيا الاتحاديّة، على الرغم من الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكيّة عليها للقيام بذلك، كما رفضت في الوقت نفسه فيه، تعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأجرى رؤساء دول آسيا الوسطى والقوقاز العديد من الاتصالات الهاتفية بصورة دورية ببوتين من أجل بحث العلاقات الثنائية وتطورات الحرب الروسيّة الأوكرانية. وفي هذا الصدد، طرح رئيس كازاخستان قاسم توكاييف وساطته بين موسكو وكييف على حد سواء، وعلى الرغم من تلك الدول تحاول اتباع سياسة خارجية محايدة دون الميول إلى أحد، إلا أنها وفي الوقت ذاته قد أعلنت تفهم جميع مبررات روسيا للعملية العسكريّة ضد أوكرانيا[2].

تُفضّل دول آسيا الوسطى والقوقاز الحفاظ على علاقات إيجابية مع كل الشركاء الدوليين، وهذا الأمر نابع من خوفها من الانخراط في صراع قد يقوض في النهاية سيادتها على أراضيها. لا سيّما أن بعض هذه الدول تتمتع بموقع يوفر لها ميزة استراتيجية فريدة من نوعها. فعلى سبيل المثال تعد كازاخستان منفذ روسيا البري الأقرب لباقي دول الاقليم، ما يجعل الاستثمار فيها يعزّز من إمكاناتها وقدرتها كقائد إقليمي من جهة، فضلاً عن أن حدودها المشتركة مع روسيا شمالًا والصين شرقًا يحد في الحقيقة من قدرة الولايات المتحدة على إمكانية استمالتها دون تأجيج أوضاع النزاع مع روسيا[3].

---

(1) **ضياء نوح**، رؤية جيوبوليتيكية.. ما هي ملامح السياسة الخارجية الروسية في 2023؟، القاهرة الإخبارية، 4 يناير 2023، تاريخ الدخول، 2023/11/14: https://alqaheranews.net/news

(2) منى سليمان، كيف اثر الصراع الأوكراني على نفوذ روسيا في آسيا الوسطى؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2022/10/20، تاريخ الدخول: 2023/11/16، https://apa-inter.com/post.php?id=5083#

(3) Olga Oliker, Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army, 2003, pp. 189-191. https://www.jstor.org/stable/10.7249/mr1598a.15

**ثانياً: الواقع الجديد الذي فرضته الحرب: السعي من أجل تفادي السيناريو نفسه**

إن تبني دول آسيا الوسطى والقوقاز موقفاً محايداً من الأزمة الأوكرانية قد أعطى لروسيا انطباعاً إن تلك الدول قد غيّرت توجهها إزائها، لا سيّما بعد ما أصرت كازاخستان وأوزبكستان على عدم الاعتراف بشرعية عملية ضم إقليم الدونباس ومقاطعتي خيرسون وزاباروجيا من قبل روسيا، وذلك خشية من تكرار هذا السيناريو مع إحدى تلك الدول. فضلاً عن ذلك، سمحت هذه الدول بتنظيم مجموعة من التظاهرات المؤيدة لأوكرانيا، كما اعلنت وقف عملية التعامل مع كافة البطاقات الروسيّة البنكية (مير)، تجنباً للعقوبات الأمريكيّة التي يمكن أن تطالها. ونفت دول آسيا الوسطى والقوقاز، لا سيّما كازاخستان وأوزبكستان، إن موسكو قد طلبت إرسال قوات عسكرية لأوكرانيا، أو حتى المشاركة بالعمليات القتالية بأي شكل من الأشكال، وبناءً على ذلك، فقد قام بالتعهد رئيس كازاخستان قاسم توكاييف بحماية 98 ألف مواطن روسي، معظمهم من الشباب الذين سافروا لبلاده، وذلك بعد إعلان التعبئة الجزئية في روسيا في منتصف أيلول/سبتمبر من عام 2022، وكذلك تم بتقديم مساعدات إنسانية مستمرة وغير منقطعة لكييف. وفي الوقت ذاته، قامت دول آسيا والقوقاز بتحذير مواطنيها من المشاركة في العمليات القتالية في أوكرانيا ولأي سبب كان[1].

خلال قمة روسيا – آسيا الوسطى التي عُقدت بمدينة أستانا في 13-14 تشرين الأول (أكتوبر) 2022، والتي جاءت بطلب الرئيس الطاجيكستاني إمام علي رحمن، طلب الأخير من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين احترام المصالح القوميّة لدول آسيا الوسطى، وضخ المزيد من الاستثمارات بالمنطقة، وتعد هذه المرة الأولى التي قام فيها رحمن بتوجيه انتقاداً لروسيا، لأنه يعد من أقوى حلفائها العسكريين، إذ قد تستضيف بلاده قاعدة من أكبر قواعد روسيا العسكريّة في الخارج على الاطلاق، كما قامت بعض وسائل إعلام روسية باتهام رحمن بتأجيج الاشتباكات على الحدود المشتركة وبتحريض أمريكي مباشر مع قرغيزستان وإفشال قمة شنغهاي، وكذلك إثارة التوتر بما يمكن تسميته بالفناء الخلفي لموسكو، بينما قام الرئيس القيرغيزي صادر جباروف بانتقاد موسكو لعدم التدخل ومنع الاعتداء الطاجيكي على بلاده، وكذلك قام بإعلان انسحابه من المناورات العسكريّة المشتركة مع الاتحاد الروسي[2].

(1) Carol R. Saivetz, Russia in the Caucasus and Central Asia After the Invasion of Ukraine, January 29, 2023; https://www.lawfaremedia.org/article/russia-in-the-caucasus-and-central-asia-after-the-invasion-of-ukraine.

(2) Ibid.

تكرر هذا التوتر بين روسيا وكازاخستان على إثر العديد من القضايا الخلافية التي برزت بعد الأزمة الأوكرانية؛ إذ قامت موسكو بالكشف عن وجود عدد من المختبرات البيولوجية الأمريكيّة السرية فيها، وقد طالبت بالتحقيق في هذا الأمر، كما قامت استانا بالإعلان عن وقف تصدير جميع المعدات العسكريّة حتى 2023 من اجل تجنب مطالبة روسيا بتصدير أي أسلحة لها[1]. كما قامت روسيا بتعليق تصدير النفط الكازاخستاني للخارج ولعدة أسابيع، مما جعل اقتصادها يتكبد الكثير من الخسائر، ما دفع أستانا للبحث عن مصادر متعددة بديلة للموانئ الروسيّة من أجل تصدير النفط. أما روسيا فانتقدت هذه المواقف وعدتها «تمرداً» ضدها؛ لأنّ دول آسيا الوسطى (فضلاً عن دول القوقاز) لم تدعم موسكو الدعم اللازم والمباشر كما هو الحال مع بيلاروسيا[2].

من أبرز المخاوف التي تعتري دول آسيا الوسطى والقوقاز هي إثارة النزعات القوميّة فيها من طرف موسكو كما حدث في أوكرانيا، عندما أنكر الرئيس الروسي بوتين في خطابه السياسي وبصورة صريحة وجود دولة أو حتى قومية أوكرانية؛ لأنّها في الأساس كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي، وهو ما ينطبق في الأصل على دول آسيا الوسطى والقوقاز، والتي بدورها تخشى من عملية تكرار السيناريو الأوكراني على مجمل أراضيها، إذ يمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم الدعم من قبل روسيا إلى الأقاليم الانفصالية ذات الأغلبية الروسيّة في هذه الدول، لا سيّما كازاخستان، التي تكوّن نسبة الأقلية الروسيّة بها نسبة 18 % من سكانها البالغ تعدادهم 19 مليون نسمة، ويتركزون في الإقليم الشمالي ولهم علاقات مباشرة مع روسيا، مما يسهل عملية انفصالهم في الوقت الذي يريدون، لاسيّما من بعد اتهام نائب رئيس مجلس الأمن الروسي ديميتري ميدفيديف لها بالقيام بتنفيذ «إبادة جماعية» ضد الأقليات الروسيّة، وهو المبرر نفسه الذي من أجله قامت العملية العسكريّة الروسيّة ضد أوكرانيا[3].

ودلالة على كل ما سبق، منذ بداية الأزمة الاوكرانية تصاعدت هجرة الروس لكازاخستان، ما أدى في النهاية إلى تغيير التركيبة السكانية الكازاخية لصالح موسكو. فضلاً عن ذلك، تخشى أوزبكستان دعماً مباشراً روسياً لانفصال إقليم كاراكالباكستان الشمالي، إلى جانب

(1) Thomas Matussek, How Kazakhstan changed in light of the Russian invasion of Ukraine, Mar 9, 2023, https://www.euractiv.com

(2) Richard Weitz, Kazakhstan Responds to Ukraine Crisis, 24 March 2014, https://www.refworld.org/docid/5332b98b4.html.

(3) محمد احمد عبد النبي، الآثار الاقتصادية -الاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على دول آسيا الوسطى، آفاق مستقبلية، المجلد السادس، العدد 10، أكتوبر 2022، ص279.

الأقاليم التي يسكنها الطاجيك، إضافة إلى الغضب الذي يصدر من تلك الدول بسبب ارتفاع وتيرة تجنيد الأقليات المسلمة الروسيّة من أجل القتال في أوكرانيا، إذ تشارك (داغستان) تلك الجمهوريّة الروسيّة الفقيرة بأكبر عدد من الجنود، ما يثير مسألة الاحتقان القومي والعرقي بين دول هذه المنطقة[1].

أما فيما يخص أرمينيا والقريبة من ساحة الحرب الروسيّة – الأوكرانية، والتي قد تأثرت من دون أدنى شك بتداعيات هذه الحرب، فقد سعت بقيادة رئيس الوزراء نيكول باشينيان، إلى اتباع سياسة هادئة اتجاهها، والتي من الممكن أن تضمن على الأقل تجنب مجمل المخاطر المحتملة أمنياً واقتصادياً والافلات من قيود الصراع الروسي -الغربي من أجل النفوذ في منطقه القوقاز. وعلى الرغم من أن أرمينيا عضوٌ في منظمة (معاهدة الأمن الجماعي) والتي تضم (أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغستان وطاجيكستان وروسيا)، الا أنها في واقع الأمر ترى أن تلك المنظمة لم تقدّم لها ذلك الدعم اللازم في حربها الأخيرة مع الجارة أذربيجان، كل ذلك دفع رئيس الوزراء الأرميني باشينيان إلى التحفّظ على مجموعة من المواقف والقرارات الصادرة من هذه المنظمة، وكان آخرها رفضه التوقيع على إعلان المنظمة الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) 2022. وفي 22 أيار (مايو) 2023 صرّح رئيس الوزراء الأرميني أن بلاده من الممكن أن تجمّد عضويتها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أو قد تنسحب منها في حال استمرت هذه المنظمة في عدم الوفاء بالتزاماتها المحددة تجاه أرمينيا، موضحًا بأن مستوى الثقة بروسيا الاتحاديّة قد انخفض، إلا أن سيطرة روسيا على البنية التحتية للغاز وكذلك السكك الحديدية في أرمينيا، ومن ثم اعتماد الاقتصاد الأرميني بشكل أو بآخر على روسيا قد حدّ من وجهات النظر المؤيدة لأوكرانيا بين الاوساط الأرمينية، لاسيّما أنّ أرمينيا تحتاج إلى الدعم الروسي المباشر في مواجهة تركيا وأذربيجان[2].

أما بالنسبة لجورجيا، فقد حملت هذه الحرب مخاطر جسيمة لها، إذ اثّرت تفاعلات هذه الحرب في الشؤون الداخلية لجورجيا وبدأ الانقسام الداخلي الجورجي تجاه هذه الحرب واضحاً، فهناك جزء من الجورجيين انضم إلى فيلق الأجانب كمتطوعين يقاتلون الروس إلى جانب القوات الأوكرانية كتعبير عن التعاطف مع اوكرانيا ورغبة في الانتقام من روسيا، في حين سعى القسم الآخر من الجورجيين إلى المحافظة على الاستقرار الذي تنعم به بلادهم

(1) منى سليمان، كيف أثر الصراع الأوكراني على نفوذ روسيا في آسيا الوسطى؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2022/10/20، تاريخ الدخول: 2023/11/16، https://apa-inter.com/post.php?id=5083#

(2) المرجع نفسه.

منذ أن تمّ التوصل إلى تفاهمات بين روسيا وجورجيا في عام 2018، تتضمن إعادة العلاقات بين البلدين بعد ان شهدت توتراً مستمراً منذ 2009 [1].

إن الانقسام الجورجي تجاه الحرب الروسيّة الأوكرانية نابع من تنازع اتجاهين داخل جورجيا، أحدهما يتبنى فكرة الاستفادة من انشغال روسيا بالحرب مع اوكرانيا واستغلال هذه الفرصة لتسريع الانضمام الجورجي إلى الغرب، في حين يرى الاتجاه الثاني ضرورة التزام الحياد وعدم الالتزام بالعقوبات الغربية على روسيا، وتبنّى حزب (حلم جورجيا) الحاكم برئاسة (زورا بشيفيلي) نهجاً حكيماً في التعاطي مع الحرب الروسيّة الأوكرانية، إذ رفضت جورجيا إرسال أسلحة إلى أوكرانيا أو المشاركة بفرض عقوبات على موسكو على الرغم من أنها تطمح إلى دخول الاتحاد الاوروبي والانخراط في سياسته، ويبدو واضحاً أن صراع النفوذ بين روسيا والغرب خلّف حالة من عدم الاستقرار في جورجيا أدت إلى اندلاع تظاهرات بعد تبنّي البرلمان الجورجي قانون المنظمات الأجنبية الذي ينظم عمل المنظمات الممولة من الغرب لضمان عدم تحوّلها إلى واجهات للنفوذ الغربي، ورغم سحب الحكومة الجورجية هذا القانون إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى ايقاف الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة الجورجية[2].

## ثالثاً: منطقتا آسيا الوسطى والقوقاز من المنظورين الأميركي والروسي بعد الحرب

### 1. التوجه الأمريكي تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز بعد الحرب

أدى الانسحاب الأمريكي، العسكري والسياسي، إلى فراغ سياسي وأمني سعت موسكو لشغله منذ البداية، ولذا بدأت من العام السابق من أجل تعزيز تعاونها مع دول آسيا الوسطى، إذ نظمت القيادة الوسطى للجيش الأمريكي في 10 آب (أغسطس) 2022 تدريبات (لتعاون الإقليمي-22) العسكريّة في طاجيكستان وبمشاركة (قرغيزستان، كازاخستان، أوزبكستان)، وهو ما اعترضت عليه موسكو بصورة مباشرة والتي أوضحت أن دوافع واشنطن الحقيقية تكمن في استكشاف مسرح عمليات عسكرية محتمل في آسيا الوسطى، وحذرت دول آسيا الوسطى من مخاطر الانخراط فيها[3].

(1) Giorgi Lomsadze May 9, 2022, Georgians take up arms against Russia in Ukrainehttps://eurasianet.org/georgians-take-up-arms-against-russia-in-ukraine

(2) المصدر نفسه

(3) Sabine Fischer&Angela Stanzel, Afghanistan: The West Fails – a Win for China and Russia?, https://www.swp-berlin.org/10.184492021/C50/

في الوقت ذاته، عقد وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكين) اجتماعاً موسعاً مع وزراء خارجية دول آسيا الوسطى الخمس ضمن صيغة (C5 + 1)، والتي وضعتها واشنطن من أجل تحديد آليات التعاون بينها وبين دول تلك المنطقة، وذلك على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بنهاية أيلول (سبتمبر) 2022، ومن ثم أعلنت واشنطن تقديم 60 مليون دولار كمساعدات أمنية ولوجستية لطاجيكستان، كما قامت بتقديم الكثير من المساعدات الزراعية لقيرغيزستان، وأعلنت دعمها المباشر لاستقرار النظام السياسي في كازاخستان وأوزبكستان، وذلك عقب الاحتجاجات التي شهدتها الدولتان، حيث قام عدة وفود أمريكية بزيارات كثيرة ومتكررة لدول تلك المنطقة من أجل تعزيز التعاون المشترك وكذلك حقوق الإنسان. تقوم واشنطن في الوقت الحالي بالتفاوض مع كل من طاجيكستان وأوزبكستان من أجل أن تبيع لهما نحو 46 طائرة عسكرية، حيث رحبت بوقف إطلاق النار بين قرغيزستان وطاجيكستان. تهدف واشنطن من كل ذلك إلى تهديد نفوذ روسيا بصورة مباشرة في مجالها الحيوي الذي يهدد أمنها القومي، وأيضاً محاولة إشغالها عن الحرب مع اوكرانيا، وفي الوقت نفسه إيجاد بدائل رئيسة لمصادر الطاقة الروسيّة، نظراً إلى أن منطقة آسيا الوسطى تملك 7 % من الاحتياطي الحقيقي للنفط والغاز العالمي[1].

إن توجه الولايات المتحدة الأمريكيّة نحو آسيا الوسطى والقوقاز واضح وجلي، إذ تعي بصورة جيدة أهميّة تلك المناطق من الناحية الاستراتيجيّة لروسيا، وتأسيساً على ذلك وضعت إدارة الرئيس جو بايدن الكثير من الخطط الاستراتيجيّة التي تسعى من خلالها إلى تعزيز تواجدها في المناطق التي تمثل المجال الحيوي الروسي، لا سيّما أنّ هذه المناطق غنية بالموارد الطبيعية، فمن الناحية الاقتصاديّة، تحظى بموارد طبيعية وثروات ضخمة لا سيّما دول آسيا الوسطى، وهو ما يجعل الولايات المتحدة لا تريد ترك الإقليم للنفوذ الروسي، سواء من حيث الاستفادة من موارده، أو حتى عدّها سوق واعدة مستقبلية متطورة لها في المجالات كافة، ولذلك فهي تسعى أن يكون لها وجود حيوي في منطقة آسيا الوسطى لتعزيز نفوذها أمام القوتين المنافستين لها عسكريًّا واقتصاديًّا وهما روسيا والصين[2].

تأسيساً على هذه الرؤية الأمريكيّة لمنطقة آسيا الوسطى، بحث الرئيس الأمريكي جو

(1) منى سليمان، كيف اثر الصراع الأوكراني على نفوذ روسيا في آسيا الوسطى؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2022/10/20، تاريخ الدخول: 2023/11/16، https://apa-inter.com/post.php?id=5083#

(2) المصدر نفسه

بايدن في أيلول (سبتمبر) من العام المنصرم مع رؤساء خمس دول في آسيا الوسطى (مجموعة 5+1) عددًا من أبرز القضايا منها الأمن، والتجارة، والاستثمار، والترابط الإقليمي، وكذلك ضرورة الحاجة إلى احترام سيادة جميع الدول دون استثناء وكذلك سلامة أراضيها من أي اعتداء، ومن ثمّ الدفع بتكثيف زخم الإصلاحات الجارية من اجل تحسين وتطوير الحكم وسيادة القانون، وذلك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

رحّب الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال هذه القمة بآراء نظرائه من كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، حول الكيفية التي يمكن من خلالها لدولهم تطوير آليات العمل معًا من اجل زيادة دعم وتعزيز سيادة دول آسيا الوسطى وتطورها وتقدمها، إذ أثنى الرئيس الأمريكي على شراكة الولايات المتحدة مع دول آسيا الوسطى للتغلب على التحديات الأمنية الإقليميّة، مع التأكيد على التزام الولايات المتحدة الأمريكيّة بضرورة مواصلة التعاون فيما يخص قضايا أمن الحدود، ومكافحة الإرهاب الدولي. وفي ضوء إدراك الرئيس الأمريكي لضرورة التعاون مع بلدان الإقليم والحصول على سلاسل توريد مرنة وآمنة تمكنها من دعم تدفقات موارد الطاقة في المستقبل، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكيّة إطلاق حوار المعادن الحرجة لمجموعة (5+1) من اجل تطوير الثروة المعدنية الضخمة في آسيا الوسطى، وتعزيز أمن المعادن الحيوية على المدى الطويل[2].

يأتي إدراك الولايات المتحدة الأمريكيّة لأهميّة ومكانة منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من كونها تحقق لها الكثير من المكاسب الجيوبوليتيكية، وهذه المكاسب لم تكن لتتحقق لو أنها اتخذت مبدأ عدم الانغماس في هذه المنطقة وتركها، وبهذا ادرك صانع القرار السياسي الخارجي الامريكي منذ مدة ليست بالقصيرة الأهميّة الكبيرة لتلك المنطقتين الحيويتين، والذي يفرض عليها أن تحدد استراتيجياتها ومصالحها الحيوية وأمنها القومي في هذه المنطقة، بهدف الحيلولة دون فرض اية قوة منفردة سيطرتها على هذا المجال الجيوبولتيكي، كروسيا والصين وإيران التي تقع بالقرب من هذا المناطق الحيوية.

كما تُعد منطقة آسيا الوسطى ذات أهميّة متميزة بسبب امتلاكها الموارد الاقتصاديّة ذات البعد الإستراتيجي مثل النفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب. فعلى سبيل المثال،

(1) عدي قنديل، المواجهة الشرسة.. هل عادت آسيا الوسطى ساحة للتنافس العالمي؟، مركز الدراسات العربية الاوراسية (CAES).https://eurasiaar.org .

(2) مستقبل التنافس الدولي في آسيا الوسطى في ظل تحركات واشنطن، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية 2023/10/6، https://apa-inter.com/post.php?id=7087#

تشير التقارير المتخصصة بأن أوزبكستان هي من الدول الغنية بالمصادر الطبيعية، إذ تمتلك 30.8 % من النفط و40 % من الغاز الطبيعي و55 % من الفحم في منطقة آسيا الوسطى، كما تمتلك (2) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وكذلك تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحاديّة في إنتاج الذهب من بين مجموعة الدول المستقلة، إذ تنتج ما يقارب 70 طن من الذهب سنوياً وتملك ثلاثين منجماً للذهب عالي الجودة تبلغ جودته 99،99 %.[1].

تتأتى جل الأهميّة الاقتصاديّة لمنطقة آسيا الوسطى من أهميّة بحر قزوين وثرواته، والذي يعد سبباً رئيساً للتنافس الدولي على تلك المنطقة، إذ يقدر الخبراء كميات النفط والغاز الموجود في منطقة بحر قزوين بين 50 مليار برميل إلى 110 مليار برميل، أما الغاز فتتراوح كميته بين 170 مليار متر مكعب إلى 463 مليار متر مكعب. كما تشير تقارير أخرى إلى أن الاحتياطي المؤكد من النفط في دول حوض بحر قزوين يتراوح ما بين 17 ـــ 33 مليون برميل، وأن إنتاج هذه المنطقة وصل في عام 2002 إلى ما يقارب 1.6 مليون برميل يومياً، في حين وصل الإنتاج عام 2010 إلى نحو 4.793 مليون برميل يومياً[2]. وهكذا نجد إن جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز تمتلك احتياطاً ضخماً من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم والموارد المعدنية والمعادن النادرة، فضلاً عن مساحات شاسعة من المراعي الجيدة والأراضي الزراعية الخصبة والتي تستدعي دول مهمة مثل الولايات المتحدة التوجه لها بقوة من أجل الاستفادة من تلك الموارد والسيطرة عليها وكذلك تحجيم النفوذ الروسي فيها[3].

أدرك صانعو القرار في الولايات المتحدة الأمريكيّة أهميّة آسيا الوسطى والقوقاز من الناحيتين الجيوبوليتكية والجيواقتصادية في إطار دعم استراتيجيتها العالمية للسيطرة على قطاع النفط والغاز الطبيعي في العالم، وهو تُرجم في محاولتها لملأ الفراغ في المنطقة الذي نتج عن تفكك الإتحاد السّوفيتي، فضلاً عن كل ذلك، تأكيد الولايات المتحدة الأمريكيّة على تأكيد هيمنتها العالمية، بوصفها تملك الكثير من المقومات والإمكانات التي لا تتوفر لدولة أخرى، وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكيّة بإرسال العديد من البعثات من أجل جمع المعلومات عن دول آسيا الوسطى والقوقاز، من أجل تحديد مصالحها هناك، ومن أهم هذه البعثات (بعثة راند) التي شجعت على إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة والعمل

(1) المصدر نفسه.

(2) محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2005، ص 41.

(3) المصدر نفسه.

على تحجيم النفوذ الروسي فيها، فضلاً عن منع الانتشار النووي في آسيا الوسطى، ثم جاء بعد ذلك تقرير بعثة معهد الولايات المتحدة للسلام التي زارت آسيا الوسطى في عام 1992 لتؤكد على ضرورة تطوير قطاع الطاقة في منطقة بحر قزوين والعمل على فرض رقابة صارمة على الأسلحة النووية في كازاخستان[1].

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكيّة بالسعي منذ مدة ليست بالقصيرة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، إذ أكدت على استقلال تلك الدول، وعلى ضرورة إنجاز الإصلاحات الداخلية في تلك الدول، بعدها دعم الديمقراطيّة والدعوة من أجل إنشاء نظام ديمقراطي لديه القدرة على حماية الأقليات، كبديل للنظام الاستبدادي والشمولي والذي تخلصت منه هذه الشعوب من أجل انشاء نموذج سياسي يواكب الولايات المتحدة الأمريكيّة. ومما لا شك فيه أنّ السياسة الأمريكيّة هذه تُعد في كثير من الأحيان غطاء لتحقيق أهداف غير معلنة، فمن جانب نجد إن الولايات المتحدة تدعم وتساند دول آسيا الوسطى والقوقاز في سبيل تطبيق مبادئ الديمقراطيّة وحماية حقوق الإنسان، ومن جانب آخر نجدها تصرفَ النظر عن قيام بعض الحكومات في دول تلك المنطقة بممارسات استبدادية لا تراعي مبادئ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وبالنتيجة فإن السياسات الأمريكيّة في الظاهر هو تحويل المنطقة إلى مركز اشعاع للديمقراطية، وفي الباطن سعيها للهيمنة والسيطرة على المنطقة، وقد شكلت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001 والحرب الأمريكيّة على الإرهاب الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكيّة للنفاذ إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، إذ اختارت أفغانستان بالنسبة لآسيا الوسطى من أجل أن تكون نقطة الارتكاز، وقاعدة أمريكية لعملياتها العسكريّة فيه، في محاولة منها من أجل احتواء الدول الفاعلة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والدول التي تجاورها: الصين وروسيا[2].

أدركت الولايات المتحدة في النهاية إن اختيار خطوط الأنابيب تعد ذات أهميّة استراتيجية عظمى لها، لأن من يسيطر على خطوط أنابيب النفط والغاز سوف يسيطر على ما الدول المصدرة والمستوردة، أي بعبارة أخرى من يحمي الجزء الأساسي من أنابيب نقل النفط والغاز سوف يحصل في النهاية على نفوذ ليس في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بل في البيئة السياسيّة العالمية،

(1) إيمان محمود إبراهيم، يد أمريكا تحتضن الغاز الطبيعي في بحر قزوين، على الموقع التالي في الإنترنت: http://www.annabaa.org/nabanews/50119//htm

(2) عمرو كمال حموده، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص50.

ومن أجل كل هذا فإن الولايات المتحدة لم تكتفي بتواجد شركاتها النفطية في هذه المنطقة، بل زادت رغبتها في السيطرة على جميع خطوط الأنابيب وكذلك طرق تصدير الغاز الطبيعي من المنطقة إلى الأسواق العالمية في نهاية المطاف، حيث قامت بتنويع طرق تصدير الغاز الطبيعي، فتبنت سياسة إنشاء طرق خطوط متعددة الأطراف لنقل المواد البترولية من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية عِبر عدة دول حول منطقة بحر قزوين، وقد جاءت هذه السياسة بهدف تقويض سيطرة روسيا الاتحاديّة على موارد الطاقة في المنطقة[1]، فضلًا عن كل ذلك، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكيّة أهميّة المساعدات الأمريكيّة المقدمة للعالم الخارجي في تعزيز مكانة الولايات المتحدة عالمياً، ما دفع إدارة الرئيس باراك اوباما في حينها لمضاعفتها، إذ وصلت إلى نحو 50 مليار دولار سنوياً منذ عام 2012، حيث قام بعملية تفعيل برنامج طموح لإعادة تفعيل دبلوماسية المساعدات الخارجية الأمريكيّة وتطويرها فنياً ومهنياً ومالياً، بما يساعد على جعلها أداة مهمة وفاعلة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكيّة «الذكية»[2].

ومما لاشك فيه أنّ السياسة الأمريكيّة تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز لم تقف في الحقيقة عند حد السعي من أجل السيطرة على موارد المنطقة فقط، بل تتعداه لمنع روسيا من الانفراد بالسيطرة على المجال الجيوبوليتكي للمنطقتين، فضلاً عن محاولة منع الصين التي تسعى للوصول إلى مصادر الطاقة في تلك المناطق عبر محاولة الهيمنة على ثرواتها وضخ الاستثمارات، فضلاً عن تحقيق مصالحها الجيوسياسيّة المتمثلة في الحصول على نفاذية غير محدودة إلى هذه المنطقة، كما أخذت قضايا الأمن والاستقرار أهميّة متعاظمة في أولويات سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة في مجمل المناطق الحيوية، وخاصةً في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك نظراً لأهميّة تلك المناطق بالنسبة للولايات المتحدة من كافة النواحي السياسيّة والاقتصاديّة والأمنية، فمصلحة الولايات المتحدة الأمريكيّة الأولى في آسيا الوسطى والقوقاز تتمحور حول ضمان عدم تمكين أية قوة منفردة من السيطرة على هذا المجال الجيوبوليتكي، وفي توفير النفاذية المالية والاقتصاديّة غير المقيدة إلى هذه المنطقة أمام المجتمع العالمي[3]. وبالطبع فإن هذه المكانة ارتفعت والهاجس الأمني تصاعد بعد الحرب الروسيّة الأوكرانية.

---

(1) المصدر السابق.

(2) بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ــ مركز الجزيرة للدراسات، بيروت ـ الدوحة، 2010، ص69.

(3) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص ص185ـــ 186.

اكتسبت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز أهميّة بالنسبة للولايات المتحدة، تتمثل بضمان ضرورة عدم عودة تلك الدول المستقلة إلى المجال الحيوي الروسي، وثانيهما عدم ارتهان ثروات هذه المنطقة للهيمنة الروسيّة. كان لأحداث 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001 في الولايات المتحدة تأثير كبير ليس فقط على الولايات المتحدة، وإنما على دول العالم الأخرى، وكانت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز اولى الساحات الدوليّة التي عانت الصراع والهيمنة والوجود العسكري المباشر، إذ كانت دول آسيا الوسطى والقوقاز من أوائل الدول التي قامت بتقديم المساعدة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، مما جعل المنطقة جزءاً من خريطة القواعد العسكريّة للولايات المتحدة، إذ تركز التحرك الأمريكي العسكري في أعقاب أحداث عام 2001 في منطقة آسيا الوسطى لا سيّما من خلال إنشاء قواعد عسكرية سواء كانت تلك القواعد مؤقتة أو دائمة في تلك الدول[1].

إن التحرك الأمريكي تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز، والضغط على حكوماتها لإجبارها على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة لضمان أمنها وأمن الولايات المتحدة وترك روسيا لا يرتبط أساساً بالعمليات العسكريّة في اوكرانيا بقدر ارتباطه بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكيّة للتغلغل في المنطقة وتدعيم نفوذها وحضورها الإستراتيجي، ولا شك في أنّ محاولات الولايات المتحدة للهيمنة على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تهدف في جانب منها إلى محاولة إضعاف الدول الإقليميّة في المنطقة لا سيّما روسيا والصين وتحجيم دورها والحيلولة دون فرض سيطرتها على دول آسيا الوسطى والقوقاز.

إن تحديد الاتجاه المستقبلي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز يدفع بنا إلى ترجيح مسارين لا ثالث لهما فيما يتعلق بكيفية تعامل الولايات المتحدة مع دول المنطقة، يتمثل المسار الأول بالهيمنة الأمريكيّة على آسيا الوسطى والقوقاز، أما المسار الثاني فيتمثل بالمشاركة والتعاون مع بقية القوى الإقليميّة والدوليّة الأخرى، إذ يأتي التحرك الأمريكي تجاه هذين المنطقتين، كجزء من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكيّة الهادفة استدامة سيطرتها على «أوراسيا» او احتواء كل من روسيا والصين. فضلاً عن الفائدة الاقتصاديّة (النفط والغاز) والتي تعد من أهم عوامل ديمومة وتحقق الهيمنة الأمريكيّة على العالم بأجمعه. وفي هذا الصدد، وصف ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في عام 1998 عندما كان رئيساً لشركة هاليبرتون البترولية أهميّة منطقة بحر

(1) Alexei Anisin, Military Defection During the Collapse of the Soviet Union, Central European Journal of International and Security Studies, Volume: 16 Issue: 2, p. 38.

قزوين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيّة بقوله «إن منطقة بحر قزوين منطقة بترولية واعدة وتنمو بسرعة كبيرة للتحول لمنطقة إستراتيجية لها أهميّة كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة، لأن الغاز والبترول فيها لا يخضعان لسيطرة كارتل أوبك[1].

ترتبط هيمنة الولايات المتحدة الأمريكيّة على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز مربط أيضاً باستمرار تفوقها على العالم بأسره، وذلك استناداً إلى بعض معطيات قوتها العسكريّة والاقتصاديّة، وهو ما تم تأكيده من قبل هنري كيسنجر حول قوة الولايات المتحدة بالقول «تتمتع الولايات المتحدة في الألفية الجديدة بتفوق لم تضاهيه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي، فمن صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم»[2].

ومما يعزّز من الهيمنة الأمريكيّة على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، هو أن جميع دول المنطقة تنظر إلى الوجود الأمريكي بكونه ضرورياً لبقائها، فمن جهة وجدت دول آسيا الوسطى والقوقاز في الوجود العسكري الأمريكي فوق أراضيها ملاذًا آمنًا لها، وابتعاداً عن النفوذ والهيمنة الروسيّة التقليدية والتي حاولت الاستمرار في المتابعة لدورها وتحكمها في هذه الدول وحتى بعد انهيار الإتحاد السّوفيتي السابق واستقلالها عنها لكن بطرق وأساليب مختلفة، ومن جانب آخر، فقد مثّل التواجد الأمريكي فرصة كبيرة لتلك الحكومات في آسيا الوسطى والقوقاز والخارجة للتو من غطاء الإتحاد السّوفيتي في أن تأخذ غطاءً أمريكياً ولكن بدرجات متفاوتة من أجل قمع معارضيها، وخصوصا المعارضين ذوي الطابع الديني الإسلامي، فضلاً عن الفائدة التي تجنيها دول آسيا الوسطى والقوقاز من تواجد القواعد العسكريّة الأمريكيّة فوق أراضيها[3].

بناءً على ما تقدم، لا يمكن للولايات المتحدة الاستمرار بالهيمنة المطلقة على دول آسيا الوسطى والقوقاز، إذ يتطلب ذلك الكثير من الإمكانيات والمستلزمات اللوجستية، والتي لا تستطيع الولايات المتحدة أن توفرها بمفردها، بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد

(1) عمرو كمال حموده، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص51.

(2) نقلًا عن: المصدر نفسه.

(3) S. Neil MacFarlane, The United States and Regionalism in Central Asia, Vol. 80, No. 3, Regionalism and the Changing International Order in Central Eurasia (May, 2014), pp. 451.

الأمريكي بصورة عامة ومعرقلات رفع سقف الدين الأمريكي وغير ذلك، ومن ثم فإن هذا التحول الجديد يجبر الولايات المتحدة إعطاء دور أكبر للقوى الأخرى لا سيّما روسيا والصين، نظراً لدورهما في عملية حفظ الأمن والاستقرار الاقليميين في عموم المنطقة، ومن ثم فإن تبني الولايات المتحدة الأمريكيّة لمبدأ يقوم على التوافق بين متطلبات الاستراتيجيّة الأمريكيّة ومقتضيات منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

**2. الموقف الروسي**

تمثّل الأقليات العرقية في دول آسيا الوسطى أدوات ضغط محتملة، خاصة في علاقات تلك البلدان مع روسيا في ظل وجود ما يقرب من 3.5 مليون مواطن من أصل روسي من إجمالي 19 مليون نسمة، فضلاً عن توجه نحو 200 ألف روسي، إلى الأراضي الكازاخية في أعقاب إعلان الرئيس بوتين التعبئة الجزئية، حسب صحيفة نيويورك تايمز الأمريكيّة، ويعد ذلك سببًا مقنعًا لموقف أستانة الأكثر ميلًا بين مجموعة دول آسيا الوسطى إلى الحياد، فعلاوة على وجود 250 ألف كازاخي من أصل أوكراني، رفض الرئيس توكاييف الاعتراف بضم روسيا لأراضي أوكرانية، في إطار السياسة الإنسانية الجديدة التي تبنتها القيادة الروسيّة في دعمها للأوكرانيين، من أصل روسي في شرق أوكرانيا منذ 2014، وتخول تلك السياسة لموسكو التدخل بالوسائل الضرورية لحماية حقوق الأقليات الروسيّة في الخارج، بجانب حضور بعض الأصوات في البرلمان الروسي، التي تدّعي سيادة بلادهم على أراضي كازاخية [1].

قد تستغل الولايات المتحدة مخاوف بعض الدول في تسويق درجة من الدعم والتعاون الأمني والعسكري، وحث دول المنطقة على إظهار المزيد من الدعم والتضامن مع أوكرانيا، من خلال تأكيد مبدأ احترام سيادة كل دولة على إقليمها، ويمكن رؤية حضور أمريكي وغربي في حلحلة الخلافات الحدودية بين كل من طاجيكستان وقيرغيزستان على غرار مساعي احتواء الصراع الأذري-الأرميني في جنوب القوقاز، التي يبذلها الجانب الأوروبي في إطار رؤية أوروبا الجيوسياسيّة عبر نشر قوة مراقبة على الحدود بين البلدين، وفي تلك الحالة قد يظهر تمايز الدعم الروسي للحلفاء في حالة تطور الصراع، بانحياز موسكو إلى بيشكيك نتيجة العاملين الجغرافي والديموغرافي [2].

إن التحول فقد حصل بعد مضي مدة على الحرب الروسيّة أوكرانيا في صيف 2022، فبانت

(1) ICMPD Migration Outlook Eastern Europe and Central Asia 2023 Six migration issues to look out for in 2023 Origins, key events and priorities for Europe, p.5-2 .

(2) Ibid.

حدود القدرات الروسيّة، لا بل حدود النفوذ الروسي الفعلي في «الجوار القريب» الذي تعدّه موسكو مداها الحيوي، وتسعى على الدوام لفرض نفوذها فيه. وحسب العقيدة الاستراتيجيّة الروسيّة يمتد «الجوار القريب» من أوروبا الشرقية بما فيها منطقة البلقان، إلى القوقاز، وصولا إلى آسيا الوسطى، ومعظم هذه المناطق أو الأقاليم تضم جمهوريّات سوفيتية سابقة استقلت في أعقاب تفكك الاتحاد السّوفيتي، لكنها ظلت فيما بعد تدور بشكل أو بآخر في فلك النفوذ الروسي. أتت الحرب الروسيّة الأوكرانية لتغير في المعطى الاستراتيجي الروسي. فالتعادل السلبي في الحرب بين روسيا وأوكرانيا المدعومة من حلف «الناتو» عكس صورة روسيا ضعيفة نسبيا، وغير قادرة على حسم حرب مع جارتها الأصغر. فضلاً عن أن العقوبات الغربية عليها أثرت سلبا في الاقتصاد بشكل عام. كل هذا دخل في حسابات دول «الجوار القريب» الروسي التي بدأت الواحدة تلو الأخرى في مراجعة علاقاتها مع موسكو تحت عنوان خفض النفوذ الروسي فيها وتوسيع هوامش الاستقلالية عنها[1].

على سبيل المثال ظهر ذلك بشكل جليّ في آسيا الوسطى، لاسيّما في كازاخستان كبرى جمهوريّاتها التي آثرت مع اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانية أن تقف في الوسط بين روسيا والغرب. وفي موازاة ذلك، عززت من علاقاتها مع الجارة الكبرى الأخرى (الصين) من أجل تحقيق توازن بمواجهة أي ضغوط روسية مقبلة. إن المشهد في جنوب القوقاز لا يختلف عن المشهد في الأقاليم الأخرى في الجوار الروسي القريب، فجمهوريّة جورجيا تعزز من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لكنها تحافظ على علاقة جيدة مع روسيا، أما أذربيجان التي انتزعت تواطؤا روسيا معها في صراعها مع أرمينيا، فخيارها الأول هو الحلف مع تركيا، وعينها على الانضمام فيما بعد إلى حلف «الناتو، وبالنسبة إلى أرمينيا فإنها تبتعد عن موسكو فيما تقترب من إيران على أمل إقامة توازن مع الدور التركي، وقد ذهبت مؤخراً في مسار ابتعادها عن روسيا إلى الاشتباك السياسي معها، والاشتراك في مناورات عسكرية مع الولايات المتحدة.[2]

وهذا ما يفسر إلى حد ما أسباب انفجار الصراعات تحت عنوان لعبة الأمم في أقاليم كانت جزءا من الاتحاد السّوفيتي، وحاولت موسكو الاحتفاظ بمكانتها كدولة النفوذ الأول فيها. لكن

(1) Paweł Gotowiecki, Khatuna Chapichadze, Isabela Gama, Redakcja Portas, Security Challenges of Language Politics' Discussion Between Ukraine and Hungary: The Case of Transcarpathia Region, in: «Ante Portas - Security Studies» No 1(8)/2017: Moldova on the geopolitical map of Europe.

(2) Ibid.

الحرب في أوكرانيا قلبت المعادلة. فانفجرت نزاعات الحدود، والنفوذ، والممرات الاقتصاديّة بشكل دائري حول الاتحاد الروسي. وهي مرشحة للتوسع في أنحاء الدائرة.

تنظر روسيا الاتحاديّة إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز على أنها امتداد تاريخي وجغرافي وحضاري لها، سواء في سالف العهد القيصري، أو حتى السّوفيتي، إذ كانت تجمع بينهما مظلة دولة واحدة موحدة طيلة تلك الفترات الزمنية، وبهذا تَعد روسيا الاتحاديّة تلك الدول مناطق نفوذ لا يمكن لأي سبب من الأسباب أن ينافسها أحد عليها، لذا تستند روسيا الاتحاديّة لتعميق نفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز إلى عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها عامل مهم الا وهو عامل اللغة، إذ تسود اللغة الروسيّة بين شعوب آسيا الوسطى والقوقاز، لا سيّما تلك الأجيال التي تلقت تعليمها في فترة الاتحاد السّوفيتي، وكذلك السنوات القليلة التي تلت استقلال هذه الدول، حيث كانت اللغة الروسيّة كما هو معروف اللغة السائدة في برامج التعليم والتربية ومنذ الصغر[1].

فضلاً عن ذلك، كانت اللغات الوطنية المعروفة لتلك الدول تكتب بالحرف الروسي منذ عام 1940، من قبل أن تتجه تلك الدول اصلا إلى العودة إلى كتابة لغاتها الوطنية بالحرف اللاتيني مرة أخرى، ومن بعد ذلك تسعى روسيا الاتحاديّة إلى توثيق وتعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز من خلال ما يمكن تسميته بالعضوية المشتركة في المؤسسات المختلفة، وعلى رأسها رابطة الدول المستقلة، فضلاً عن التكتلات الاقتصاديّة التي تتمتع روسيا بعضويتها، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، أو المنظمات التي تؤسسها روسيا، مثل الاتحاد الأوراسي الذي يضم كلًا من روسيا، وبيلاروس، وكازاخستان، حيث تعتمد روسيا الاتحاديّة على البنية الهيكلية الاقتصاديّة المشتركة لكثير من تلك المؤسسات الاقتصاديّة في دول آسيا الوسطى والقوقاز، وارتباطها إلى حد بعيد بالاقتصاد الروسي، سواء من حيث التقنيات الإنتاجية، أو حتى من حيث الأسواق العالمية والموارد المعدنية والزراعية الخ، فضلاً عن البنية الاجتماعية والثقافية السائدة بين شعوب آسيا الوسطى والقوقاز والشعب الروسي رغم اختلاف العقيدة والتوجهات الدينية، حيث يلاحظ وجود جاليات كبيرة من أصول روسية تعيش في دول آسيا الوسطى والقوقاز[2].

(1) David A. Merkel, Central Asia Could Be the Graveyard of the Russia-China Alliance, the national interest, 232023/11/, https://nationalinterest.org/feature/central-asia-could-be-graveyard-russia-china-alliance-207392

(2) Kanat Altynbayev, Central Asian states move forward with shift to Latin alphabet, 2019-29-01, https://central.asia-news.com/en

شعرت روسيا الاتحاديّة بالخطر إزاء التوجه الأخير من القوى الدوليّة، مثل الولايات المتحدة الأمريكيّة، ودول الاتحاد الأوروبي، ومحاولات تلك الدول التدخل بل وبسط نفوذها في تلك المنطقة المحورية بالنسبة روسيا الاتحاديّة، واتهم بوتين عددًا من تلك الدول بأنها تسعى إلى إضعاف قوة اقليم ما بعد الاتحاد السّوفيتي، وعدت تصرفات القوى الإقليميّة والدوليّة التي تسعى إلى إقامة علاقات مع دول آسيا الوسطى والقوقاز هدفها يؤدي بشكل مباشر إلى زعزعة السلطة الشرعية، وكذلك الاستقرار الاجتماعي، والقيم التقليدية في دول رابطة الدول المستقلة، وأيضا القيام بانتهاك علاقات روسيا التجارية، والتعاونية، والثقافية الوثيقة التقليدية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز[1].

يرى بوتين أن روسيا وجيرانها من دول آسيا الوسطى والقوقاز يواجهون العديد من المشكلات المشتركة، وكذلك العديد من التهديدات واهمها تلك التي تتراوح ما بين الازمة الأوكرانية ودعم الولايات المتحدة والدول الغربية لأوكرانيا في الحرب ضدها، والتدخل في شؤون دول منطقة الجوار لها، وبين الإرهاب، والجريمة المنظمة، والراديكالية، والتطرف لذا تحث روسيا الاتحاديّة أعضاء مجموعة رابطة الدول المستقلة على تعزيز أمنها الجماعي، حيث تضم رابطة الدول المستقلة حاليًا روسيا وجمهوريّات الاتحاد السّوفيتي السابقة، مثل أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، ومع ذلك، فقد تضاءلت عضويتها في السنوات الأخيرة، حيث اصطفت بعض تلك الدول تدريجيًّا في تحالفات مع دول غربية[2].

## الخُلاصة

بحثنا في هذا الفصل دول منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز من المنظور الروسي والأميركي بعد عملية الغزو الروسي لأوكرانيا. بالنسبة إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز يُتوقَّع أن تُعيد الحرب الروسيّة-الأوكرانية الاعتبار لأنماط التهديدات التقليدية، لاسيّما تلك المرتبطة بكلّ من روسيا والولايات المتحدة في النزاع على النفوذ فيها، ولسياسة التحالفات الدوليّة بعد الحرب الأوكرانية بوصفها أداة رئيسة في إدارة هذا الصراع

(1) أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 17 العدد 16أكتوبر 2022،.https://jocu.journals.ekb.eg/article_264002.html

(2) روسيا تؤكد أن أوروبا لن تنجح في إزاحتها من آسيا الوسطى، سكاي نيوز (عبر الإنترنت)، 2023/11/12، https://www.skynewsarabia.com/business/1669627

وشكل التوازنات الدوليّة وتلك التهديدات الأمنية التقليدية الجديدة التي ستظهر بعد الحرب.

من المتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على تغذية توجهاتها أو التوجهات الأوروبية الجديدة بإزاء دول آسيا الوسطى والقوقاز بصورة كبيرة في المستقبل، وقد يُعزز هذه التوجه انسلاخ بعض من تلك الدول من إطار الهيمنة والسيطرة او حتى النفوذ. فضلاً عن أن إطالة أمد الحرب الأوكرانية، وما تحمله من دلالات بالنسبة لمستقبل دول آسيا الوسطى والقوقاز من الممكن ان تدفعها إلى التفكير مليا في ترك روسيا رسيا والتوجه نحو الغرب من دون الاهتمام بعواقب ذلك السلوك، من خلال مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة واتخاذ مواقف أكثر وضوحاً من شبكة التحالفات الأمريكيّة الجديدة في الاقليمين المذكورَين سابقًا.

في موازاة ذلك، سيظل انخراط دول آسيا الوسطى والقوقاز في الحرب الروسيّة - الأوكرانية أمراً مُستبعداً على الأرجح، لكن هذا لا يمنع إمكانية تفاعل بعض دول الإقليم مع الأطر الأكثر مرونة، والتي تتضمن مجالات تعاون ذات طبيعة اقتصادية، والتي من الممكن أن تضمن لها تحقيق الكثير من أهدافها.

## قائمة المصادر

**باللغة العربية:**

1 ـ أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 17 العدد 16أكتوبر 2022،

2 ـ إيمان محمود إبراهيم، يد أمريكا تحتضن الغاز الطبيعي في بحر قزوين.

3 ـ بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكيّة، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ــ مركز الجزيرة للدراسات، بيروت ـ الدوحة، 2010.

4 ـ زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكيّة ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

5 ـ ضياء نوح، رؤية جيوبوليتيكية.. ما هي ملامح السياسة الخارجية الروسيّة في 2023؟، القاهرة الإخبارية، 4 يناير 2023.

6 ـ عدي قنديل، المواجهة الشرسة.. هل عادت آسيا الوسطى ساحة للتنافس العالمي؟، مركز الدراسات العربية الاوراسية (CAES).

7 ـ عمرو كمال حموده، النفط في السياسة الخارجية الأمريكيّة، مجلة السياسة الدوليّة، العدد 164، أبريل 2006.

8 ـ محمد احمد عبد النبي، الآثار الاقتصاديّة -الاجتماعية للحرب الروسيّة الأوكرانية على دول آسيا الوسطى، افاق مستقبلية، المجلد السادس، العدد 10، أكتوبر 2022.

9 ـ محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة تجاه منطقة آسيا الوسطى فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسيّة، 2005.

10 ـ مستقبل التنافس الدولي في آسيا الوسطى في ظل تحركات واشنطن، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجيّة، 2023/10/6.

11 ـ منى سليمان، كيف اثر الصراع الأوكراني على نفوذ روسيا في آسيا الوسطى؟، الرابطة الدوليّة للخبراء والمحللين السياسين، 2022/10/20.

**باللغة الاجنبية**

1 ـ «В Минобороны сообщили об уничтожении 975 военных объектов Украины». www.pnp.ru. 2022-02-27.

2 ـ Vasilyeva ،Nataliya (19 February 2022). «Russians accuse Ukrainians of genocide as they pave way for potential invasion».

3 ـ Philp, Catherine; Wright, Oliver; Brown, Larissa (22 February 2022). «Putin sends Russian tanks into Ukraine». The Times.

4 ـ «Russian troops in east Ukraine an 'invasion,' White House declares - National». *Global News*, 2022-0222-.

5 ـ Zinets, Natalia; Williams, Matthias (22 Feb 2022). «Ukrainian president drafts reservists but rules out general mobilization for now». Reuters.

6 ـ Kingsley ،Thomas (23 February 2022). «Ukraine to introduce a state of emergency and tells its citizens to leave Russia immediately». The Independent.

7 - Указ Президента Российской Федерации от 02.07.2021، http://publication.pravo.gov.ru/Document/View/0001202107030001

8 ـ Olga OlikerFaultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army, 2003, pp. 189191-. https://www.jstor.org/stable/10.7249/mr1598a.15

9 ـ Carol R. Saivetz, Russia in the Caucasus and Central Asia After the Invasion of Ukraine, January 29, 2023;

10 ـ Thomas Matussek, How Kazakhstan changed in light of the Russian invasion of Ukraine, Mar 9, 2023, https://www.euractiv.com

11 ـ Richard Weitz, Kazakhstan Responds to Ukraine Crisis, 24 March 2014, https://www.refworld.org/docid/5332b98b4.html.

12 ـ Giorgi Lomsadze May 9, 2022, Georgians take up arms against Russia in Ukrainehttps://eurasianet.org/georgians-take-up-arms-against-russia-in-ukraine

13 ـ Sabine Fischer&Angela Stanzel, Afghanistan: The West Fails –a Win fo r ChinaandRussia?,https://www.swp-berlin.org/10.184492021/C50/

14 ـ Alexei Anisin, Military Defection During the Collapse of the Soviet Union Anglo-American University, 27 May 2022, Volume: 16 Issue: 2, Page: 38: https://www.cejiss.org/military-defection-during-the-collapse-of-the-soviet-union-2

15 ـ S. Neil MacFarlane, The United States and Regionalism in Central Asia, Vol. 80, No. 3, Regionalism and the Changing International Order in Central Eurasia (May, 2014), pp. 451.

16 ـ ICMPD Migration Outlook Eastern Europe and Central Asia 2023 Six migration issues to look out for in 2023 Origins, key events and priorities for Europe, p;2-5.

17 ـ Paweł Gotowiecki, Khatuna Chapichadze, Isabela Gama, Redakcja Portas, Security Challenges of Language Politics' Discussion Between Ukraine and Hungary: The Case of Transcarpathia Region, «Ante Portas - Security Studies» No 1(8)/2017: Moldova on the geopolitical map of Europe.

18 ـ David A. Merkel, Central Asia Could Be the Graveyard of the Russia-China Alliance, the national interest, 232023/11/, https://nationalinterest.org/feature/central-asia-could-be-graveyard-russia-china-alliance-207392

19 ـ Kanat Altynbayev, Central Asian states move forward with shift to Latin alphabet, 201929-01-, https://central.asia-news.com/en

## الفصل السادس

# انفتاح العراق على جمهوريّات آسيا الوسطى ودول القوقاز

## إمكانات وتحديات وفرص المُستقبل

**أ.م. د. سعد عبيد السعيدي**[1]

### تمهيد

تعدّ المنطقة الجغرافية الممتدة من جمهوريّات آسيا الوسطى إلى دول القوقاز الجنوبي، واحدة من بين أهمّ المناطق الاستراتيجيّة حول العالم، لا سيّما أنها كانت جزءاً من الاتحاد السّوفيتي وبعد تفكك الاتحاد السّوفيتي باتت من أهم مناطق الجوار القريب لروسيا الاتحاديّة، وتتنازعها إرادات النفوذ والهيمنة للقوة الكبرى والإقليميّة انطلاقاً من موقعها الاستراتيجي من جهة ومواردها الاقتصاديّة من جهة أخرى.

واستناداً إلى هذه الحقائق لابد للعراق أن يضع دول هذه المنطقة في إطار توجهات سياسته الخارجية عبر الانفتاح على هذه الجمهوريّات وتطوير العلاقات معها لخدمة المصالح المشتركة، ولكي تنجح عملية الانفتاح تجاه دول المنطقة وتطوير العلاقات الثنائية معها يجب أن تركز على مجموعة من المحاور الأساسية والتي أهمّها: محور العلاقات الدبلوماسيّة والأمنية لخلق إطار جديد للتعاون، محور السياحة والتبادل التجاري والتعاون العسكري، محور علاقة العراق مع منظمة شنغهاي وافاق التعاون مع اعضاء المنظمة بحسبان أن أغلب دول آسيا الوسطى والقوقاز أعضاء في هذه المنظمة.

على الرغم من أهميّة هكذا دراسات غير أنّ أغلب الباحثين في هذا المجال يواجهون عقبات عدة تتمثل أهمها في نقص المصادر انطلاقاً من انخفاض مستوى الاهتمام بدراسة

(1) جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

العلاقات الثنائية بين العراق ودول هذه المنطقة، وهي اشكالية يجب تجاوزها من قبل الباحثين العراقيين عبر الإصرار على إلقاء الضوء بشكل مستمر على واقع العلاقات الثنائية والمصالح المتبادلة والآفاق المستقبلية لعلاقات العراق مع دول هذه المنطقة لتطوير الخيارات المتاحة والممكنة أمام العلاقات الثنائية.

## اولاً: أهميّة منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز

وسط سهول واسعة وجبال شاهقة وموارد متنوعة تمتد منطقة آسيا الوسطى والقوقاز الجنوبي على مساحة تقدر بـ(4 ملايين كم مربع)[1]، في موقع جيواستراتيجي من الطراز الأول، فمنطقة آسيا الوسطى التي تتشكل من خمس دول هي: كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان، أوزبكستان، قرغيزستان، ومنطقة القوقاز الجنوبي التي تتشكل من ثلاث دول هي أذربيجان، وجورجيا، وأرمينيا تعدّ من أكثر المناطق الحيوية بالعالم استناداً إلى جملة من المؤشرات الثابتة والمتغيرة واستناداً إلى عناصر القوة المتاحة والممكنة، فهي منطقة تربط بين مجموعة من القوى الكبرى والإقليميّة ومحط أنظار وأطماع قوى دولية أخرى، وهي كذلك المنطقة التي تربط بين روسيا الاتحاديّة والصين من جهة، وروسيا وتركيا والقارة الاوربية من جهة ثانية، كما أنها تعدّ نافذة مهمة باتجاه الهند وباكستان وتحيطها افغانستان ذات الارث التاريخي القديم والمعاصر ومبعث القلق الأمني الدائم فضلاً عن إيران المتطلعة لتأدية دور اقليمي وربما دولي عبر هذه المنطقة.

وما يزيد من أهميّة هذه المنطقة امتلاكها ثروات طبيعية متنوعة لا سيّما في مجال النفط، والغاز، واليورانيوم، إضافة إلى امتلاكها لاحتياطي نفطي جيد يقدر بـ(30 مليار برميل) وإنتاج مميز من النفط يقدر بـ(3 ملايين برميل) يومياً، حيث تنتج كازاخستان لوحدها ما يقارب من 1.800 مليون يومياً وأذربيجان بحدود 800 الف برميل فأنها تعدّ من بين المناطق الغزيرة في احتياطي وإنتاج الغاز الطبيعي لا سيّما أن تركمانستان وحدها تمتلك ما يقارب 15 ترليون متر مكعب من الغاز وتحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمياً وتنتج ما يقارب 90 مليار متر مكعب يومياً من الغاز[2]، كما تعد كازاخستان الدولة الأكبر عالمياً في احتياطي اليورانيوم حيث تحتل لوحدها نسبة 40 % من احتياطات اليورانيوم العالمية، فضلاً عن الموارد الأخرى

(1) ناهض محمد صالح، القوى والعوامل المؤثرة في النظام الاقليمي في آسيا الوسطى، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2009، ص 94.

(2) النشرة الاحصائية السنوية لمنظمة اوبك لعام 2022.

المتمثلة بالمياه الوفيرة، والغابات، والأراضي الزراعية، والموارد البشرية المتكونة من ارتفاع نسبة الشباب والقوى العاملة، ويقدر عدد سكان منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ب 74 مليون نسمة[1].

وعلى الرغم من عناصر القوة هذه غير أنّ دول آسيا الوسطى لا تزال تشهد حالة من الفقر المدقع والتخلف جعل منها واحدة من المناطق المتأخرة اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً حيث تمتاز أغلب انظمتها السياسيّة عدا قرغيزستان بأنها أنظمة شمولية غير فعالة، وقد انعكس هذا الحال على مستوى الخدمات العامة لا سيّما التعليم، والصحة، والنقل، والبنى التحتية الاخرى من جهة وعلى مستوى الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، ومستويات الرفاهية من جهة أخرى، حيث لا يشكل الناتج المحلي الاجمالي لكل هذه الدول اكثر من 440 مليار دولار لعام 2022 وفقاً لإحصاءات البنك الدولي [2]، وهي بذلك تحتل مرتبة أقل في مجال ضخامة الاقتصاد من مرتبة دولة صغيرة مثل سنغافورة.

**الجدول رقم (6-1) حجم الناتج المحلي الاجمالي ونسبة النمو الاقتصادي لدول آسيا الوسطى ودول القوقاز لعام 2021.**

| ت | اسم الدولة | حجم الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار | نسبة النمو الاقتصادي |
|---|---|---|---|
| 1 | كازاخستان | 196 | % 4 |
| 2 | أوزبكستان | 51 | % 5.5 |
| 3 | طاجيكستان | 28 | % 7.1 |
| 4 | قرغيزستان | 13 | % 4.6 |
| 5 | تركمانستان | 67 | % 6.5 |
| 6 | أرمينيا | 17 | % 2.6 |
| 7 | أذربيجان | 54 | % 0.1 |
| 8 | جورجيا | 21 | 9.3 |

**المصدر: CIA، متاح على:**

https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world factbook/geos/aj.htm

(1) حسين علي الرماح، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الروسية بعد عام 2013، بحث ترقية مقدم إلى وزارة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، 2016، ص 39

(2) محمد نصر الدين، وزير خارجية كازاخستان: 350 مليار دولار حجم اقتصاديات آسيا الوسطى,https:// alwatannews.net/World/article/1073994/ %D9 %88 %D8 %B2 %D9 %8A %D8 %B1- -

إنّ هذه السمات والخصائص التي تمتاز بها منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وضعتها بالحقيقة في صلب الاستراتيجيات الكونية للدول الكبرى من جهة وجعلتها في موضع مميز في تطلعات الدول الإقليميّة الأخرى ومن منظور السياسة العالمية والإقليميّة فأن آسيا الوسطى قد رسخت مكانتها كمنطقة ذات أبعاد جيوسياسية بالغة الأهميّة وتحتاج إلى بعض التسويات الاستراتيجيّة لتحقيق أحد أهم الأهداف السياسيّة والأمنية للقوى الدوليّة وهو خلق توازن قاريّ مستقر.

وقد وضعت هذه الأهميّة منطقة آسيا الوسطى والقوقاز في صلب استراتيجيات الولايات المتحدة، روسيا الاتحاديّة، الصين، الهند والقوى الأخرى، نظراً لدورها الاقتصادي والأمني والسياسي، فعلى صعيد موقعها الاستراتيجي اهتمت القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة بشكل لافت بالمنطقة لتعزيز نفوذها وتحقيق أهداف سياستها الخارجية في آسيا بشكل عام وبعض أهدافها المتعلقة بروسيا والاتحاد الاوربي وبعض دول الجوار بشكل خاص حيث تدرك الولايات المتحدة مدى أهميّة هذه المنطقة في تحركها حيال كل من الصين وروسيا سعيا لاحتواء دورهما العالمي, كما تعد روسيا هذه المنطقة منطقة نفوذ طبيعي وتاريخي لها وتضع الخطط للإبقاء على هذا الحال ومنع أية قوة دولية اخرى من اختراق المنطقة في حين تعدّ الصين منطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز الجنوبي منطقة لصيقة بشكل كبير بأهدافها الاقتصاديّة والأمنية والسياسيّة لا سيّما أنها تعدّ حلقة مهمة لمشروع الحزام والطريق الصيني من جهة ونقطة تهديد أمني للصين بسبب انتشار الحركات المسلحة المتطرفة التي تدعم ما تعدّهم الصين انفصاليين في اقليم تركستان الشرقية الصيني فضلاً عن أهميّة المنطقة في مجال التنافس الصيني - الهندي[1]، كما تهتم كل من الهند، إيران، تركيا، باكستان، وبعض دول الخليج العربي كالمملكة العربية السعودية بشكل لافت بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز وتضع الخطط اللازمة لإحراز مزيد من النفوذ في هذه المنطقة.

واستناداً إلى ما تمتلكه من موارد طبيعية لا سيّما في مجال الطاقة تمثل منطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز خياراً استراتيجياً للكثير من القوى والاسواق الدوليّة فهي إحدى بدائل الصين للحصول على امدادات الغاز الطبيعي والنفط وبديل متاح لدول الاتحاد الأوربي عوضاً عن الغاز الروسي المصحوب بشروط وضغوطات سياسية مستمرة ويواجه عقبة دائمية تتمثل بتوتر وعدم انتظام العلاقات بين روسيا والغرب, فضلاً عن أنّها مصدر مميز لتزويد

(1) شهلاء علي، دور التعاون الباكستاني – الصيني في التوازن الاستراتيجي لمنطقة جنوب آسيا بعد عام 2001, رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2020، ص 48

تركيا بالغاز والنفط وصولاً إلى أوروبا، كما تعد منطقة استقرار عالمي في مجال دعم الطاقة المستدامة حيث تمتلك احتياطيات ممتازة من اليورانيوم لإنتاج الطاقة النووية [1].

ومن أجل هذا سارعت القوى الكبرى والإقليميّة لضمان مصالحها في هذه المنطقة عبر تأسيس شبكة من العلاقات الثنائية والإقليميّة وعقد الاتفاقيات والترتيبات البينية والإقليميّة مع هذه الدول، حيث ضخت الصين استشارات كبيرة في هذه المنطقة لإنجاز البنى التحتية لمشروعها الخاص بالحزام والطريق وصولاً إلى أوروبا، كما انشأت مشاريع استثمارية موازية في قطاعات النفط والغاز، فضلاً عن اهتماماتها المتزايدة في مجال الأمن الاقليمي ومن هنا نجدها حريصة على ربط دول هذه المنطقة بصيغ تعاونية استراتيجية معها ومن بين هذه الصيغ هي منظمة شنغهاي للتعاون إلى جانب الهند، وروسيا، وباكستان، وإيران، كما تعمل روسيا على ضمان نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي في دول هذه المنطقة في حين تستمر الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي على تأمين مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة والأمنية في هذه المنطقة ومنها على سبيل المثال تأمين امدادات الغاز والنفط إلى الأسواق الأوربية بعيدا عن الضغوط الروسيّة[2]، فضلًا عن دور باقي القوى الإقليميّة الأخرى في هذه المنطقة.

ويرى الأكاديمي التركي (مصطفى أيدن) أهميّة اقليم جنوب القوقاز وبصورة متزايدة بالنسبة لمصالح القوى الدوليّة والإقليميّة المتنافسة والمتعارضة، لاسيّما بالنسبة لروسيا، تركيا، إيران، الصين، الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وأسهمت هذه المصالح المتعارضة والمتناقضة للدول خارج الإقليم أو داخله في كثير من الأحيان في زيادة حدة الصراعات واتساعها، وفرض القيود على السلام والاستقرار في الاقليم[3]، وعليه، فإن تناقض المصالح بين دول الإقليم نفسها، أو بين الدول الإقليميّة (تركيا وإيران)، أو بين الفواعل الدوليين (روسيا والدول الغربية، أو بين الولايات المتحدة والصين)، يحدث صداماً أو مواجهة بين الفواعل المحليين أو الدوليين في الاقليم، ما يؤدي إلى زيادة شدة الصراعات واتساعها.

وإزاء هذه الأهميّة التي تمتاز بها منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وتضارب المصالح الدوليّة حولها وكثافة الحراك الدولي والاقليمي حيالها يتوجب أن يكون للعراق موقف معيّن حيال

(1) سرمد خليل ابراهيم، التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 46

(2) محمد جاسم الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة – رؤية في الأدوار والاستراتيجيات، دار أمجد للنشر، الأردن, 2018, ص 141

(3) Mustafa Aydin, Security and Geopolitics in Post – Soviet Eurasia, Insight Turkey, Vol. 3, No. 4, 2016, p. 3

ضمان مصالحه وإن كانت محدودة في هذه المنطقة عبر وضع استراتيجية تتسق ومقدار المصالح الوطنية في هذه المنطقة تتضمن آليات منطقية لترجمة الأهداف السياسيّة الخارجية التي تصيغها استراتيجيتنا الخاصة بآسيا الوسطى والقوقاز قائمة على استثمار الفرص المتاحة والممكنة من جهة، ومواجهة التحديات التي يمكن أن تقف بوجه تحقيق المصالح العراقية في الحاضر والمستقبل، وكل هذا بحاجة بطبيعة الحال إلى سياسة خارجية مرنة تدرك أهميّة منطقة آسيا الوسطى وخصوصية كل دولة فيها وتفهم طبيعة التنافس الدولي هناك وأدوار وفرص وامكانات كل القوى المتنافسة والمتعاونة بنفس الوقت وتستكشف سبل تعزيز الفرص العراقية في تلك الدول وطريقة التغلب على التحديات التي يمكن أن تواجه أداء السياسة الخارجية العراقية حيال دول آسيا الوسطى، ويمكن متابعة هذه الثنائية المتمثلة بالتحديات والفرص عبر تقسيمها إلى التفاصيل الآتية توخيًّا لتحقيق أكبر قدر من الموضوعية.

**ثانياً: العلاقات الدبلوماسيّة والأمنية إطار جديد للتعاون**

في الوقت الذي يعدّ فيه الأمن الهاجس الأكبر للدول لا سيّما أنّه يمثل المصالح الحيوية والعليا للدول على اختلاف أهدافها وتسعى جاهدة لضمانه، فأن الدبلوماسيّة هي واحدة من بين أفضل الوسائل لتحقيق الأمن عبر توظيفها في إطار الترتيبات الثنائية أو الجماعية لتحقيق المصالح الأمنية أو عبر ممارستها لفنون المساومة والتفاوض في إطار ثنائية الترغيب والترهيب.

والعراق واحد من البلدان التي تحتفظ بمصالح مختلفة في العديد من أقاليم العالم ومن بينها إقليم آسيا الوسطى والقوقاز، فمما لا شك فيه أن التفاعلات الدوليّة في مكان ما تترك آثاراً مختلفة على الأقاليم والدول الأخرى بمستويات مختلفة، وما يدور من تفاعلات في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ينعكس بطبيعة الحال على المصالح العراقية انطلاقاً من أهميّة المنطقة من جهة ومن اهتمام القوى الدوليّة والإقليميّة بهذه المنطقة من جهة ثانية ومن ارتباط أحداثها بما يدور بمنطقة الشرق الأوسط من جهة ثالثة، وبالتالي بات لزامًا على العراق أنّ يطوّر علاقاته الدبلوماسيّة بهذه المنطقة على أن تأخذ هذه الدبلوماسيّة بالحسبان طبيعة المصالح العراقية لا سيّما الأمنية منها وعلى وجه الخصوص بعد مرحلة احتلال ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي لقسم كبير من الأراضي العراقية عام 2014 مستعيناً بمئات من المقاتلين من مواطني دول آسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن تداخل وتضارب استراتيجيات الدول الإقليميّة المجاورة للعراق والقريبة منه في الشرق الأوسط ومنها إيران، وتركيا، وكيان إسرائيل المحتل، والسعودية الخاصة

بالنفوذ والطاقة والأمن في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز[1]، وما يمكن أن تتركه من آثار مختلفة على المصالح العراقية.

بشكل عام لا تمتاز العلاقات الدبلوماسيّة بين العراق ودول آسيا الوسطى والقوقاز بالفاعلية ولا بكونها علاقات حيوية كما لا تحمل طابعاً تاريخياً مهماً انطلاقاً من حداثة تشكيل دول آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ومن محدودية الاهتمام العراقي بهذه الدول؛نظراً لمحدودية تقييم صانع القرار السياسي العراقي لحقيقة المصالح في تلك المنطقة إلى الدرجة التي جعلت مسألة اقامة علاقات دبلوماسية مع بعض هذه الدول مجرد نشاط دبلوماسي عراقي او لرعاية مصالح الجاليات العراقية المحدودة اصلاً في تلك الدول عدا الجالية العراقية في أذربيجان، فالعراق على سبيل المثال لم يوافق على إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة قرغيزستان إلا بتاريخ 8- 4 – 2014[2] في إشارة إلى محدودية وتواضع تقييم صانع القرار العراقي لحجم المصالح العراقية في تلك المنطقة خلافا للواقع.

ومع أن العراق يحتفظ بعلاقات دبلوماسية أفضل مع كل من: تركمانستان، أذربيجان، كازاخستان، جورجيا، وأرمينيا منذ فترة قصيرة من استقلالها بعد 1991 غير ان تلك العلاقات لم تتطور بشكل لافت إلا بعد أن أنهى العراق ملف تحرير أرضه من الجماعات الإرهابية حيث تم إضافة البعد الأمني والاقتصادي (الطاقة) بشكل واضح لهذه العلاقات انطلاقاً من ادراك صناع القرار في العراق مؤخراً خطورة اهمال ملف انضمام بعض مواطني هذه الدول إلى التنظيمات الإرهابية التي تستهدف العراق بعد أن أثبتت التحقيقات الاستخبارية أن المئات من الاوزبك، والطاجيك، والشيشانيين، والتتر بمن فيهم من مواطني جورجيا، وأوكرانيا، وروسيا ومواطنين من تركمانستان قد التحقوا بتنظيم داعش الإرهابي وشاركوا بقتل العراقيين، وعدد كبير منهم تم قتله في العراق، واعتقال عدد آخر بمن فيهم النساء، فضلاً عن اثبات التحقيقات العراقية أن هناك تنظيمات إرهابية سرية وثانية علنية، وثالثة تنظيمات سياسية إسلامية متشددة تعمل في دول وسط آسيا تدعم بشكل منظم بالمال والسلاح والمقاتلين التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط أو الصين، وباكستان، وأفغانستان، وروسيا، وتستهدف قوات ومصالح تلك الدول، ومن هنا نشأت حاجة ماسّة لتعاون تلك الدول مع العراق ودعم جهوده

(1) انظر: كل من لبنى خميس مهدي، الأهميّة الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الاقليمي والدولي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 58، الجامعة المستنصرية، 2018. وكذلك ابتسام العامري، آسيا الوسطى مصادر الطاقة وحوض قزوين ودواعي التنافس على النفوذ الاقليمي، نشرة قضايا دولية، العدد 44 مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد 2010.

(2) إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية قرغيزستان، https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=4600

لمواجهة وملاحقة الجماعات الإرهابية عبر التفاعل الإيجابي مع مصادر المعلومات العراقية والتحرك ضد تلك الجماعات في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز [1].

وقد قدّرت الكثير من المصادر الأمنية والصحفية أن عدد المنخرطين في الجماعات الإرهابية العابرة للحدود من دول آسيا الوسطى والقوقاز قد جاوز (عشرة آلاف عنصر) قتل الكثير منهم وتم اعتقال مئات منهم واستعادت أسر هؤلاء الإرهابيين من قبل دولهم (أوزبكستان مثلاً استعادت 165 أسرة)، في حين فرّ الباقون إلى جهات مجهولة بعد تفكيك والقضاء على أغلب الجماعات الإرهابية التي انتموا لها وفي مقدمتها تنظيم داعش[2]، وبقي عدد قليل منهم يعمل مع التنظيمات الإرهابية لحد الآن كخلايا نائمة أو فاعلة.

**الجدول رقم (6-2) عدد المسلحين المنحدرين من دول آسيا الوسطى والقوقاز المنتمين للتنظيمات الإرهابية الناشطة في العراق خلال مدة الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي.**

| ت | الدولة | عدد المسلحين |
|---|---|---|
| 1 | تركمانستان | 1300 |
| 2 | طاجيكستان | 565 |
| 3 | كازاخستان | 400 |
| 4 | قرغيزستان | 112 |
| 5 | أوزبكستان | 800 |
| 6 | أذربيجان | 85 |
| 7 | جورجيا | 70 |

**المصدر:**

Nodirbek Soliev, Militancy in Central Asia: An Assessment, The Counter Terrorist Trends and Analysis «CTTA», Volume 7, Issue 6 (Singapore: International Centre for Political Violence and Terrorism Research, The S. Rajaratnam School of International Studies «RSIS», Nanyang Technological University, July 2017) pp 36 - 46.

(1) بلال طلال حامد، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العراق، 2016، ص 49.

(2) لغز الإرهابيين الأوزبكيين.. عنف خارجي وسلام داخلي،
https://24.ae/article/393715/%D9%84%D8%BA%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%86-

ومن دوافع التحرك الدبلوماسي العراقي حيال دول آسيا الوسطى هو النفوذ المتزايد لكيان إسرائيل المحتل في هذه الدول لا سيّما منها أذربيجان، وتركمانستان، وقرغيزستان حيث يعمل الكيان الإسرائيلي المحتل على تطوير علاقاتها الاقتصاديّة والأمنية والعسكريّة مع هذه الدول، فقد أبرم على سبيل المثال اتفاقيات تعاون امني، وفي مجال الطاقة مع كل من تركمانستان وأذربيجان كما أبرمت اتفاقيات مماثلة مع قرغيزستان لتطوير منشآتها العسكريّة لا سيّما القواعد الجوية منها [1]، ومن البدهي أن تطور علاقات دول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز مع كيان إسرائيل المحتل لا سيّما في المجالات الأمنية والاقتصاديّة سينعكس سلباً في المدى الطويل على العراق لا سيّما أن العراق يعد هدفاً مستمراً لكيان إسرائيل المحتل ولا يزال يمثل البطن الرخوة في موضوع الاستهداف الإرهابي أو الاستهداف الهجين بشكل عام، ومن الوارد جداً أن يوظّف الكيان أراضي ومواطني وموارد تلك الدول لخدمة أهدافها الاستراتيجيّة حيال منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وحيال العراق بشكل خاص[2]، لذلك يعمل العراق ولكن بطريقة متواضعة ومحدودة على ضمان مصالحه الأمنية في منطقة آسيا الوسطى عبر دبلوماسية أكثر نشاطاً في السنوات الأخيرة عمودها الفقري هو الأمن والطاقة كما سنبيّن لاحقًا.

غير أنّ تحرك العراق النشط في الفترة الأخيرة يبقى مقيدًا بمحددات محلية وإقليمية ودولية تتعلق بحدود القوة وطبيعة المصالح العراقية في تلك المنطقة من جهة وبالأدوار الإقليميّة الفاعلة هناك والتي قد تصطدم بالتحرك العراقي من جهة ثانية وبإرادة وسياسة القوى الدوليّة الفاعلة في المنطقة ومنها روسيا والصين والولايات المتحدة.

فعلى الصعيد المحلي فأن العراق منذ 1991 اي بعد حرب الخليج الثانية والعقوبات الدوليّة التي فرضت عليه ومن ثم بعد 2003 ووقوعه تحت الاحتلال، واعادة تأسيس نظامه السياسي ومؤسساته من جديد وما شهده من احداث عنف، وفساد، وهجمات إرهابية، وتراجع لاقتصاده وقدراته الإنتاجية في قطاعي الصناعة والزراعة، وتواضع ناتجه المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة والفقر...الخ لم يعد من بين القوى الإقليميّة المؤثرة او الطامحة لتأدية دور إقليميّ مهمٍ لا على مستوى الجوار القريب (الدول المحيطة

(1) انظر: صالح النعامي، اسرائيل في آسيا الوسطى تعاون وشراكات تكرست على مدى عقود، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ايلول، 2022، ص 89

(2) ارشد مزاحم مجبل، دوافع التغلغل الاسرائيلي في دول آسيا الوسطى، مجلة الجامعة العراقية، العدد 47، كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية، 2021، ص441.

بالعراق) ولا على مستوى الجوار البعيد (المستوى الثاني من الجوار بما فيه آسيا الوسطى والقوقاز)، فدول آسيا الوسطى والقوقاز تعد نسبياً بعيدة عن العراق ولا ترتبط بشكل مباشر بالمصالح القوميّة للبلد مقارنة بدول الجوار الإقليمي من جهة، ولا تسمح حدود القوة العراقية بتأدية دورٍ مهمٍّ في هذه المنطقة من جهة أخرى.

فعلى مستوى الجغرافيا كل الدول المتنافسة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز عدا الولايات المتحدة تعد دول جوار جغرافي بطريقة أو بأخرى فضلاً عن امتداداتها القوميّة والدينية والاثنية واللغوية مع دول هذه المنطقة فالصين، وروسيا، وإيران، وتركيا هي دول امتداد جغرافي وقومي وديني ولغوي مع هذه المنطقة، في حين أن الولايات المتحدة دولة عظمى وتمتلك وجود عسكري ونفوذ سياسي في كل بقاع العالم ولا يمكن مقارنتها مع العراق في هذا الجانب، في حين تفرض حدود القوة قيدًا آخر على العراق للتحرك نحو هذه المنطقة فالعراق مقارنة مع القوى المتنافسة على هذه المنطقة هو الأضعف وفقاً لعناصر القوة الشاملة ,فمن حيث المساحة يعدّ العراق أصغر دولة من بينها ومن حيث السكان يبلغ سكانه أقل من نصف أقل دولة سكانًا من هذه الدول, أما من ناحية القدرات العسكريّة فالعراق يتخلف كثيراً عن كل الدول الأخرى محل المقارنة في حين لا يمكن مقارنته اقتصادياً مع الدول المتنافسة في هذه المنطقة على مستوى القدرات الإنتاجية سواء في قطاع الصناعة أو الزراعة أو على مستوى التكنلوجيا.

كما لا يتداخل العراق على المستوى البشري مع دول آسيا الوسطى والقوقاز على العكس من الدول المتنافسة الأخرى التي تتداخل بشكل كبير مع هذه الدول ثقافياً وقومياً ولغوياً عبر وجود قوميات ولغات روسية، وتركية، وفارسية، وصينية بنسب متفاوتة في هذه الدول.

من هنا فإن وضع العراق مقارنة مع هذه الدول يعدّ متخلفًا بكل المقاييس في حال قرر الدخول في وارد تنافس على النفوذ في هذه المنطقة، وهو قيد يدركه صناع القرار في العراق ويقفون عند حدوده بشكل واضح، وفي الوقت نفسه فإن محدودية المصالح القوميّة للعراق في هذه المنطقة لا تشجع على وضع خطط طموحة للتحرك والانفتاح الكبير نحوها عدا بعض المصالح المتعلقة بالأمن المرتبط بالنشاط الإرهابي من جهة ومصالح أخرى محدودة تتعلق بالطاقة كما سنوضّحها لاحقًا.

أما على مستوى القيود المرتبطة بالبيئة الإقليميّة فإن وجود قوتين إقليميتين هما تركيا وإيران يمتلكان مصالح كبرى في هذه المنطقة ويؤديان إلى سياسات اقليمية فاعلة هناك يعدّ هو الآخر قيدًا على حركة العراق الخارجية حيال آسيا الوسطى والقوقاز في حالات معينة غير

أنّ هذا القيد قد يتحول إلى فرصة للعراق على المستوى الدبلوماسي أو الأمني إذا ما أحسن توظيفه لصالحه وكما سنوضح في التفاصيل لاحقًا:

**1 – تركيا**

تعدّ تركيا من القوى الإقليميّة في الشرق الأوسط والقوى الفاعلة في القوقاز وآسيا الوسطى، وسياستها حيال هذه المنطقة امتداد تاريخي لسياسة الدولة العثمانية التي عدّت هذه المنطقة امتدادًا طبيعيًا للقومية التركية، ولا زال الساسة الأتراك يتحدثون وبقوة عن العالم التركي الذي يمتدّ من البلقان وحتى اقليم تركستان الشرقية في الصين مروراً بالقوقاز وآسيا الوسطى، والذي يقدر عدد سكانه بأكثر من 150 ميلون نسمة [1].

كما تمتلك تركيا مصالح كبرى في هذه المنطقة تتعلق بالإرث التاريخي لتركيا انطلاقاً من الوجود التركي هناك سياسياً وعسكرياً ولغوياً واثنياً من جهة لا سيّما أنّ كثيرًا من هذه الدول كانت تخضع للإدارة العثمانية المباشرة، ودخلت تركيا العثمانية حروب كبرى مع القوى الأخرى من أجلها، وبالمصالح الاقتصاديّة التركية الكبيرة مع هذه الدول سواء ما تعلق منها بالطاقة حيث جعلت تركيا من نفسها ممراً للطاقة القادمة من هذه المنطقة باتجاه أوروبا عبر انابيب لنقل النفط واخرى لنقل الغاز من أذربيجان، وتركمانستان، وكازاخستان كخط أنبوب نوباكو- تبليسي- ارضروم، وخط انبوب باكو - تبليسي – جيهان وغيرها [2], أو ما تعلق منها بضمان الاسواق والاستثمارات للمنتجات التركية التي يتم تصدير جزء كبير منها لدول آسيا والقوقاز من جهة ثانية، أو ما يتعلق بخطط تركيا لضمان تحولها إلى عقدة الوصل أو القطع في مشاريع الصين والهند الكبرى أو غيرها من دول آسيا وأوربا المتعلقة بتيسير التجارة الدوليّة ودعم سلاسل التوريد ومنها مثلا مشروع الحزام والطريق الصيني الذي يمرّ جانب مهم منه عبر آسيا الوسطى والقوقاز باتجاه تركيا وصولا إلى أوروبا [3].

ومن أجل الحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة لم تتوانَ تركيا مثلاً من دعم أذربيجان عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في حربها مع أرمينيا لاستعادة إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع

(1) Mustafa Aydın, Turkish Policy toward the Caucasus: Some General Considerations, in Bayram Balcı et Raoul Motika (dir.), Religion Et Politique Dans Le Caucase Post-Soviétique, (İstanbul: Institut français d'études anatoliennes, 2016), p. 69-79

(2) نهلة ابراهيم، التنافس الدولي ازاء خطوط انابيب الغاز في منطقة القوقاز، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2-18، ص 87

(3) سكينة جعفر، مشاريع الطاقة الاوراسية وآثارها الجيوسياسية، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020، ص 95

عليه ودعم أوكرانيا في موقفها المطالب باستعادة شبه جزيرة القرم نظراً لوجود عدد كبير من سكان الجزيرة من القوميّة التترية التي ترتبط مع القوميّة التركية بأصل واحد حتى لو ادى ذلك الموقف إلى تشنج العلاقات التركية – الروسيّة رغم ما تمثله روسيا من أهميّة كبيرة للمصالح التركية، فضلاً عن دخول تركيا بوارد تنافس مع إيران في دول آسيا الوسطى لا سيّما منها تركمانستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان نظراً لرغبة إيران تأدية دور القوة الإقليميّة الأكثر نفوذاً في هذه الدول وتعارض هذه الرغبة مع المصالح التركية، وهو ما يشير إلى حجم وأهميّة المصالح التركية في هذه المنطقة.

إنّ حجم المصالح التركية واستعداد صناع القرار الاتراك للذهاب إلى أقصى حدودهم، وهم يمثلون المصالح التركية هناك يمثل اشارة سياسية واستراتيجية قوية للقوى الأخرى الراغبة بمزاحمة الدور التركي أو احراز نفوذ معيّن في آسيا الوسطى والقوقاز قد يتعارض مع مصالح تركيا، ومن هنا فإن العراق يواجه هذا القيد بشكل واضح جداً ولا يمكن تجاهله في حال قرر رفع مستوى علاقاته الدبلوماسيّة والأمنية مع دول المنطقة بطريقة قد تختلف مع المصالح التركية أمّا إذا ما أحسن صناع القرار في العراق توظيف الفرص لصالحهم عبر التنسيق مع تركيا دبلوماسياً وأمنياً وسياسياً لتفادي تقاطع المصالح والتفاهم على حدود الأدوار وبناء شبكة مصالح جماعية مع تركيا ودول هذه المنطقة فإن هذا القيد قد يتحول إلى فرصة مؤاتية للعراق لتحقيق مصالحه الدبلوماسيّة والأمنية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز.

**2 – إيران**

تعدّ إيران من بين القوى الإقليميّة الفاعلة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز انطلاقاً من قربها الجغرافي بالدرجة الأولى حيث إن 33 % من حدودها الإقليميّة هي مع دول آسيا الوسطى والقوقاز من جهة والتداخل السكاني واللغوي والمذهبي مع العديد من شعوب هذه المنطقة، حيث تشترك مذهبيًا مع كل من أذربيجان ونسبة مهمة من سكان طاجيكستان، وأوزبكستان، وتركمانستان في حين تحظى اللغة الفارسية بانتشار مهم في طاجيكستان بالدرجة الأساس [1].

كما تمتلك إيران مصالح أمنية واقتصادية مهمة في هذه المنطقة، فهي من جهة تواجه مشكلة مع دولة أذربيجان التي تتداخل قومياً ولغوياً ومذهبياً وجغرافياً مع اقليم أذربيجان

(1) زيد حميد الجبوري، التنافس السياسي والاقتصادي بين إيران واسرائيل في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2015، ص 153

الإيراني ولكلا الدولتين روايتان مختلفتان عن بعض, ففي الوقت الذي تدعي إيران أن دولة أذربيجان بالأصل جزء من الأراضي الإيراني وأنها انفصلت عن إيران تحت الضغط الاجنبي الروسي – البريطاني فأن دولة أذربيجان تدّعي انها خضعت للاحتلال الإيراني، وأن اقليم أذربيجان الإيراني هو جزء من دولة أذربيجان ويجب أن يعود وهي تحظى بدعوتها هذه بدعم تركي غير مُعلن الأمر الذي يمثل تحديًا أمنيًا لإيران تحرص على اتباع سياسة اقليمية فاعلة حيال هذه المنطقة لمواجهته ويدفعها في الكثير من الأحيان إلى رفع مستوى التنسيق والتعاون مع أرمينيا لاحتواء أذربيجان.

كما تمتلك إيران مصالح أمنية مهمّة في هذه المنطقة تتمثل في مواجهة تحدٍّ أمني آخر يتمثل بانتشار الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة المتطرفة الأخرى في بعض دول آسيا الوسطى فضلاً عن وجود جماعات مسلحة تتواصل مع بعض القوى المسلحة الإيرانية من الأقلية البلوشية المناهضة للنظام السياسي في إيران.

أمّا اقتصادياً فإن إيران تمتلك مصالح اقتصادية مختلفة مع دول المنطقة فمن جهة تخطط إيران لأن تتحول إلى مركز اقليمي لمرور التجارة عبر اقناع الصين الاستثمار في الأراضي الإيرانية لجعلها الممر الأساس في إطار مشروع الحزام والطريق معتمدة في هذا المسعى على جوهرية العلاقات الإيرانية – الصينية، وعلى الشراكة الاقتصاديّة بين إيران والصين وعلى تقارب المواقف السياسيّة والتنسيق الدبلوماسي بين الطرفين، وهي بذلك تحاول الالتفاف على الجهود التركية عبر تحويل خطوط الحزام والطريق من بكين – آسيا الوسطى – القوقاز – تركيا – أوروبا إلى مسار بكين – آسيا الوسطى – طهران – أما تركيا بشكل مباشر أو العراق – تركيا وصولا إلى الاتحاد الاوربي[1].

وتحظى مشاريع وفرص الطاقة في آسيا الوسطى والقوقاز بأهميّة كبيرة من قبل إيران لا سيّما أن إيران تعدّ ركيزة عالمية في مجال الطاقة فهي الدولة الثانية على المستوى العالمي في احتياطات الغاز باحتياطي قدره 33 تريليون متر مكعب والدولة الرابعة عالميا في احتياطي النفط باحتياطي قدره 157 مليار برميل[2]، وترغب أن تتحول إلى منصة اقليمية أو عالمية لصناعة ومرور الطاقة عبر ربط مشاريع الطاقة في مجال النفط والغاز لدول آسيا الوسطى والقوقاز

(1) شريفة فاضل، تجمع شنغهاي قوته وتأثيره في النظام الاقتصادي الدولي، مجلة السياسة، العدد الثامن، كلية العلوم السياسية – جامعة بورسعيد، مصر 2021، ص9.

(2) سعد عبيد السعيدي، توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي الجديد بعد عام 2000، مجلة المعهد، العدد9، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، 2022، ص 132.

بسياسة الطاقة الإيرانية عبر المرور بالأراضي الإيرانية وصولاً إلى الوجهات النهائية فضلاً عن ضمان الاستثمارات الإيرانية في مجال الطاقة بهذه المنطقة إضافةً إلى ضمان اجبار هذه الدول للتنسيق مع إيران في مجال الإنتاج والتصدير للحيلولة دون تعرض الأسعار إلى التهديد.

إنّ هذه المصالح وغيرها من قبيل تأدية دور ثقافي وديني وحضاري إيراني ناعم في هذه المنطقة كلها تعد بالنسبة للعراق قيود من جهة لكنها قد تمثل فرصًا في حالات أخرى، فهي قيدٌ إذا ما شعرت إيران أنّ توسع العلاقات العراقية الدبلوماسيّة والأمنية مع دول هذه المنطقة سيكون على حساب مصالحها أو ترتيباتها الإقليميّة حتى لو تعلق الأمر بضمان استهداف الجماعات المسلحة هناك أو سعي العراق بالتعاون مع دول عربية أخرى مثلاً لتأدية دور ثقافي وحضاري في تلك المنطقة بشكل يزاحم الدور الإيراني الساعي إلى الهيمنة الثقافية في منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان بالتحديد [1]، كما قد يتأثر العراق سلباً بالموقف الإيراني حيال النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورنو كاراباخ لا سيّما بعد الحرب الأخيرة 2020 والتي أسفرت عن تقدم كبير لدولة أذربيجان واستعادتها لمناطق كثيرة في الإقليم وحوله واشتراطها هي وتركيا الحصول على ممر بري يربط بين الاراضي الأذربيجانية وإقليم ناختشيفان التابع لها.

وفي هذا المجال يذهب الموقف الرسمي الإيراني إلى أن إقليم كاراباخ خاضع للسيادة الأذربيجانية، وينبغي استعادته عن طريق الوسائل السلمية. ورغم عدم قبولها شنِّ أذربيجان حرباً عسكرية بغية تحقيق ذلك، إلا أنها لم تكن لتعارض هذه الخطوة الأذرية بسبب عدم استجابة أرمينيا لحل الخلاف عبر الوسائل السلمية على مدار العقود الثلاثة الماضية. إلا أن انتهاء الحرب الأذرية الأرمينية عام 2020 بالطريقة التي حدثت، قد انتجت مضاعفات لم تتمكن إيران من إخفاء امتعاضها منها، لذا حاولت الحد من نتائجها على أمنها القومي وعلاقاتها الإقليميّة وتوازن القوى في الإقليم؛ لأن ارتباط الأراضي الأذرية بإقليم ناختشيفان عبر شريط يمتد على الحدود الإيرانية-الأرمينية يسمى ممر «زانجيزور، أو ممر لاتشين يعني سيطرة أذربيجان على الحدود بين هاتين الدولتين، والتأثير على علاقتهما التجارية والاقتصاديّة مستقبلاً [2].

(1) محمد عبد الرحمن العبيدي إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، مجلة التربية والعلم، العدد 4، بغداد، 2008، ص 67

(2) Vitaly V. Naumkin. Russian Policy in the South Caucasus, Connections, Vol. 1, No. 3, (Partnership for Peace Consortium, 2002), pp. 31-38

كما حذّر رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية، ووزير الخارجية الإيراني الأسبق كمال خرازي، من بناء ممر «زانجيزور» أو لاتشين في مقال بعنوان «مؤامرة لإنشاء ممر طوران لحلف شمال الأطلسي». أشار خرازي في ذلك المقال إلى أن استكمال الممر سيكون له عواقب جيوسياسية كبيرة على إيران وروسيا والصين. إذ إن هذا الممر يمثل مدخلاً لـ «ممر طوران» التابع لحلف الناتو. ويعتقد أن ممر طوران التابع لحلف الناتو من المفترض أن يجلب الناتو مباشرة إلى الحدود الشمالية لإيران، والحدود الجنوبية لروسيا، وغرب الصين في شينجيانغ. كما إن وجود الناتو في القوقاز وآسيا الوسطى يكمل خطة حصار روسيا من جهة البحر الأسود، وحصار الصين من بحر الصين الجنوبي، وحصار إيران من الخليج العربي[1].

كما يسهم إكمال ممر زانجيزور أيضاً في أن تكون تركيا - المنافس الجيوسياسي الرئيسي لإيران - أكثر انخراطًا في أقرب منطقة إلى الشمال الغربي من حدود إيران، من خلال هذا الممر، يمكن ربط تركيا مباشرة بأذربيجان عبر ناختشيفان، مما يعزِّز لتركيا موطئ قدم في أذربيجان والقوقاز، ويعزز تطوير سياسة تركيا «القوميّة التركية» في المنطقة، والتي تدعو إلى تضامن البلدان الناطقة بالتركية مثل تركمانستان وأذربيجان ودول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية [2]، لذا تعدّ إيران من أكثر الدول خسارة –بعد أرمينيا نفسها- من تطورات حرب عام 2020 بين أرمينيا وأذربيجان، إذ إن تطبيق بنود الاتفاق الثلاثي بين روسيا وأرمينيا وأذربيجان عام 2020، والشروع بفتح طرق النقل والمواصلات وارتباط تركيا بأذربيجان عن طريق ممر «زانجيزور» في أرمينيا، سيغلق المنفذ الرئيس والوحيد لإيران عن طريق أرمينيا إلى أوروبا. كما موضح في الخريطة الآتية:

(1) Dr. Umud Shokri, Why Iran Opposes Azerbaijan's Zangezur Corridor Project, Gulf International Forum, viewed on 7 May 2023, on the site: https://gulfif.org/why-iran-opposes-azerbaijans-zangezur-corridor-project

(2) Dr. Mohammad Salami, Conflict in the South Caucasus and its effects on Iran, (Abu Dhabi: TRENDS Research & Advisory, 2023), on the site: https://trendsresearch.org/insight/conflict-in-the-south-caucasus-and-its-effects-on-iran/

**شكل رقم (6-1) خريطة توضّح خط زانجيزور» أو خط لاتشين الواصل بين الأراضي الأذربيجانية وإقليم ناختشيفان**

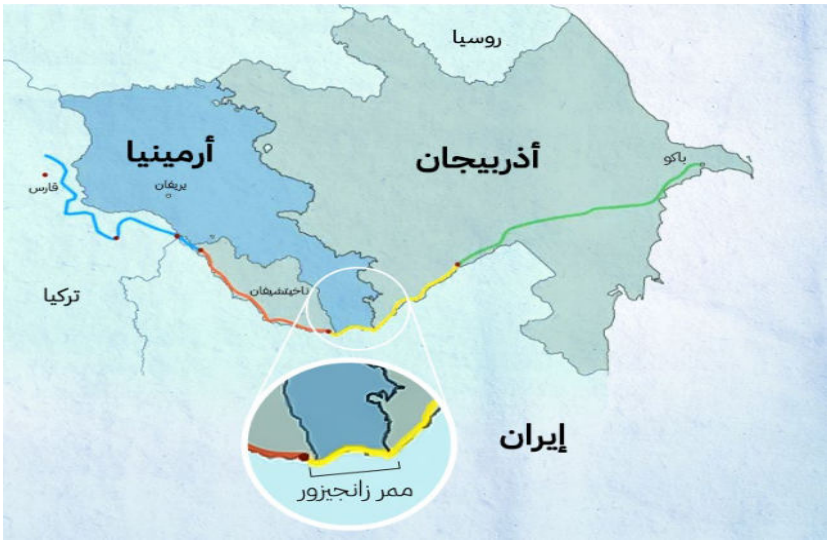


**المصدر: خسائر اقتصادية فادحة لطهران.. قصة الممر التركي الأذربيجاني الذي تهدد إيران بضربة عسكرية لوقفه[1]**

إنّ الخطورة الأساسية في انعكاس هذا الموضوع على الأمن الوطني العراقي تكمن في احتمالية ان توظف إيران علاقاتها ببعض الجماعات العراقية المسلحة في حال قررت التصعيد العسكري لاحقاً ضد أذربيجان وتركيا عبر نقل مرتزقة عراقيين إلى خطوط القتال الأمامية مع القوات الآذرية لإبعادها عن ممر زانجيزور وهذا يعني توريط العراق بصراع مسلح على المستوى الإقليمي، أو قد يكون الرد عبر توظيف الاراضي العراقي للضغط على تركيا عبر حراك مسلح معين أو نشاط أمني مشترك مع حزب العمال الكردستاني التركي المتواجد في الأراضي العراقية دون الأخذ بالحسبان للمصالح القوميّة العراقية مع تركيا.

غير أنّ ادراك صانع القرار العراقي لطبيعة المصالح والمخاوف الإيرانية في تلك المنطقة والتصرف على نحو لا يمثل تهديداً لهذه الثنائية وعوضاً عن ذلك التحرك بطريقة تراعي المصالح الإيرانية عبر التنسيق مع الجانب الإيراني وفقاً لطبيعة العلاقات المميزة بين العراق وإيران يمكن أن يحول النفوذ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز حينذاك إلى فرصة أمام تطور

(1) https://arabicpost.net

العلاقات الدبلوماسيّة والأمنية بين العراق ودول هذه المنطقة لا سيّما إذا ما أحسن العراق اتباع رؤية استراتيجية وأقنع بها الآخرين تنطلق من أهميّة اشتراك العراق، وإيران، ودول آسيا الوسطى، والقوقاز، وأطراف أخرى بسياسة أو ترتيبات أمنية معيّنة لمواجهة التهديدات المشتركة النابعة من البيئة الإقليميّة ومنها بطبيعة الحال مواجهة خطر الجماعات الإرهابية ومصادر الإمدادات البشرية القادمة من آسيا الوسطى، والقوقاز، وتسوية الصراعات في المناطق المتنازع عليها، وهذا يحتاج بطبيعة الحال إلى جهد دبلوماسي عراقي كبير.

أما أهم القوى الدوليّة المؤثرة في هذه المنطقة والتي قد يمثل وجودها ونفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز قيداً على حركة السياسة الخارجية العراقية تجاه هذه المنطقة فهي:

**1 – روسيا الاتحاديّة**

تعدّ منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ ومصالح حيوية لروسيا تاريخياً وبالوقت الحاضر ومن المتوقع أنها ستبقى كذلك مستقبلاً، وهذه الأهميّة الكبرى التي تحظى بها منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بالنسبة لروسيا تنبع من اعتبارات استراتيجية ثابتة تتعلق بدور عوامل الجغرافيا والتداخل السكاني والقومي والتاريخ المشترك وتداخل الأمن المشترك تأثّرا وتأثيرا وتكامل المصالح الاقتصاديّة وغيرها من العوامل، فضلاً عن دور المتغيرات الجديدة والطارئة التي تفرض على صناع القرار في روسيا منح منطقة آسيا الوسطى والقوقاز مكانة معتبرة في الاستراتيجيّة الروسيّة الخاصة بتحقيق المصالح القوميّة واللازمة لضمان استمرار الدور الروسي العالمي المستند إلى ركائز اساسية.

فتاريخياً وسياسياً تعد هذه المنطقة ولمدة 70 عام جزءا من أراضي الاتحاد السّوفيتي بقيادة روسيا وبعد أن تفكك الاتحاد السّوفيتي ارتبطت باتفاقيات واطر سياسية، وامنية، واقتصادية مع روسيا بإرادة روسية بالدرجة الأساس لاستمرار الحفاظ على المصالح المشتركة بشكل عام والمصالح الروسيّة القوميّة بشكل خاص، ومن بين أهم هذه الأطر هي رابطة الدول المستقلة والتي تجمع الجمهوريّات الخمس عشرة في صيغة تعاونية وتنسيقية واحدة، فضلاً عن أن نسبة مهمة من سكان هذه الدول تعود لأصول روسية فعلى سبيل المثال فأن 30 % من مواطني كازاخستان هم من أصول روسية [1]، فضلًا عن نسب مهمة في بيلاروسيا، وأوكرانيا، وأوزبكستان، ودول البلطيق، وهو ما يمثّل عنصر نفوذ وضغط روسي في دول آسيا الوسطى.

(1) Hrach Bayadyan, The Russian Picture of the Caucasus, Region» Research Center, on 14 Sep 2009, on the site: https://hetq.am/en/article/31566

أما على المستوى الاقتصادي فأن آسيا الوسطى والقوقاز تعدّ من المناطق الغنية بالثروات والمواد الاولية حيث تحتوي على احتياطات جيدة من النفط والغاز في بعض دولها وعلى رأسها أذربيجان، وتركمانستان، وكازاخستان، وهذه الموارد جعلت منها منطقة محط انظار واطماع القوى الدوليّة المتنافسة الأمر الذي دفع روسيا للتدخل بكل ثقلها لمنع وقوع هذه الثروات تحت هيمنة أو تصرف قوى منافسة أو قوى معادية عبر زيادة الاهتمام، والتنسيق، والتعاون السياسي والاقتصادي مع دول هذه المنطقة، وزيادة النشاط الاقتصادي الروسي في دول المنطقة لا سيّما في مجال الطاقة من خلال الاستثمار في استكشاف وتطوير وإنتاج وتسويق منتجات الطاقة ومحاولة ربط خطوط نقل الطاقة بالأراضي الروسيّة أو على الأقل تفادي تحكم قوى أخرى منافسة بخطوط نقل الطاقة لا سيّما تلك الخطوط التي تحظى باهتمام الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي[1]، وهذا الأسلوب يعدّ ثابتاً من ثوابت الاستراتيجيّة الروسيّة حيال القوى المنافسة والمعادية حيث تستهدف سياسة الطاقة الروسيّة التحكم بخطوط نقل الطاقة الإقليميّة لتوظيفها في إطار المساومة والضغوط على المنافسين ومن بينهم الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة، وتأتي خطوط نقل طاقة دول آسيا الوسطى والقوقاز في هذا الاطار.

كما تعمل روسيا على توظيف مشاريع الطاقة في هذه المنطقة في إطار سياسة الانفتاح والتعاون الاستراتيجي مع بعض القوى الآسيوية لا سيّما الصين والهند حيث ترغب روسيا في أن تكون الضامن الوحيد لسلاسل توريد الطاقة من الأراضي الروسيّة ومن أراضي هذه الدول إلى الأسواق الآسيوية الكبرى، وفي الوقت نفسه تعمل على محاولة استبعاد وتحييد القوى المنافسة الأخرى بما فيها الدول الصديقة مثل تركيا، وإيران أو المملكة العربية السعودية أو الصين من بسط نفوذها على مشاريع الطاقة في هذه المنطقة.

وتدرك روسيا أنّ منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تحظى بأهميّة استراتيجية كبرى في إطار النظام العالمي فهي منطقة تمثل مفتاح التأثير على أكبر جزء من العالم؛لأن من يتمركز فيها ويرسي قواعده سيتيح لنفسه القرب واطلالة اكثر سهولة واقل كلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي والعمق الحيوي للهند، وباكستان، وافغانستان من جهة الجنوب والعمق الحيوي الإيراني من الجنوب الغربي والعمق الحيوي التركي عبر منطقة القوقاز[2].

(1) Anahit Shirinyan, Armenia's Foreign Policy Balancing in an Age of Uncertainty, Russia and Eurasia Programme, (London: The Royal Institute for International Affairs, 2019). pp. 4-5.

(2) شهلاء علي عبد الوهاب، المصدر السابق، ص 96

ويفهم صناع القرار في روسيا أنّ منطقة آسيا الوسطى هي خاصرة امنية قلقة بالنسبة لروسيا والصين معا ويضعون الخطط والسياسات الخاصة بتفادي هذا الخطر والسيطرة على البيئة الأمنية الإقليميّة فيها بما يخدم المصالح القوميّة الروسيّة الكبرى، فمن جهة تنشط الجماعات المسلحة بما فيها الجماعات الإرهابية بشكل واضح في بعض دول آسيا الوسطى، وهي جماعات إضافة إلى تهديدها للأنظمة الحليفة لروسيا في آسيا الوسطى يمكن أن تهدد الأمن الروسي بشكل مباشر عبر محاولة مهاجمة الداخل الروسي أو دعم الجماعات الإسلامية الروسيّة المسلحة المناوئة للنظام الروسي أو تلك التي تحاول فصل بعض الجمهوريّات الروسيّة في القوقاز الروسي عن روسيا ومنها الشيشان على سبيل المثال، كما تمثل هذه الجماعات عاملَ تهديد دائم للكثير من دول الجوار ومنها الصين حيث ترتبط بعض هذه الجماعات بالجماعات الإسلامية في إقليم تركستان الشرقية الصيني (اقليم شينج يانج ذو الاغلبية المسلمة)، ويقدمون الدعم لحركة التمرد ضد سياسات الصين الداخلية أو الحركات المطالبة بانفصال هذا الاقليم عن الصين، الأمر الذي تعدّه الصين تهديداً استراتيجياً لوحدة أراضي واستقرار جمهوريّة الصين الشعبية، وهو أمر تتفق فيه وجهات النظر الصينية والروسيّة.

أما من الناحية الأخرى فإن الأهميّة الجيواستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز يمكن أن تجعل منها منطلق تهديد استراتيجي للصين، وروسيا، وإيران، وباكستان، وتركيا، وباقي الدول في حال وقوعها تحت تأثير أو هيمنة قوى دولية منافسة كالولايات المتحدة مثلاً حيث يمكن أن تتخذ أراضي هذه الدول منطلقا لوضع كل من روسيا، والصين، وإيران وغيرهم تحت الضغط والتهديد والمساومة بشكل دائم، وهو ما تعمل روسيا بنشاط على محاولة تجنبه، وقد حققت نجاحات واضحة لا سيّما بعد أن نجحت في اقناع دولة قرغيزستان في انهاء عقد تأجير قاعدة جوية للولايات المتحدة[1]، وفي الوقت نفسه فإن روسيا رغم تطور علاقاتها مع الصين، والهند، وإيران، وتركيا تعمل على منع أية محاولة مشابهة لمحاولة الولايات المتحدة في تأسيس قاعدة عسكرية أو اتفاق أمني بين أية دولة من دول آسيا الوسطى والقوقاز يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الروسيّة.

إنّ نفوذ روسيا كدولة كبرى وجارة لدول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وحجم مصالحها الحيوية في هذه المنطقة هو بلا شك يمثل قيد حقيقي لحركة السياسة الخارجية العراقية حيال دول هذه المنطقة لا سيّما في المجال الأمني وبدرجة اقل في المجال الدبلوماسي،

(1) طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، الاردن, 2016, ص 154.

حيث لا يمكن توقع موافقة روسيا على تطور العلاقات الأمنية بين العراق ودول المنطقة إلى مستويات متقدمة استراتيجيا على الرغم من إيجابية العلاقات العراقية – الروسيّة، حيث لا تزال روسيا تنظر للعراق على أنه دولة تقع تحت النفوذ الأمريكي من جهة فضلاً عن عدم تهاون روسيا في مجال سعي الدول الأخرى بما فيها الصديقة والكبرى للتأسيس لنفوذ أمني في منطقة آسيا الوسطى.

غير أن روسيا لا تمانع على الأغلب بل سترحّب بدور أمني عراقي متفق عليه معها ومحدود في هذه المنطقة إذا انصرف إلى جهد مشترك وتنسيق استخباري يتعلق بتقديم معلومات عراقية أو العكس لتتبع نشاط الجماعات الإرهابية الناشطة في دول آسيا الوسطى والقوقاز والتي تستهدف الأمن العراقي والروسي أو أمن المنطقة بشكل عام لا سيّما إذا ما ترافق ذلك النشاط مع دعم عراقي للرؤى السياسيّة والأمنية الروسيّة، أما عدا ذلك النشاط الأمني فليس من الصائب أن يتوقع صناع القرار بالعراق أن تتعاون روسيا في التمهيد أو السماح بدور أمني عراقي في هذه المنطقة يمكن أن يستغلّ لاحقًا ضد المصالح الروسيّة، ووفقاً لهذا الادراك يجب أن ينصرف السلوك السياسي الخارجي العراقي إلى التحلي بالواقعية السياسيّة – الأمنية لبلد تمتاز مصالحه الدبلوماسيّة والأمنية بالمحدودية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز فضلاً عن محدودية عناصر القوة التي لا تؤهله لتأدية دور دبلوماسي وأمني مهم في منطقة تتنازعها إرادات دول كبرى.

**2 – الصين**

تعدّ الصين واحدة من بين أهم القوى الكبرى التي تهتم بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز ودخلت بوارد تنافس مع القوى الأخرى لضمان مصالحها المتنامية في هذه المنطقة، فمصالح الصين في آسيا، الوسطى، والقوقاز تنطلق من أبعاد اقتصادية، وسياسية، وأمنية ومتكاملة.

فالصين تمتلك حدوداً مشتركة مع ثلاث دول من دول آسيا الوسطى هي كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتعد هذه الدول ثقافيا وعرقيا ودينيا امتداد لإقليم تركستان الشرقية الصيني (شينجيانج) ذو الأغلبية المسلمة، حيث ينحدر سكان تركستان الشرقية وأغلبية سكان هذه الدول من أصل عرقي واحد وهو العنصر التركي (الاوغوز والتتر)[1]، وهو ما تعدّه الصين تهديدًا يجب التعامل معه بجدية ومسؤولية وحذر لاستبعاد الامتدادات السلبية

(1) أخين اراكين، حملات القمع الصيني ضد مسلمي تركستان الشرقية، مجلة التمعن، العدد 1098، فيفري – الجزائر، 1997، ص 12.

لهذا التواصل السكاني لا سيّما أنّ هناك دعماً وفقاً لما تدعيه الصين من قبل بعض الجماعات المسلحة والأحزاب والمنظمات في دول آسيا الوسطى لحركات مسلحة في إقليم تركستان الشرقية مناهضة للصين لا سيّما ذلك الدعم الذي تقدمه بعض الجماعات المسلحة الطاجيكية الناشطة على الحدود بين طاجيكستان وافغانستان.

وتمنح الصين البعد الأمني في علاقاتها مع آسيا الوسطى أهميّة كبرى إلى الدرجة التي ينذر مستوى تدخلها امنيا في هذه المنطقة بتفجر صراع جيوسياسي مع روسيا في آسيا الوسطى والقوقاز، حيث سعت الصين عبر سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات والترتيبات من بينها منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى تحقيق اختراقات أمنية مهمة في آسيا الوسطى على الرغم من أن روسيا لا تزال هي الطرف الأقوى والضامن للأمن في هذه المنطقة وعلى الرغم من تنسيق الصين مع روسيا في هذا المجال[1]، حيث نشطت الصين في السنوات الأخيرة لمكافحة الإرهاب الذي يتخذ من آسيا الوسطى منطلقا لعملياته وانشطته وهذا الأمر أفضى أحيانا إلى نتيجة عكسية حيث تفاقمت مشاعر الرفض والعداء للدور الصيني في اوساط قطاعات شعبية كبيرة في دول آسيا الوسطى لا سيّما أن هذا الدور مصحوب بتنامِ اقتناع شعبي أن الصين هي التي تتعمد اتباع سلوك عنيف ضد سكان تركستان الشرقية المسلم، وأنها مسؤولة عن ارتكاب فظائع ومجازر وإبادة جماعية ضد سكان هذا الإقليم الصيني (المحتل وفقا لرؤية الكثير من سكان آسيا الوسطى) فضلاً عن مسؤولية الصين عن مقتل عدد كبير من سكان آسيا الوسطى المرتبطين عائلياً وقبلياً مع سكان إقليم تركستان الشرقية.

لذلك تعمل الصين على معالجة هذا الخلل الأمني عبر سياسة ودبلوماسية نشطة حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك مع دول هذه المنطقة وعقد اتفاقيات سياسية وأمنية واقتصادية تتيح للصين التحرك في المنطقة دون اصطدام مع الدول الأخرى المنافسة ودون ترك آثار سلبية مدعاة للرفض الشعبي، ولاستكمال هذه السياسة كان لا بد من دعمها بمكاسب اقتصادية مشتركة بين الصين ودول آسيا الوسطى والقوقاز وتنقسم على ثلاثة أقسام أساسية هي[2]:

1 ـ ضم دول آسيا الوسطى والقوقاز إلى مبادرة الحزام والطريق حيث شرعت الصين

(1) سمير حمياز، المصدر السابق، ص64

(2) إيمان فخري، اولوية الحوار رسائل صينية من آسيا الوسطى إلى روسيا والغرب، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7635

فعلاً بالبنى التحتية الخاصة بهذه المبادرة في دول آسيا الوسطى والقوقاز لا سيّما في مجال الطرق، وسكك الحديد، ومراكز الدعم اللوجستي بما يضمن مصالح الصين ودول هذه المنطقة.

2 ـ التعاون في مجال الطاقة حيث للصين مصالح مشتركة مع هذه الدول في مجال الطاقة عبر استيراد 15% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من تركمانستان، وكازاخستان، وأوزبكستان فضلاً عن التعاون في المشاريع النفطية وتكثيف الاستثمارات الصينية في تطوير القطاع النفطي في أذربيجان وفي كازاخستان والتفاهم مع روسيا في هذا المجال سعياً منها لاستبعاد الولايات المتحدة من التنافس.

3 ـ التعاون في مجال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا المدنية والعسكريّة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز حيث تعدّ الصين أكثر طرف دولي لديه القدرة على تمويل المشاريع الكبرى التنموية في دول آسيا الوسطى.

كما تسعى الصين عبر تطوير علاقاتها الاقتصاديّة والأمنية والسياسيّة عبر التوافق مع روسيا إلى استبعاد أي نفوذ هندي أو أمريكي أو ياباني في هذه المنطقة بوصفه منطقة جوار جغرافي تأثر بشكل مباشر بالمصالح الأمنية والاقتصاديّة والسياسيّة للصين.

وقد أحدثت السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب المتطلعة إلى الداخل من جهة وتخفيض مستوى التعاون والدعم للحلفاء والشركاء والاصدقاء، وخلال ولاية الرئيس جوزيف بايدن المهتمة بالمحيطين الهندي والهادئ من جهة اخرى تراجعاً في النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى ودول جنوب القوقاز، مما أتاح المجال لروسيا وتركيا في رسم مساراتهما الخاصة في السياسة الخارجية والمجالات الاقتصاديّة والعسكريّة، كما وفّر مساحة للصين للانتقال إلى هذه المنطقة. فالوجود المتزايد للصين في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز له تداعيات على المنافسة الاستراتيجيّة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة. حيث ازداد في السنوات الأخيرة الوجود الاقتصادي للصين في كازاخستان، وتركمانستان، وأرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا بصورة كبيرة. ووفقًا للبنك الدولي، فإن حجم التجارة الصينية قد ازداد منذ عام 2005 بنحو (270%) و(380%) و(885%) مع هذه الدول على التوالي. كما وظفت الصين مؤسسات مالية حكومية وخاصة عديدة منها: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وبنك التنمية الصيني، وبنك Exim، وبنك الصين، والبنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، للاستثمار في مشاريع ذات أهميّة استراتيجية. ففي الوقت الذي

لا تمثّل فيه الصين تهديدًا عسكريًا مباشرًا لجنوب القوقاز ولسيا الوسطى، إلا أنها تتحدى المصالح الاقتصاديّة والتقنية والبنية التحتية والسياسيّة الغربية [1].

وهذه الأهميّة التي باتت تحظى بها آسيا الوسطى والقوقاز الجنوبي بالنسبة للصين هي ما يجب أن يدركه أيضاً صناع القرار بالعراق بشكل واضح عند المضي في مهمة تطوير العلاقات الدبلوماسيّة والأمنية مع دول هذه المنطقة، فالصين التي تضع امكاناتها القوميّة لتطوير علاقاتها مع دول المنطقة وتستهدف استبعاد دول كبرى مثل الهند، والولايات المتحدة، واليابان من دائرة المنافسة ولا تتوانى أحياناً عن التنافس مع روسيا نفسها صاحبة اليد الطولى في المنطقة والدول الإقليميّة الأخرى ومنها تركيا، وإيران لترسيخ نفوذها في آسيا الوسطى في إطار إصرارها على مواصلة الصعود العالمي لن ترحب بالتأكيد بدور عراقي يتخطى هذه الثوابت والحدود في حال رغب العراق بتطوير علاقاته الأمنية، فضلاً عن صعوبة تطوير الدور الأمني العراقي في هذه المنطقة انطلاقاً من عدم قناعة دول المنطقة نفسها بدور أمني لدولة محدودة القدرات والتأثير في الساحتين الإقليميّة والدوليّة.

غير أن دور الدول الكبرى والإقليميّة الفاعلة في آسيا الوسطى والقوقاز لا يعني أنه محدد تلقائي لأي دور دبلوماسي وامني للعراق في هذه المنطقة لا سيّما إذا ما أدرك العراق تلك المحددات وتعامل بطريقة بناءة ونجح صناع القرار باكتشاف الفرص المتاحة والممكنة لتطوير العلاقات الأمنية والدبلوماسيّة مع دول المنطقة دون التقاطع مع مصالح القوى الفاعلة الأخرى، كما يمكن توقع نجاح الجهود الدبلوماسيّة والأمنية العراقية إذا ما اقيمت وفقا لتبادل وتكامل الأدوار مع الصين عبر دعم مشاريعها المتعلقة بالحزام والطريق المارة خلال أراضي آسيا الوسطى أو عبر ادماج الصين في مشاريع العراق التنموية وفي مقدمتها مشروع طريق التنمية أو مشاريع ميناء الفاو الكبير، والقناة الجافة.

**3- الولايات المتحدة الأمريكيّة**

اهتمت الولايات المتحدة بمنطقتي آسيا الوسطى والقوقاز الجنوبي منذ مرحلة مبكرة بدأت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كان للفكر الاستراتيجي الأمريكي دوراً واضحاً في تحديد أهميّة هذه المنطقة بالنسبة للمصالح الأمريكيّة، حيث كوّنت نظريات ماكندر، وسبيكمان أساساً صلباً لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكيّة حيال اوراسيا بشكل عام وقلب اوراسيا المتمثل بآسيا الوسطى بشكل خاص في إطار الصراع الشامل مع الاتحاد السوفييتي.

(1) Miro Popkhadze, China's Growing Influence in the South Caucasus, Op. Cit. P 79.

وبعد أن تفكك الاتحاد السّوفيتي واستقلال جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز وسط ضعف واضح لجمهوريّة روسيا الاتحاديّة التي تعد الوريث الشرعي للاتحاد السّوفيتي وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام فرصة تاريخية ربما لا تتكرر لمد نفوذها إلى هذه المنطقة الحيوية وفرض هيمنتها على منطقة استراتيجية تستطيع عبرها الضغط على كل من الصين، وروسيا، وإيران، وباكستان، وتركيا، وتسهل عليها تنفيذ سياساتها المتعلقة بالطاقة، ومكافحة الإرهاب، والتجارة الدوليّة، وغيرها.

وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة في ظل الغياب الروسي المؤقت وانشغال الصين بظروف التنمية والصعود السلمي آنذاك أن تجد لنفسها موطئ قدم مهم في هذه المنطقة عبر تأسيس قاعدة جوية لها في دولة قرغيزستان هي قاعدة ماناس الجوية والتي استخدمتها الولايات المتحدة كمركز دعم متقدم لعملياتها العسكريّة ضد حركة طالبان في افغانستان[1]، كما طورت الولايات المتحدة من علاقاتها الثنائية مع باقي دول آسيا الوسطى اقتصاديا وسياسيا وأمنيا لاسيّما مع دولة طاجيكستان حيث تعد من بين اقرب دول آسيا الوسطى للولايات المتحدة وفي الوقت نفسه دعمت الولايات المتحدة دولة جورجيا القوقازية بشكل كبير للانضمام إلى الأطر السياسيّة والاقتصاديّة الاوربية بما فيها الاتحاد الاوربي فضلاً عن عدم الممانعة من انضمامها إلى الناتو.

غير أن استعادة روسيا لدورها وقوتها لا سيّما بعد عام 2000 بعد وصول فلاديمير بوتن للسلطة مثَّل قيداً كبيراً على أنشطة السياسة الخارجية الأمريكيّة حيال آسيا الوسطى حيث أعادت روسيا فرض مبدأ الجوار القريب الذي يحظر على أية دولة لا سيّما تلك التي تعتبرها روسيا دول معادية وفي مقدمتها الولايات المتحدة التواجد العسكري في الدول القريبة من الحدود الروسيّة ومن بينها دول آسيا الوسطى والقوقاز بما يهدد الأمن والمصالح الروسيّة، حيث استطاعت روسيا استعادة نفوذها في جميع دول آسيا الوسطى واقنعت دولة قرغيزستان الغاء تجديد عقد القاعدة الجوية للولايات المتحدة واخلت القاعدة فعلاً في عام 2007، كما شنت حملة عسكرية على جورجيا دعمًا للانفصاليين في اوسيتيا الجنوبية وابخازيا مَا ساهم بانفصالها عن جورجيا وتدمير البنية التحتية للجيش الجورجي عقوبة لها على تقاربها مع الغرب والولايات المتحدة بما تعدّه روسيا تهديدا للمصالح الروسيّة [2].

ولا زالت الولايات المتحدة تعتبر هذه المنطقة حيوية جدا لمصالحها ومصالح حلفائها لثلاثة أسباب أساسية الأولى تتعلق بقدرتها على تلبية احتياجات أوروبا من النفط والغاز كبديل دائم

(1) محمد سلمان القضاة، القواعد العسكرية الاجنبية في آسيا الوسطى، https://www.aljazeera.net

(2) سعد عبيد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية – الجورجية على علاقات روسيا بالولايات المتحدة، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية – جامعة بغداد، 2010، ص 75.

عن النفط والغاز الروسي عبر دعم مد انابيب عبر تركيا وصولا إلى أوروبا مثل خط نابوكو وخط باكو – تبليسي – جيهان [1]، والثانية تتعلق بموقع هذه المنطقة المشرف على أهم الطرق التجارية في العالم ومن بينها تلك التي تتصل بمشروع الحزام والطريق الصيني فضلاً عن جاهزيتها لتمثل منطقة استثمارات دولية كبرى، والثالثة أهميّة المنطقة لأية استراتيجية أمنية – عسكرية امنية حيال الدول الكبرى والإقليميّة في آسيا والتي تعدّها الولايات المتحدة المنافس الاستراتيجي المستقبلي لها وهي كل من الصين، وروسيا، وإيران، وباكستان، وتركيا لا سيّما أن هذه الدول باتت تتجمع في إطار منظمة كبرى هي منظمة شنغهاي للتعاون.

ومن أجل هذا فإن الولايات المتحدة مستعدة للدخول في تحالفات أو شراكات من أجل تحقيق أهدافها، فهي مثلاً تتعاون مع تركيا بشكل جزئي لتنفيذ سياسات معينة في هذه المنطقة في حين تتعاون في ظروف اخرى مع الهند أو باكستان، فهي وإن دخلت في تنافس مع بعض القوى الفاعلة في هذه المنطقة الا أنها لن تدخل في صراع تام وبطبيعة الحال فإن التنافس لا يمنع التعاون في ظروف معينة وهذا ما يحصل فعلا بالنسبة للولايات المتحدة في هذه المنطقة، وإذا ما نجح العراق في وضع تصورات وخطط لتنفيذه تمتاز بالواقعية التي توازن بين الأهداف والإمكانات فأن الولايات المتحدة التي تحتفظ بعلاقات مميزة مع العراق يمكن أن تعد طرفاً مناسباً لمساعدة العراق في تحقيق أهدافه الأمنية والدبلوماسيّة في آسيا الوسطى والقوقاز، غير أن المؤشرات العامة لا تشير إلى حسن توظيف العراق لعلاقاته مع الولايات المتحدة لتحقيق اهدافه الخارجية بما فيها في هذه المنطقة، فدولة مثل العراق لم تحسم بعد موقفها حيال مكانة الولايات المتحدة بالنسبة لها ولا طبيعة علاقتها بالولايات المتحدة وتتأرجح بين محاور دولية وإقليمية متضاربة لا يمكن أن تحظى بثقة تامة من قبل أيٍّ من الأطراف الدوليّة والإقليميّة المتنافسة في آسيا الوسطى، والقوقاز، وهذا الأمر يعد قيداً على حركة السياسة الخارجية العراقية حيال هذه المنطقة.

## ثالثاً: السياحة والتبادل التجاري والتعاون العسكري بين العراق ودول آسيا الوسطى والقوقاز

### 1 – على مستوى السياحة

تعدُّ السياحة اليوم أكثر من أي وقت مضى واحدة من بين أهم القطاعات الاقتصاديّة

(1) نهلة ابراهيم، المصدر السابق، ص 87.

أهميّة نظراً لما تمثله من دور في تكوين الدخل القومي عبر المساهمة في ادخال العملة الاحتياطية الدوليّة من جهة ولدورها في تشغيل الايدي العاملة وتشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال من جهة ثانية فضلاً عن دورها الحضاري والسياسي الذي يساهم في تقديم الدولة للعالم في أفضل صورة وتعكس حجم الاستقرار الأمني والسياسي بما يسهم في توطين الصناعات والاستثمارات الدوليّة من جهة ثالثة [1].

تعد دول منطقة آسيا الوسطى ودول القوقاز واحدة من بين الوجهات العالمية الواعدة في مجال السياحة نظراً لما تتميز به من خصائص مادية وحضارية جيدة جعلت منها محط انظار دول العالم للتواصل السياحي والثقافي معها، لا سيّما أنها تمتاز بثراء ثقافي وتنوع طبيعي وانفتاح حضاري على الحضارات الأخرى أكسبها خصوصية وجاذبية بالنسبة للثقافات والشعوب الاخرى.

فهي بالوقت الذي يغلب عليها مثلاً الطابع الديني الإسلامي لما تختزنه من إرث إسلامي كبير يتمظهر بالمباني والقصور والمساجد الإسلامية العريقة ويسهر على خدمتها مجتمع بأغلبية سكانية مسلمة [2] الا أنها تعد في الوقت نفسه من بين اكثر الشعوب الإسلامية انفتاحاً على الثقافات والديانات الأخرى نظراً لتأثرها بالحضارة والثقافة الروسيّة وتداخل هذه المجتمعات مع ديانات وطوائف مختلفة ساهم في إرساء ثقافة تقبل الطرف الآخر المختلف كما تضم منطقة القوقاز شعوب مسيحية ذات ثقافات عريقة تمثل جزءًا مهمًا من تاريخ وحاضر العالم المسيحي لا سيّما دولة أرمينيا وجورجيا التي تعد جسراً يربط بين ثقافتين عالميتين كبرى هي ثقافة الغرب الأوربي وثقافة الشرق الاسيوي. ولمعرفة الخصائص السياحية لهذه المنطقة ومدى امكانية تطور العلاقات بينها وبين العراق في هذا المجال يمكن تقديم استعراض مبسط لخصائص السياحة في كل دولة من هذه الدول وكالآتي[3]:

أ – **كازاخستان** بلاد ذات مساحة كبيرة وكثافة سكانية منخفضة، وتعد أكبر دولة غير

(1) هواري معراج ومحمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003. وكذلك علي العبادي، واقع ومتطلبات تطوير قطاع السياحة والصناعة التقليدي مجلة التنمية الصناعية، العدد 42، المغرب، 2001، ص 121.

(2) محمود اسماعيل، مختصر تاريخ القوقاز، ترجمة رفل عليوف ورامز مرسالوف، مركز الدراسات للنشر، الامارات العربية، ص 10.

(3) انظر كل من: سيار كوكب الجميل وآخرون، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقازيا، (الجذور التاريخية والعلاقات الاجتماعية)، مركز الدراسات الاقليمية، العراق، 1993، ص 37 – 46.

ساحلية في العالم، أغلب مساحتها تتمثل في الأراضي السهبية لآسيا الوسطى، تحتوي على احتياط كبير للوقود الأحفوري وخاصة الغاز والنفط، وهذا هو عمود اقتصادها، أما الأماكن البرية الجميلة فهي المكان المفضل للمتحمسين للتجول في الهواء الطلق.

**ب – قرغيزستان** بلد جميل من ناحية البيئة الطبيعية يقع بين الجبال المرتفعة، وباستثناء وادي فرغانة الذي يعدّ منطقة غير آمنة، تعد قرغيزستان أسهل الأماكن وأفضلها، وربما أكثر متعة في آسيا الوسطى.

**ب - أوزبكستان** بفضل مدنها العتيقة الرائعة مثل سمرقند وبخارى وخوارزم وطشقند، وغيرها من القلاع الصامدة على طريق الحرير القديمة، يحتفظ هذا البلد بنصيبه العادل من الثقافة والتاريخ المذهلين في المنطقة، إضافة إلى الشعب الودود والطبيعة الجميلة.

ج - **طاجيكستان:** هي الأفقر بين دول آسيا الوسطى وأكثرها ركودا، ولكن مع المناظر الطبيعية الجبلية التي تذهل المسافرين وهواة الاستكشاف والمغامرة، وكذلك الثقافة الفارسية والطاجيكية السائدة، وقد استطاعت طاجيكستان العودة لساحة السياحة العالمية بعد انتهاء الحروب الأهلية التي مستها.

د - **تركمانستان:** هي مزيج من الأراضي الصحراوية التي تشبه سطح القمر والجبال القاحلة، وتضم عددا من أنقاض الحضارات القديمة العظيمة، ورغم أن النظام السياسي قد لا يبدو مؤاتيا جدًا ومساعدا على جذب السياح، إلا أن البلاد قد تكون من أفضل وجهات السفر التي يمكن أن يقصدها السواح والمصطافين وهواة الاستكشاف لا سيّما القادمين من الجانب الغربي للكرة الارضية.

**هـ - أذربيجان:** تعد أذربيجان الدولة الإسلامية القوقازية الوحيدة، وهي ذات امتداد قومي لتركيا ومذهبي لإيران وتتميز بموقع جغرافي مميز وطبيعة جميلة وشعب ودود وانفتاح ثقافي كبير إزاء الثقافات الأخرى واستقرار أمني وسياسي مقبول، وتكاليف حياة مناسبة وبنية تحتية سياحية جيدة جعل منها وجهة سياحية مهمة سواء بالنسبة لدول الجوار (إيران تركيا روسيا) أو بالنسبة للدول الإسلامية ودول الشرق الأوسط ومنها العراق او بالنسبة لدول العالم بشكل عام.

و - **جورجيا:** تشتهر جورجيا بجبالها الرائعة التي تعد من أفضل الوجهات السياحية فهي الجبال التي تفصل بين أوروبا واسيا ومن أشهرها جبال كازبيغي في منطقة غودوري، فضلاً عن وجود أماكن ومناظر طبيعية خلابة وأنهار وشلالات ومرتفعات وسهول يمكن ممارسة فيها التزلج والتسلق والاستجمام والسباحة والاستمتاع بالمناظر الخلابة والتسوق. وفضلاً عن

الطبيعة الساحرة هناك مدن تاريخية وآثار ومتاحف تجذب السياح من دول بعينها، بمعنى أن هناك تنوعًا واضحًا في قطاع السياحة في دولة جورجيا.

ز - **أرمينيا**: وتتميز هذه الدولة أيضاً بموقع جغرافي مميز وطبيعة جميلة وانفتاح ثقافي ازاء الثقافات الأخرى واستقرار أمني وسياسي مقبول بعد الحرب الأخيرة 2020 وتكاليف حياة مناسبة وبنية تحتية سياحية جيدة جعل منها وجهة سياحية مهمة لا سيّما بالنسبة لشعوب البلدان المسيحية لما لها من أثر في التاريخ الحضاري المسيحي فضلاً عن جاذبيتها بالنسبة للسياح العرب والمسلمين حيث لم تنعكس علاقتها المتدهورة مع أذربيجان المسلمة وتركيا سلبا على موقف المسلمين منها، حيث تحتفظ إيران المسلمة مثلا بعلاقات قوية مع أرمينيا افضل من علاقتها بأذربيجان (المسلمة الشيعية) بشكل يظهر أن السياحة في هذه المنطقة تخطت القيود الدينية أو الطائفية أو القوميّة.

غير أن هذه السمات التي يمتاز بها قطاع السياحة في دول آسيا الوسطى ودول القوقاز تبقى دون الحدود الممكنة أو المتاحة فهي لا تزال تعاني من ضيق الفرص وعدم القاء الضوء عليها من قبل وسائل الدعاية والترويج والإعلام العالمية وتفتقر للإدارة السياحية المحترفة، فضلاً عن أن الجانب الأمني لا يزال يؤثر سلبا على هذا القطاع فهي بالنتيجة لا تزال منطقة تواجه احتمالات تفجر الصراع في كل لحظة فهناك مشاكل مؤجلة بين أرمينيا وأذربيجان وبين روسيا وجورجيا حول اوسيتيا الجنوبية وابخازيا ومشاكل تتعلق بالجماعات المسلحة في آسيا الوسطى والتنافس بين القوى الكبرى حول هذه المنطقة فضلاً عن احتمالية انعكاس الحرب بين روسيا واوكرانيا على الأمن الاقليمي بشكل عام والتوتر بين إيران وأذربيجان وافغانستان وبعض دول آسيا الوسطى لاسيّما طاجيكستان. الخ وهي جميعاً عقبات وقيود بوجه تطور قطاع السياحة في هذه المنطقة.

وبالنسبة للعلاقات بين العراق ودول منطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز في مجال السياحة فأن دول القوقاز بالدرجة الأساس باتت اليوم من أهم الوجهات السياحية الجديدة للعراقيين خصوصاً أذربيجان (اغلبية السكان مسلمين شيعة وينسجمون مع القيم الدينية العراقية)، وأرمينيا، ومن ثم جورجيا بدرجة اقل، حيث تسجل احصاءات السياحة الصادرة عن المؤسسات العراقية أن هناك نموًا سنويًا في مجال عدد السواح العراقيين إلى أذربيجان في السنوات الأخيرة يصل إلى (8 %) وبحدود نصف هذه النسبة إلى أرمينيا [1]، حيث وصل عدد السواح العراقيين إلى أذربيجان وحدها إلى اكثر من(600 الف) خلال خمسة سنوات بمعدل

(1) اعلام وزارة الثقافة العراقية،https://www.iqiraq.news/society/5479-600-.html

(125 الف) سائح سنوياً بعد تطوير اتفاقيات التعاون السياحي والثقافي بين البلدين فضلاً عن تنمية التعاون الفني المشترك، وتعود الأسباب الرئيسة لذلك النمو إلى انخفاض تكاليف الطيران (بسبب القرب الجغرافي)، والفندقة، والإقامة، والتسوق، وارتياد المرافق السياحية هناك مقارنة مع الدول الأخرى من جهة وإلى تسهيلات منح التأشيرة للعراقيين من جهة أخرى، وإلى الطبيعة الجميلة والأجواء المناسبة بالنسبة للعراقيين الذين يبحثون عن اجواء ومناخ معتدل تختلف عن طبيعة الاجواء الحارة والجافة في العراق صيفا من جهة ثالثة، فضلاً عن توفر مرافق مستلزمات الاستجمام والاستمتاع والدراسة والاستثمار وانفتاح المجتمعات القوقازية على الثقافات الأخرى، كما تشهد السياحة باتجاه جورجيا اقبال من نوع خاص حيث تتشابه جورجيا إلى حد كبير من حيث البنى الاجتماعية والعمرانية والأجواء الطبيعية مع أوروبا إلى حد كبير فالسائح العراقي يجد نفسه وكأنما قد سافر إلى دولة أوربية بتكاليف أقل بكثير وبتسهيلات ادارية مناسبة.

أما دول آسيا الوسطى فعلى الرغم من طابعها الإسلامي الصرف وما تختزنه من إرث كبير في هذا المجال لا سيّما أنها تحتضن أشهر المدن في التاريخ الإسلامي مثل: سمر قند، وبخارى وطشقند، وياقوت كما تزخر مدن دول آسيا الوسطى بالإرث الإسلامي الواضح الذي تظهره طبيعة قصورها ومبانيها التاريخيّة والنقوش والزخرفة والأطعمة واللبس وغيرها، كما أنها تتداخل دينياً وثقافياً مع المنطقة العربية والعراق بشكل كبير حيث تجتمع أفكار وطرق حركات التصوف لاسيّما في العراق مع حركات التصوف في دول آسيا الوسطى بشكل كبير وتجمعها علاقات قوية، فضلاً عن تنوع الانتماءات المذهبية في هذه المنطقة بين المذهب السني الحنفي الذي يعد الأكبر وبين المذهب الشيعي الاسماعيلي الذي ينتشر في طاجيكستان[1]، وهي بذلك تتداخل تاريخياً ودينياً ومذهبياً إلى حد كبير مع دول وشعوب المنطقة ومنها العراق، ولا زالت بلاد ما وراء النهر التي تعرف اليوم بدول آسيا الوسطى وعلماء الدين والعلوم الصرفة (ابن سينا، البيروني، الماتريدي، الفارابي وغيرهم)[2]، الذين انجبتهم هذه المنطقة حاضرة في وجدان المسلمين والعرب والعراقيين سواء في الكتب المنهجية التي تدرس للطلبة أو في الإعلام والثقافة الشعبية وتكوّن جزءًا من الذاكرة الجمعية لشعوب منطقة الشرق الأوسط، غير أن هذه السمات لم تنعكس بشكل كبير لحد الآن على تشجيع السياحة البينية بين العراق

(1) أحمد الجوارنة، هيمنة العرب وتأثيرهم الحضاري على شعوب آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة الاردن – اربد، 1999، ص 97.

(2) سيار الجميل وآخرون، المصدر السابق، ص 65.

ودول آسيا الوسطى لغاية الوقت الحاضر، وقد يكون وراء ذلك أسباب مختلفة من بينها، وعدم اهتمام شركات السياحة العراقية بهذه المنطقة مشفوعة بعدم اكتشاف وسائل الربح وضيق افق التعاون مع شركاء محليين في تلك الدول، ضعف المرافق السياحية المتوفرة التي تنسجم مع ذائقة السواح العراقيين الذين يقصدون الشواطئ والمنتجعات والتسوق أكثر من المرافق التاريخيّة، البعد الجغرافي النسبي مقارنة مع أذربيجان وأرمينيا مما يرفع من تكاليف السفر، الهاجس الأمني والخوف من تواجد جماعات مسلحة في بعض دول آسيا الوسطى، والافتقار إلى الترتيب والتنسيق السياحي المدعوم بنشاط دبلوماسي بين العراق ودول آسيا الوسطى.

**2 – المجال الاقتصادي.**

تحولت منطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز بعد سنوات قليلة من استقلالها عن الاتحاد السّوفيتي إلى منطقة ارتكاز استراتيجي على المستوى الأمني والاقتصادي للكثير من القوى الدوليّة والإقليميّة وفي مقدمتها روسيا، الصين، الولايات المتحدة، الهند، إيران، وتركيا انطلاقاً من السمات التي تتمتع بها هذه المنطقتين والتي سنورد بعضها وباختصار شديد والتي تمثل فرص أمام دول المنطقة من جهة وأمام الدول الراغبة بتعزيز علاقاتها الاقتصاديّة والأمنية والسياسيّة معها.

تمتلك منطقة جنوب القوقاز ثروات طبيعية كبيرة، مثل الأراضي الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية، إضافة إلى وجود طرق النقل والمواصلات الرابطة بين شمال القوقاز وجنوب روسيا ووسطها [1]، ومن الأسباب التي تجعل منطقة القوقاز بصورة عامة محل اهتمام القوى العالمية منها هي توافر موارد المعادن والفحم والنفط والغاز الطبيعي، كما ورثت بعض هذه الدول المنطقة منشآت ضـخمة من الصناعات العسكريّة الثقيلة والخفيفة من الاتحاد السّوفيتي بعد تفككه[2]، الأمر الذي يجعل الاقليم منطقة جاذبة للقوى الإقليميّة للتنافس على هذه الموارد، إضافة إلى تنافس دول الإقليم عليها. ومن المرجح أن تؤدي سياسات الطاقة في المنطقة إلى تعميق الاختلافات في التنمية الاقتصاديّة بين دول الإقليم. ونتيجة لذلك، ستؤثر الطاقة على توازن القوى في المنطقة، مَا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتنامي الصراعات بين هذه الدول.

(1) معمر فيصل سليم خوري، العالقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 9.

(2) البشير الحسين منينة وبن خلاف حنان، الجيوبولتيك الروسي ما بعد الحرب الباردة: الاستراتيجية الروسية اتجاه القوقاز، رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية، (الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016)، ص 48.

منذ تفكك الاتحاد السّوفيتي، سعت دول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى الغنية بالنفط إلى جذب الاستثمارات الاجنبية في قطاعات الطاقة فيها، على أمل تأمين التدفق المستمر للإيرادات وتعزيز شرعيتها السياسيّة. ومع ازدياد عائدات النفط في السنوات الأخيرة، تواجه هذه الدول منافسة على توزيع الثروات، مع اضطرابات وصراعات داخلية، لذا فإن هذه الموارد المتوافرة في إقليم جنوب القوقاز بالوقت الذي اسهمت فيه بتحسين التنمية الاقتصاديّة[1]، فإنها أجّجت الصراع أيضاً لذا فإن توافر الموارد الطبيعية في الاقليم أصبح عامل جذب للقوى الإقليميّة والدوليّة، إضافة إلى مورد للتنافس بين دول الاقليم فيما بينها، ما يعزّز من الرغبة بالمواجهة وتعزيز الصراعات.

غير أنّ توافر دول هذه المنطقتين بشكل متباين على جملة من الفرص الاقتصاديّة لا يعني خلوها من محددات ومهددات موازية تواجه فرص التنمية والنمو الاقتصادي وتحدّ من طموحات الدول الأخرى من تطوير افاق التعاون الاقتصادي تجارياً واستثمارياً وتكنولوجياً ويمكن أن تحد بالنتيجة من أهميتها الاستراتيجيّة في إطار النظام الاقتصادي الدولي والتوجهات الاقتصاديّة الأساسية للقوى الكبرى.

ففي مجال الفرص الاقتصاديّة التي تتمتع بها دول آسيا الوسطى والقوقاز يمكن الإشارة باختصار إلى الثروات الطبيعية الكبيرة والمتنوعة التي تتميز بها لاسيّما النفط والغاز والمعادن المتنوعة حيث تتركز هذه الثروات في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان فضلاً عن باقي الدول لكن بكميات أقل، حيث تعد كل من أذربيجان وكازاخستان من الدول المنتجة للنفط وتمتلك احتياطات نفطية كبيرة فضلاً عن امتلاكها لاحتياطات مهمة من الغاز الطبيعي في حين تعد تركمانستان من بين أهم دول العالم في مجال احتياطات الغاز الطبيعي (المرتبة الرابعة عالمياً بعد روسيا إيران قطر)[2].

أما الفرص الاقتصاديّة الأخرى فتتصل بما يقدمه موقعها الجغرافي من جذب اقتصادي عالمي دفع أكبر دول العالم وأهمها اقتصادياً للتقرب منها ومحاولة الاستثمار في بناها التحتية وأسواقها الواعدة لدعم مشاريعه الاقتصاديّة والسياسيّة العالمية، فعلى سبيل المثال فأن

(1) Sergej Mahnovski, Natural Resources And Potential Conflict In The Caspian Sea Region, in Olga Oliker and Thomas S. Szayna, Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army, (US: RAND Corporation, 2016), 109-144.

(2) OPEC: Organization the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2020, p 22. British Petroleum, statistical Review of World Energy, 2020 www. Bp.com, P 6.

أهميّة هذه المناطق بالنسبة لروسيا دفع روسيا إلى اقناع دول آسيا الوسطى والقوقاز إلى الانضمام في إطار تعاوني موحد هو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا يقوم على أسس اقتصادية بالدرجة الأساس فضلاً عن الأسس الأمنية والسياسيّة الأخرى.

وتحاول روسيا أن تلزم هذه الدول بالتعاون والتنسيق الاقتصادي والأمني المسبق معها قبل الاتفاق مع أية دولة أخرى لا سيّما الدول الكبرى لا سيّما إذا ما رأت روسيا في تلك الاتفاقات تهديدا لمصالحها، كما تعمل روسيا على ربط دول هذه المنطقة بشبكة من المصالح الاقتصاديّة معها لا سيّما في مجال الطاقة لتفادي أية عمليات التفاف دولي على روسيا في هذه المجال حيث باتت روسيا ومنذ وصول بوتن للسلطة عام 2000 تركز على توظيف الطاقة في إطار استعادة دورها العالمي[1]، في حين سابقت الصين ولا تزال تسابق الزمن لضمِّ دول هذه المنطقة إلى مشاريعها الاقتصاديّة الكبرى عبر روابط تنظيمية وصيغ تعاونية ومنظمات كبيرة من بينها على سبيل المثال منظمة شنغهاي للتعاون والبنك الاسيوي للتنمية والتمويل ومشروع الحزام والطريق الذي يجعل من منطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز ممر رئيس له[2].

**شكل رقم (6-2) خريطة تبين مرور خطوط الحزام والطريق الصيني عبر آسيا الوسطى والقوقاز**

**المصدر: الحزام والطريق الصيني: الوجه الحقيقي للحرب الناعمة**
https://annabaa.org/arabic/referenceshirazi/19068

(1) سعد عبيد السعيدي، توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي الجديد بعد عام 2000، المصدر السابق، ص 132.

(2) سمير حمياز، التعاون الصيني – الروسي لمواجهة الهيمنة الامريكية منظمة شنغهاي نموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2، جويلية – تموز 2020، ص 65.

كما تهتم الولايات المتحدة اقتصاديا بشكل كبير بدول هذه المنطقة لتطوير استثماراتها في مجال الطاقة أو في مجال المشاريع المرتبطة بالصناعة والزراعة والخدمات والنقل وغيرها وكذلك هو الحال بالنسبة لتركيا حيث لتركيا طموحات كبرى في هذه المنطقة بوصفها جزءا من العالم التركي حيث وظفت تركيا دبلوماسيتها الاقتصاديّة كوسيلة ممتازة في إطار دعم نفوذها وتحقيق أهدافها السياسيّة الخارجية حيال آسيا الوسطى، والقوقاز وفي إطار دعم شراكتها الاستراتيجيّة والاقتصاديّة مع روسيا والصين واظهار نفسها كقوة اقتصادية اقليمية وعالمية لا تتوقف عن النمو والتمدد نحو أقاليم ومناطق استراتيجية عبر العالم ومن بينها آسيا الوسطى والقوقاز.

ومن بين الفرص الاقتصاديّة الأخرى هو ما تحقق من استثمارات في مجال البنية التحتية للطاقة حيث شيّدت منشآت كبرى في مجال النفط والغاز الطبيعي سواء على مستوى الاستكشافات الكبرى أو تحسين قدرات الإنتاج أو في مجال التكرير أو في مجال النقل عبر شبكة من الخطوط والأنابيب المتجهة إلى تلبية الحاجات المحلية أو تلك التي تصدر للأسواق العالمية كتلك المخصصة للأسواق التركية والأسواق الأوربية عبر تركيا مثل خط ناباكو وخط باكو- تبليسي – ارضروم – جيهان وخط باكو – تبليسي - جيهان وغيرها من الخطوط مثل خط انابيب آسيا الوسطى – الصين الذي ينقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى شنغهاي الصينية ويقطع مسافة تقدر بحدود 7000 كيلو متر [1]، وأخيراً يمكن ذكر ما قامت به دول آسيا الوسطى ودول القوقاز من محاولات للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لتطبيق شروط الحوكمة الاقتصادي والتكيف مع التطورات الاقتصاديّة العالمية والتحول التدريجي من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد السوق كفرصة أمام اقتصادات هذه الدول تحتاج إلى استمرار الزخم لإتمام التحولات الهيكلية على مستوى الاقتصاد رغم تواضعها الواضح.

أمّا أهم المحددات والمهددات أمام اقتصاديات دول آسيا الوسطى ودول القوقاز والتي تحد من امكانات تطوير التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى فيمكن اختصارها بالآتي[2]:

1 ـ انخفاض الميزات التنافسية لدول منطقة آسيا الوسطى ودول القوقاز بشكل واضح وهذا يعود إلى اسباب كثيرة ليس أقلها تواضع القدرات التصنيعية والخبرات الفنية في مجال الإنتاج والتسويق.

(1) نهلة ابراهيم، المصدر السابق، ص 86.

(2) لبنى خميس مهدي، المصدر السابق، ص 146.

2 ـ لا زالت اقتصاديات هذه الدول رغم نموها تتسم بكونها اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد على موارد الطاقة بالدرجة الاساس في حين لا زالت قطاعات أساسية كالصناعة والزراعة والخدمات ضعيفة جداً.

3 ـ المهدد الأمني: حيث يعدّ الأمن شرطاً أساسًا في أية عملية تنمية اقتصادية في منطقة من مناطق العالم وبغياب الأمن أو بوجود مهددات وخروقات امنية حتى لو كانت نسبية تتأثر عملية التنمية عبر تهديد بيئة الأعمال وطرد الاستثمارات الاجنبية وتعدّ دول آسيا الوسطى والقوقاز من الدول التي تعاني من مهددات أمنية مزدوجة فهي من جهة تواجه نشاط مزعزع على المستوى الداخلي يتمثل بالجماعات المسلحة والإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة ومن جهة أخرى تواجه بيئة اقليمية خطرة تكتنفها الصراعات القائمة على أساس طموحات القوى الكبرى ورغبتها بالهيمنة كما هو الحال مع ما حدث ولا يزال في افغانستان وفي جورجيا بعد عام 2008 في ازمتي ابخازيا واوسيتا الجنوبية [1]، والحرب المتكررة بين أرمينيا وأذربيجان حول اقليم ناغورنو قارباخ، وما دار حول اقتطاع شبه جزيرة القرم وضمها إلى روسيا يدور حاليا في من حرب روسية على أوكرانيا، وهي كلها مهددات أمنية تعصف بعمليات التنمية والاستثمار العالمي في اقتصاديات هذه الدول.

4 ـ المشاكل الاقتصاديّة الهيكلية التي تواجه اقتصاديات أغلب دول آسيا الوسطى والقوقاز القائمة على أساس تفشي البطالة والركود التجاري، والتضخم الركودي، وضعف الإنتاج والإيرادات، وتضخم الانفاق العام، تدهور بيئة الأعمال في دول معينة، تشوه عمليات الاستثمار الأجنبي حيث تقوم الشركات المستثمرة بتحويل صافي أرباحها للخارج دون قدرة حكومات هذه الدول على منعها خشية مغادرتها الاسواق المحلية.

5 ـ الأثر السلبي الذي يتركه نوعية الانظمة السياسيّة الشمولية لأغلب دول آسيا الوسطى والقوقاز على التنمية الاقتصاديّة والنشاط الاقتصادي، حيث تبعث نوعية النظام السياسي برسائل واضحة للمستثمرين سواء كانوا حكومات أو مشاريع خاصة مفادها أنّ هناك دائمًا مخاطرة في تطوير وترسيخ مشاريع الاستثمار في دول غير مستقرة سياسيا وربّما أمنيًا ومحاطة ببيئة إقليمية متوترة.

إنّ هذا الاستعراض المبسط للبيئة الاقتصاديّة التي تمتاز بها دول آسيا الوسطى والقوقاز

(1) سعد عبيد السعيدي، المصدر السابق، ص 76

يمهّد لاستعراض طبيعة التعاون الاقتصادي بين العراق وهذه الدول، وعند البحث في هكذا موضوع يجب الإشارة إلى نوعين من العلاقات الاقتصاديّة بين العراق وهذه الدول الأولى تتعلق بالعلاقات الاقتصاديّة القائمة فعلا بين الطرفين, والثانية تتعلق بالعلاقات الممكنة والمحتملة والتي لم توجد بعد وإنما هناك سبيل لنشوئها وتخضع لجملة من الظروف يمكن التطرق لها باختصار.

فعبر التاريخ المعاصر لا توجد علاقات اقتصادية بين العراق ودول آسيا الوسطى ودول القوقاز؛ لأنها ببساطة كانت جزءًا من الاتحاد السّوفيتي ولا يمكن التعامل مع هذه الجمهوريّات التي تمثل كيانات محلية من دولة ذات سيادة وأي تعاون اقتصادي أو ثقافي مع هذه الدول كانت تتم عبر الاتحاد السّوفيتي بشكل مباشر وبعد أن استقلت عن الاتحاد السّوفيتي في عقد التسعينيات من القرن الماضي كان العراق يرزح تحت عقوبات دولية وحصار خانق ولم يسعه التعامل مع هذه الدول غير أنه عام 2003 وما تلاه بعد تغير الوضع في العراق بشكل تام أصبح كل من العراق وهذه الدول فرصة للانفتاح على بعضها اقتصادياً والتعاون في مجال التجارة والاستثمار على الرغم من محدودية الآفاق الاقتصاديّة المشتركة بسبب التماثل الكبير في الاقتصاديات حيث تعدّ جميعها اقتصادات نامية تعتمد على منتجات أولية قليلة ومحدودة جدا تأتي مصادر الطاقة والمواد الأولية والزراعية في مقدّمتها.

فعلى الرغم من توقيع العراق لمجموعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي (على المستوى التجاري والاستثماري والفني وتنظيم العمالة) الا أنها لم تمثل نقلة نوعية في مسار تعزيز العلاقات الاقتصاديّة ولا في تطوير وتوسيع حجم المشاريع المشتركة أو الانعكاس إيجابا على مستويات التنمية الصناعية أو الزراعية أو تحسين ظروف انتقال وتشغيل العمالة وغيرها لأسباب كثيرة من بينها[1]، تماثل الاقتصاديات من حيث الإنتاج والهياكل الاقتصاديّة، الفساد المالي والإداري الذي عانى منه الاقتصاد العراقي والذي أعاق أية فرصة للاستفادة من الاتفاقيات المشتركة مع دول العالم من ضمنها دول آسيا الوسطى والقوقاز، تركيز العراق في علاقاته الاقتصاديّة مع دول محددة حول العالم بالأخص تركيا إيران الصين الهند السعودية بعض الدول الأوربية والآسيوية الأخرى وعدم الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، عدم اكتشاف الفرص الاقتصاديّة المشتركة بين الطرفين بالشكل الذي يسمح بالتمهيد لتعزيزها مستقبلاً، العراق ينظر إلى روسيا على أنها مفتاح لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز والتعامل مع

(1) علي منير، العراق وجمهوريات آسيا الوسطى معوقات التعاون وآفاق المستقبل، دار أمجد للنشر، عمان، 2013، ص 39.

روسيا عوضا عن هذه الدول، ومن أهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين العراق وبعض دول القوقاز وآسيا الوسطى هي[1]:

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والعلمي المشترك مع أرمينيا عقدت في يريفان عام 2013 ولا زالت سارية المفعول إضافة إلى اتفاقية تشجيع الاستثمار المشترك عام 2012.
- اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني والعلمي والثقافي بين العراق وأذربيجان عام 2010. ونتج عنها تشكيل لجنة دائمة مشتركة وتم عقد الاجتماع الثاني عام 2019.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين العراق وكازاخستان عام2017.
- بروتوكول للتعاون المشترك مع كل من أوزبكستان وتركمانستان.

وعلى الرغم من أن واقع التعاون الاقتصادي بين العراق ودول آسيا الوسطى ودول القوقاز واقع غير مشجع وتكتنفه عوامل الجمود ويفتقر للأسس السليمة للتطور واستثمار الفرص غير أن هناك فرص محتملة على المستوى الاقتصادي يمكن تفعيلها وتحقيق مزايا اقتصادية مشتركة كبيرة جدا لا سيّما في مجال الطاقة، حيث تعد بعض دول آسيا الوسطى والقوقاز دول منتجة للطاقة ولديها طموحات كبرى للتحول إلى مركز لإمداد الطاقة للأسواق العالمية الكبرى لا سيّما الأسواق الأوربية والآسيوية وهذا التوجه يتصل بشكل مباشر بمصالح العراق العليا، حيث يعتمد العراق بشكل كلي على صادرات الطاقة وتقوم مصالحه على ضرورة استقرار الأسعار والأسواق والإمدادات والبحث عن أية فرصة لتطوير إمكاناته وموقعة العالمي في هذا المجال.

وبما أن دول آسيا الوسطى لا سيّما تركمانستان وكازاخستان ودول القوقاز لا سيّما أذربيجان تضع الخطط وتنجز المشاريع بالاتفاق مع دول أخرى منها روسيا وتركيا وإيران والصين والولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية لزيادة حجم صادراتها من النفط والغاز إلى الأسواق الأوربية والآسيوية فأن العراق معني بشكل مباشر بهذه الخطط والمشاريع والاتفاقيات للدفاع عن مصالحه من جهة ولتحقيق ما يمكن من مصالح مشتركة مع هذه الدول عبر الاتفاق معها على مشاريع مشتركة لا سيّما في مجال النقل والربط المشترك لأنابيب نقل الطاقة، فمثلما نجحت تركيا بالتحول إلى مركز عالمي لمرور الطاقة يمكن للعراق أن يؤدي دورا مماثلا عبر

(1) باسم عبد الهادي، معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق والفرص الممكنة، بحث مقدم إلى مؤتمر حوار بغداد المعد من قبل المعهد العراقي لحوار الفكر برعاية رئاسة مجلس النواب العراقي، بغداد 14-2017/1/15. وكذلك الاتفاقيات التجارية بين جمهورية العراق ودول العالم.https://iitp.mot.gov.iq/

تفعيل الجهد الدبلوماسي والاقتصادي والتواصل مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان وتقديم الاقتراحات أمامها للتعاون المشترك في ضبط الإنتاج والاسعار من جهة وللتعاون المشترك في الاستكشافات والإنتاج والنقل والمشاريع المشتركة، وفي هذا المجال يمكن للعراق أن يكون بوابة لنقل الغاز التركمانستاني مثلاً إلى دول الشرق الأوسط أو أن يتحول إلى محطة للتوزيع الاقليمي والدولي وتوظيف ميناء الفاو في هذا الإطار وربط كل هذه الانشطة المتعلقة الإقليميّة والدوليّة بالطاقة بمشاريع دولية أخرى من ضمنها مشروع الحزام والطريق.

وفي هذا المجال يمكن تتكامل الجهود العراقية مع تطلعات الدول الإقليميّة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصاديّة واشراك دول آسيا الوسطى والقوقاز بالمشاريع الإقليميّة التي يقودها العراق وفي مقدمتها مشروع طريق التنمية.

فقد أعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، عن مشروع «طريق التنمية» لربط ميناء الفاو الكبير بتركيا وصولاً إلى أوروبا، خلال مؤتمر في بغداد في شهر أيار (مايو) 2023 مع مسؤولي النقل من دول الجوار بمشاركة عشرة دول إقليمية، وهي: السعودية وتركيا وسوريا والأردن والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان وإيران ليكون حجر الزاوية لاقتصاد مستدام لا يعتمد على النفط، ويساهم في التكامل الإقليمي[1].

وهذا المشروع هو برنامج إصلاحي كبير للاقتصاد العراقي يبدأ من قطاع النقل وسينعكس على باقي القطاعات ويستهدف تحقيق مكاسب وطنية ويسهم في خدمة اهداف التنمية الوطنية الشاملة، فالاقتصاد العراقي يواجه تحديات كبرى وبحاجة إلى اصلاحات جدية وبتظافر اقليمي ودولي أشار إليها تقرير التنمية المستدامة لعام 2019[2].

عبر تطوير قطاع النقل والذي سيجلب معه نهضة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من القطاعات ويسمح ببناء مدن صناعية قريبة من هذا الطريق، ومدن سكنية جديدة تبتعد بشكل كاف عن مراكز المدن الكبرى، تستوعب عدداً كبيراً من السكان في ظل الكثافة السكانية التي أدت إلى أزمة سكنية في العراق، إلى جانب الانتعاش التجاري، إذ سيوفر هذا الطريق آلاف فرص العمل، لاسيّما بعد أن تتحول الفاو إلى مدينة صناعية كبيرة قد تُنقل إليها بعض المصانع الدوليّة[3].

---

(1) مزاياه عديدة».. طريق التنمية الاستراتيجي «نقلة نوعية» في اقتصاد العراق ودول الجوار بانتظاره، https://shafaq.com/

(2) التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة لعام 2019، بغداد، 2019.

(3) فرانس بريس، رويترز، العربي الجديد، طريق التنمية».. مشروع يربط الخليج وتركيا عبر العراق بـ 17 مليار دولار، https://www.alaraby.co.uk/economy

على وفق المشروع، تخطط الحكومة العراقية لإنشاء قطارات عالية السرعة لنقل البضائع بسرعة تبلغ 140 كيلومترا في الساعة، في حين تُقدر السرعة القصوى لنقل الركاب بـ 300 كيلومتر (186.41 ميلاً) في الساعة وهذا يستدعي جذب استثمارات دولية كبرى لصيانة خطوط سكك الحديد أو نقلها بعيدا عن تجمعات المدن[1].

وتُقدر التكلفة الأولية لمشروع «طريق التنمية» بـ17 عشر مليار دولار، وأفضل طريقة لتمويل هذا المشروع هو اشراك مجموعة من الشركات العالمية مع شراكات محلية، وهو الحل الأكثر منطقية لتنفيذ المشروع خلال سنوات قليلة وقد تشترك الدول الإقليميّة الغنية بتمويل المشروع إذا أقنعها العراق بجدوى المشروع بالنسبة لاقتصاداتها ومن أهمها السعودية وتركيا والإمارات وقطر، ومن المخطط أن تنتهي المرحلة الأولى من هذا المشروع بحلول عام 2028، على أن تنتهي المرحلة الثانية بعدها بعشر سنوات، إذ تزداد معها الطاقة الاستيعابية للنقل إلى 400 ألف حاوية، وصولاً إلى المرحلة النهائية المقررة عام 2050[2].

لا شك في أن الفائدة الأولى لطريق التنمية ستعود على العراق، الذي سيحصل على عوائد «الترانزيت» وعوائد تصدير بعض السلع المحلية التي يعتزم العراق تنشيطها، فضلاً عن مكاسب دولية كبيرة للطريق الذي سيربط جنوب العراق بالجانب الأوروبي؛ من حيث تقليل تكلفة نقل البضائع بين أوروبا وآسيا وصولا إلى الهند والصين. كما يمكن أن تنظر الصين والهند إلى هذا المشروع بجدية كوسيلة بناءة لزيادة صادراتها إلى أوروبا عبر الموانئ في العراق وتركيا، كما تعوّل عليه تركيا أيضاً التي تريد أن تزيد من ميزانها التجاري مع العراق.

وكذلك شهد المؤتمر نقاشا حول ضم سكك الحديد الخاصة بمشروع العراق، مع سكك الحديد الخليجية، وهو ما سيربط بين الخليج وتركيا، و«سيساهم في تنشيط التجارة من موانئ عُمان وصولا إلى أوروبا[3]، وبذلك سيؤدي المشروع دورا محوريا في تنشيط الحركة التجارية، وزيادة العلاقات الاقتصاديّة بين أوروبا والشرق، إلى جانب تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة؛ في ظل احتياج الطرق الجديدة إلى التأمين.

ويمكن في هذا المجال أن يمتد المجال المكاني والزماني الذي يستهدفه طريق التنمية

(1) أميمة الشاذلي، طريق التنمية: فرصة لتطوير البنية التحتية في العراق وهمزة وصل بين الشرق والغرب، مجلة اوراق المتوسط، العدد 23، الجزائر، حزيران، 2023، ص 97.

(2) المشروع الأكبر للنقل في المنطقة».. ما هو طريق التنمية الذي أعلن عنه العراق،https://arabic.rt.com/business/1464617

(3) طريق التنمية.. العراق يعلن مشروع ربط بري بين دول الخليج وتركيا،https://mubasher.aljazeera.net

كما امتدت قبله مشاريع كثيرة مثل الحزام والطريق أو منظمة شنغهاي أو غيرها من المشاريع العالمية ليصل إلى اشراك اقاليم ودول أخرى بوصفها معنيّة أكثر من غيرها بالمشروع وتعد دول آسيا الوسطى والقوقاز من أكثر الدول المرشحة لتكون جزءًا أساسًا من طريق التنمية لاحقًا لا سيّما أنها دول قريبة من العراق ومجاورة لكل من إيران وتركيا وهما من أهم الأعضاء في مشروع طريق التنمية فضلاً عن دور منطقة آسيا الوسطى والقوقاز في مشروع الحزام والطريق الصيني الذي يعدّ طريق التنمية طريقًا مكملًا له بمعنى أن دور دول آسيا والقوقاز سيكون دورًا تكامليًا مع المشروع العراقي لاحقًا.

كما أن دول آسيا الوسطى الخمسة ترتبط بعلاقات اقتصادية ودبلوماسية استراتيجية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي باتت دوله جزءًا من مشروع طريق التنمية حيث ترتبط دول الخليج العربية مع دول آسيا الوسطى برابطة الحوار الاستراتيجي الذي يعقد سنويا على مستوى القمة بين C5 وهي مجموعة تربط دول آسيا الوسطى الخمسة وبين دول مجلس التعاون العربية وتتضمن هذه الرابطة التعاون الاستراتيجي في مجال التجارة الخارجية السلعية وفي مجال الاستثمار المباشر فضلاً عن التعاون والاستثمار المشترك في مجال الطاقة حيث تعد دول الخليج من اكبر المستثمرين بعد الصين في آسيا الوسطى لا سيّما في مجال الطاقة النظيفة المستدامة حيث استثمرت كل من السعودية عبر شركة اكوا باور والإمارات عبر شركة مصدر للطاقة في مجال إنتاج الهدروجين الأخضر والطاقة الشمسية في كازاخستان وتركمانستان وتطوير البنى التحتية في مجال النفط والغاز الطبيعي، وهذا التعاون الكبير بين الجانبين سيفضي بالنتيجة حتما إلى اشراك العراق في جوهر هذه العلاقات والنشاط الاقتصادي انطلاقا من مبدأ التكامل والتداخل الاقتصادي والجغرافي والمصلحي بين العراق ودول الخليج العربية من جهة وبسبب تداخل دول الخليج العربية مع العراق في مجال مشروع طريق التنمية فضلاً عن اجتماع جميع هذه الاطراف في منظمة شنغهاي للتعاون بعد أن قدّم كل من العراق والسعودية والإمارات طلبات للانضمام إلى منظمة شنغهاي إلى جانب دول آسيا الوسطى، كما أن أغلب دول آسيا الوسطى والقوقاز هي دول منتجة للطاقة وتتماثل مع تطلعات العراق ودول الشرق الأوسط في هذا المجال ويمكن أن يمهّد طريق التنمية إلى تفعيل وتطوير التعاون الاقتصادي بين العراق ودول هذه المناطق ويفتح آفاقاً جديدة من الفرص الاقتصاديّة إذا ما أحسن صنّاع القرار في العراق توظيفه.

**3 – التعاون في المجال العسكري**

تعد دول آسيا الوسطى ودول القوقاز من بين الدول الضعيفة عسكرياً وفقاً للتصنيفات

العالمية في هذا المجال حيث توجد قوات عسكرية روسية في أغلب دول آسيا الوسطى كقوات دعم بطلب من حكومات هذه الدول لا سيّما بعد أن تعرّضت أنظمة هذه الدول للتهديد الداخلي من قبل جماعات معارضة واحتجاجات كما حدث مع النظام السياسي في دولة كازاخستان والتي طالبت بإسقاط الرئيس توكاييف المدعوم من قبل الرئيس السابق نور سلطان نزاربابيف 2019 [1] او التعاون مع تركيا عسكريا لدعم قدراتها العسكريّة كما فعلت أذربيجان في حربها الأخيرة مع أرمينيا لاستعادة جزء من أراضيها في اقليم ناغورنو كاراباخ على سبيل المثال أو حتى المحاولة للتقرب من الناتو للتمتع بغطاء وحماية عسكرية كما فعلت جورجيا مثلا وجوبهت تحركاتها بردٍّ فعل روسي رافض.

فعلى الرغم من أن هذه الدول كانت يوماً جزءًا من الاتحاد السّوفيتي وضمّت أراضيها جانبًا كبيرًا من القدرات العسكريّة للاتحاد السّوفيتي ومن بناه التحتية كالقواعد الجوية والصاروخية وقواعد اطلاق صواريخ ومركبات الفضاء مثل قاعدة بايكانور الفضائية في كازاخستان ومحطات ومفاعلات نووية كبرى مثل تشيرنوبيل وزاباروجيا وغيرها في أوكرانيا [2]، غير أن أغلب هذه المنشآت العسكريّة أما تم تفكيكها أو أنها أُهملت ولم تعد فاعلة كما كانت بسبب المشاكل الاقتصاديّة والسياسيّة التي تعرضت لها هذه الدول وانعكست بالنتيجة على تراجع قدراتها العسكريّة وتصنيفها الدولي في مجال القوة العسكريّة فضلاً عن تراجع كبير في قدرتها على إنتاج الأسلحة والمعدات والأعتدة والتجهيزات العسكريّة، ولم تعد من جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي قادرة على إنتاج السلاح والعتاد وتسويقه عدا روسيا وبدرجة أقل بكثير تأتي بعدها أوكرانيا.

ومن هنا فإن الحديث عن آفاق ومجالات التعاون بين العراق ودول آسيا الوسطى ودول القوقاز تبدو آفاقا محدودة للغاية لا سيّما أن هذه الدول غير مجاورة للعراق ولا يمثل موقعها الجغرافي تهديد مباشر لأمن العراق وبالتالي فأن انتفاء ميزتي الجغرافيا والقدرة على تجهيز العراق بالسلاح والعتاد والتجهيزات العسكريّة التي يحتاجها يمثل قيدا كبيرا على تطوير علاقات التعاون العسكري بين الطرفين، ولم يشهد العراق ودول آسيا الوسطى ودول القوقاز أي تعاون عسكري مهم منذ عام 2003 ولغاية الآن عدا بعض اللقاءات والاجتماعات على مستوى السفراء للتباحث في كيفية تطوير التعاون العسكري، فعلى سبيل المثال قام القائم بالأعمال المؤقت في سفارة جمهوريّة العراق في يريفان الدكتور سهيلان الجبوري

(1) معالي محمد لطفي، التدخل الروسي في سوريا الدوافع والمألات، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 2022، ص 68.

(2) قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، اصدارات اي – كتب، لندن، 2019، ص 122.

بزيارة وكيل الوزارة الارميني فاهية كيفوركيان في مقر وزارة الخارجية الارمينية في 19 كانون الثاني (يناير) 2022، للتباحث في التحضير لاجتماع اللجنة العراقية – الارمنية المشتركة للتعاون وتطرق الاجتماع إلى بنود التعاون الممكنة ومن بينها التعاون العسكري [1]، وتكررت هذه اللقاءات في جمهوريّة أذربيجان على مستوى السفير العراقي، فضلاً عن ما قام به رئيس الجمهوريّة العراقي عبد اللطيف جمال رشيد من زيارة إلى باكو التقى خلالها بالرئيس الاذري الهام علييف في قصر زوغولبا وتباحث الطرفان في أهم مجالات وفرص التعاون ودعم اواصر العمل المشترك في مجال السياحة ورفع التأشيرات والاستثمار والصناعات ومن بينها الصناعات الدفاعية[2]، وعلى الرغم من أن العراق يمتلك علاقات جيدة مع دولة كازاخستان على المستوى السياسي والاقتصادي غير أن علاقاته العسكريّة مع كازاخستان وباقي دول آسيا الوسطى تكاد تكون شبه معدومة، إذ لا توجد علاقات ذات أثر واضح على مستوى التعاون العسكري بين العراق ودول آسيا الوسطى بشكل عام كما أنها تقع في اقل حالاتها مع دول القوقاز للأسباب التي تم ذكرها سابقاً وفي مقدمتها تواضع قدرات هذه الدول في مجال الإنتاج العسكري على مستوى السلاح والعتاد والتجهيز أو حتى القدرات على التدريب والتمويل فضلاً عن توافر البدائل المناسبة أمام العراق سواء على المستوى الدولي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الاتحاد الأوربي، كوريا الجنوبية، البرازيل، الهند وباكستان... الخ) أو على المستوى الاقليمي مثل إيران وتركيا.

**رابعاً: العراق ومنظمة شنغهاي هل من أُفقٍ للتعاون؟**

منذ 1991 الذي شهد تفكك الاتحاد السّوفيتي والكتلة الاشتراكيّة رسميا دخلت روسيا الاتحاديّة وريثة الاتحاد السّوفيتي مرحلة عصيبة قوامها التراجع المستمر في عناصر قوتها الشاملة حيث تدهورت اوضاعها الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعية وشهدت موجات من العنف والتمرد وتفشي للبطالة وتصاعد لمستويات الفقر وضعف عام في أداء النظام السياسي وتبعية كبيرة للمؤسسات الاقتصاديّة الدوليّة وللإرادة السياسيّة الغربية... الخ مقابل تفرد الولايات المتحدة بإدارة الشؤون العالمية من موقع قوة واقتدار بعدما أصبحت القطب الوحيد الذي يتحكم بالنظام العالمي الجديد الذي نشأ بعد1991.

(1) زيارة القائم بالأعمال المؤقت لمقر وزارة الخارجية الارمينية، موقع وزارة الخارجية العراقية، https://mofa.gov.iq/202201//?p=29007

(2) رئيس الجمهورية يؤكد أهمية توسيع آفاق التعاون المشترك بين العراق وأذربيجان، https://www.ina.iq.

إن هذه الهيمنة الأمريكيّة على الشؤون العالمية دفعتها دون تردد إلى مد نفوذها إلى مناطق الجوار القريب لروسيا والتي تعد بالنسبة لروسيا مجالها الحيوي وخط الدفاع الأخير عن أراضيها ولا يمكن لها أن تتنازل عن نفوذها التام في جميع دول هذه المناطق لا سيّما منها منطقة آسيا الوسطى التي تمتد ما بين روسيا والصين، وفي الوقت نفسه تشكل مناطق اهتمام كبيرة بالنسبة للصين على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمنية والاقتصاديّة حيث واجهت الصين مشاكل حقيقية لا سيّما في عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة تتصل بما تسميه الإرهاب العابر للحدود وتقصد به الجماعات المسلحة التابعة لإقليم تركستان الشرقية الصيني الذي يطالب بالحكم الذاتي الموسع بشكل تعده الصين مهدد لوحدتها وتناضل من أجل قطع دابر أي نوع من أنواع الدعم الخارجي للجماعات المسلحة الناشطة في هذا الإقليم والذي يأتي جزء منها عبر الحدود من بعض دول آسيا الوسطى.

ومن هنا نشأت حاجة ومصلحة ملحة لكل من روسيا والصين للحد من النفوذ الامريكي في هذه المنطقة لا سيّما بعد أن نجحت الولايات المتحدة بتوطيد علاقاتها مع بعض دول المنطقة إلى الدرجة التي افتتحت فيها قواعد عسكرية مهمة في قرغيستان على سبيل المثال[1]. والتي قامت قرغيزستان بإلغائها لاحقاً بطلب من روسيا والصين وبعد تقدير حكومتها لميزان المكاسب والخسائر التي يمكن ان تنجم عنها حيث اصبحت مهمة التصدي للوجود الاجنبي الشغل الشاغل لروسيا والصين في فترة النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين ثم تزايدت الحاجة لهذا النوع من النشاط بعد احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان إثر احداث 11 أيلول (سبتمبر) وما نجم عنه من تهديد لمصالح كل من روسيا والصين في هذه المنطقة.

انطلقت الخطوة الأولى العملية لتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون من الصين منذ عام 1996 حينما دعت الصين إلى تشكيل منتدى أو مجموعة تحت عنوان خماسي شنغهاي مع مجموعة من دول الجوار الصيني وهي كل من روسيا كازاخستان طاجيكستان وقيرغيزستان بدافع أمني بالدرجة الأساس، حيث كانت الأهداف التمهيدية لهذه المجموعة تقتصر على مواجهة التهديدات الأمنية لا سيّما منها التهديدات الإرهابية وتلك التهديدات العابرة للحدود كالجريمة المنظمة، وكانت مهمة مواجهة نشاطات الحركة الايغورية المعارضة للصين وقطع الدعم الذي تحصل عليه عبر الحدود واحدة من بين أهم دوافع الصين الأمنية في تلك الفترة لأنشاء هذه المنظمة، فضلاً عن تأمين الحدود المشتركة وخفض

(1) لزهر وناسي، التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات الدولية بين مثلث القوة الولايات المتحدة – الصين – روسيا، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص44.

التصعيد وحل المشاكل الأمنية بالطرق السلمية ومواجهة التحديات المشتركة على مستوى الاقليم بصورة جماعية [1].

وبعد أن توالت الاجتماعات السنوية لهذا التجمع الخماسي في عواصم الدول الخمسة عادت لتعقد قمة في شنغهاي الصينية عام 2001 وانضمت إلى هذا التجمع دولة سادسة هي أوزبكستان حينها تم الاعلان رسميا عن اسم المنظمة (منظمة شنغهاي للتعاون) نسبة إلى مدينة شنغهاي الصينية التي عقدت فيها القمة[2]، وتم لاحقا الاتفاق على المؤسسات والهياكل الادارية والسياسيّة للمنظمة واختصاصاتها ومهامها الأساسية، وشهدت هذه المرحلة لا سيّما بعد 2004 توسع مهام المنظمة حيث وضعت الأهداف الاقتصاديّة والسياسيّة في طليعة الأهداف المتجددة للمنظمة التي يسعى الأعضاء بقيادة الصين وروسيا إلى تطبيقها بوصفهما من القوى الدوليّة التعديلية التي تسعى إلى تعديل طبيعة النظام الدولي القائم على أساس هيمنة قوى عظمى واحدة هي الولايات المتحدة.

فمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد المراكز، يتسق بشكل تام مع قواعد القانون الدولي ومبادئ الاحترام المتبادل، التي تلبي مصالح كل دولة، مع وضع احتياجاتها وطموحاتها المتبادلة وبوصفها منظمة متعددة الجنسيات ومتعددة الثقافات، غير أنها لا تنوي تشكيل أي تحالفات، أو توجيه أعمالها ضد أي كيان يتمتع بالسيادة. وهي تلتزم بشكل نشط ومتسق بالحوار والتبادل والتعاون، وترتكز على الالتزام الصارم بالأغراض والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل المساواة وسيادة الدول، وعدم قبول التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام الوحدة الإقليميّة، والحرص على سلامة الحدود، وعدم الاعتداء، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن غيرها من قواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً، والتي تهدف للحفاظ على السلم والأمن، وإقامة شراكات بين الدول، وحماية السيادة الوطنية واحترام الحق في تقرير المصير والمسار إلى الأمام لتحقيق التنمية السياسيّة والاجتماعية والاقتصاديّة والثقافية.

تم تصميم هيكل المنظمة بالكامل بهدف تكوين شراكات متعددة الأطراف لمساعدة الأعضاء السياسيين في تنسيق الاستراتيجيات والأساليب لحل القضايا الدوليّة الملحة وتلبية الاحتياجات الإقليميّة. كما أنه يتيح فرصة للدول الأعضاء لكي تركز جهودها

(1) عبد الرحمن دحمان، التحالف الشرقي المقبل منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، العدد 12، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 95.

(2) عباس فاضل علوان، العلاقات الروسية – الصينية بعد احداث 11 ايلول 2001 منظمة شنغهاي للتعاون انموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص 151.

على الأهداف المشتركة بما يتماشى مع مبادئ التعاون الطوعي والتوزيع العادل للمسؤوليات.

انعقدت القمة التاريخيّة لرؤساء دول منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) في أستانا، كازاخستان، في 8 و9 حزيران (يونيو) 2017، وقد مثلت مرحلة جديدة في تطوير المنظمة. وكان من بين النتائج الرئيسة للقمة منح عضوية كاملة للمنظمة لكل من الهند وباكستان [1]. وقد سمح انضمام هاتين الدولتين القويتين والمؤثرتين في جنوب آسيا لمنظمة شانغهاي للتعاون بتعزيز قدرتها وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لها، بما في ذلك في مجال مكافحة التحديات والتهديدات القائمة والناشئة، كما انضمت إيران رسمياً إلى عضوية المنظمة عام 2021 [2]. والجدول رقم (6-3) يبين الدول الأعضاء في المنظمة

**جدول رقم (6-3) الدول الاعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون لغاية عام 2022.**

| ت | الأعضاء المؤسسين وغير المؤسسين | الأعضاء الشركاء | الأعضاء المراقبين |
|---|---|---|---|
| 1 | الصين / 1996 | أرمينيا | افغانستان |
| 2 | روسيا / 1996 | أذربيجان | روسيا البيضاء |
| 3 | كازاخستان طاجيكستان / 1996 | كمبوديا | منغوليا |
| 4 | قرغيستان / 1996 | النيبال | السعودية |
| 5 | طاجيكستان/ 1996 | سريلانكا | |
| 6 | أوزبكستان / 2001 | تركيا | |
| 7 | باكستان/ 2017- غير مؤسس | | |
| 8 | الهند / 2017 – غير مؤسس | | |
| 9 | إيران 2021 غير مؤسس | | |

**المصدر: فاضل عبد علي الشويلي المنظمات الإقليميّة وأثرها في السياسة الدوليّة منظمة شنغهاي للتعاون انموذجاً، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسيّة – بغداد، 2018. وكذلك سعد عبيد السعيدي، دور صيغ التكامل الاقليمي في ارساء التوازن الدولي، المصدر السابق، ص 13.**

إن المنطقة الشاسعة التي تضم الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون، تمتد من الشمال إلى الجنوب من القطب الشمالي إلى المحيط الهندي، ومن الشرق إلى الغرب من

(1) وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن فلاديمير بوتن، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017، ص 225.

(2) إيران عضو رسمي في منظمة شنغهاي للتعاون،
https://sputnikarabic.ae/20230704/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-1

ليانيونجانج في الصين إلى كالينينجراد في الاتحاد الروسي، كما يعيش فيها ما يقرب من 44 % من سكان العالم، وتضطلع بالمهمة الأساسية الخاصة بالحفاظ بشكل جماعي على الاستقرار والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية عبر مناطقها، وكذلك المسؤولية تجاه ما يعد حالياً أكبر منظمة إقليمية على الأرض[1]. عن طريق توحيد أربع قوى نووية، هي نصف عدد الدول النووية في العالم، في منظمة إقليمية واحدة، فإن منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) تشكل رادعاً إضافياً في إطار النظام الذي تم إنشاؤه للحفاظ على التوازن الاستراتيجي للقوة والاستقرار السياسي في العالم.

وتؤشر الأرقام إلى التقدم الكبير الحاصل لدى منظمة شنغهاي خلال أكثر من 20 عاماً من انطلاق مسيرتها، إذ تؤكد بيانات رسمية بهذا الشأن «أنَّ القيمة التجارية الإجمالية للدول الأعضاء فيها ارتفعت من 667.09 مليار دولار أميركي عام 2001 إلى 6.06 ترليون دولار عام 2020، وزادت حصتها من إجمالي التجارة العالمية من 5.4 % عام 2001 إلى 17.5 % عام 2021، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء نحو 23.3 تريليون دولار أميركي، وهو ما يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي[2].

**الجدول رقم (6-4) عناصر القوة الأساسية لمنظمة شنغهاي حتى عام 2022**

| عناصر القوة المختلفة | مقدارها | نسبتها إلى العالم |
|---|---|---|
| 1 – المساحة | 34،269,991 / كم2 | 23 % من مساحة اليابسة. |
| 2 – الناتج المحلي الاجمالي | 23/ ترليون دولار | 24 % من الناتج العالمي |
| 3 – عدد السكان | 3 , 400, 761 / مليار نسمة | 44 % |
| 4 – اجمالي الانفاق العسكري | 340,530 , 270 / مليار دولار | 19 % |
| 5 – متوسط نسب النمو الاقتصادي | 6 ,6 % | (اعلى من نسبة متوسط النمو العالمي) |

**المصدر: سعد عبيد السعيدي دور صيغ التكامل الاقليمي في ارساء التوازن الدولي. المصدر السابق، ص 12، وكذلك أطلس اوروس https:// https://www.neelwafurat.com**

إنّ هذه المؤشرات رغم أنها تمثّل عناصر قوة عامّة لمنظمة شنغهاي بالمقارنة مع باقي العالم وقواه الأساسية بحيث جعلت منها الأكبر من حيث المساحة والسكان ودرجات النمو الاقتصادي وبفارق كبير عن باقي الدول والصيغ التكاملية الأخرى فضلاً عن سوق واسع جدا ومتنوع وواعد

(1) سعد عبيد السعيدي، دور صيغ التكامل الاقليمي في ارساء التوازن الدولي، دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوربي ومنظمة شنغهاي للتعاون، بحث منشور في المؤتمر الدولي الثالث للمحفل العلمي الدولي الماليزي وجامعة النهرين، مجلة اريد الدولية، العدد الخاص، ماليزيا اب 2020، ص 38.

(2) عادل الجبوري، مسارات العراق نحو شنغهاي، https://www.almayadeen.net

واقتصاد كبير مرشح أن يحتل المرتبة الأولى عالميا قبل الولايات المتحدة في المستقبل المتوسط ومقدرات هائلة من الطاقة المتنوعة والمعادن المختلفة الا أنّنا يجب أن نشير إلى أن هذه العناصر تتركز في الدول الثلاث الأساسية الأقوى والاهم في المنظمة وهي التي تقود المنظمة بالحقيقة مع الأخذ بالحسبان الفروقات في القوة فيما بينها وهي كل من الصين وروسيا والهند حيث تتركز عناصر القوة الاقتصاديّة والعسكريّة والبشرية والتكنولوجية والجغرافية في هذه الدول بالشكل الذي يتيح لها رسم الإطار الاستراتيجي العام لأهداف وتوجهات المنظمة في الوقت الحاضر والمستقبل، ومن بين أهم أهداف منظمة شنغهاي للتعاون هي [1]:

1 ـ التنمية الاقتصاديّة كوسيلة للحيلولة دون ظهور مصادر جديدة للتحديات والتهديدات الأمنية.

2 ـ مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من بين أولويات منظمة شانغهاي للتعاون.

3 ـ الحوار الثقافي كإجراء وقائي ضد التهديدات الأمنية.

4 ـ تحصين الخاصرتين الروسيّة والصينية ضد أي تهديدات أو خروقات من قبل قوى دولية أخرى تحاول احراز نفوذ مهم في آسيا الوسطى.

5 ـ فتح طرق بحرية كبرى باتجاه المحيط الهادئ والهندي والحيلولة دون تطويق الولايات المتحدة لبعض اعضاء المنظمة عبر ضمّ الهند، وباكستان، وإيران، وتركيا للمنظمة.

6 ـ تحقيق توازن اقتصادي عالمي مع الغرب على مستوى الناتج وعلى مستوى التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

7 ـ تحقيق توازن استراتيجي – عسكري على المستوى التقليدي والنووي وفرض منطق جديد في مجال السيادة البحرية في البحار والمضائق والممرات البحرية الاساسية.

إن منظمةً كمنظمة شنغهاي للتعاون لها أهداف ابتدأت اقليمية وتوسعت لتصل إلى العالمية لن تتوقف عن التوسع في اجتذاب عضوية دول أخرى لا سيّما الدول المهمة، ويعد العراق من الدول ذات الجاذبية الاستراتيجيّة للدول الإقليميّة والكبرى وقد وضعت منظمة شنغهاي هذا الأمر بالحسبان حيث يمتاز العراق بمقومات جغرافية واقتصادية وأمنية وسكانية وسياسية جعلت منه مركز اهتمام للفاعلين الدوليين سواء كانوا دولا أو منظمات أو شركات.

إذ يتمتّع جغرافيا بموقع استراتيجي وضعته النظريات الاستراتيجيّة الاساسية ومنها نظرية الأرض لماكندر في جوهر افتراضاتها؛كونه يمثّل جسراً أرضياً يربط القلب الشمالي والقلب

(1) فاضل عبد علي، المصدر السابق، ص 23- 40.

الجنوبي في نظرية قلب الأرض التي أشار لها ماكندر ومن يسيطر على العراق يمكنه السيطرة على الشرق الأوسط ومن يسيطر على الشرق الأوسط بإمكانه فرض نفوذه على منطقة تلاقي القارات القديمة الثلاث وفقا لفروض نظرية الارض [1]. كما يعد موقع العراق موقع ممتاز ومختصر بالنسبة للنقل الجوي والنقل البحري لا سيّما في حال تم اكمال ميناء الفاو الكبير، ومن هنا فأن موقع العراق الجغرافي سيكون محط انظار واهتمام منظمة شنغهاي كمنظمة وكدول حيث تهتم الصين كثيراً بموقع العراق لتسهيل نقل تجارتها الخارجية كما تهتم دول آسيا الوسطى الأعضاء في شنغهاي أيضاً بموقع العراق لا سيّما أنّ هناك امتداداً حضارياً وثقافياً بين الطرفين.

أما اقتصادياً، فالعراق يعدّ مستودعاً عالمياً لموارد الطاقة لا سيّما النفط وبدرجة أقل الغاز الطبيعي، وهو ما يمثل فرصة استراتيجية بالنسبة لدول منظمة شنغهاي للتعاون؛ أولاً للاستفادة من هذه الموارد، وثانياً حرصاً من بعض أعضاء منظمة شنغهاي من أجل التعاون مع العراق في مجال الاستثمار في الطاقة والحفاظ على اسعارها حيث إن العديد من دول منظمة شنغهاي هي منتجة للنفط والغاز ويهمها الحفاظ على استقرار الأسعار وانسيابية الإنتاج والتصدير بما يحفظ أمن الطاقة لها.

أما أمنياً، فدول منظمة شنغهاي تعدّ العراق مركز ثقل وفاعل دولي في مجال مكافحة الإرهاب وتحرص على التواصل والتنسيق معه لمواجهة الاخطار والتهديدات المشتركة المتمثلة بالجماعات الإرهابية التي تستهدف أمن العراق وأعضاء منظمة شنغهاي، وعلى الصعيد السياسي يمتلك العراق علاقات سياسية مميزة مع الكثير من دول العالم لا سيّما الدول الكبرى فهو مقر لأكبر سفارة أمريكية في العالم من حيث حجم السفارة وأقسامها أو من حيث عدد العاملين فيها في إشارة واضحة لحجم العلاقات بين الطرفين وحجم المصالح المشتركة ومقدار الأهميّة الاستراتيجيّة التي يمثلها العراق بالنسبة للولايات المتحدة، فضلاً عن امتلاكه لعلاقات طبيعية أو مميزة مع أغلب دول الاتحاد الأوربي والدول الاسيوية الكبرى ومع دول الشرق الأوسط وغيرها من الدول وهذا يمثل عنصر جذب سياسي مهم يدفع دول منظمة شنغهاي إلى الانفتاح على العراق ومحاولة ضمه إلى عضوية المنظمة. ومن هنا فإن وجود العراق كعضو في المنظمة يعد مصلحة بالنسبة لدول المنظمة بشكل عام ومصلحة للعراق الذي يفضل الاندماج مع إقليمه المباشر أو غير المباشر جغرافيا عبر منظمات فاعلة كمنظمة شنغهاي مثلاً.

ووفقاً لميثاق المنظمة تعدّ العضوية في منظمة شنغهاي مفتوحة للدول الراغبة بالانضمام بِشرط قبولها الالتزام بمبادئ المنظمة واهدافها العامة عبر التدرج في اكتساب العضوية من

(1) موفق سامي توفيق، أهمية العراق الاستراتيجية، دار المرتضى، بغداد، 2014، ص 85.

عضو مراقب إلى عضو مشارك في الحوار إلى عضو كامل العضوية، وعلى هذا الأساس يمكن للعراق أن يكتسب العضوية في منظمة شنغهاي وبالفعل تلقى العراق دعوة خلال اجتماع منظمة شنغهاي في الصين آذار عام 2017 للانضمام بصفة شريك حوار كخطوة ضرورية لاكتساب العضوية التامة لاحقاً [1].

تزامناً مع انعقاد القمة الـ 22 لمنظمة شنغهاي للتعاون في مدينة سمرقند الأوزبكستانية منتصف شهر أيلول (سبتمبر) من عام 2018، انطلقت دعوات من شخصيات ونخب سياسية واقتصادية عراقية لانضمام العراق إلى هذه المنظمة، نظراً إلى المكاسب الاقتصاديّة والسياسيّة الكبيرة التي يمكن أن يحققها من خلالها على المديين المتوسط والبعيد.

وفاقًا للمعطيات الأولية العامة، تبدو منظمة شنغهاي مفيدة للعراق، بحكم تركيبتها وأهدافها وحجم تأثيرها وفاعلية أعضائها وحضورهم، فالمنظمة ارتكزت على رؤية اقتصادية عميقة، تمثلت أساساً بالخروج والابتعاد عن منظومة الهيمنة الغربية وكسر المعادلات التقليدية، وهذا ما أتاح لها التوسع فيما بعد لتضم دولاً أخرى، مثل الهند وباكستان، وأخيراً إيران، علماً أن هناك دولاً من قارات مختلفة ترتبط بالمنظمة بصفة مراقب، وتتطلّع إلى نيل العضوية الكاملة فيها.

وتشير الرؤية الاقتصاديّة العميقة لمنظمة شنغهاي إلى فضاء أكثر شمولاً وتعبيراً عن حقائق الواقع، عبر تحديد مجموعة من الأهداف، كتعزيز سياسات الثقة المتبادلة، وحسن الجوار بين دول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب، وتدعيم الأمن، ومكافحة الجريمة وتجارة المخدرات، ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي، والتعاون في المجالات السياسيّة والتجارية والاقتصاديّة والعلمية والتقنية والثقافية، وكذلك النقل والتعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا يعني في ما يعنيه الاتجاه نحو التكامل بين أعضاء المنظمة[2].

إلى جانب ذلك، لا توجد خلافات واختلافات وتقاطعات سياسية عميقة بين الدول الأعضاء في المنظمة تحول دون تعزيز الشراكات الاقتصاديّة الاستراتيجيّة وترسيخها. كذلك، إن تباين الأولويات واختلاف الخصوصيات بين بعض الأعضاء لم يقف عائقاً أمام بلورة نقاط الالتقاء وتكريسها وتوسيع مساحات المصالح المتبادلة.

واستناداً إلى هذه المعطيات وتبعاً لتلقي العراق دعوة رسمية من قبل أمين عام المنظمة

(1) ليلى عاشور حاجم وجعفر بهلول، انضمام العراق الى المنظمات الاقليمية، مجلة قضايا سياسية، العدد 48، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2017، ص 133

(2) فاضل عبد علي، المصدر السابق، ص 39

رشيد عليوف للانضمام إلى المنظمة منذ عام 2017 في أثناء انعقاد القمة السنوية في الصين، ونظراً لعدم وجود مانع دستوري أو قانوني أو سياسي يمنع العراق من الانضمام إلى هذه المنظمة أو غيرها في حال تلقيه دعوة رسمية وترحيب من قبل الدول الأعضاء، فقد باشر العراق فعلاً واستناداً إلى متطلبات المصلحة الوطنية بتقديم طلب رسمي للانضمام إلى هذه المنظمة بصفة عضو شريك له حق المشاركة في الاجتماعات والحوار دون أن يحق له التصويت[1]، وللعراق مبرراته لتقديم طلب الانضمام إلى هذه المنظمة ومن بينها:

1 ـ تطابق الأهداف المشتركة في مجال الأمن بشكل عام ومكافحة الإرهاب بشكل خاص، حيث تمتلك منظمة شنغهاي هيكل اقليمي متكامل لمكافحة الإرهاب ومعالجة الإرهاب الاقليمي والدولي ولديها فرق اتصال جاهزة للتواصل مع الدول التي تعاني من الإرهاب على غرار فريق الاتصال الخاص بأفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى وهذا الأمر يعدّ مهمًا جدا بالنسبة للعراق في حال نجحت مهمة انضمامه إلى المنظمة لا سيّما أن مركز مكافحة الإرهاب الخاص بالمنظمة يوفر لأعضائه فرصة الحصول والوصول على المعلومات المهمة وتحليلها وانشاء قاعدة بيانات الخاصة به وتبادل الآراء حولها وتوظيف افضل وآخر التقنيات والبرامج الخاصة بمواجهة ومعالجة الإرهاب، فضلاً عن توفر آلية رسمية للتنسيق مع دول آسيا الوسطى والقوقاز للحد أو القضاء على ظاهرة تدفق الإرهابيين إلى العراق ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام أو حل مشكلة عوائل تنظيم داعش المنحدرين من دول آسيا الوسطى، كما أن باقي دول المنظمة ستفيدُ جدًّا من خبرة العراق وتجربته في مجال مواجهة الإرهاب.

2 ـ الجوانب الاقتصاديّة: فالاقتصاد والأهداف الاقتصاديّة تبقى دائمًا وأبدًا من أهم معايير الجذب للدخول في شراكات أو صيغ تعاونية أو تجمعات تكاملية بين الدول انطلاقاً مما توفره من مكاسب مشتركة للدول الأعضاء.

وفي هذا المجال تعدّ منظمة شنغهاي للتعاون بسماتها الاقتصاديّة الهائلة المذكورة سابقا من بين أفضل الخيارات أمام العراق للبحث عن فرص واعدة سواء في مجال التجارة لا سيّما في مجال الطاقة أو الاستثمار أو النقل والخدمات بشكل عام، فهي عبارة

(1) يوسف عبد العزيز، طرفة شريفي، اياد بدر، دور منظمة شنغهاي للتعاون في انهاء القطبية الأحادية وموقفها من الأزمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 5 المجلد 36، جامعة تشرين، دمشق، 2014، ص 301.

عن اكبر تجمع اقتصادي عالمي من حيث عدد السكان أو المساحة وناتجها الاجمالي سيتعدى بسرعة ثلث الإنتاج العالمي بعد تزايد عدد الاعضاء لا سيّما بعد قرب دخول تركيا والسعودية بصفة كامل العضوية، وهي منطقة وتجمع لأهم منتجي التكنولوجيا لا سيّما الصين والهند وأكبر تجمع عالمي من حيث احتياطي الطاقة والإنتاج والتصدير والاستهلاك، كما أن دول المنظمة لا سيّما الصين ثمّ الهند تمتلك مشاريع عالمية طموحة في مجال التجارة والاستثمار ومن بينها مشروع الحزام والطريق الصيني الذي يربط الصين بدول آسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط ومنها العراق بدول الاتحاد الاوربي، فضلاً عن مشاريع الهند المماثلة التي بدأت بتأجير ميناء جابهار الإيراني للنفاذ الاقتصادي نحو اسواق الشرق الأوسط والاتحاد الاوربي [1].

**شكل رقم (3-6) خريطة تبين دور ميناء جابهار الإيراني في استراتيجية الهند للنفاذ إلى أسواق الشرق الأوسط وآسيا والاتحاد الأوربي.**

**المصدر: ميناء جابهار بوابة الهند نحو آسيا الوسطى وروسيا والشرق الأوسط واوربا**

**https://www.google.com/search?q**

وفي هذا المجال فأن فرص العراق الاقتصاديّة وسط هذا الحراك والنشاط الاقتصادي الذي

(1) كديرا بيثاغودا، سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران، دراسة تحليلية صادرة عن معهد بروكنجز الدوحة، سلسلة رقم 23 ايلول 2018، ص 8.

تقوده دول منظمة شنغهاي للتعاون تبدوا واعدة جدًا إذا ما تم التفاعل معها بشكل يتسق وأهميتها كفرص لا كمهددات كما يروّج البعض.

3 ـ الجوانب السياسيّة: بعد العزلة الدوليّة التي فرضت على العراق منذ 1990 بعد احتلاله للكويت وما تبعها من محددات وقيود سياسية وامنية بعد 2003 مع بعض الدول الإقليميّة وغير الإقليميّة فان العراق بحاجة ماسة لاستعادة دوره السياسي الاقليمي والعالمي عبر الانغماس المدروس في القضايا والمحافل التي تنعكس ايجابا على مصالحه القوميّة وتوفر له غطاءً رسمياً مناسباً لطرح رؤيته وتنفيذ أهدافه السياسيّة الخارجية، وفي هذا المجال فأن منظمة شنغهاي للتعاون بثقلها السياسي والعسكري العالمي يمكن أن تمثل خيارا استراتيجيا للعراق لإرساء مبدأ التوازن في علاقاته الخارجية مع الأقطاب العالمية ومراكز الثقل العالمي ويحرر سياسته الخارجية من المسارات الأحادية التي اتسمت بها في الفترة السابقة التي اتسمت بالاعتماد على علاقات خاصة مع الولايات المتحدة وإيران كقوتين عالمية واقليمية نافذتين في إطار السياسة الخارجية العراقية.

وعلى الرغم من أن العراق لم يحصل بعد على العضوية في منظمة شنغهاي غير أن موقفه الرسمي المستند إلى هذه المؤشرات يبدو ثابتاً في ضرورة الحصول على العضوية في هذا المحفل الاسيوي الكبير الذي يمثل امتداداً طبيعياً على مستوى الجغرافيا والقيم والمصالح للعراق، وينبأ المستقبل القريب بحصول العراق على العضوية انطلاقا من رغبته الحقيقية من جهة وعلاقته الجيدة من أهم أقطاب هذه المنظمة ومنها روسيا، والصين، والهند، وإيران، فضلاً عن رغبة المنظمة بالتوسع باتجاه منطقة الشرق الأوسط التي تمثل ركيزة مهمة للمنظمة ودولها وأهدافها الاستراتيجيّة نظراً لامتلاك بعض دولها لا سيّما العراق والسعودية وإيران وتركيا لأسواق واعدة وفرص اقتصادية كبيرة وموارد أولية هائلة وموقع جغرافي استراتيجي.

## الخُلاصة

لا شكّ في أنّ انفتاح العراق على جمهوريّات آسيا الوسطى ودول القوقاز الجنوبي عبر تعزيز العلاقات في الجوانب الدبلوماسيّة بصفتها مفتاح تطوير العلاقات الثنائية بين الدول، الجوانب الأمنية بوصفها تساهم في حل اشكالية مهمة في مجال التهديدات الخارجية للأمن

الوطني للطرفين، والجوانب الاقتصاديّة بوصفها قناة للنمو والرفاهية والمنفعة المتبادلة، والجوانب السياحية بوصفها ميدانًا للتواصل الثقافي بين الشعوب وفي الوقت نفسه توفر مكاسب اقتصادية كبيرة، قد أصبح ضرورة بالنسبة للعراق أو دول منطقة آسيا الوسطى ودول جنوب القوقاز على حدٍ سواء.

وعلى الرغم من وجود العديد من المحاولات للانفتاح وتعزيز العلاقات الثنائية والتعاون بين العراق وهذه الدول في الكثير من ميادين التعاون، لا سيّما بعد استئناف العراق جهوده للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم في عضويتها أغلب دول آسيا الوسطى والقوقاز ,إذ تعد هذه المنظمة منصة للتعاون وتبادل المصالح والتفاهم حول الكثير من الملفات الاقتصاديّة والأمنية والسياسيّة غير أن الواقع يشير إلى أنّ مستوى علاقات العراق مع دول آسيا الوسطى ودول القوقاز لا زالت منخفضة إلى حد واضح وتعود الأسباب الرئيسة إلى تواضع نسبة اهتمام العراق بدول المنطقة وبالمقابل تدني اهتمام دول هذه المنطقة بالعراق من جهة، ومن جهة أخرى وجود عوائق أخرى أمام تعزيز العلاقات العراقية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز في مقدمة هذه العوائق هي سياسات واستراتيجيات القوى الكبرى والإقليميّة المتعلقة بالنفوذ والهيمنة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والتي تتنافس فيما بينها لفرض السيطرة والنفوذ، ومن أهمها: روسيا، الصين، الولايات المتحدة، تركيا، وإيران.

وهذا التنافس يفرض نوعًا من المحددات أمام الدول الأخرى الراغبة بالانفتاح على دول هذه المنطقة بمن فيها العراق، غير أنّ هذا التنافس لا يعني انتفاء الفرص لتطوير العلاقات الثنائية وزيادة مستوى التعاون بين العراق ودول آسيا الوسطى والقوقاز بل يفرض نوع من الحذر السياسي والدقة في التعاطي الدبلوماسي والأمني مع ملفات المنطقة واهتمامات ومخاوف الدول الكبرى والإقليميّة التي تمتلك نفوذًا هناك للحيلولة دون استفزازها أو دفعها لسلوك معين يتعارض مع حركة السياسة الخارجية العراقية في تلك المنطقة، ويبقى المستقبل قابلًا لتطور مشاهد مستقبلية محتملة وخيارات متعدّدة لتعزيز العلاقات مع دول تلك المنطقة وفاقًا لمنظومة المصالح المتبادلة من جهة والرغبة السياسيّة في التعاون من جهة ثانية. وتحوّل في الظروف الإقليميّة من جهة ثالثة.

## قائمة المصادر

**العربية**


- ابتسام العامري، آسيا الوسطى مصادر الطاقة وحوض قزوين ودواعي التنافس على النفوذ الاقليمي، نشرة قضايا دولية، العدد 44 مركز الدراسات الدوليّة والاستراتيجيّة، جامعة بغداد 2010.
- احمد الجوارنة، هيمنة العرب وتأثيرهم الحضاري على شعوب آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة الاردن، اربد، 1999.
- أخين اراكين، حملات القمع الصيني ضد مسلمي تركستان الشرقية، مجلة التمعن، العدد 1098، فيفري – الجزائر، 1997.
- ارشد مزاحم مجبل، دوافع التغلغل الاسرائيلي في دول آسيا الوسطى، مجلة الجامعة العراقية، العدد 47، كلية القانون والعلوم السياسيّة – الجامعة العراقية، 2021.
- اميمة الشاذلي، طريق التنمية: فرصة لتطوير البنية التحتية في العراق وهمزة وصل بين الشرق والغرب، مجلة اوراق المتوسط، العدد 23، الجزائر، حزيران، 2023.
- البشير الحسين منينة وبن خلاف حنان، الجيوبولتيك الروسي ما بعد الحرب الباردة: الاستراتيجيّة الروسيّة اتجاه القوقاز، رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، (الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016).
- بلال طلال حامد، السياسة الروسيّة تجاه المشرق العربي بعد عام 2000، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسيّة – جامعة النهرين، العراق، 2016.
- التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة لعام 2019، بغداد، 2019.
- حسين علي الرماح، امن الطاقة في السياسة الخارجية الروسيّة بعد عام 2013، بحث ترقية مقدم إلى وزارة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، 2016.
- زيد حميد الجبوري، التنافس السياسي والاقتصادي بين إيران واسرائيل في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة – جامعة النهرين، 2015.

- سرمد خليل ابراهيم، التوجهات السياسيّة والاقتصاديّة التركية حيال آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، 2013.
- سعد عبيد السعيدي، تداعيات الازمة الروسيّة – الجورجية على علاقات روسيا بالولايات المتحدة، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدوليّة والاستراتيجيّة – جامعة بغداد، 2010.
- سعد عبيد السعيدي، توظيف روسيا الاتحاديّة لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي الجديد بعد عام 2000، مجلة المعهد، العدد9، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، 2022.
- سعد عبيد السعيدي، دور صيغ التكامل الاقليمي في ارساء التوازن الدولي، دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوربي ومنظمة شنغهاي للتعاون، بحث منشور في المؤتمر الدولي الثالث للمحفل العلمي الدولي الماليزي وجامعة النهرين، مجلة اريد الدوليّة، العدد الخاص، ماليزيا اب 2020.
- سكينة جعفر، مشاريع الطاقة الاوراسية واثارها الجيوسياسيّة، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسيّة، - الجامعة العراقية.
- سمير حمياز، التعاون الصيني – الروسي لمواجهة الهيمنة الأمريكيّة منظمة شنغهاي نموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2، جويلية – تموز 2020.
- سيار كوكب الجميل واخرون، جمهوريّات آسيا الوسطى وقفقازيا، (الجذور التاريخيّة والعلاقات الاجتماعية)، مركز الدراسات الإقليميّة، العراق، 1993.
- شريفة فاضل، تجمع شنغهاي قوته وتأثيره في النظام الاقتصادي الدولي، مجلة السياسة، العدد الثامن، كلية العلوم السياسيّة – جامعة بورسعيد، مصر 2021.
- شهلاء علي، دور التعاون الباكستاني – الصيني في التوازن الاستراتيجي لمنطقة جنوب آسيا بعد عام 2001، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة – جامعة بغداد، 2020.
- صالح النعامي، اسرائيل في آسيا الوسطى تعاون وشراكات تكرست على مدى عقود، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ايلول، 2022.
- طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، الاردن، 2016.

- عباس فاضل علوان، العلاقات الروسيّة – الصينية بعد احداث 11 ايلول 2001 منظمة شنغهاي للتعاون انموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، بغداد، 2012.
- عبد الرحمن دحمان، التحالف الشرقي المقبل منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، العدد 12، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- علي منير، العراق وجمهوريّات آسيا الوسطى معوقات التعاون وافاق المستقبل، دار أمجد للنشر، عمان، 2013.
- قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسيّة في آسيا الوسطى والقوقاز، اصدارات اي – كتب، لندن، 2019، ص 122.
- كديرا بيثاغودا، سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران، دراسة تحليلية صادرة عن معهد بروكنجز الدوحة، سلسلة رقم 23 ايلول 2018.
- لبنى خميس مهدي، الأهميّة الاستراتيجيّة لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الاقليمي والدولي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدوليّة، العدد 58، الجامعة المستنصرية، 2018.
- لزهر وناسي، التفاعلات الاستراتيجيّة في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات الدوليّة بين مثلث القوة الولايات المتحدة – الصين – روسيا، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، الجزائر، 2014.
- ليلى عاشور حاجم وجعفر بهلول، انضمام العراق إلى المنظمات الإقليميّة، مجلة قضايا سياسية، العدد 48، كلية العلوم السياسيّة – جامعة النهرين، 2017.
- محمد جاسم الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة – رؤية في الادوار والاستراتيجيات، دار أمجد للنشر، الاردن، 2018.
- محمد عبد الرحمن العبيدي إيران وجمهوريّات آسيا الوسطى الإسلامية، دراسة في العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافية، مجلة التربية والعلم، العدد 4، بغداد، 2008.
- محمود اسماعيل، مختصر تاريخ القوقاز، ترجمة رفل عليوف ورامز مرسالوف، مركز الدراسات للنشر، الإمارات العربية.

- معالي محمد لطفي، التدخل الروسي في سوريا الدوافع والمألات، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة – جامعة القاهرة، 2022، ص 68.
- معمر فيصل سليم خوري، العالقات التركية- الروسيّة من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- موفق سامي توفيق، أهميّة العراق الاستراتيجيّة، دار المرتضى، بغداد، 2014.
- ناهض محمد صالح، القوى والعوامل المؤثرة في النظام الاقليمي في آسيا الوسطى، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسيّة – جامعة بغداد، 2009.
- النشرة الاحصائية السنوية لمنظمة اوبك لعام 2022.
- نهلة ابراهيم، التنافس الدولي ازاء خطوط انابيب الغاز في منطقة القوقاز، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة – جامعة بغداد.
- هواري معراج ومحمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصاديّة العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003. وكذلك علي العبادي، واقع ومتطلبات تطوير قطاع السياحة والصناعة التقليدي مجلة التنمية الصناعية، العدد 42، المغرب، 2001.
- وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن فلاديمير بوتن، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017.
- يوسف عبد العزيز، طرفة شريفي، اياد بدر، دور منظمة شنغهاي للتعاون في انهاء القطبية الاحادية وموقفها من الازمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 5 المجلد 36، جامعة تشرين، دمشق، 2014.

**الإنكليزية**

- Anahit Shirinyan, Armenia's Foreign Policy Balancing in an Age of Uncertainty, Russia and Eurasia Programme, (London: The Royal Institute for International Affairs, 2019).
- https://arabicpost.net
- Dr. Mohammad Salami, Conflict in the South Caucasus and its effects on Iran, (Abu Dhabi: TRENDS Research & Advisory, 2023), on the site: https://trendsresearch.org/insight/conflict-in-the-south-caucasus-and-its-effects-on-iran/

- Hrach Bayadyan, The Russian Picture of the Caucasus, Region» Research Center, on 14 Sep 2009, on the site: https://hetq.am/en/article/31566
- Mustafa Aydin, Security and Geopolitics in Post – Soviet Eurasia, Insight Turkey, Vol. 3, No. 4, 2016.
- Mustafa Aydın, Turkish Policy toward the Caucasus: Some General Considerations, in Bayram Balcı et Raoul Motika (dir.), Religion Et Politique Dans Le Caucase Post-Soviétique, (İstanbul: Institut français d'études anatoliennes, 2016)
- OPEC: Organization the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2020, p 22. British Petroleum, statistical Review of World Energy, 2020 www. Bp.com.
- Sergej Mahnovski, Natural Resources And Potential Conflict In The Caspian Sea Region, in Olga Oliker and Thomas S. Szayna, Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army, (US: RAND Corporation, 2016).
- Vitaly V. Naumkin, Russian Policy in the South Caucasus, Connections, Vol. 1, No. 3, (Partnership for Peace Consortium, 2002).
- Umud Shokri, Why Iran Opposes Azerbaijan's Zangezur Corridor Project, Gulf International Forum, viewed on 7 May 2023, on the site: https://gulfif.org/why-iran-opposes-azerbaijans-zangezur-corridor-project

**مواقع الإنترنت**

- محمد نصر الدين، وزير خارجية كازاخستان: 350 مليار دولار حجم اقتصاديات آسيا الوسطى،

https://alwatannews.net/World/article/1073994/ %D9 %88 %D8 %B2 %D9 %8A %D8 %B1

- اقامة علاقات دبلوماسية مع جمهوريّة قرغيزستان،

https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=4600

- لغز الإرهابيين الأوزبكيين.. عنف خارجي وسلام داخلي،

https://24.ae/article/393715/ %D9 %84 %D8 %BA %D8 %B2 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A5 %D8 %B1 %D9 %87 %D8 %A7 %D8 %A8 %D9 %8A %D9 %8A %D9 %86-

- ايمان فخري، اولوية الحوار رسائل صينية من آسيا الوسطى إلى روسيا والغرب، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7635
- محمد سلمان القضاة، القواعد العسكريّة الاجنبية في آسيا الوسطى، https://www.aljazeera.net
- اعلام وزارة الثقافة العراقية، https://www.iqiraq.news/society/5479600--.html
- باسم عبد الهادي، معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق والفرص الممكنة، بحث مقدم إلى مؤتمر حوار بغداد المعد من قبل المعهد العراقي لحوار الفكر برعاية رئاسة مجلس النواب العراقي، بغداد 14-2017/1/15. https://iitp.mot.gov.iq/

مزاياه عديدة».. طريق التنمية الستراتيجي «نقلة نوعية» في اقتصاد العراق ودول الجوار بانتظاره، https://shafaq.com/

- فرانس بريس، رويترز، العربي الجديد، طريق التنمية».. مشروع يربط الخليج وتركيا عبر العراق بـ 17 مليار دولار، https://www.alaraby.co.uk/economy
- المشروع الأكبر للنقل في المنطقة».. ما هو طريق التنمية الذي أعلن عنه العراق، https://arabic.rt.com/business/1464617
- طريق التنمية».. العراق يعلن مشروع ربط بري بين دول الخليج وتركيا، https://mubasher.aljazeera.net
- زيارة القائم بالأعمال المؤقت لمقر وزارة الخارجية الارمينية، موقع وزارة الخارجية العراقية، https://mofa.gov.iq/202201//?p=29007
- رئيس الجمهوريّة يؤكد أهميّة توسيع آفاق التعاون المشترك بين العراق وأذربيجان، https://www.ina.iq.
- إيران عضو رسمي في منظمة شنغهاي للتعاون، https://sputnikarabic.

ae/20230704/ %D8 %A5 %D9 %8A %D8 %B1 %D8 %A7 %D9 %86-l

- عادل الجبوري، مسارات العراق نحو شنغهاي، https://www.almayadeen.net

يُعد استقلال جمهوريّات الاتحاد السّوفيتي السابق عام ١٩٩١ حدثاً فاصلاً في تاريخ العالم لما لها من أهميّة بالغة من النواحي الاستراتيجيّة والحضاريّة والتاريخيّة، فضلاً عن مواردها الاقتصاديّة، وما فتحته من عهدٍ جديد للتنافس الدولي بين كتلتين متنازعتين ومختلفتين في الرؤى: الغرب وحلفائه بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة، وروسيا الاتحاديّة وداعميها.

تأسيساً على ذلك، يقدم مركز الرافدين للحوار (R.C.D) هذا الكتاب الذي يتضمن ستة فصول تناولت حاضر جمهوريّات آسيا الوسطى والقوقاز ومستقبلها، لا سيما في ظل الاستراتيجيّة الأمريكيّة للتحكّم بالمشهد العالمي من جهة، والعودة القوية لروسيا بقيادة الرئيس بوتين باتجاه محاولة إعادة التفوق السّوفيتي السابق من جهة أخرى. يستهدف هذا الكتاب عرض الحقائق والوقائع الجديدة التي برزت في تلك الجمهوريّات منذ استقلالها وحتى الوقت الحاضر، والترتيبات الأمنيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي ظهرت فيها، بما يستجلي المجال الجيوستراتيجي الذي تتمحور فيه، ونظرة القوى الكبرى لهذه الجمهوريات.


مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية